

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الجمهورية التركية الجديدة

تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي

جراهام فولر

الجمهورية التركية الجديدة

تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي

Authorized translation from the English language edition, entitled *The New Turkish Republic; TURKEY AS A PIVOTAL STATE IN THE MUSLIM WORLD*.

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2009

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-186-0

النسخة الفاخرة ISBN 978-9948-14-202-7

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-187-7

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

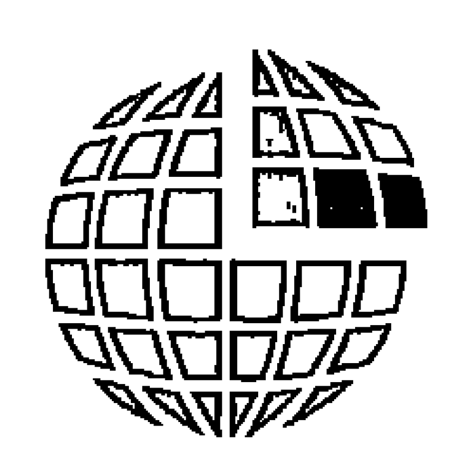
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات مترجمة 36

الجمهورية التركية الجديدة

تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي

جراهام فولر

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

تمهيد

تشهد تركيا على مدى عقدين تغيرات هائلة، ومع استمرار الجمهورية التركية في تحديد دورها في السياسة الدولية، فلاشك أن هناك مزيداً من التغيرات تنتظر دورها على هذا المسار. إن تركيا عضو مهم في الناتو، وكانت حليفاً ثميناً للولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية. ولكن الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 كشف بعض التناقضات الأساسية في العلاقات الأمريكية-التركية. فبعد قليل من التشاور مع حليفهم، افترض مخططو الحرب الأمريكيون ببساطة أن تركيا ستكون جسراً برياً وجوياً إلى شمالّي العراق. في الواقع كان الغزو مستهجناً بعمق في تركيا، لذا رفض البرلمان المنتخب ديمقراطياً مطالب الولايات المتحدة الأمريكية. ودفع هذا العمل نائب وزير الدفاع بول ولفووتز - أحد المناصرين للديمقراطية في العراق- إلى التلميح إلى أن الحكومة التركية ربما أجهضت العملية الديمقراطية، لكن الديمقراطية حية ومعافاة في تركيا، كما يوضح ذلك جراهام فولر في هذا الكتاب.

إن عمر الديمقراطية في تركيا 60 عاماً فقط، والجيش الذي يرى أنه الوصي على الجمهورية تدخل بانتظام لكي يصد الأخطار التي تتعرض لها الكمالية: الأيديولوجية التي تبناها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك. وتستلهم الكمالية إصرارها على تبعية الدين لسلطة الدولة من النظام العلماني الفرنسي. ولئن كان أتاتورك، وهو بطل عسكري وشخصية سياسية مهيمنة في جيله، ضليعاً في التاريخ التركي، إلا أنه لم يكن ديمقراطياً. وكانت رؤيته لتركيا تصر على أن تكون دولة أوتوقراطية تهيمن على كل من السياسة والاقتصاد. وفي عام 1950، أي بعد اثني عشر عاماً من وفاة أتاتورك بدأت تجربة تركيا الديمقراطية. لكن الجيش شنق أول قائد منتخب ديمقراطياً لتركيا- عدنان مندريس- في

عام 1961. ومنذ ذلك الوقت والكماليون ينادون دورياً الجيش كي يتدخل من أجل "إنقاذ الديمقراطية" دون أن يكون قصدهم المفارقة الساخرة.

وقد تناولت إحدى المناظرات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين مسألة ما إذا كانت المجتمعات المسلمة سوف تحتضن الديمقراطية أم لا. ويعطينا الأتراك، الذين يمثل المسلمون منهم 98٪ من السكان، مثالاً ملئياً بالأمل. فخلال ثلاثة أجيال قصيرة طورت تركيا ديمقراطية حيوية ومثيرة ومتعاطفة، يهيمن عليها الآن حزب سياسي كفء له شخصية إسلامية حاسمة. ومن الجدير بالذكر أن التجربة الديمقراطية التركية باتت تراقَب عن كثب من طرف المجتمعات الإسلامية.

إن حزب العدالة والتنمية (كثيراً ما يعرف بكنيته التركية AKP) الذي يقوده رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، يأنف من أن يصنف بوصفه "إسلاموياً". فقادة حزب العدالة والتنمية يحتضنون علمانية تعطي، كما يكشف فولر، امتيازاً لحق الفرد في الحرية الدينية، على النقيض من العلمانية الصارمة التي تبنتها نخبة الجيش التركي والكماليون المتحمسون. وعلى عكس ذلك، يكشف الكماليون عن هوس راديكالي بعلمانية ليست أقل في إقصائها للآخرا من الرؤى المتزمتة للإسلامويين. وعلى أي حال، وجد حزب العدالة والتنمية طريقة للتعايش مع الجيش. فقد دعا أردوغان إلى انتخابات جديدة، عندما رفض الجنرالات في عام 2007 اختيار البرلمان لعبدالله جول، الشخصية القيادية في حزب العدالة والتنمية، رئيساً للجمهورية، وفي ذلك الاقتراع حصل حزب العدالة والتنمية على نصر مدوٍّ؛ وأصبح جول الرئيس.

ومما دعم حزب العدالة والتنمية صعود الطبقة الوسطى الأناضولية، وهي طبقة أكثر محافظة اجتماعياً من الكثير من رجال الأعمال الكماليين، ولكنها ملتزمة بعمق بتركيا وبنموذج الجمهورية. إن الدوائر الانتخابية للحزب تظهر بوضوح "المسلمانية" Muslimhood التي تخففها القومية التركية. والكثير من هؤلاء الناس يشاركون في حركة

النور، وهي أكبر حركة اجتماعية في تركيا. وكما يشرح فولر، فإن أسس هذه الحركة التي تتمسك بالمسلَّمة القائلة بتركيا دولة قوية، قل ذلك أو كثر، توجد في الحداثة الإسلامية.

وبينما نجد أن التدخل العسكري في السياسة لايزال ممكناً، فقد أصبح أقل قبولاً خاصة في ظل سعي تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوربي. لقد كان حزب العدالة والتنمية يقود الحملة التركية لعضوية الاتحاد الأوربي. وأثناء الحرب الباردة كانت علاقة تركيا الرئيسية وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية. أما اليوم، كما يؤكد على ذلك فولر، فإن تركيا أخذت تسعى وراء المصالح في أوربا، وأورآسيا، والشرق الأوسط. وكما بدأ صناع السياسة في واشنطن يكتشفون، فإن أجندة تركيا لا تتوافق بالضرورة مع الأجندة الأمريكية. وبينما تظل السفارة في واشنطن مهمة جداً بالنسبة لأنقرة؛ فإن نهاية الحرب الباردة، والبروز المتنامي للاتحاد الأوربي في السياسة والتجارة، والتغيرات والفرص التي تأتي حتماً من وضع تركيا الجيوسياسي- كل ذلك يملي عليها سياسة خارجية في كل الاتجاهات.

أدارت تركيا ظهرها للشرق الأوسط بعد تأسيس الجمهورية، ووصف فولر هذا بأنه "الجراحة الفصية الأتاتوركية التاريخية". وحتى في تسعينيات القرن العشرين لم يعر المسؤولون ولا الباحثون الأتراك اهتماماً للشرق الأوسط على الرغم من مركزية المنطقة بالنسبة للإمبراطورية العثمانية السابقة. والآن أخذت تركيا تعيد صلاتها بالمنطقة بعد انقطاع طويل في العلاقات التركية-العربية. ولتوضيح الأمور تجدر الإشارة إلى أن حدود تركيا مع سورية لم يتم الاعتراف بها رسمياً من قبل أنقرة إلا في عام 2004 تزامناً مع زيارة رئيس الوزراء أردوغان لدمشق في نفس العام.

وبينما طورت تركيا علاقة استراتيجية مهمة مع إسرائيل، فإنها توازن هذا التوجه بمجموعة من العلاقات المتطورة الأخرى في الشرق الأوسط. وربما كان أكثر ما يوحي بالسياسة الخارجية المستقلة لتركيا هو علاقتها مع إيران، وهي دولة غير عربية، وشريك

تجاري مهم، وجارة. وبعد سنوات من العلاقات المتوترة، وخاصة في العقد الذي تلى الإطاحة بشاه إيران في عام 1979، طور البلدان علاقة ودية بشكل معقول.

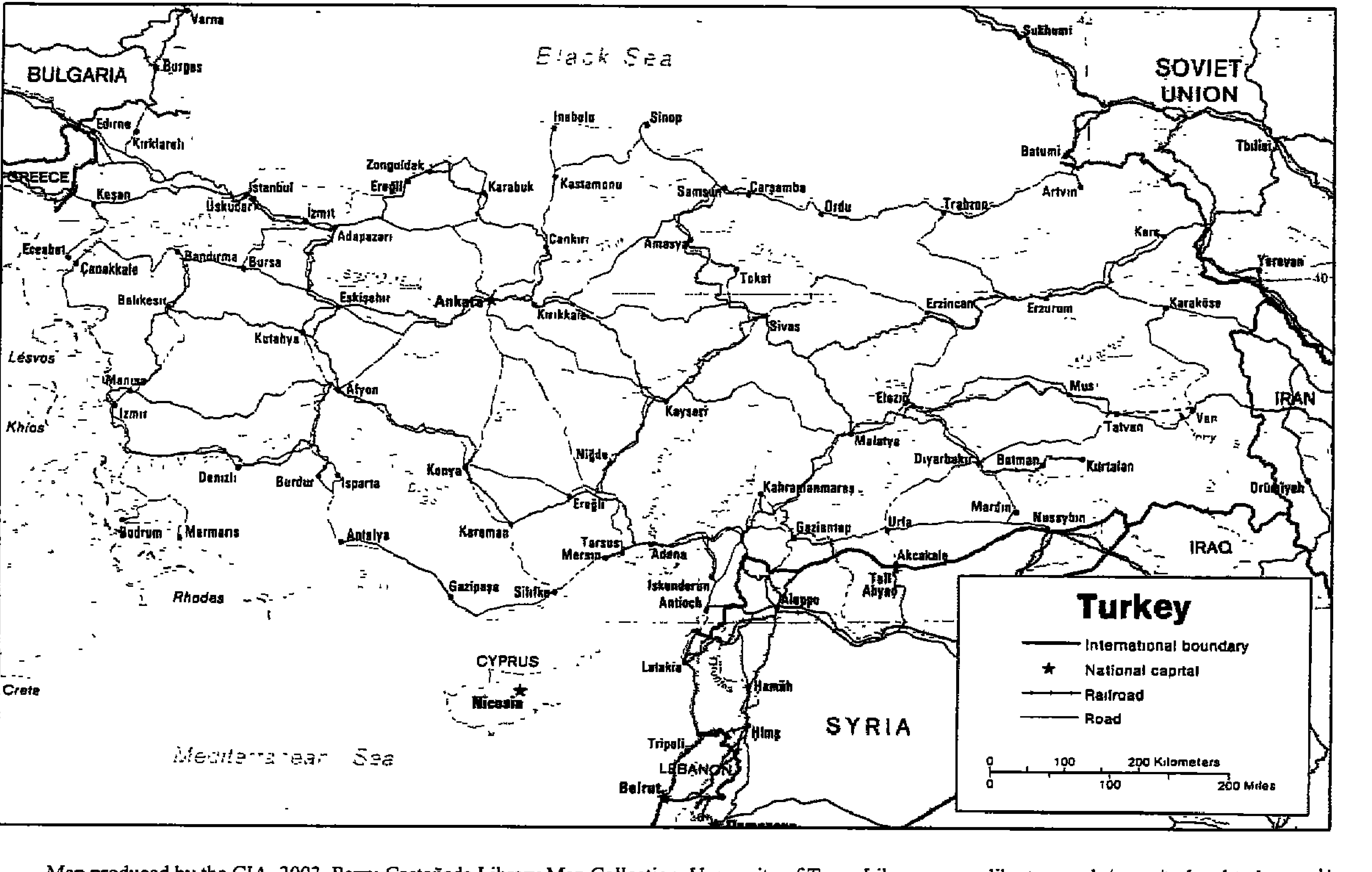
وتوجد أقليات تركية عنيدة في كل من تركيا وإيران. أما الوطنيون الأكراد الذين لجؤوا إلى العنف فقد وجدوا الملاذ في كردستان العراقية؛ ومن ثم صاروا أكثر نشاطاً في الدولتين. ومع الاستنزاف الحاصل لقوات الاحتلال الأمريكية في تحديات الحرب الأهلية والتمرد في العراق، علاوة على الحكومة العراقية العاجزة في بغداد، والحوافز القليلة للسلطات الكردية العراقية لكي تعمل ضد الجماعات الوطنية الشعبية الرائجة؛ فإن تحدي القومية الكردية يوحد الكثيرين في تركيا ويشغلهم كذلك. لذا وجدت تركيا وإيران أن لهما بعض المصالح الأمنية المشتركة أيضاً، رغم مخاوف واشنطن.

ومع معرفة "الجمهورية التركية الجديدة" لطريقها وإيجادها لصوتها فلن تكون هناك رجعة إلى الدينامية البسيطة للحرب الباردة. وهكذا، فإن نوعية العلاقات الأمريكية-التركية ستنضج وتتطور بشكل حتمي تماماً كما تفعل تركيا الآن. هذا الكتاب الذي جاء في الوقت المناسب كتاب تمهيدي لا غنى عنه بالنسبة للتحديات التي تنتظر في المستقبل، والسياق الذي أخذت تحدث فيه تلك التغيرات.

أوجستس ريتشارد نورتون
أستاذ الأنثروبولوجيا والعلاقات الدولية
جامعة بوسطن

شكر

يستمد هذا الكتاب مادته من اهتمام امتد على طول العمر بتركيا، واستغراق في الشأن التركي، وخاصة تاريخها، وسياستها، وثقافتها، ولغتها، ومجتمعها. ومن ثم فإنني أرغب في التوجه بالشكر إلى معهد السلام الأمريكي الذي قدم منحة لتأليف هذا الكتاب. وأنا سعيد على نحو خاص لأن الفرصة قد أتيحت لي كي استكشف دور تركيا في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الكبير، لسببين رئيسيين: الأول أنه موضوع حصل نسبياً على القليل من الاهتمام من قبل المحللين الأتراك، والغربيين، والعرب؛ والثاني أن علاقات تركيا مع جاراتها والدول الإقليمية التي تشاركها الموقع الجغرافي سوف تنمو أهميتها فقط في العقود القادمة، خاصة بما أن أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي تترنح نحو المزيد من عدم الاستقرار والاضطراب. وأرغب أيضاً في شكر مؤسسة إيرهارت على منحة سابقة لاستكشاف خصائص الحركات الدينية المعاصرة في تركيا، وبخاصة حركة فتح الله جولان، التي ساعدت إلى حد كبير في إرشاد هذا الكتاب.



المصدر: Map produced by the CIA, 2003. Perry-Castañeda Library Map Collection, University of Texas Library, www.lib.utexas.edu/maps/turkey.html.

مقدمة

هل تركيا في الشرق الأوسط؟

قبل عشر سنوات بينما كنت ماراً في سفري ببلدة في الأناضول الوسطى، قمت بزيارة مسجد سلجوقي تاريخي. وهناك دخلت في محادثة ودية مع أحد السكان المحليين الأتراك، سألني في نهايتها عن الكيفية التي تعملت بها التركية، وماذا أعمل. أجبت بأنني متخصص في الشرق الأوسط؛ فرد «إذن ماذا تفعل في تركيا؟» دون أثر للسخرية. حقاً، ماذا كنت أفعل هناك؟ هل كنت ببساطة أمضي أسابيع قليلة في إجازة في تركيا بينما كنت بعيداً من الشرق الأوسط؟ أم هل كنت أقوم بعملي بحثاً عن رؤى في جزء رئيسي من شرق أوسط متنوع؟

إن مسألة ما إذا كانت تركيا جزءاً من الشرق الأوسط أم لا ظلت موضوعاً لمناظرات عاطفية لأكثر من قرن. وتفاوتت الاستجابات اعتماداً على العصر، أو نقطة الاتصال السياسية التي تم فيها طرح السؤال. علاوة على ذلك، تغيرت تعريفات الشرق الأوسط نفسها، مما يجعل التعميم شيئاً صعباً وغير دقيق. وبالنسبة لأنقره، يمثل مصطلح "الشرق الأوسط" جيران تركيا المسلمين المباشرين، ومعظم هؤلاء كانوا يقعون خارج تركيز الاتجاه السائد للسياسة الخارجية التركية في معظم القرن العشرين. وهو يمثل أيضاً تكتلاً من دول أجنبية مختلفة الخصائص، تتمتع بعلاقات غير متسقة فيما بينها. ولكن إذا كانت تركيا حقاً مرتبطة بالشرق الأوسط، أياً كانت طريقة هذا الارتباط، فكيف ذلك؟ واليوم للعرب والأتراك والغربيين كلهم منظورات مختلفة للمسألة.

إن مسألة التوجه "الحقيقي" لتركيا تعد قضية متعددة الطبقات، وتتضمن مدى من المتغيرات؛ مثل الجغرافيا، والتاريخ، والثقافة، والإثنية، والجيوسياسة، والقومية، والدين،

والتقاليد، والأبعاد النفسية، والهوية. والإجابة البسيطة، بالطبع، هي: "نعم"، تركيا بالفعل جزء من الشرق الأوسط، تماماً كما هي أيضاً جزء من أوربا، والمتوسط، والبلقان، والقوقاز بلغة جيوسياسية وجغرافية. لكن السؤال يمضي إلى أبعد من الجغرافيا بكثير؛ فهو يسبر غور قضايا تتعلق بالهوية، والتوجه، والطموحات. أما وسط الأتراك فالسؤال نفسه حساس، والكيفية التي بها يستجيب الأفراد كثيراً ما تبوح بالكثير عن سياستهم الشخصية الخاصة.

ولكن مسألة مكانة تركيا في العالم الإسلامي لا تحددها فقط تصورات الأتراك الخاصة لأنفسهم، ولكن أيضاً تصورات الآخرين. على سبيل المثال، تكافح تركيا اليوم لتقنع الدول الأوربية بأنها حقاً دولة غربية تستحق القبول في الاتحاد الأوربي. وحتى ستينيات القرن العشرين، كانت وزارة الخارجية الأمريكية تتعامل مع تركيا بيروقراطياً في سياق مكتب شؤون الشرق الأدنى؛ ثم نقلت بجرة قلم إلى مكتب الشؤون الأوربية عندما انضمت إلى الناتو. بكل بساطة أعيد تصنيف تركيا - هل نتجرأ ونقول إنها رُقِّيت؟- لتعطى وضع دولة أوربية لإشباع التطلعات الغربية للأتراك، ومن أجل الانسجام البيروقراطي. وإذا ما راجعت وزارة الخارجية تصنيف تركيا وأعادتها إلى مكتب شؤون الشرق الأدنى، فسوف يعتبر الأتراك ذلك بدون شك إساءة خطيرة مليئة بالمغزى السلبي الثقافي، والسياسي، والسيكولوجي.

وحتى إذا كانت تركيا جزءاً من أوربا، فإن موقعها الجغرافي في الشرق الأوسط يدفعها دائماً إلى قلب السياسة الشرق أوسطية، سواء أرضي الأتراك ذلك أم لم يرضوا. لكن منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة في عام 1923، فإن علاقاتها مع المناطق السابقة في الإمبراطورية العثمانية كانت محدودة ومتوترة. ومؤخراً، وبشكل نسبي فقط بدأت مشاركة تركيا في الشرق الأوسط تغير مسارها بصفة مؤثرة.

تركيا في لقطة سريعة

كانت تركيا دولة استثنائية الأهمية عبر تاريخ العالم الإسلامي، ووجدت في شكلين مختلفين إلى حد مثير: أولاً كإمبراطورية سلجوقية/ عثمانية؛ ولاحقاً كجمهورية تركيا الحديثة.

- بعد أن أسسها الأتراك، وقفت الإمبراطورية العثمانية في مركز العالم الإسلامي مدة ستة قرون. وقد امتد حكمها كأكبر إمبراطورية في التاريخ الإسلامي وأطولها عمراً وأكثرها قوة بعيداً في الشمال حتى البلقان وعبر الأناضول، وعبر العالم العربي كله تقريباً، بما في ذلك شمال أفريقيا في وقت ما. وكانت، علاوة على ذلك، واحدة من أنجح النماذج وأكثرها استقراراً للإمبراطورية المتعددة الإثنيات والثقافات في زمانها، وكانت مقر الخلافة الإسلامية؛ أي المرجع الديني الرفيع لكل العالم السني.
- والجمهورية التركية الحديثة، التي نهضت من حطام الإمبراطورية العثمانية المنهزمة، بقيادة القائد الرائع، والأوتوقراطي، والتغريبي كمال أتاتورك مضت لتقيم ما أصبح أكثر دولة تقدماً، وقوة، وعلمانية، وديمقراطية في العالم الإسلامي. وهي الآن، بوصفها عضواً في الناتو، مرشحة لعضوية الاتحاد الأوربي في عام 2015.

صنعت تركيا التاريخ في عام 2002 بالانتخاب الحر، لأول مرة في التاريخ الإسلامي، لحزب إسلامي ليتولى السلطة القومية. وتسعى هذه الحكومة، وهي لاتزال في السلطة في عام 2007، لإضفاء الانسجام بين إرث الكمالية ومسيرة تركيا الحتمية نحو التغريب وبين العناصر الأكثر تقليدية وإسلامية في الثقافة التركية. وفي الوقت الذي تعرض فيه البلاد لعب دور دولي موسع بين الشرق والغرب، فإنها تسعى أيضاً إلى خلق تركيبة داخلية جديدة بين القيم التقليدية والحديثة.

وفي هذا السياق، تمر استراتيجية تركيا العالمية بمراجعة كبيرة تحت تأثيرات متعددة داخلية وخارجية معاً. وتتصور أنقرة بشكل متزايد مصالحها الخاصة بشروط مستقلة،

وبأنها نوعاً ما تنحرف عن الأجندة الإقليمية لواشنطن. وهناك دلالات واضحة على أن تركيا، التي أُطرِيَ عليها لعقود كحليف مخلص للولايات المتحدة الأمريكية، لم تعد تظهر بشكل روتيني ولاءها. ومن المؤكد أن بعض هذه التحولات في تغيرات تركيا تناظر تغيرات في الموقف من واشنطن أخذت تحدث في دول أخرى.

تتعرض المصالح التركية والأمريكية لأشد الاضطرابات عندما نصل إلى القضايا التي تتعلق بالعالم الإسلامي. فتركيا، كقوة إقليمية ناشئة، لم تعد مرتاحة للتدخلات الأمريكية، وتحديداً عندما تقوم بتعقيد مبادرات أنقرة الخاصة، والإضرار بمصالحها. في الواقع، تنظر تركيا إلى الولايات المتحدة اليوم كعامل زعزعة رئيسي في الشرق الأوسط؛ لذا فهناك كثير من بؤر الخلاف، والحذر، وحتى الشك عبر معظم الطيف السياسي التركي تجاه سياسات وأعمال واشنطن.

وقد أخذت هذه الاحتكاكات تصبح أكثر بروزاً، وبدأت تتغلغل في الوعي السياسي التركي؛ والدليل على ذلك النتائج المدهشة لمسح للتصورات التركية أجرته منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية التركية (ISRO) في عام 2004:

- جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى كخطر على تركيا، تليها اليونان، وأرمينيا، وإسرائيل. وجاءت روسيا في المرتبة السابعة، وإيران في المرتبة التاسعة.
- وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة السابعة من بين أكثر الدول الصديقة لتركيا.
- وكشريك طويل الأجل محتمل لتركيا، جاء الاتحاد الأوربي في المرتبة الأولى، والولايات المتحدة في المرتبة الخامسة؛ أي أقل بمرتبة من "العالم الإسلامي".

- وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بصورة ساحقة بوصفها الدولة التي يعتقد معظم الناس أنها خطر على السلام العالمي، تلتها إسرائيل ثم المملكة المتحدة.
- ورغم ذلك، فمن المثير للاهتمام أن الولايات المتحدة جاءت في المرتبة الأولى بوصفها الدولة التي تستطيع تركيا أن تعتمد عليها في المساعدة وقت الأزمات (الزلازل، والحرب الأهلية، ...إلخ).[1]

سوف يؤكد هذا الكتاب أن بحث تركيا الجديد عن الاستقلالية في سياستها الخارجية، مهما كانت معقدة ومزعجة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، سوف تخدم في نهاية الأمر أفضل المصالح التركية، والشرق أوسطية، وحتى الغربية. إن تركيا ستغدو بالفعل في العقد القادم، ولأول مرة في تاريخها الحديث، لاعباً رئيسياً في سياسة الشرق الأوسط؛ كما أن إحساسها المتطور بهويتها الخاصة، والاعتراف المتزايد بدورها التاريخي داخل العالم الإسلامي أخذ يأسر اهتمام انتباه المسلمين الآخرين، الذين بدؤوا ينظرون إلى تركيا على أساس أهميتها كحليف، بالقوة، لمصالحهم الخاصة. ومن المرجح أن تنمو أهمية الدور التركي بصفة أساسية مع انزلاق الأنظمة الاستبدادية في المنطقة نحو أزمات القيادة والمشروعية، ومواجهة الانهيار النهائي.

في مثل هذه البيئة التي تتصف بالتغيير الذي يأخذ شكل الدوامة والخارج عن السيطرة، فإن الدول الإسلامية الحديثة مرت بنجاح أو بإيجابية بمثل هذا الانتقال العنيف. وبالفعل، فإن تركيا في هذه النقطة من تاريخها ربما تستطيع وحدها أن تظهر سجلاً إيجابياً على مستويات عدة: فلقد نجحت في تنفيذ سياسات اقتصادية ناجحة؛ وخلقت نظاماً سياسياً مستقراً إلى حد كبير فيه ديمقراطية مجرَّبة وله ثقافة إسلامية حيوية؛ وأظهرت قدرة على التوصل إلى نوع ما من التصالح مع الإسلام السياسي بطريقة لم تفعلها إلا قلة من الدول الإسلامية الأخرى؛ وأظهرت واقعية متنامية في الطريقة التي تتعامل بها مع

مشكلات تعدد الإثنية الخاصة بها؛ وحافظت على علاقة عمل لصيقة مع الغرب في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتستمر في مسار (خلافي) نحو عضوية الاتحاد الأوربي؛ ولها جيش قوي وحس قوي بالسيادة والاستقلال. هذه صفات تسعى وراءها بقوة وتحتاج إليها بشكل حرج المجتمعات المسلمة الأخرى. ونتيجة لذلك، في صيغتها الجديدة الأكثر استقلالية، لم تعد تركيا في التصور الإقليمي مجردة دولة ترغب في أن تكون غربية؛ إنها ينظر إليها الآن بإيجابية في العالم الإسلامي بوصفها دولة تستحق المراقبة، وربما حتى الأنموذج.

علاوة على ذلك، مع ناتج إجمالي محلي بلغ 627 مليار دولار أمريكي في عام 2006، ومعدل نمو حقيقي يبلغ 7.4٪ في الوقت الراهن، فإن الاقتصاد التركي واحد من أكبر الاقتصادات في الشرق الأوسط.[2] ومع أن تركيا واحدة من أكبر الدول في الشرق الأوسط، وعدد سكانها يبلغ أكثر من 70 مليوناً، فإن معدل المواليد فيها في الوقت الراهن يقف عند نسبة 1.09٪؛ مما يعني أن أزمات البنى الاجتماعية، التي تبتلي الكثير من الدول النامية بمعدلات مواليد أعلى، من المرجح أن يتم تفاديها.

وتمثل تركيا أيضاً بنية إثنية متنوعة شبيهة بالكثير من الدول الأخرى في المنطقة؛ مثل إيران والعراق وأفغانستان وباكستان. وبلغة دينية، نجد أن 99.8٪ من سكان تركيا مسلمون. وبلغة طائفية، هناك مجتمع كبير (30٪) من الشيعة العلوية (شيعة هرطقية) له حسه القوي الخاص بالهوية الطائفية. علاوة على ذلك، نجد أن تركيا متعددة الإثنيات بشكل متميز: وأكبر أقلية إثنية منفردة هم الأكراد الذين يمثلون نحو 20٪ من السكان، ويتحدثون لغة غير تركية قريبة إلى الفارسية. وقد طرح السكان الأكراد أمام الجمهورية التركية الحديثة قضايا خطيرة تتعلق بالتمرد والانفصال، خاصة في العقود الأخيرة، لكن أنقرة بدأت تتعلم ببطء إدارة هذه القضايا بقدر أكبر من الحكمة. وبينما تحسن الموقف، فإن "المشكلة الكردية" في تركيا أبعد ما تكون من الحل؛ وقد تعقدت الآن بسياسة الأكراد في عراق ما بعد صدام.

أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، ماهت النخبة التركية المهيمنة نفسها مع الغرب لأسباب استراتيجية، وثقافية، واقتصادية، وسيكولوجية. وقاد هذا التماهي أنقرة في النهاية إلى إقامة علاقة عسكرية-استراتيجية لصيقة بكل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين كانتا تفهمان الأهمية الجيوسياسية لتركيا، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية مع صعود الخطر السوفيتي. وكجارة لكل من المشرق والبلقان وبلاد ما بين النهرين وإيران ومنطقة القوقاز الغنية بالنفط، فإن تركيا قوة متوسطية وإيجيَّة تسيطر على البوسفور- المضيق الذي يمر عبر إسطنبول ليفصل بين أوربا وآسيا، ويسيطر على منفذ الخروج من البحر الأسود. وفي النهاية، قاد تركيا إلى عضوية الناتو توجّهُها وجغرافيتُها الاستراتيجية، ومشاركتها في التخطيط الاستراتيجي الغربي في مناطق شرق المتوسط والبحر الأسود.

ومع الثورة الإيرانية في عام 1979، وصعود الإسلام السياسي، أخذ الغرب يثمن العلمانية التركية القوية والتزامها المناصر للغرب. ومع انتشار الحركات الإسلامية عبر الشرق الأوسط، أسهمت معاداة تركيا لأي شكل من الإسلام السياسي في رسم صورتها كحصن ضد الراديكالية الإسلامية. علاوة على ذلك، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ازدادت الأهمية الاستراتيجية لتركيا بسبب روابطها الإثنية مع الدول التركية الحديثة الاستقلال في آسيا الوسطى، تماماً كما فعلت خطط جعل تركيا محور عبور النفط والغاز الطبيعي من بحر قزوين وآسيا الوسطى. وفي ذلك الوقت تقريباً كثفت تركيا علاقاتها العسكرية مع إسرائيل.

وبعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001، توقعت واشنطن أن تكون تركيا شريكاً طبيعياً ومصدراً للدعم في الحرب العالمية على الإرهاب لكي تساند العمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة، وأن تستمر في كونها رمزاً دائماً للأيديولوجية المضادة للإسلاموية. لكن رغم ذلك، لم تتحقق هذه التوقعات كما كانت تأمل واشنطن. حقاً، لقد تغيرت العلاقات الثنائية بطريقة ملحوظة، مُبدية علامات لتدهور ملحوظ في السنوات الأخيرة.

والأسباب وراء هذا التغير ومضامينه، بالنسبة إلى تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، قضية رئيسية يتم استكشافها في هذا الكتاب.

الدور المتغير لتركيا

كان دور تركيا الخاص في الشرق الأوسط متواضعاً نوعاً ما في العقود السابقة؛ لكن منذ عام 2001 توسع دورها هناك بدرجة كبيرة لسببين رئيسيين؛ يتعلق الأول بأثر أحداث 11 أيلول/ سبتمبر وما تلاها من حرب عالمية على الإرهاب أدت إلى الاشتباكات الأمريكية العسكرية وشبه العسكرية عبر قطاعات كبيرة من العالم الإسلامي، بما في ذلك عتبة الباب التركي. ويتعلق الثاني بالانتخابات القومية التركية في عام 2002 وصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وهو حزب تركيا الإسلامي الشديد الاعتدال. وتمثل استجابة تركيا للحرب العالمية على الإرهاب وبروز حزب العدالة والتنمية مرحلة جديدة في التطور المستمر لهوية تركيا ودورها في الشرق الأوسط، وهذه المرحلة تطرح عدداً من الأسئلة المثيرة للاهتمام:

- ماذا تستطيع تركيا فعله، أو ما ذا ستفعل، في فترة تتسم بالاضطراب المتزايد والتغيرات المثيرة في الشرق الأوسط؟

- ما علاقة انتخاب حكومة إسلامية معتدلة في تركيا علمانية التفكير بالدول الإسلامية الأخرى؟ وكيف تسهم حركة فتح الله جولان، الكبيرة وغير المسيسة إلى حد كبير، في تطوير إسلام معتدل في تركيا؟

- هل يمكن أن يؤدي حزب العدالة والتنمية دور نموذج أو كيان مهم في التجربة السياسية بالنسبة إلى بقية الشرق الأوسط؟

- كيف يؤثر دور تركيا الناشئ في الشرق الأوسط على طلب تركيا عضوية الاتحاد الأوربي؟

- ما الذي يقف وراء المواقف المتنامية لتركيا في مناهضة الولايات المتحدة في المستويين الرسمي والشعبي؟ وما مدى "ديمومة" هذا التطور؟ وماذا يعني بالنسبة إلى بقية الشرق الأوسط؟
- كيف ستكون المحددات المستقبلية للسياسات التركية في الشرق الأوسط؟ وكيف ستؤثر على مصالح وسياسات الولايات المتحدة؟

الحِجاج

بهذه الأسئلة وغيرها، فإن إحدى الأطروحات الرئيسية في هذا الكتاب تتلخص في أن الجمهورية التركية الحديثة، بعد فترة طويلة من العزلة غير الطبيعية عن الشرق الأوسط وأوراسيا، دخلت الآن مساراً تصبح به جزءاً من الشرق الأوسط مرة أخرى. ويرتبط هذا المسار برؤية تركيا المتنامية لمكانتها الجيوسياسية الجديدة في العالم. وهكذا، فإن تركيا التي صار الغرب مرتاحاً لها على مدى نصف القرن الماضي تمثل بالفعل انحرافاً جيوسياسياً عابراً عن معيار طويل الأجل أخذت تعود إليه مرة أخرى. وبينما تخفف وتعقد "عودة التاريخ" هذه جزئياً علاقة تركيا بالغرب، فإنها تثريها وتكملها أيضاً.

وهناك جيل طويل من الإدارات الأمريكية المتعاقبة طالما ظل مرتاحاً مع تركيا "القديمة" المخلصة، التي يعول عليها، والحليف القوي المناصر للغرب، وإن بدا أن مصالحه تختلف قليلاً مع مصالح أمريكا، والذي كان مستعداً وراغباً في المساعدة في تحقيق الأهداف الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بشكل تام. ولكن لأسباب متعددة؛ فإننا نشهد رد فعل عالمياً تدريجياً داخل النظام الدولي يسعى إلى استعادة درجة ما من التعددية القطبية للعالم، وهذا على حساب واشنطن إلى درجة كبيرة. وترتبط هذه النزعة بكل من التغيرات الجيوسياسية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، وأثر تبني واشنطن بقدر أكبر لسياسات أحادية الجانب ومهيمنة تحت إدارة جورج بوش الابن. ونتيجة

لذلك، لم يعدْ في مقدور من كانوا ذات يوم حلفاء الولايات المتحدة الأوفياء أن يوصفوا فقط بأنهم كذلك؛ وتركيا جزء من هذا الاتجاه.

ولكننا نشهد أيضاً نزعة تاريخية نحو صياغة علاقات متبادلة متجددة بين تركيا والشرق الأوسط. ومع أن عواقب هذه النزعة لم تتضح بعد بصفة تامة، إلا أنه من المرجح أن تكون إيجابية بشكل عام بالنسبة إلى معظم الأطراف. وهذه النزعة لا تقتصر على رؤية حزب العدالة والتنمية وحده، بل تمثل نوعاً من الإجماع القومي التركي الناشئ ببطء. وكدولة شرق أوسطية قوية، ومستقرة، ومتقدمة، وديمقراطية، أخذت تركيا تتحرك الآن - وقد أرغمت فعلاً على التحرك- نحو مشاركة أكثر استقلالية في منطقة مضطربة لها فيها مصالح حيوية. وفي النهاية، فإن ما سيحدد ما تفعله تركيا في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الكبير هو التفاعل المعقد بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، ومصالح تركيا غير الغربية.

وكامتداد لهذه الأطروحة، سيؤكد هذا الكتاب أن علاقة تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية الآن في مسار تتجه فيه إلى أن تفقد بشكل دائم الكثير من التحامها السابق؛ لثلاثة أسباب: أولاً، أزاح انهيار الاتحاد السوفيتي وإعادة تنظيم السياسة الأوربية الخطر الجيوسياسي الرئيسي على تركيا. ثانياً، في الوقت نفسه تقريباً أصبحت أجندة واشنطن الإقليمية في الشرق الأوسط يتم تصورها بشكل متزايد على أساس أنها تتناقض مع مصالح أنقرة الخاصة في المنطقة. ثالثاً، طورت أنقرة على نحو متزايد مداخل استراتيجية جديدة إلى كل من العالم الإسلامي وأوراسيا وروسيا والصين، وفرت خيارات سياسية واقتصادية للبلاد. ورغم أن هذه المداخل تسارعت بقدر كبير تحت حكم حزب العدالة والتنمية، فإنني أنظر إلى هذا التحول كتحول جيوسياسي طويل الأجل سيغير، بطريقة لا رجعة فيها، روابط أنقرة بواشنطن.

ومن ناحية الأفضلية بالنسبة إلى واشنطن، فإن تركيا الآن حليف أكثر صعوبة واستقلالية ذهنية، وأقل اعتماداً عليها بكثير مما كان في العقود السابقة؛ حتى إن البعض ربما يقول إنها فُقدت. ومن المؤكد أن جيوسياسة تركيا اليوم أخذت تتنوع وتتوسع وتشب عن الطوق. وفي المستقبل، بناء على ذلك، سوف يتطلب الأمر مهارات أكثر تعقيداً بكثير، وحساسيات متبادلة من الجانبين لإدارة العلاقة التركية-الأمريكية، والملاحة بها على نحو أفضل. سوف يفحص هذا الكتاب مضامين مسار تركيا الراهن، والتطورات الأخيرة داخل تركيا، وعبر المنطقة بالنسبة إلى أهداف ومصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في العالم الإسلامي.

تنظيم الكتاب

هناك تناقض راسخ بين التقديم الموضوعي والتقديم المرتب زمنياً (كرونولوجياً chronological) للهوية المتطورة لدولة ونظرتها الاستراتيجية؛ لكن هذا الكتاب يحاول استخدام كليهما. إن الإرث التاريخي للعصر العثماني والفترات الجمهورية (الكمالية) المبكرة مهم بدرجة كبرى في الكشف عن رؤيتين متناقضتين بشكل جوهري لما كانت عليه تركيا وما هي عليه الآن. ومن ثم، فإن الجزء الأول من الكتاب يستكشف هذه الرؤى المتناقضة، ويؤكد أن مستقبل تركيا سيمثل انصهاراً بين هذين الإرثين القويين. وبعد كل شيء، فإن فهم أنواع الإرث الرئيسية لماضي تركيا شيء أساسي بالنسبة إلى فهم ماهية الأسس السيكولوجية والثقافية للبلاد، ولفهم المكان الذي تأتي منه البلاد، وما قد يكون عليه مسارها المستقبلي.

على نحو دقيق، سوف أحدد الأحداث السياسية، والثقافية، والسيكولوجية الرئيسية التي أثرت على المسيرة المتلاطمة التي مرت بها تركيا في السنوات المئة والخمسين الأخيرة، والتي تستمر في التأثير على التفكير التركي في السياسة الخارجية. ولكي أفعل ذلك، فسأسلط الضوء على أربعة عصور: العصر العثماني المتأخر، وعصر الإصلاح الكمالي،

والعصر المبكر للحرب الباردة واحتضان تركيا الاستراتيجي للغرب، والعصر الحالي الذي قامت فيه تركيا بتحركات تدريجية، لكنها متسارعة نحو قدر أعظم من الاستقلالية في السياسة الخارجية.

بهذا الفهم لمسار تركيا التاريخي السالف سوف أفحص بعد ذلك مصادر النفوذ التركي، وعلاقاتها الحالية مع العالم الإسلامي. وكما سوف أؤكد، فإن علاقات تركيا مع جاراتها تلونها التواريخ الخاصة بكل منها؛ مما يعني أن الماضي يستمر في الإمساك بالحاضر، ولكن هناك دلالات على أن هذا الوضع أخذ يتغير. وهكذا، فإن الجزء الأوسط من هذا الكتاب يتناول بعضاً من العلاقات الثنائية الرئيسية لتركيا؛ مثل العلاقة الثنائية مع كل من سورية والعراق وإيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ودول كثيرة أخرى؛ ويفحص كيف ولماذا أخذ يتناقص وزن الماضي.

والجزء الأخير من هذا الكتاب يبحث مستقبلات بديلة لتركيا في العالم الإسلامي، وخاصة بما أنها تؤثر على كل من العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ومراكز القوة في الشرق الأوسط وأوراسيا. ويختتم هذا الجزء بمجموعة من توصيات السياسة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع تركيا تتصف بالاستقلالية الذهنية المتزايدة والتطور.

الجزء الأول

مسار تركيا التاريخي

الفصل الأول

العدسة التاريخية

مواقف تركيا من الشرق الأوسط

أحس الأتراك أنهم معزولون عن الشرق الأوسط على الأقل لمدة أربعة أجيال؛ وقد بقي في تركيا قلة من الجدّات الطاعنات في السن استطعن أن يشاطرن عائلاتهن ذكريات شخصية عن الإمبراطورية العثمانية. وعملت عقود من تدريس التاريخ الموجه كمالياً Kemalist-oriented على تلقين البلاد عقائدياً كي تفكر سلبياً حول العالم الإسلامي عامة، والعالم العربي خاصة. وقد تمت تنشئة الأتراك كي يربطوا العالم الإسلامي بالتخلف والتطرف فقط. ومع ذلك، فإن هذه الآراء التركية تقوم على الأيديولوجية والأحكام المسبقة بقدر أكبر من قيامها على المعرفة الأصليّة بالمنطقة. وكما يؤكد الباحث التركي بولنت آراس Bülent Aras، فإن تصور تركيا للشرق الأوسط كان، جزئياً، صورة مرآتية لصورة تركيا الذاتية نفسها كما ابتدعتها النخبة الكمالية. ورغم أن طيفاً متنوعاً وعريضاً من الآراء والمصالح الداخلية بدأ يتحدى هذه الصورة الذاتية، فإن هذه الصورة، والنزعة الارتيابية غالباً للنخبة التي تتصور الأخطار على نفسها، قد لعبت دوراً مركزياً في صياغة السياسة الخارجية التقليدية لتركيا.[1]

ونتيجة لذلك فإن الشرق الأوسط، حتى وسط الطبقة الدبلوماسية التركية الرفيعة المهنية، كان ينظر إليه بطريقة سلبية. ويحس الكثير من الدبلوماسيين الأتراك بعدم الراحة في الخدمة في المنطقة، ويرون إرسالهم هناك نوعاً من سوء الحظ في الحياة الدبلوماسية؛ حيث إن الدبلوماسية "الحقيقية" بالنسبة إليهم هي تلك التي تكون مع الغرب لا مع الشرق. وبالفعل، فإن الدبلوماسيين الأتراك الرفيعي التعليم والمهنيين والممتازين في اللغات الأوربية، لا يكادون يعرفون اللغة العربية، ولا يتلقون فيها أي تعليم. وعلى أي حال، ففي مواجهة الزلازل الإقليمية المتنامية، ربما يكون مثل هذا الوضع هو بداية

التغيير، وسوف تصبح المعرفة اللغوية والثقافية بالمنطقة مهمة بشكل متزايد بالنسبة إلى أنقرة وسلكها الدبلوماسي. ومن المثير للاهتمام أن الجيش التركي، وبنظرته الأكثر واقعية بكثير، لديه سلفاً معاهد تدريبية تدرس فيها اللغات غير الأوروبية للضباط المختارين.

آراء متضاربة عن التاريخ

هناك على الأقل ثلاث عدسات لرؤية مسار السياق التركي: الكمالية، والتاريخية، والدائرية/ الأيديولوجية. وكل من هذه العدسات توفر الكثير من الحقيقة، ولكن لا تلم أي منها بالقصة كلها. ورغم أن مشهد المسار التركي يختلف بدرجة كبيرة اعتماداً على العدسة المستخدمة، فهناك شيء واحد واضح عبر كل العدسات؛ أن الهوية الاستراتيجية لتركيا مازالت في طور التشكل.

وجهة النظر الكمالية: افتراق تركيا الجذري عن التاريخ

تعكس وجهة النظر التقليدية عن المسار التركي الأيديولوجية التأسيسية لتركيا الكمالية أو الأتاتوركية. وفي شكلها الأكثر تشدداً، فإن وجهة النظر هذه مازال يحتضنها جزء كبير من النخبة التركية رغم كونه آخذاً في التناقص، وحتى وقت قريب، كانت تمثل وجهة النظر الوحيدة عن التاريخ التركي المعروف عند الغربيين. هذا السرد الكمالي يصور تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923 كنقطة تحول جذرية في التاريخ التركي أخذت البلاد في اتجاه جديد مثير عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية المتآكلة والمتعددة الثقافات. ومن وجهة النظر هذه، فإن الفترة الكمالية حولت دولة ما بعد العثمانيين إلى دولة وطنية مغرَّبة، ومتجانسة، وقائمة على الإثنية. وقد رفضت هذه الدولة الوطنية الجديدة، التي صُوِّرت على أساس أنها جزء من الحضارة الغربية المتقدمة، ماضيها الإسلامي المتخلف والقمعي.

وهذه الرؤية التغريبية أجيزت لنخبة كمالية سوف تقود تركيا من ماضيها العثماني المظلم إلى مستقبل تغريبي أكثر لمعاناً واستنارة. ومع السرد الوطني التركي الحديث، والأسطورة

التأسيسية التي شُكلت لتفي بأهداف واحتياجات هذه النخبة الكمالية، فقد تولى الجيش حماية هذه الرؤية التي تؤدي دور الوصي الأولي على الإرث الكمالي. في الواقع، لقد صممت لحماية البلاد من أي عنصر يهدد بالعودة إلى الدولة ذات القاعدة الإسلامية، أو يناصر تشجيع هويات إثنية غير تركية. وبينما يلتزم بالديمقراطية من ناحية المبدأ، فقد أرغم الجيش بسبب دور الوصاية المناط به في الماضي على التدخل في مواجهة المهددات الأيديولوجية. ونتيجة لذلك، فقد عمل دورياً على مدى الثمانين سنة الماضية على إعادة البلاد إلى الطريق الذي حدده أتاتورك؛ أي "الديمقراطية على عجلات التدريب" كما لاحظ أحد الهزليين.

إذن في وجهة النظر الكمالية الكلاسيكية تلتزم تركيا تماماً بأن تولي وجهها شطر الغرب، ويتم النظر إلى الشرق الأوسط كقوة خطيرة ومدمرة ينبغي حماية تركيا منها حتى يتم الحفاظ على نقاء إرث أتاتورك التغريبي. ومازال الكثير من الأتراك يتحدثون عن "نداء" تركيا الغربي، ويعنون ضمناً توجهاً تركياً غريزياً، أقرب إلى الأسطوري، ويكاد يكون متأصلاً نحو المؤسسات والحضارة الغربية. وهذا الرأي عن الغرب في تركيا شعبي أيضاً؛ لسببين على الأقل: (1) يتودد إلى الصورة الذاتية الغربية، و(2) يعيد تأكيد الالتزام بالتعاون التركي الاستراتيجي الوثيق مع الغرب تحقيقاً للأجندة الغربية السياسية والأمنية.

ولكن ماذا يعنون على وجه الدقة بمصطلح "التغريب" في السياق التركي؟ منذ فجر الإصلاحات التغريبية في الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر لم يكن التغريب يشير إلى مشروع ثقافي مثل ذلك، وإنما كان يشير إلى اقتناء قوة الغرب، خاصة للأغراض الدفاعية كي يتقوا، على نحو أفضل، انتهاكات الإمبريالية الغربية. في الواقع، يوضح تاريخ التحديث في العالم النامي ككل أن التغريب كان يتم تصوره عموماً كشكل من التحديث وتقوية الذات، وليس كشكل من التقليد الثقافي. وكان هذا يصدق حتى على يابان ميجي Meiji في القرن التاسع عشر، عندما سعت الدولة وراء شكل التحديث المتميز الخاص بها،

في الوقت الذي كانت تحافظ فيه على شخصيتها اليابانية بوعي. ووقع كل ذلك في وقت كان الغرب يمثل فيه نموذج (نماذج) التحديث الوحيد الباقي على قيد الحياة.

وهكذا عمل المسلمون قروناً للتنبؤ "بالأسرار" الحقيقية للقوة الغربية التي سمحت لها بالهيمنة على بقية العالم. وقد أطرى الغربيون على أنفسهم معتقدين أن هذه العملية تظهر كلياً "أنهم يرغبون في أن يكونوا مثلنا"، عندما كان الأمر في الواقع أنهم يرغبون في أن يكونوا "أقوياء مثلنا". والتغريب في هذا الضوء حقيقة عملية دفاعية، ونوع من الوطنية، وسعي وراء الوسيلة الأكثر كفاءة لمضاهاة نجاح الغرب حتى يتسنى صده، وخفض الاعتماد على الغرباء من أجل الأمن الوطني. وبينما يمثل هذا النوع من التغريب بلامراء نوعاً من الاعتراف بنجاح النموذج الغربي، فقد أصبح تبنيه سلاحاً لإنعاش القوة المحلية تقريباً. والفشل في الإلمام بهذه النقطة الأساسية يعني القراءة الخطأ للكثير من تاريخ التغريب في العالم الإسلامي.

وقد عكست علمية التغريب الخاصة بكمال أتاتورك الشكوك في النوايا الغربية تجاه تركيا ومصالحها. علاوة على ذلك، بينما كانت مقاربته الخاصة إلى الإصلاح مليئة بالحيوية في أثناء حياته، فقد تجمدت في "يّة"* بعد وفاته. ونتيجة لذلك، نُفذت الإصلاحات من قبل خلفائه بطرق ما كان أتاتورك نفسه ليوافق عليها بالضرورة. وعلى نحو بارز، تفرعت الكمالية في العديد من المدارس المختلفة، بما في ذلك الوطنية واليسارية وحتى الإسلامية، مع إدعاء كل مدرسة أيديولوجية منافسة أن الكمالية ملك لها.

ومن هذا المنظور، توجد وجهة نظر مزدوجة عن الغرب في تركيا، حتى في الإرث الكمالي. يحظى الغرب بالإعجاب كحضارة قوية، ومتقدمة، ومكتملة، ولكن يتم الإقرار بأنه مصدر مزمن للعدوان الإمبريالي، وكان قوة رئيسية في تفكيك وتدمير الإمبراطورية

* يقصد (الياء المشددة مع التاء المربوطة) كمقابل للاحقة الإنجليزية *ism* (كما في Kemalism ,Leninism, Marxism, Americanism، على سبيل المثال لا الحصر) لكي تعني مبدأ متميزاً، أو قضية، أو نظرية. المترجم

العثمانية. وقد سعت القوى الغربية بالفعل إلى تقطيع الجمهورية التركية الحديثة النشأة لو لا الجنرالية Generalship الرائعة لأتاتورك، التي دفعت قوات أربع دول إلى خارج الأناضول. وهكذا، فإن الإعجاب بالغرب يكون على أساس ماهية الغرب، بما في ذلك كونه قوياً، بقدر أكثر مما يفعله في العالم.

وبينما هناك بالفعل الكثير من عناصر الحقيقة في وجهة النظر الكمالية هذه، خاصة فيما يتعلق بدور أتاتورك كمنقذ وطني، ودوره الشجاع والرؤيؤي في بناء دولة جديدة قوية، فإنها تروي فقط جزءاً من القصة.

وجهة النظر التاريخية: دور التواصلية في التاريخ التركي

ويبدأ رأي ثانٍ عن مسار تركيا ليس مع تشكيل الجمهورية التركية الجديدة، بل بعملية إصلاح أطول كثيراً بدأت بالتنظيمات (الإصلاحات الإدارية) في عام 1839. وقد تقدمت عملية الإصلاح هذه - التي شملت اللبرلة، وتبني الكثير من جوانب القانون الغربي، وترشيد الإدارة، والتعرض لأساليب الحوكمة الغربية، ومركزة أعظم لقوة الدولة- على نحو متقطع عبر القرن التاسع عشر حتى فترة تركيا الفتاة (1908-1918)، والحرب العالمية الأولى، والجمهورية التركية الحديثة في فتراتها المبكرة.

وهذا الرأي، الذي يقبله طيف عريض من الباحثين الأجانب، يشدد بدقة تاريخية أكبر على خيوط التواصلية بين الإمبراطورية العثمانية المتأخرة وفترة الإصلاح الكمالية. ويشير مناصرو وجهة النظر هذه إلى أن الإصلاحات الكمالية- بما فيها من حيوية، وقوة، وأهمية- لها سوابق واضحة في القرن السابق؛ فهي لم تنبثق من دون مكان، أو تمثل تغيراً كلياً في الموقف في التاريخ التركي. ومع ذلك، لا يقلل هذا الرأي بأي طريقة الأثر الاستثنائي لأتاتورك كإصلاحي ومنقذ. ولكنه يراه كممثل ذروة ومؤسسة نخبوية بيروقراطية راسخة وقديمة، وتقاليد إصلاحية وجدت نصرها النهائي في تشكيل الجمهورية.

وفي هذا الرأي، بناء على ذلك، لا يتم النظر إلى الإصلاحات الكمالية على أساس أنها "ثورية" كلية، خاصة في ضوء سوابقها التي تمتد إلى الوراء لقرابة القرن. وأهمية أتاتورك لا

تقوم بقدر كبير على رؤيته الثورية، ولكن على مهارته، وقدرته على تنظيم ماضي تركيا الإصلاحي، وعلى إدخال البيروقراطية تحت نخبة ملتزمة، وفرضهم على الدولة الجديدة بنتائج فوق العادة. ورغم أن الانتقال من الإمبراطورية المتعددة القوميات إلى دولة وطنية تقوم على الإثنية قد أدى بالفعل إلى تحولات دراماتيكية في الحدود التركية، وبنية الحكومة، والأيديولوجية، والثقافة العامة؛ فإن مقاربة أتاتورك الاستبدادية كانت مستنيرة على نحو استثنائي إذا أخذنا في الاعتبار الكثير من معاصريه: فرانكو في إسبانيا، وهتلر في ألمانيا، وموسوليني في إيطاليا، وستالين في روسيا، وشيان كاي شيك في الصين.

وبطريقة مفهومة، كان هذا المنظور أقل شعبية وسط الأيديولوجيين الكماليين منه وسط المؤرخين؛ لأنه يسبغ الأهمية على الإصلاح الفكري والسياسي والقانوني والسيكولوجي والاجتماعي ما قبل الكمالي، في عصر ينظر إليه عموماً بمصطلحات سلبية جداً في الفكر الكمالي. وعلى مدى الزمن، على أي حال، أصبح الكماليون المتعلمون يقرون على نحو متزايد بأن الفترة العثمانية لم تكن بمثل تلك الظلمة والبدائية اللتين صُوِّرت بهما بطريقة رائجة في الكتابات الكمالية المبكرة، وأنه كان هناك العديد من الإنجازات والتطورات العثمانية التي يمكن أن يفتخر بها الأتراك، وأن تركيا الحديثة لا ينبغي أن تنفصل من هذه التواصلية التاريخية.

وجهة النظر الدائرية/ الجدلية

هناك وجهة نظر ثالثة لمسار تركيا، وأنا أتبناها شخصياً، تقبل كلاً من مركزية التغيير المؤسسي الكمالي، والتواصلية الكبرى للتقاليد الإصلاحية التي تعود إلى الأزمنة العثمانية. ولكن وجهة النظر هذه تعتقد أن الإصلاحات الكمالية أدخلت عدداً من البدع الاستبدادية في الحياة التركية السياسية، والاجتماعية، والأيديولوجية. وبعض هذه الإصلاحات، في ضوء التاريخ، يمكن أن ينظر إليها الآن كحالات تطرف مؤذية تنحرف بحدة شديدة وبطريقة غير واقعية عن ثقافة الاتجاه السائد التركية. وبلغة أشد قسوة،

يمكن أن نقول إن أتاتورك أجرى نوعاً من "جراحة فصية* ثقافية" cultural lobotomy لتركيا أسفرت عن فقدان ذاكرة وطنيٍّ لماضي البلاد الإسلامي والعثماني، وقد تم ذلك بهدف خلق وطنية جديدة عبر إعادة قراءة عنصرية التوجه لتاريخ تركيا قبل الإسلامي. (وكانت إعادة كتابة التاريخ هذه المرتبطة بالعنصر موازية لنزعات مشابهة لحركات إثنية-عنصرية ألمانية، ومجرية، وإيرانية، وسلافية، وصهيونية، ويابانية، وللكثير من هذه الحركات في تلك الفترة).

ونتيجة لذلك، أظهر التاريخ التركي الحديث منذ عام 1950 وما بعد، عملية متدرجة لإصلاح حالات التطرف الأيديولوجي الكمالية، والعودة إلى علاقة أكثر كفاية و"طبيعية" مع ماضي الدولة ما قبل الجمهوري. ومع اكتساب القيم الثقافية التقليدية للقوة داخل تركيا، بدأ خلق تركيبة جديدة تزاوج بين عناصر من كل من التقاليد الكمالية وماضي البلاد العثماني الإسلامي. وبدورها، بدأت هذه التركيبة تشفي ثلاثة جراح سيكولوجية وثقافية رئيسية ترتبت على عملية بناء الدولة الكمالية؛ وهذه الجراح هي:

- إرث من الاستبدادية لم تتخل عنه حتى اليوم أجزاء من النخبة الكمالية، ويمثله على نحو خاص صوت عسكري رئيسي حول جوانب من السياسات الوطنية.
- إقصاء وقمع الهويات الإثنية غير التركية (الإثنية الكردية بشكل رئيسي) في عملية بناء الدولة الوطنية على الطراز الأوربي، التي يزعم أنها "متجانسة إثنياً".
- ذم الإسلام والتقاليد الإسلامية المضمن في إصلاحات الفترة الكمالية التي يمثل التنوير قواها الدافعة، والتي أدت إلى اغتراب أقسام ضخمة من الطبقات الاجتماعية الأكثر تقليدية المفاخرة بماضيها الإسلامي والعثماني حتى وهي تقبل بالحاجة إلى الإصلاح والتغيير في تعزيز الدولة، والتي أخذت الآن تدخل الاتجاه الذي يسود السياسية التركية.

* جرح في المخ (في الفصوص الأمامية) لقطع الألياف العصبية في حالات معينة من الاضطرابات العقلية والتوتر. (المترجم)

وعملية الشفاء السيكولوجية الثقافية هذه أخذت تحث عليها الدمقرطة المتزايدة داخل البلاد، والقبول المتنامي للشخصية التركية المتعددة الإثنيات والمتعددة الثقافات للمجتمع التركي ومكانة الدين فيها، وقدر أعظم من الاعتراف بماضي البلاد الإسلامي العثماني، وفهم أفضل لمكانة تركيا في العالم الإسلامي. وهذه العملية ليست فقط متطورة بشكل جيد، ولكنها أيضاً صحية إلى حد بعيد من الناحية السيكولوجية؛ وهي على عكس المخاوف الكمالية، ستعزز بالفعل نسيج المجتمع التركي الحديث ومرونته.[2]

تركيا الجديدة والسياسة الخارجية

إذن تعتمد الكيفية التي نتصور بها أحداث اليوم إلى حد كبير على الكيفية التي ننظر بها إلى ماضي تركيا؛ فهل ستعيد تركيا الالتزام ببرنامج الكمالية الأيديولوجي التام مع كل وجوه قوتها وضعفها؟ أم هل أخذت جذور البلاد الكمالية تتطور، وتتنوع، وتوفر ممرات بديلة للتنمية؟ وعلى نحو مساوٍ من الأهمية، هل يجب أن تعزز تركيا باستمرار و"تثبت" توجهها الغربي عبر تحقيق الأفضليات الغربية، وخاصة الأمريكية؟ أم هل هوية تركيا الآن قوية بما يكفي، بحيث تستطيع تحمل البحث عن ممر مستقل في الكثير من القضايا الإقليمية، وخاصة عندما ترى أنقرة أن سياسات واشنطن غير حكيمة أو لا تتفق ومصالحها؟

وفي النهاية، لا يمكن إنكار قوة الثقل الثقافي للتاريخ ووزنه؛ فلقد جذبا بلا هوادة الثقافة والمجتمع التركي الحديث. ورغم أنه كان في الغالب غير مرئي وتحت-أرضي في أوائل الفترة الكمالية، فإنه بدأ في البروز بجرأة مع دمقرطة تركيا وانفتاحها في النصف الثاني من القرن العشرين. ونتيجة لذلك، أخذ ماضي البلاد الإسلامي العثماني يكسب مجدداً وضع المسؤولية عبر المجتمع التركي، بحيث أدى إلى رضاء خاص وسط الدوائر الدينية والمحافظة الأكثر تقليدية. وبدوره، أخذ هذا البروز المجدد يفضي إلى توازن ثقافي وسياسي أكبر قدراً داخل تركيا الآخذة في احتضان كلٍّ من ماضي البلاد الثري بشكل استثنائي ومستقبلها (الوعر أحياناً) المتجه إلى أوربا. ولكن لكي نفهم بشكل تام مسار تركيا الحالي والمستقبلي، يجب أن نفهم أولاً ماضيها.

الفصل الثاني

العصر العثماني

التجربة العثمانية: جيدة أم سيئة؟

من الصور السالبة القول بأن الأتراك لا يحبون العرب. في اللغة الشعبية التركية يوصف العرب بطرق عديدة على أساس أنهم كسولون، وغير أمناء، ومتخلفون، وخائنون، ومتعصبون. ومن جانبهم، يصف العرب بشكل رائج الأتراك على أساس أنهم بطيئو الفطنة، وقاسون، ومتغطرسون، وعنيدون، ويتزلفون الغرب، ومرتبكون بشأن هويتهم الذاتية الخاصة. وفي عالم توجد فيه قلة من الناس يتملقون جيرانهم، فإن الأتراك والعرب لا يعتبرون استثناء. ولكن معظم الأتراك اليوم لم يقابلوا عربياً قط، ولا يتحدثون العربية، ولم تطأ أقدامهم قط أرضاً لدولة عربية. وبرغم ذلك، فعلى مدى الكثير من القرون في أثناء الفترة العثمانية كان لكل من الشعبين رأي أكثر توازناً واحتراماً عن الآخر؛ وذلك لأنهما كانا – إلى حد كبير – يتقاسمان فضاء مشتركاً، وكان بينهما تفاعل أعظم.

لم يكن العداء الخطير بين الأتراك والعرب ثابتاً تاريخياً، ولم يكن مقدراً، وبدأ في البروز فقط في الأيام الأخيرة للإمبراطورية العثمانية، عندما أفسحت الدولة المتعددة القوميات المجال لمجموعة من دول وطنية تقوم على الإثنية، ومفرطة الوطنية، ومتنافسة. ولكن هذه المرحلة التي استطالت لقرن تقريباً من العداء السياسي العربي-التركي ربما أخذت توهن، وتفتح احتمالات علاقات جديدة وأكثر عطاء. وبدوره، ربما يُنظر إلى الإرث العثماني الآن بقدر أكبر من التوازن عند كل الأطراف.

المشروعية العثمانية، وإرثها

اعتمد طول عمر الإمبراطورية العثمانية بدرجة كبيرة على المشروعية التي كانت تحظى بها وسط المسلمين. وفي عالم من الحكام، والحدود، والإمبراطوريات المتحولة، احتوى مد

القوة العثمانية عبر العالم العربي على قلة من المعاني الإضافية الإثنية؛ لأن مد قوتها تم باسم العقيدة. ومثل الأتراك السلاجقة من قبلهم، أسس العثمانيون مأموريات حضرية جديدة تزخر بالمؤسسات الخيرية، والمؤسسات التعليمية، والمحاكم الإسلامية. وقد تقاسمت القوة العسكرية العثمانية الالتزام بتوسع الإسلام، والدفاع عن الشريعة، والاهتمام بالمصالح الأساسية للمجتمع المسلم.[1] وتمتع الحكام المحليون، الذين كانوا يُختارون عادة من النخب أو "الوجهاء"، باستقلالية كبيرة ماداموا كانوا يوفون بالتزاماتهم الضريبية لإسطنبول، ويحافظون على النظام الأساسي، ويعترفون بسلطان الديوان العثماني.

"العثمانوية"*- العودة إلى المستقبل

في القرن التاسع عشر بدأت الإمبراطورية العثمانية تواجه تهديداً ثلاثياً: المخططات الإمبريالية الأوربية على أراضيها؛ والانتفاضات وحالات التمرد وسط المجموعات السكانية المسيحية في البلقان، التي التقطت عدوى الوطنية-الإثنية الأوربية، وكانت تثيرها في الغالب أوربا؛ والأفكار الإصلاحية والمطالب الداخلية لجعل الإمبراطورية أكثر فاعلية، وأكثر قدرة على مقاومة التهديدات الأوربية، وأكثر عدالة وتمثيلاً.

ومع بحث الإدارة العثمانية عن علاجات لهذه التهديدات المتعددة، طورت انصهاراً مثيراً للاهتمام بين المفاهيم الإسلامية، والمبادرات الإصلاحية، والوطنية الغربية في شكل مبدأ العثمانوية، وهي أيديولوجية كان القصد منها خلق حس جديد بالولاء "الوطني" للإمبراطورية المتعددة القوميات. وكانت العثمانوية تمثل مجهوداً واعياً لتوليف الأفكار الإسلامية مع أفكار التنوير الغربي. وقد دعت إلى الولاء لا لسلطان أو ملة المرء (المجتمع الإثني-الديني)، ولكن للوطن العثماني الذي كان ملكية مشتركة لكل الشعوب داخل الدولة العثمانية، والذي يسمو على الهويات التقليدية، والمحلية، والإثنية، والدينية. وكان هذا مفهوماً جديداً للمواطنة العثمانية المشتركة يعد بالمساواة القانونية للجميع.[2] ودعت

---

* كمقابل لمصطلح Ottomanism.

هذه الأيديولوجية إلى روح الحداثة داخل الإطار العملي للثقافة العثمانية القائمة، وليس عبر التبني بالجملة للممارسات والثقافة الغربية، مثلما سيفعل المصلحون الكماليون لاحقاً.[3]

وفي نهاية المطاف لم تنجح العثمانوية، كتعبير "وطني" عن الولاء للإمبراطورية، في تحويل الوطنية المحلية الصاعدة وسط المناطق المسيحية في البلقان، ولكن كان لها بعض الصدى وسط السكان المسلمين، بمن في ذلك العرب. ولم تستطع هذه الأيديولوجية الجديدة، رغم كونها خلاقة، إنقاذ الإمبراطورية. وفي النهاية سيجلب اندفاع الأحداث العالمية الحربَ العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية.[4]

العرب وتفكك الإمبراطورية

خلافاً للأساطير الشعبية في الجانبين، لم يكن الأتراك والعرب أعداءً منذ زمن طويل. وإذا كان للعلاقات بينهما أن تتحسن، فإن الطرفين يحتاجان إلى الاطلاع مجدداً على الماضي ليكتسبا فهماً أوضح لما حدث بالفعل بينهما، وما لم يحدث، مع مضيّ الإمبراطورية صوب الانهيار. وتتمثل الحقيقة الأساسية في أن الشعوب العربية في الإمبراطورية ظلت موالية لها في المبدأ حتى لحظة تفككها تقريباً. ومع ذلك، فإن الرأي التركي الرائج اليوم يتمثل في أن السكان العرب "طعنوا تركيا من الخلف" بمؤازرتهم للإنجليز والفرنسيين. وعلى نحو مشابه، تتحدث القومية العربية الحديثة عن التوق العربي العميق إلى التحرر من الاستعمارية التركية. وأي من هذه الآراء لا يتفق مع الأحداث التاريخية الفعلية.

وبينما دخلت الأقليات المسيحية البلقانية في الإمبراطورية في سلسلة من عمليات التمرد، والدعوات إلى التحرر الوطني ضد الدولة العثمانية بدءاً من القرن التاسع عشر، كان سكان الإمبراطورية من العرب ملتزمين إلى حد كبير بوظيفة الدولة المتواصلة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تقريباً. وقد انتخب السكان العرب ممثلين في التجارب العثمانية المبكرة في الحكم البرلماني، وانضم الكثير من السياسيين والقادة العرب إلى نظرائهم الأتراك في

الدعوة إلى الإصلاحات داخل الإمبراطورية. ولكن بينما سعى الإصلاحيون الأتراك إلى تعزيز الدولة وتحديثها، فإنهم تحولوا على نحو حتمي إلى قدر أعظم من المركزية، وهذا هدف لم يرضَ عنه غالباً الوجهاء المحليون والسلطات الإقليمية الذين كانوا يسعون للمحافظة على الحد الأقصى من الاستقلالية المحلية. ورغم أن هذه الإصلاحات أسفرت عن بعض الاحتكاكات، فإن العرب قبلوا تماماً مشروعية الإمبراطورية.

كانت المظالم المحلية تُصَوَّر على أنها شيء يتم التفاوض عليه داخل النظام السياسي، وليس كساحة للتمرد ضد الدولة العثمانية. وبالنسبة إلى معظم المسلمين، كانت العضوية في إمبراطورية إسلامية متعددة الإثنيات شيئاً ملائماً كلياً. وهكذا كانت الدولة العثمانية، وبرلمانها،ونظامها الإداري تلقى قبولاً واسعاً من العرب حتى الحرب العالمية الأولى، على الرغم من الجهود الإنجليزية والفرنسية لتقويض السلطة العثمانية في العالم العربي. وحتى العلماء العرب ظلوا موالين بالإجماع للسلطة والمؤسسات العثمانية في أثناء تلك الفترة.[5]

القومية العربية في مواجهة القومية التركية

كانت مفاهيم اليوم المألوفة عن القوميتين العربية والتركية لاتزال بدائية خلال معظم القرن التاسع عشر، وكانت الهويات المحلية توفر السمات المميزة الأولية وسط المسلمين. ورغم أن القوميتين التركية والعربية ستبرزان بقوة بمرور الزمن، فإن القومية لم تكن السبب النهائي لتفكك الإمبراطورية في أقاليمها الإسلامية.[6] وكما يبين مؤرخ الشرق الأوسط راشد خالدي،

> بالنسبة إلى معظم المنتمين إليها قبل 1914، لم تكن العروبة تعني الانفصالية، ولم تكن تتناقض مع الولاء للإمبراطورية العثمانية، أو مع مبدئها التشريعي الديني...
>
> كانت هناك اختلافات أيديولوجية بين العثمانويين والعروبيين في المحافظات العربية من الإمبراطورية العثمانية، ولكن هذه تضمنت القضايا السياسة المحددة وقتها مثل أفضل السبل لمقاومة الإمبريالية، أو التوازن الملائم للمركزية مقابل اللامركزية بدلاً مما إذا كان ينبغي على العرب البقاء جزءاً من الإمبراطورية. لم تكن هذه ببساطة قضية بالنسبة إلى معظم العروبيين قبل 1914.[7]

إن المفهوم الرومانسي "الثورة العربية" لسنة 1916 ضد الحكم العثماني، الذي روج له لورنس العرب، لم يكن يربطه إلا القليل بالقومية العربية. وكان السبب فيه إلى حد كبير سعي الحجاز وراء إمبراطورية محلية وراثية، والرغبة في الحفاظ على قوانين الشريعة، والخوف من الضرائب العثمانية. وقد لعبت "الثورة" نفسها دوراً استراتيجياً حيوياً في مصير الإمبراطورية.[8] ولم تحقق القوات القومية العربية الإثنية التفوق إلا بعد انهيار الإمبراطورية، واستيلاء القوات الاستعمارية الإنجليزية والفرنسية على العالم العربي. وكما يشير الباحث ويليام كليفلاند:

> كانت الإمبراطورية العثمانية ماتزال ترى نفسها الحامي العالمي للإسلام. وقد بين الدعم الذي أعطته أغلبية المسلمين العثمانيين للجهود الحربية للإمبراطورية أنه على الرغم من أن حكومة [تركيا الفتاة] لم تكن محبوبة على نحو خاص، فإن تكريس نفسها للدفاع عن النظام الإسلامي-العثماني ضد الطموحات الأوربية كان يشارك فيه السكان عموماً.[9]

بروز الحركة الإسلامية العالمية

تحول السلطان عبدالحميد الثاني إلى أيديولوجية الحركة الإسلامية العالمية، كي يحافظ على تماسك الأجزاء الإسلامية الواسعة من الإمبراطورية، وأصدر تحذيراً واسعاً يقول إن عرش العالم الإسلامي يتعرض إلى تهديد الكفار الغربيين، ويدعو إلى الوحدة الإسلامية ضد العدو الأوربي المسيحي الغازي. وكهجوم مضاد أيديولوجي، نادى أيضاً بتحرير كل الأقليات المسلمة التي كانت تحت السيطرة والقمع الاستعماريين لكل من بريطانيا، وفرنسا، وروسيا.[10] بالطبع، إن مجرد مفهوم سياسة إسلامية عالمية اليوم يعتبر لعنة مطلقة بالنسبة إلى أيديولوجية تركيا الكمالية الحديثة والقيم العلمانية؛ ورغم ذلك، يكشف التاريخ كيف دخل التفكير الإسلامي العالمي إلى إسطنبول قبل عقد من تأسيس الجمهورية التركية.

ورغم أنه يكاد يكون من المؤكد تقريباً أن الأيديولوجية الإسلامية العالمية لن يتم تبنيها أبداً كأساس للسياسة الخارجية في تركيا المعاصرة، فإن الواقع يتمثل في أن العالم الإسلامي اليوم مازال يبحث عن قائد. وبالنظر إلى العجز الحالي في قيادتها- حيث لا يكاد

يوجد قائد واحد يحوز الاحترام الواسع عبر المنطقة- فإن تركيا يتم الاستماع إليها بقدر أكبر من العناية على أساس أنها صوت مسلم متزايد الاحترام، والاستقلالية، والنجاح. وربما كان للكثير من الأتراك قدر أدنى من الاهتمام بملء مثل الدور القيادي هذا، والكثير من المسلمين من غير المرجح أن يطلبوا من تركيا أداء هذا الدور، ولكن مادام هذا الفراغ قائماً، فربما تكون تركيا في نهاية المطاف الأكثر تأهيلاً وقدرة على ممارسة نفوذها في المنطقة من أي دولة إسلامية أخرى. على الأقل، ربما يعود الأتراك والعرب إلى تجربتهم التي امتدت قروناً من التفاعل الثقافي والسياسي المثمر الذي انتهى مع الحرب العالمية الأولى.

الفصل الثالث

التجربة الكمالية

تحول الكماليين عن العالم الإسلامي

كانت الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى فترة اضطراب وتغير شديدين بالنسبة إلى تركيا؛ فقد شهدت انهيار الإمبراطورية، وهزيمة المحاولات الإمبريالية الغربية لتقليص وتهميش الدولة التركية الناشئة، وتصميم أتاتورك على إصلاح، وتغريب، وبناء هوية تركية حديثة. ورغم ذلك، فبقدر ما كانت الرسالة الكمالية إصلاحية بشكل مثير، فإن هذه الغريزة الإصلاحية لم تبرز من فراغ. وكما سبق مناقشة هذا في الفصل الأول، كانت الإصلاحات الكمالية تمثل ذروة ولحظة الانتصار لحركات الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر.[1]

إعادة خلق الدولة والأمة التركية

سعى الكماليون إلى خلق دولة وطنية تركية جديدة تقوم بوضوح على القومية الإثنية التركية، ومجموعة جديدة من القيم الوطنية تحل محل قيم الإمبراطورية العثمانية المتعددة الإثنيات والأديان، والإسلامية التوجه. وكان من أول أعمال أتاتورك أنه أزاح سريعاً الطبقة الدينية. ورغم أنها كانت قد فقدت سلفاً تمكنها، وأُفقرت فكرياً بدولة عثمانية متزايدة العلمانية في مجالات القانون والتعليم،[2] صادر الكماليون الأراضي الوقفية الممتدة للعلماء، التي تعد المصدر المؤسسي التقليدي للقوة الاقتصادية لهذه الطبقة. ونتيجة لذلك، امتدت السيطرة الحكومية التامة إلى كل جوانب المؤسسات الدينية، والممارسات، والعاملين، ونفذت التغييرات الثقافية الجارفة.

إضافة إلى ذلك، أعيد كتابة التاريخ لتعزيز الدولة الوطنية القائمة على الإثنية؛ كالقول إن: المجد التركي لم يبدأ مع الإسلام، ولكن في عصور ما قبل الإسلام بفترة طويلة. وألمح بعض الكتاب إلى أن التاريخ التركي تقوض بالإسلام. وحتى اللغة التركية أعيد العمل بها بشكل جذري؛ إذ بدأت عملية تطهير ضخمة للكلمات المستعارة من العربية والفارسية في اللغة التركية العثمانية، مما فسح المجال لخلق مفردات جديدة واسعة مأخوذة من مصادر كلمات اللغة التركية القديمة، وألغيت الألفبائية العربية لصالح اللاتينية. وبضربة واحدة، أوصدت هذه التغييرات بالنسبة إلى الأجيال التالية المنفذ الروتيني إلى المدونة الكاملة لماضي الأدب العثماني. وفي السياسة، ألغيت السلطنة لصالح الجمهورية. وعلاوة على ذلك، تم تبني مدونات قانونية غربية مختارة بالجملة، وشطبت كل مظاهر القانون الإسلامي. وأصبحت الملابس الغربية المعيار الجديد والمطلوب، ولم تشجع النساء على ارتداء أي نوع من الحجاب.

إلغاء الخلافة وأثره الدولي

وجهت تركيا أكبر ضرباتها على الإطلاق إلى علاقتها بالعالم الإسلامي في عام 1924 عندما ألغى أتاتورك مؤسسة الخلافة نفسها؛ المنصب الديني الأعلى للعالم السني برمته. وكان لهذا العمل أهمية استثنائية. وبينما كان من المؤكد أن أتاتورك حر في تنفيذ الإصلاحات داخل تركيا، فإن إلغاء الخلافة كان عملاً له أثره البالغ على المسلمين في كل مكان، وكان مشابهاً تقريباً لقرار متعجل من رئيس وزراء إيطالي بإلغاء البابوية من دون استشارة المجتمع الكاثوليكي في العالم.

وقبيل أفول نجم الإمبراطورية العثمانية، كان السلطان قد سعى بقوة إلى لعب ورقة كل المسلمين كي يحشد الدعم للإمبراطورية ضد الهجمات الإمبريالية الأوربية. وقد استجاب الكثير من المسلمين في العالم لهذا النداء؛ خوفاً من أن يستغل الإمبرياليون الغربيون ضعف السلطان، ويأتوا للهيمنة على العالم الإسلامي. في الواقع، كان هذا تماماً

ما بدأ الأوربيون في فعله؛ أي مد سيطرتهم الإمبريالية على كل الأراضي الإسلامية في الإمبراطورية العثمانية، وعلى العالم العربي بشكل ملحوظ وبقدر أكبر.

وهكذا جاء إلغاء الخلافة ضربة قاصمة للإسلام نفسه، حيث جرد الأمة الإسلامية فوراً من المؤسسة المركزية للإسلام، والشخصية الدينية الأعلى؛ الرمزِ القوي للهوية والقوة والمشروعية الإسلامية التي كانت قائمة على مدى أكثر من 1300 عاماً. ومازال العالم الإسلامي اليوم لا يجد بطلاً في وسطه، والغياب المستمر للخلافة وجد أصداء وسط الكثير من الحركات الإسلامية في القرن الحادي والعشرين. وبالفعل، كان معنى هذا الغياب لدى الكثيرين أنه أحد مظاهر الضعف والانقسام التام للإسلام اليوم. ومع ابتداع الحرب العالمية على الإرهاب، فإن الخوف بين المسلمين من حرب صليبية غربية جديدة على المسلمين أصبح قوياً على نحو خاص اليوم. ونتيجة لذلك، تظل الخلافة منصباً رمزياً وسياسياً رئيسياً ربما ينتظر بروز قائد ديني مقدام، ليس بالضرورة راديكالياً ينفث النيران. كل هذا يسلط الضوء على شؤم القرار التركي في عام 1924، ويعبر عن موقف العالم الإسلامي من تركيا- الماضي، والحاضر، والمستقبل.

إحساس المسلمين بالرفض

بالنسبة إلى المسلمين، وخاصة العرب، كانت تركيا الكمالية تمثل رفضاً كلياً للإسلام والعرب والعالم الإسلامي الأوسع، ولروابطهم الطويلة الأجل مع الأتراك وثقافتهم المشتركة. علاوة على ذلك، كانت تمثل إهانة للإسلام كدين، وتخلياً استراتيجياً عن العرب من أجل القوى الإمبريالية التي دخلت معها تركيا سريعاً في رابطة، وإضعافاً شاملاً للقوة الإسلامية عندما كانت الحاجة إلى القوة التركية أمسَّ من أي وقت مضى لمواجهة الأخطار الأوربية المتنامية.

لم يكن أتاتورك وحيداً في إعادة كتابة التاريخ؛ فكان الدور سيأتي إلى الجانب العربي كذلك. وكما يبين الباحث التركي في السياسة الخارجية أحمد داود أوغلو، بدأت الحركة

القومية العربية التي أصبحت الاتجاه السائد بعد الحرب العالمية الأولى تتصور بأثر رجعي سنوات ضمها إلى الإمبراطورية على أساس أنه يمثل إزاحة العرب من المرحلة التاريخية. وفي رأيه، "انتهى" التاريخ العربي في عام 1258 (ميلادي) مع سقوط الخلافة العباسية على أيدي المغول. ومن ذلك الوقت فصاعداً، كف العرب عن أن يكونوا لاعبين مستقلين في المشهد العالمي؛ بسبب تابعيتهم أولاً للأتراك السلاجقة، وفي وقت لاحق إلى الأتراك العثمانيين. وبدأ القوميون العرب يعتقدون أنهم إذا استطاعوا الحفاظ على استقلاليتهم، وتطوير مؤسساتهم الخاصة وقوتهم على مر تلك القرون، فربما أصبحوا أفضل استعداداً لمقاومة الإمبريالية الأوربية، تماماً كما فعلت تركيا بعد الحرب العالمية الأولى.[3]

ويشير داود أوغلو أيضاً إلى أن الأتراك لا يستخدمون وثائقهم العثمانية الخاصة في صياغة آرائهم عن العالم العربي؛ وإنما يعتمدون على المصادر الغربية، ويدربون قلة من مؤرخيهم المختصين في التاريخ العثماني. وهكذا كان للجراحة الفصية الكمالية التاريخية التي أجريت للجمهور التركي- حذف ماضي تركيا العثماني- أثر دائم؛ فكل من العرب والأتراك يتحركون الآن انطلاقاً من الأحكام المسبقة، والأساطير القومية المثارة، والفهم التاريخي المنحرف لكل منهما الذي يمنع الاعتراف الناضج، وإلى درجة أقل كثيراً التعاون الوثيق.[4] وبما أن العالمين قد عزلا بحدة، أحدهما عن الآخر، لثلاثة أرباع القرن، فربما قد طور كل منهما هوية آمنة بما فيه الكفاية للعودة إلى علاقة متبادلة جديدة، وناضجة، ومنتجة. وربما أخذت الحواجز الاصطناعية لأساطيرهم القومية تتلاشى لتفسح المجال لحقائق جديدة في المنطقة.

من منظور عربي، مازال الإسلام واحداً من المشتركات الرئيسية التي يمكن أن تجسر الفجوة المشؤومة بينهما. ويأمل الكثيرون من العرب أن يستطيع إرث التعاون السابق دفع الأتراك إلى أن يكونوا أكثر تعاطفاً ودعماً للعالم العربي في محنته الراهنة. ولهذا السبب ابتهج الكثير من العرب بصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أنقرة مهما كان اعتدال وعدم تسييس جذوره الإسلامية. إن النجاح الانتخابي لحزب العدالة والتنمية يفسَّر

كمؤشر على أن تركيا أخذت تعيد اكتشاف جذورها، واهتمامها بالعالم الإسلامي الكبير. وتتوقع قلة من العرب أن يأتي الاهتمام المتنامي على حساب روابط تركيا بالغرب، بل يرون أنه يمكن أن يكمل روابط تركيا الغربية، ويسمح لأنقرة أن ترمي بثقلها للمساعدة في تسهيل الروابط الشرقية-الغربية.

لقد نمت هذه العواطف بدرجة كبيرة منذ إطلاق الحرب العالمية على الإرهاب، التي تُصَوَّر على أنها وجهت ضربة قاصمة إلى كرامة واستقلالية وقوة واستقرار العرب. بالطبع، لا يرغب أي عربي في العودة إلى الهيمنة التركية على المنطقة، ولكن الكثيرين منهم قد يرحبون بحليف قوي جديد يستطيع المساعدة في كسر العزلة والضعف العربي الراهن. إن التوقعات العربية ربما تفوق الواقع في هذا الصدد، ولكن الاهتمام العربي الجديد بتركيا في ذاته شيء جدير بالملاحظة. وبدورهم، أخذ الأتراك يدركون ببطء هذا الاهتمام العربي.

تشويه الأتراك لسمعة العالم العربي

بعد الحرب العالمية الأولى، كان العالم العربي يقع خارج تفكير السياسة الخارجية التركية لأسباب متعددة: (1) توقف العالم العربي عن أن يكون جزءاً من الدولة التركية؛ (2) كانت الدول العربية المجاورة تحت الانتداب الأوربي، ومن ثم لا تستطيع أن تلعب دوراً حقيقياً في المشهد الدولي أو أن تمثل أي خطر على أنقرة؛ (3) كانت تركيا منهمكة داخلياً في مهمات بناء الدولة الجديدة؛ (4) كانت أولوية تركيا بناء روابط جديدة مع أعدائها الأوربيين السابقين. علاوة على ذلك، هيمن على تفكير أنقرة تشويه سمعة كمالي Kemalist معلن للثقافة العربية والإسلامية. كانت الثقافة الإسلامية ينظر إليها بوصفها مصدراً لتخلف تركيا وضعفها، و"الآخر" الذي تنهض منه تركيا جديدة مستنيرة. ونتيجة لذلك، اختفت تقريباً دراسة الثقافة العربية داخل تركيا ماعدا وسط أقلية صغيرة منهمكة في الدراسات الدينية.

"الخطر الإسلامي" الداخلي

إن جنون الارتياب الاستراتيجي التركي، أو عقدة سفرس Sèvers complex التي تشير إلى معاهدة الهزيمة المذلة التي أجبرت الإمبراطورية العثمانية على توقيعها بعد الحرب العالمية الأولى، ورفضها لاحقاً أتاتورك- ليس تمريناً في الخيال التركي العصبي. واستحضار سفرس لايزال اليوم نداء عاطفياً للاستذكار، والتنبه لعدم السماح مرة أخرى للأجانب بالعمل بطرق قد تفكك أو تشل تركيا. (وعلى هذا الضوء يتم النظر إلى المشكلة الكردية بصفة خاصة) وبناء على ذلك، فإن الحصول على الاعتراف الغربي بسيادة الجمهورية كان مفتاحاً لبقاء تركيا كدولة مستقلة. وفوق كل شيء، ظلت أراضي الإمبراطورية فريسة دائمة للوخز الذي لا ينتهي من أجل ضمها بواسطة أوربا وروسيا، والجمهورية الجديدة كانت للتو قد صدت الجهود العسكرية البريطانية والفرنسية والإيطالية واليونانية للاستيلاء على أجزاء كبيرة من الأناضول للسيطرة على البوسفور، ولمنح أوطان كبيرة في الأناضول للأكراد والأرمن.

ونتيجة لذلك، كانت الدولة الكمالية المبكرة تخشى الانقسام الداخلي المحتمل- الديني والإثني- الذي يستطيع تكوين طابور خامس تستغله القوى الخارجية. وبينما دعمت أعداد كبيرة من رجال الدين تماماً صراع كمال أتاتورك لإنقاذ التراب التركي من اعتداء الكفار، فإن قلة منهم كانت ترتاح إلى الإجراءات العلمانية التي أنهت الخلافة، ونزعت من المؤسسات الإسلامية كل قواها. وفي أعين الكثيرين من الأتراك المتحمسين الوطنيين، صار الإسلام ورجال الدين نقيض الوطنية التركية، وعنصراً تحوم الشكوك المرتفعة حوله، هذا إذا لم يوصم بالخيانة داخل الدولة التركية. وقد روج الكماليون بسرعة الرأي الذي يقول إن العالم العربي لم يكن فقط مصدر التخلف العثماني، ولكنه يهدد أيضاً بجر تركيا إلى الوراء نحو "العصور المظلمة". بعبارة موجزة، أصبح العالم العربي يمثل قوة معادية للأتراك في المنطقة.

وبينما واجهت الجمهورية أعداء خارجيين حقيقيين، فقد كانت الأيديولوجية الكمالية تنزع نحو دمج الخوف من القوى الخارجية والمؤامرات كعنصر رئيسي في نظرتها إلى العالم. ولقد أسهم هذا الارتياب المَرَضي من العالم الخارجي في الحفاظ على القوة الداخلية لتركيا،

وأسهم أيضاً في تبرير مقاربة استبدادية لحماية الدولة من الأخطار الخارجية. وكانـت أكثـر سمات هذه النظرة تعبيراً علاقات تركيا البائسة مع كل واحدة من جاراتها تقريباً لأكثر من خمسة عقود. وحتى وقت قريب، كـان المسؤولون الأتـراك، عنـدما يتحـدثون إلى صـناع السياسة الغربيين، يبررون بشكل عام آراءهم المتصلبة بالعبارة الساخرة "نحـن نعـيش في جيرة سيئة". وهذا الخط، الذي يستخدمه الإسرائيليون أيضاً، عـادة مـا يثـير الـضحكات الخافتة بين الغربيين، والقصد منه كسب القبول الغربي للآراء التركية المتصلبة، ولـلسياسة الخارجية التركية التي يمثل الأمن قوتها الدافعة.

ومع ذلك، فحتى في الفترة الكمالية كانت أنقرة تحتاج إلى تنظيم حدودها الجديدة مـع كل من العراق وسورية وإيران. وبينما أسس أتـاتورك المبـدأ الحـازم للحيـاد، والتحريريـة الوحدوية، وعدم التدخل في المنطقة، فقد حـدثت اسـتثناءات عنـدما كـان الأمـر يتعلـق بالمنازعات التركية التي لم يتم حلها عـلى الأراضي، وخاصـة مـع العـراق وسـورية، التـي ساهمت بشكل إضافي في تفاقم العلاقات بين تركيا وجيرانها العرب.

العراق والنزاع على الموصل

عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية، ظل رسم الحدود التركية-العراقية أمـراً مـشكوكاً فيه لما يقرب من ثماني سنوات، وشمل في كثير من الأحيان مفاوضات دبلوماسية متـشددة مع بريطانيا، وحتى الإيماء باستخدام القوة. وفي عام 1926 سلمت تركيا أخـيراً وبممانعـة إقليم الموصل إلى العراق الذي كان تحت الحكم البريطاني.[5] (لم يتم الحفر بحثـاً عـن الـنفط إلا في عام 1927) ونتيجة لذلك، تظل قضية الموصل ذكرى تاريخيـة لكـل مـن الطـرفين، ويظل العراق متشككاً في النوايا التركية هنـاك، ومازالـت القـضية تظهـر بـشكل بـارز في دبلوماسية اليوم حول مستقبل مدينة كركوك العراقية.

سورية وهاتاي/ لواء الإسكندرون

بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، وانسحابها من سـورية الكـبرى، أصـبحت المنطقـة مفتوحة أمام رحمة القوى الإمبريالية الأوربيـة، وقـد قـسمت إلى دول "اصـطناعية" هـي

لبنان، وفلسطين، والأردن، وسورية، وأصبحت كل واحدة منها تحت الانتداب البريطاني أو الفرنسي. وبالنسبة إلى القوميين العرب، كانت العملية تمثل خيبة أمل مرة. ورغم أن سورية كانت تأمل في الاستقلال كما وعدها البريطانيون قبل الحرب العالمية الأولى، فقد تم ببساطة استبدال الأسياد الأتراك بالإداريين الإمبرياليين الأوربيين الذين كانوا أقل ارتباطاً ثقافياً بقدر كبير بالعرب من الأتراك العثمانيين.

ورغم أن الحكومة الكمالية الجديدة تخلت عن كل المطالب بالأراضي الإثنية العربية، فقد بقيت منطقة نزاع رئيسية مع سورية؛ وهي منطقة لواء الإسكندرون (هاتاي بالتركية) التي كانت وقتها في الحدود الشمالية الغربية لسورية. وعلى الرغم من أنها كانت جزءاً من سورية التي تخضع للسيطرة الفرنسية، فقد طالبت تركيا بالمنطقة على أساس أن سكانها الأتراك كانوا يشكلون أكبر مجموعة إثنية واحدة في المنطقة، في حين أنها كانت في الواقع منطقة شديدة التعدد الثقافية والديني. وفي حزيران/ يونيو 1939، وعقب استفتاء تنازلت فرنسا عن السيطرة على لواء الإسكندرون لتركيا رغم الرفض القوي من جانب السوريين. وظلت سورية تحس بالمرارة إزاء ما كانت ترى أنه نوع تركي من انتزاع الأرض باركته فرنسا الإمبريالية، وأصبحت قضية لواء الإسكندرون رمزاً للاحتكاكات الأعمق التي كانت في الطريق بين الدولتين في فترة الحرب الباردة. ولم يتفق البلدان على الاعتراف رسمياً بالحدود بينهما في سياق تقارب أوسع حتى كانون الأول/ ديسمبر 2004 عندما زار رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان دمشق.[6]

إيران

بدأت تركيا توقيع معاهدة سعد أباد التي ضمت أربع قوى في عام 1937 مع كل من إيران وأفغانستان والعراق. وقد نادت المعاهدة بعدم التدخل في شؤون الآخر، وعدم الاعتداء، والالتزام بالتشاور في المشكلات المشتركة. وينسب الباحث ويليام هيلي هذه المعاهدة إلى رغبة هذه الدول الأربع في إظهار التضامن، ووحدة غرض جديدة ضد أي معتد أوربي محتمل. وقد ركزت المعاهدة أيضاً على الصرامة المشتركة للسيطرة على

الأقليات الكردية الكبيرة في كل دولة (ماعدا في أفغانستان)، وعدم تشجيع التلاعب بالأكراد كأداة للسياسة الخارجية.[7] وعلى الرغم من هذه الالتزامات، على أي حال، فإن اتفاقية سعد أباد لم تكن كافية لمنع بريطانيا وروسيا من كسب إيران أثناء الحرب العالمية الثانية، وهو عمل لم تملك تركيا والدول الموقعة الأخرى القوة للرد عليه.

خاتمة

حتى الحرب العالمية الثانية، كان العالم الإسلامي يلعب دوراً شديد التواضع في حسابات السياسة الخارجية التركية. ظلت الجمهورية الجديدة منهمكة في القضايا الأكثر إلحاحاً للسياسة الإمبريالية الأوربية بينما كانت معظم الدول العربية تحت الانتداب الإمبريالي الأوربي. ونتيجة لذلك، أظهرت أنقرة بروداً متميزاً، إن لم يكن احتقاراً، تجاه المنطقة، ورفضاً ثقافياً للحاجة إلى تأسيس علاقات ثنائية طبيعية مع الدول العربية الحديثة التأسيس، وتخلت عن المطالبة بالأراضي على الأجزاء غير التركية من الشرق الأوسط باستثناء مناطق حدودية معينة في سورية والعراق. وأثناء كل ذلك، أدى إبداع الأساطير والهويات الوطنية الجديدة إلى المزيد من اغتراب تركيا عن العرب واغتراب العرب عن الأتراك؛ لكن الأوضاع الجيوسياسية العالمية ستدق قريباً إسفيناً أعمق بينهما خلال الحرب الباردة.

الفصل الرابع

الفترة الفاصلة أثناء الحرب الباردة

انحياز تركيا

اكتسبت الحرب الباردة سريعاً أبعاداً شرق أوسطية تاركة تركيا والعالم العربي على جانبين متعاكسين للانشقاق الشرقي-الغربي. كان إدخال تركيا كعنصر جديد في الدفاع الغربي؛ بسبب المخاوف من الخطر السوفيتي المتصاعد، والعداء الأيديولوجي التركي تجاه العالم العربي، يمثل عمقاً في تاريخ العلاقات الأمريكية-التركية. لكن الحرب الباردة كانت أيضاً عصراً ضيقاً بشكل متفرد وناجحاً في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط.

أثر الخطر السوفيتي المتصاعد

منذ عام 1917 وحتى الحرب العالمية الثانية، كان الاتحاد السوفيتي منهمكاً في توطيد قوته الداخلية، ومن ثم لم يكن يمثل تهديداً لتركيا. ولكن التوترات التركية-الروسية التاريخية أعيد إيقادها بسرعة مع بدء الحرب الباردة، وسلسلة من الأعمال العدوانية التي قام بها جوزيف ستالين وأثرت مباشرة على تركيا: أعلن ستالين الخطط السوفيتية الخاصة بالأراضي في شمالي إيران؛ وألغى من جانب واحد معاهدة الصداقة التركية-السوفيتية لسنة 1921 التي سوت ذات مرة الحدود التركية-السوفيتية؛ وأنعش المطالب السوفيتية في المحافظات التركية الشرقية في قارص وأرض خان؛ وجدد المطالبة بنصيب في السيطرة على البوسفور؛ ونادى بتأسيس قواعد سوفيتية على التراب التركي. وعلى نحو إضافي، مع توسيع روسيا لإمبراطوريتها في كل شرق أوربا، دخلت القوات السوفيتية في بلغاريا جارة تركيا.

تخلت أنقرة سريعاً عن حيادها الكمالي الذي استمر لعقود طويلة، وبحثت عن الحماية عبر العلاقة الأمنية اللصيقة مع الغرب. في الواقع، أعلنت أنقرة استعدادها لأداء دور دفاعي في الشرق الأوسط مقابل عضوية الناتو.[1] وبحلول عام 1952 كانت تركيا قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظام الأمن الغربي، وأعيد تصنيفها بيروقراطياً في واشنطن "كجزء من أوربا". وبعد قرون من وقوعها ضحية للطموح الإمبريالي الأوربي، حققت تركيا بالفعل الحماية داخل النظام الأوربي.[2] وعلى نحو إضافي، أمنت تركيا الأمن "الدائم" والمؤسسي ضد أكثر أعدائها احتمالية، أي الاتحاد السوفيتي، وقد تدفقت كل سياساتها الخارجية الأخرى من حجر الزاوية الاستراتيجي هذا.

تركيا كعنصر غربي في دفاع الشرق الأوسط

في دعم الاستراتيجية الغربية، كانت سياسات تركيا تجاه الشرق الأوسط مقصورة بشكل رئيسي على التشجيع غير الناجح تماماً للتحالفات المضادة للاتحاد السوفيتي. وجلبت هذه المقاربة الحزبية، التي كانت في أحايين كثيرة متغطرسة وعكسية المردود، الكثيرَ من العداء لتركيا في المنطقة.[3] وقد جنت أنقرة، على أي حال، مكافآت استراتيجية عبر المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي زادت كثيراً. وتكمن المفارقة، كما يكتب ديترش يونج و ولفانجو بكولي Dietrich Jung and Wolfango Piccoli، في أن تركيا «استعادت إرث مهمة العثمانيين في الموازنة العكسية لقوة روسيا السياسية في شرق البحر الأبيض المتوسط».[4] وخلافاً لجهودها في إنشاء المعاهدات الاستراتيجية، لم تطور تركيا أي علاقات ثنائية ذات معنى مع الدول العربية.

وبعد فشل مشروعين أمنيين للشرق الأوسط مضادين للاتحاد السوفيتي قادتها أمريكا وبريطانيا، خلقت الولايات المتحدة الأمريكية حلف بغداد في عام 1955، الذي تبناه كل من المملكة المتحدة، وتركيا، وإيران، وباكستان، وأفغانستان، وأيضاً العراق الملكي، العضو العربي الوحيد. وكان هذا الحلف جزءاً من استراتيجية أوسع لاحتواء

الاتحاد السوفيتي والإحاطة به. ولكن الدعم الحكومي التركي والعراقي لهذا الحلف أغضب الجمهور العربي، الذي لم يكن يتصور العدوان العسكري السوفيتي، وإنما يرى المواجهة العربية-الإسرائيلية المتواصلة أعظم خطر استراتيجي يواجهه.

في عام 1958 تمت الإطاحة بالملكية العراقية التي تدعمها بريطانيا في انقلاب عسكري دموي. وتخلت القيادة القومية الجديدة في العراق عن المعسكر المناصر للغرب سريعاً، وانضمت إلى المعسكر القومي العربي الذي كان ينتظر دعم موسكو. فوراً بعد ذلك اندفع الغرب نحو خلق ترتيب استراتيجي جديد هو الحلف المركزي، الذي لم يضم دولاً أعضاء عربية، وكان مقصوراً كلياً على دول المحور الشمالي؛ تركيا، وإيران، وأفغانستان، وباكستان.

ومنذ عام 1957 وحتى عام 1967، أثناء فترة أول حكومة تركية منتخبة ديمقراطياً بزعامة عدنان مندريس، كانت السياسة الخارجية لتركيا تكاد تكون منحازة كلياً للمصالح الغربية.[5] في الواقع، كانت الدرجة التي انحازت بها تركيا بإخلاص للغرب قد تجلت بدرجة كبيرة في عدة طرق:

- في عام 1955 أخبرت تركيا الحكومة الأردنية بأنها إذا لم تنضم إلى حلف بغداد (وهي لم تفعل ذلك قط) فقد تجد تركيا نفسها يوماً تحارب إلى جانب إسرائيل ضد الأردن. وبعد هذا التهديد، حذرت واشنطن ولندن الأتراك من التسبب في انسلاخ قادة عرب مناصرين للغرب بشكل جوهري.[6]
- في عام 1955 صدمت تركيا العالم النامي بالتصويت في الأمم المتحدة ضد استقلال الجزائر خلال حربها المضادة للاستعمار مع فرنسا.
- في عام 1957 عندما بدا أن الشيوعيين في وضع الاستيلاء على السلطة في دمشق، حشدت أنقرة القوات على الحدود الجنوبية لسورية، [الصحيح هو، على حدودها الجنوبية مع سورية]. ورغم أن تركيا هددت بغزو البلاد بصفة أحادية، إلا أنها حُذرت من فعل ذلك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.[7]

- في عام 1958 لم تنجح دعوة تركيا إلى التدخل الغربي العسكري في العراق لإعادة الملكية بعد الإطاحة بها.[8]

ونتيجة لذلك، خلقت هذه الفترة انطباعاً عميقاً ودائماً بأن توجه تركيا الاستراتيجي لم يكن من الممكن تمييزه من توجه الغرب الاستراتيجي. علاوة على ذلك، لم تكن أعمال تركيا مثمرة دائماً. يعلق على ذلك العالم السياسي فيليب روبنز Phlip Robins قائلاً، «إن قسوة تركيا... دفعت سورية الضعيفة والمضطربة، والتي تعاني من "فوبيا تركيا" Turcophobia حادة، إلى علاقات أوثق مع موسكو. وحتى اليوم تمثل ملحمة حلف بغداد أكبر كارثة في السياسة الخارجية لتركيا الجمهورية».[9] ويجد داود أوغلو مفارقة فائقة في الانطباع الذي ولدته تركيا عبر أعمالها؛ فعلى الرغم من أن مصطفى كمال أتاتورك كان من أعظم المكافحين ضد الإمبريالية في العالم الإسلامي، ففي خلال عقدين من وفاته أصبح العالم النامي ينظر إلى تركيا ليس كقائدة أو حتى داعمة للاستقلال الوطني، ولكن كأداة دبلوماسية معزولة للأهداف السياسية الغربية.[10]

أزمة الانحياز إلى واشنطن

على الرغم من روابطها الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، مرت أنقرة فعلاً بأزمتين كبريين مع واشنطن في ستينيات القرن العشرين. حيث خلقت كل من أزمة الصواريخ الكوبية والسياسة الأمريكية تجاه قبرص شكوكاً لدى أنقرة في موثوقية الضمانات الأمنية الأمريكية، ودرجة حساسية الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى المصالح التركية. وإضافة إلى عزلة تركيا المتنامية في العالم النامي، فقد دفعت كلتا الحادثتين تركيا نحو إعادة تقييم سياستها القائمة على الانحياز الكلي إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

المواجهة الأيديولوجية مع العالم العربي

بينما تحركت تركيا بثبات نحو المعسكر الغربي، واجه العالم العربي وضعاً استراتيجياً مختلفاً بشكل هائل، وبدأ يتحرك في الاتجاه المعاكس لأسباب مفهومة جداً. كانت معظم

الدول العربية قد نالت استقلالها مؤخراً، وتأخر ذلك في حالة الجزائر حتى عام 1962. وقد عاش العالم العربي خلال تلك الفترة التي تعد ذروة الكفاح المضاد للاستعمار ووعي "العالم الثالث" الصاعد، تأثير دولة إسرائيل الجديدة المغروسة في وسطه، وحركة الأعداد الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، عانى العرب الهزيمة العسكرية المذلة على أيدي الإسرائيليين بإعلانهم البائس الحرب على الدولة اليهودية الناشئة في عام 1948.

بدأت الدول العربية في تلك الفترة تتطور إلى "دول أمنية" تحكمها أنظمة استبدادية، غالباً عسكرية؛ وذلك بعد أن آذتهم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المتصاعدة والهزائم العربية المتلاحقة على أيدي الإسرائيليين. وفي هذا الجو من العواطف القومية المتصاعدة والوعي المضاد للإمبريالية، التفت الكثير من القادة العرب بشكل متزايد إلى الاتحاد السوفيتي كمصدر لشراء السلاح، وكثقل دبلوماسي أكبر مضاد للقوة الغربية. وكان من بين وكلاء موسكو الرئيسيين سورية والعراق، اللتان تقعان على الحدود التركية، إضافة إلى الجزائر وليبيا ومصر واليمن. وحتى القادة العرب المناصرون للغرب تبنوا درجة ما من الحياد في الكثير من القضايا الدولية؛ وذلك بشكل رئيسي لأنهم كانوا يفتقرون إلى الضمانات الأمنية الغربية القوية التي كانت تحظى بها تركيا، عضو الناتو. وبالنسبة إلى العرب، كانت سياسات توازن القوة هي الأكثر أماناً في مرحلة التبني، وكان يتم تصور تركيا على أساس أنها باعت نفسها إلى المعسكر الغربي، وأنها ملتزمة بخدمة الاحتياجات الاستراتيجية الغربية، وأنها مافتئت تعادي الاحتياجات والطموحات العربية.

علاقات الدول الإقليمية

إيران. على نحو مغاير لسياسة أنقرة التي تتسم بالمواجهة مع العالم العربي، كانت روابطها مع إيران بهلوي خلال هذه الفترة جيدة. ورغم أن الشاه كان أحياناً كثيرة ينظر إلى تركيا بوصفها منافساً، فإن هذه الروابط كانت تقوم على خوف جيوسياسي متبادل من الاتحاد السوفيتي، ورغبة مشتركة في الدعم الغربي. وقد تم الحفاظ على هذه الروابط حتى

الثورة الإيرانية في عام 1979. كما تشاركت الدولتان أيضاً في عضوية حلف بغداد، والحلف المركزي، ومنطقة التعاون والتنمية التي أصبحت لاحقاً منظمة التعاون الاقتصادي، والمنظمات الإقليمية الأخرى، على الرغم من أن الدول الأعضاء لم تنظر قط إلى هذه الترتيبات التعاونية بأي أهمية جدية.

سورية. اشتدت علاقة تركيا السلبية بسورية خلال الحرب الباردة. وفي سياق أوسع من العداء الجيوسياسي سعت كل من تركيا وسورية وراء أدوات تمارس عبرها الضغط على الأخرى: فكانت أداة تركيا الرئيسية تتمثل في سيطرتها على مياه الفرات التي تتدفق على سورية؛ بينما كان لسورية أداة تتمثل في تقديم المساعدة للمتمردين الأكراد الذين يعملون ضد الدولة التركية. على سبيل المثال، ابتداء من ثمانينيات القرن العشرين منحت دمشق ملاذاً لقائد حزب العمال الكردي عبدالله أوجلان، ووفرت معسكرات التدريب على حرب العصابات، والدعم اللوجستي لمنظمته.

العراق. بعد تشتت حلف بغداد، ظلت علاقات العراق مع تركيا متوترة حتى الحرب الإيرانية–العراقية في عام 1980 عندما أصبح العراق يعتمد بشدة على تركيا اقتصادياً.

خاتمة

بحلول أواخر ستينيات القرن العشرين أقرت أنقرة بتكاليف التزامها الأحادي المسار بالسياسات الغربية. ومع تراجع الخطر السوفيتي المباشر، تركزت السياسية الخارجية التركية بشكل متزايد على المصالح الاقتصادية الجديدة، واليونان، وقبرص، والمشكلة الكردية. وفي مواجهة هذه القضايا لم تحصل تركيا تقريباً على أي دعم دبلوماسي من العالم النامي. وحتى تفي بأولوياتها الإقليمية الخاصة، أُرغمت أنقرة من ثم على الاعتراف بضرورة سياسة خارجية أكثر تفاضلاً وجوهراً. ونتيجة لذلك، بدأ الالتزام الاستراتيجي المرتفع الأحادي الذهنية بالولايات المتحدة الأمريكية في التراجع.

الفصل الخامس

عمليات انفتاح جديدة على العالم الإسلامي

بحلول منتصف ستينيات القرن العشرين أدركت أنقرة التكاليف الكبيرة لتوجهها الاستراتيجي الاستثنائي نحو الغرب الذي كانت تبدو فيه أحياناً أكثر مناصرة للغرب من الغرب نفسه. ونتيجة لذلك، تحركت أنقرة بالتدريج نحو تحسين روابطها مع كل من الشرق الأوسط، والاتحاد السوفيتي، والعالم النامي أملاً في أن تكسب فوائد اقتصادية، ودعماً دولياً أعظم لأهدافها في السياسة الخارجية. وعلى مدى 30 عاماً تميز انفتاح تركيا التدريجي، والمتقطع أحياناً، على العالم الإسلامي بعدد من التطورات الاقتصادية، والسياسية، والجيوسياسية.

مشاركة اقتصادية متزايدة في الشرق الأوسط: 1970-1980

لأول مرة ابتداء من عام 1970 طورت تركيا مكوناً اقتصادياً في سياستها الخارجية؛ وقد دفع إلى ذلك عدد من الأزمات الاقتصادية شملت تضخماً من ثلاثة أرقام، والإنتاج الصناعي الذي يعمل بنصف سعته، وعدم القدرة على الوفاء بدفعات فوائد العملة الصعبة على القروض الأجنبية عقب الارتفاع الدراماتيكي في أسعار النفط في عام 1973.[1] لم يعد في مقدور تركيا الوفاء بتكاليف اعتمادها الخاص على الشرق الأوسط في الطاقة بالحفاظ على سياسات اقتصادية دولانية Statist أوتوقراطية تقوم على التعويض المستورد الذي يتجاهل سوقاً للصادرات، ويبقي تركيا منغلقة بالنسبة إلى العالم الخارجي.

نتيجة لذلك، تحولت أنقرة بعيداً عن تركيز استثنائي على الأمن في تعاملاتها مع الشرق الأوسط. وبينما كانت تركيا تميل إلى التعامل مع المنطقة على أساس أنها كتلة معادية نوعاً ما، فقد بدأت في بناء علاقات ثنائية جديدة تقوم على مصالح الدول المتبادلة. على سبيل المثال،

في عام 1977 تفاوضت أنقرة على فتح خط أنابيب من العراق إلى ساحل تركيا على البحر الأبيض المتوسط بمبلغ يصل إلى 1.2 مليار دولار أمريكي في السنة.[2] وبالتزامن مع ذلك، أصبحت أنقرة أكثر حذراً بكثير بشأن إعطاء دعم معمم لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ما لم يكن حيوياً بالنسبة إلى حلف الناتو، أو له أغراض إنسانية واضحة.[3] وهكذا ظلت تركيا محايدة في الحرب العربية-الإسرائيلية في عام 1967، وحرمت الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام القواعد التركية لإعادة التزود بالوقود أو إعادة مد إسرائيل بالأسلحة. والأمر نفسه يصدق على حرب يوم كيبور، أي حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. وقد ساندت تركيا أيضاً مناداة الأمم المتحدة بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1976، وسمحت في وقت لاحق لمنظمة التحرير الفلسطينية بتأسيس مكتب في أنقرة. ورفضت أنقرة أيضاً دعم الجهود السيئة الطالع التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لإنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران في عام 1980، كما رفضت التورط في خطط واشنطن لإقامة قوة الانتشار السريع في الشرق الأوسط.[4]

الحرب الإيرانية-العراقية

بالرجوع إلى مبادئ الحياد الكمالية، ظلت تركيا محايدة خلال الحرب الإيرانية-العراقية برمتها، ورفضت بالفعل الحظر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على طهران بعد أزمة الرهائن. ونتيجة لذلك، كانت أنقرة المستفيد الرئيسي من الحرب؛ لأن كلتا الدولتين المتحاربتين طورت درجة مرتفعة من الاعتماد الاقتصادي على تركيا خلال النزاع، حيث كانت تركيا أحد منافذهما القليلة إلى الغرب، ومصدراً للسلع المحلية. في الواقع، تضاعف حجم التجارة التركية مع العراق سبع مرات خلال الحرب، ووصلت حداً أعلى بلغ نحو 961 مليون دولار أمريكي، أو 12٪ من كل الصادرات التركية. وهذه المكاسب الاقتصادية ساعدت بقدر كبير في موازنة الأزمة الاقتصادية التركية المستمرة، على الرغم من أن نطاق هذه التجارة هبط بدرجة كبيرة بعد نهاية الحرب عندما بردت العلاقات بين تركيا وبين الدولتين.[5]

عصر أوزال

لا يمكن المبالغة في أثر القيادة البارعة لتورجت أوزال، أولاً كقيصر اقتصادي، ولاحقاً كرئيس قبل موته المبكر في عام 1993؛ فتحت سلطته أصبحت السياسة الاقتصادية قوة دافعة في السياسة الخارجية التركية. وقد قاد برنامجاً استراتيجياً يتجه إلى التصدير وفتح الاقتصاد التركي والبلاد للاستثمار الأجنبي، وسمح لمهارات المشاريع التجارية للجمهور التركي بالازدهار، وهي مهارات لم ترتبط قط من قبل في التاريخ بالأتراك ذوي التوجه العسكري التقليدي. وبدوره مهد هذا التوسع في العلاقات الاقتصادية الأجنبية الطريقَ لتوسيع العلاقات الدبلوماسية عبر المنطقة.[6] ونتيجة لذلك، فتح انهيار الاتحاد السوفيتي خيارات اقتصادية جديدة إضافية لتركيا في الجمهوريات الحديثة التحرر من الاتحاد السوفيتي السابق، بما في ذلك حقل الطاقة الحيوي.

حرب الخليج 1991

على الرغم من الحياد التركي التام خلال الحرب الإيرانية-العراقية والفوائد الاقتصادية التي جنتها تركيا من هذا الموقف، غيَّر أوزال مساره بشكل كبير عند اندلاع حرب الخليج في عام 1991 حينما جعل تركيا تنحاز بشكل صارم إلى التحالف الكبير الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في المعركة ضد صدام حسين. وضمن أسباب أخرى، كان أوزال يريد إيضاح أهمية تركيا الجيوسياسية المستمرة للولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ومع ذلك أثبتت حرب الخليج أنها مكلفة بشكل مفرط، وحتى كارثي، بالنسبة إلى معظم المصالح الإقليمية لتركيا: أولاً، كان المطلوب من تركيا قفل خط أنابيب النفط الخاص بها مع العراق، وتقليص معظم تجارتها هناك مما كلف اقتصادها ما يبلغ 1.2 مليار دولار أمريكي في السنة. ثانياً، أطلقت الحرب تدفقاً هائلاً للاجئين الأكراد العراقيين إلى خارج العراق مما خلق أزمة إنسانية كبرى دفعت واشنطن إلى إنشاء منطقة حظر للطيران، وهي منطقة كردية محمية في شمال العراق. وكان إنشاء هذه المنطقة بداية لتأسيس منطقة كردية مستقلة بحكم الأمر الواقع تحت الحماية الغربية؛ وهو بدا تطوراً

سياسياً جلياً نحو تحقيق أحد أكبر مخاوف تركيا؛ دولة كردية مستقلة. وقد زادت هذه التجربة حالة التناقض التركية بشأن تكاليف وفوائد الدعم الاستراتيجي اللصيق للسياسات الأمريكية في المنطقة.

الإسلاميون كصناع سياسة: الجولة الأولى

كجزء من التطور السياسي المستمر لتركيا، كسب حزب الرفاه الإسلامي شعبية في الانتخابات القومية لأول مرة في عام 1995. هذا التطور صدم المؤسسة الكمالية، ولكنها قبلت على مضض مشاركة الإسلاميين في حكومة التحالف مع حزب الطريق القويم العلماني المحافظ. وقد بين صعود قائد حزب الرفاه نجم الدين أربكان إلى رئاسة وزارة التحالف إلى أي مدى مضت المؤسسة التركية، وخاصة الجيش، في التسامح مع مشاركة الإسلاميين في السياسة، حتى طالبت أن يقبل الإسلاميون رسمياً الشخصية العلمانية لتركيا.

على الرغم من أنه كان في حجم السياسي العظيم، الكاريزمي، ذي الأسلوب العتيق، الإسلامي التركي الرائد، إلا أن أربكان ظل دائماً مصدر الخلاف المستمر والمبرر، كما أن قوته السياسية ورؤيته أفَلتا لاحقاً مع بروز حزب العدالة والتنمية. وبرغم أنه تلقى تعليمه الهندسي في ألمانيا، فإن دعواته الخطابية تعكس الكثير من الموضوعات الكلاسيكية لإسلاميي الاتجاه السائد في أجزاء أخرى من العالم. وقد ناهض فترة طويلة الشخصية الإمبريالية للغرب المسيحي؛ وشجب الاتحاد الأوربي على أساس أنه "ناد مسيحي"- رأي نقله بعض المتحدثين الرسميين باسم الاتحاد الأوربي- يعارض خطط تركيا للسعي وراء عضوية الاتحاد الأوربي؛ وحث على انسحاب تركيا من الناتو. كما عبر بشكل متسق عن شكه المزمن في دور المجتمع اليهودي العالمي في التأثير على السياسة الدولية؛ وانتقد بشدة سياسات إسرائيل الإقليمية، بما في ذلك تحالف تركيا معها. وسعى علاوة على ذلك إلى علاقات أكثر التصاقاً مع القادة الإسلاميين الآخرين عبر العالم الإسلامي، وعلى نحو أكثر بروزاً مع حركة الإخوان المسلمين. ويلخص روبنز ببراعة سجل أربكان الطويل في

المضمار السياسي على أساس أنه «خليط من الإسلام التقيّ، وأسلوب صراع العالم الثالث في خمسينيات القرن العشرين، والقومية التركية الضارية التي تتصف بفوبيا الأجانب».[7]

وأظهر أربكان أحياناً اهتماماً بالروابط المباشرة فيما بين الحزب، والحزب مع الإسلاميين الأجانب تتجاوز علاقات الدولة–الدولة التقليدية مع الدول الإسلامية، مما يعكس توجهاً أيديولوجياً يستشرف الإسلام حتى لو كان معتدلاً بمعايير العالم الإسلامي. وقد جرَّت عليه روابطه الوثيقة بحركة الإخوان المسلمين نقد الرئيس المصري حسني مبارك، وأدت إلى توتر العلاقات الثنائية التركية مع مصر. ووفقاً لبعض الروايات، استلم أربكان تمويلاً من ليبيا والمملكة العربية السعودية،[8] ولكن مثل هذه الاتهامات لم يُحقق فيها قط حتى من قبل الجيش المعادي. وأظهر أربكان أيضاً شكاً عميقاً في النوايا الاستراتيجية الأمريكية تجاه تركيا - وهي شكوك كان يتقاسمها الكثير من الكماليين، واليساريين، والقوميين- وحث بوعي على قدر أعظم من الاستقلالية التركية في العمل في مجال السياسة الخارجية.

وقد ظهرت الميول الأيديولوجية لأربكان تماماً في اجتماع جمعيات المجتمعات الإسلامية في عام 1996، التي دعمها حزب الرفاه في إسطنبول، وحضرها الكثير من القادة الإسلاميين العالميين، بمن فيهم شخصيات مهمة في حركة الإخوان المسلمين من سورية، وأعضاء في حركة حماس من فلسطين، وشخصيات من أفغانستان، وباكستان، ولبنان.[9] وفيما يتعلق بسياسات العالم الإسلامي الطبيعية، كان مثل هذا التجمع يشبه حالة العمل المعتاد للاتجاه السائد للإسلام السياسي. ولكن في السياق التركي، كانت مثل هذه الاتصالات تمثل سابقة مثيرة للقلق، وقد عززت الانطباع بأن أربكان كان يغازل السياسات الإسلاموية الراديكالية الدولية. وأكد أربكان أيضاً بشكل لا يثير الدهشة روابط وثيقة مع الفروع الأوربية لميلي جوروس Millî Görüş، وهي حركة إسلامية كان قد بدأها في سبعينيات القرن العشرين، ونمت إلى أكثر من ألف فرع عام، ووفرت مصدراً مباشراً لتمويل حزب الرفاه من قبل المجتمعات التركية المهاجرة عبر أوربا.[10] هذا الإرث

الأيديولوجي هو ما رغب مؤسسو حزب العدالة والتنمية في محوه، رغم أن الكثيرين منهم قد نشؤوا سياسياً تحت أربكان، وعملوا بشكل لصيق معه في فترات سابقة.

من قبيل الاستنارة النظر إلى ما حدث وما لم يحدث تحت رئاسة أربكان للوزراء؛ فبعد أن جاء دورياً إلى منصب رئيس الوزراء تحت حكومة التحالف، أصبح أكثر حذراً عندما واجه المسؤوليات الفعلية للسلطة وضغوط الشركاء في التحالف، علاوة على الجيش المتشدد والمهيأ، الذي ينتظر خطوة خاطئة. ورغم ذلك، أطلق أربكان سريعاً انفتاحاً غير مسبوق على العالم الإسلامي بادئاً بزيارات الدولة الرسمية إلى إيران وليبيا.

وعلى الرغم من أن لتركيا مصالح ثنائية متعددة مع إيران (التجارة، الطاقة، القضايا الكردية) تستحق أن تناقش جدياً، فإن زيارة أربكان الرفيعة المستوى لإيران أزعجت واشنطن، خاصة في ضوء رغبتها عزل إيران، ورغبة أربكان الواضحة في الانفكاك من قيود رأي حول المنطقة تعَد واشنطن مركزه. وفي غضون ذلك، اغتنم معمر القذافي في ليبيا المناسبة لكي يشجب علناً قمع تركيا للأكراد، وروابط تركيا الوثيقة مع إسرائيل؛ مما أحرج أربكان، ولطخ الرحلة بإخفاق سياسي تام. وشملت وجهات أربكان الرئيسية الأخرى مصر، وماليزيا، وباكستان، وإندونيسيا، ونيجيريا حيث لتركيا مصالح كامنة اقتصادية مشروعة جداً ومهمة تنتظر التطوير.

وفي جولته هذه، نادى أربكان بتأسيس منظمة الدول الثماني الإسلامية النامية (D-8)، وهي بوضوح دعوة لتجمع إسلامي مواز لمجموعة السبعة (G-7) في الغرب. وكان القصد من منظمة الدول الثماني الإسلامية النامية أن تمثل المصالح الاقتصادية لدول إسلامية رئيسية ناشئة وتظهر قوة هذه الدول.[11] ويرى روبنز شجاعة رؤية هذا المسعى على أساس أنه «مبادرة في العلاقات الخارجية جديرة بأوزال».[12] على أي حال، في هذا المرحلة الحاسمة من السياسة العالمية، ظلت منظمة الدول الثماني الإسلامية النامية في حالة سبات، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها كانت تفتقر إلى الشخصية المتماسكة اللازمة، والأسس

الاقتصادية البنيوية السليمة من أجل التعاون الاقتصادي الوثيق. وبرغم الطبيعة الخرقاء لهذه الزيارات التي كانت بائسة التنفيذ، فقد كانت تمثل سابقة مبكرة مهمة.

وكمناصر لسياسة خارجية عريضة ومستقلة لتركيا، يؤكد داود أوغلو أن هذه المبادرات المبكرة مع آسيا كانت خطوة أولى مهمة في تطوير "محور" آسيوي ضروري من الشركاء الاقتصاديين. وفي ضوء الشخصية الآسيوية للأصول التركية، ومصالح أنقرة المستمرة في العالم التركي الكبير، الذي يمتد إلى الصين عبر الإيغور الأتراك، يؤكد داود أوغلو أن آسيا ينبغي أن تكون تكميلاً مهماً للشركاء التجاريين الغربيين والأطلسيين بشكل حصري في الماضي.[13] ويضيف داود أوغلو أن أنقرة تحتاج إلى فهم سيكولوجي وثقافي متين الأساس للعالم الإسلامي، ووجود ثابت فيه، إذا كان لها أن تكون قوة إقليمية. لقد كانت روابط تركيا بالشرق الأوسط دائماً مصممة بشكل رئيسي للوفاء بالدفاع، أو الاحتياجات الدبلوماسية القصيرة الأجل مع إبقاء أنقرة للمنطقة عموماً على بعد قريب. ويؤكد أن أنقرة ينبغي أن تتحرك بعيداً من "مقاربة تقييم الخطر" الكلاسيكية الخاصة بها، التي تنظر فيها إلى العالم الإسلامي بشكل رئيسي كخطر سياسي وثقافي على العلمانية التركية. ويمضي ليضيف أنه فقط عندما تتغلب تركيا على مشكلاتها الداخلية التاريخية والسيكولوجية المتعلقة بالإسلام، وتبدأ في فهم الشرق الأوسط وفقاً لخصائصه السيكولوجية، فإنها تستطيع حينذاك أن تطور علاقات فعالة هناك تكمل سياسات أنقرة في مناطق أخرى.[14]

وعلى الرغم من أن أربكان أُرغم في النهاية على التخلي عن منصبه في عام 1997، عندما زاد الجيش التوترات الداخلية وطالب باستقالته، فإن هذا العمل فوق القانوني الذي انتهك الإجراءات الديمقراطية في تركيا، لم يسفر إلا عن القليل من التعليق من قبل واشنطن. وبينما لم يحصل الإسلاميون على أكثر من 20٪ من الأصوات في عام 1996، ولم يكونوا يمثلون قوة سياسية مهيمنة، فإن شعبية حزب الرفاه المتواضعة نتجت بشكل رئيسي من برامج الرعاية الاجتماعية النشطة للحزب، التي ساعدت في ملء الثغرات

الاقتصادية والاجتماعية التي فتحتها إصلاحات أوزال الليبرالية.[15] وأظهر الإسلاميون أيضاً أنهم قادرون على الإدارة البلدية الجيدة، كما اشتهروا بخلوهم من الفساد.

الصيرفة الإسلامية

إن أي مناقشة لانفتاح أنقرة على الشرق الأوسط لن تكتمل دون فحص ظاهرة الصيرفة الإسلامية الآسرة والمهمة، والمثيرة للجدل في تركيا. فالقانون الإسلامي يمنع أخذ الفوائد؛ ومن ثم فإن الصيرفة الإسلامية تتضمن إعطاء القروض، وتوفير إيرادات السهم المالي بناء على تقاسم المخاطر والربح بمعدلات يتم التفاوض المتبادل عليها. ويتفق كل المراقبين تقريباً على أن الصيرفة الإسلامية تجبر كلاً من المقرضين والمستدينين والمستثمرين على ابتداع علاقات وثيقة بعضهم ببعض حتى يتسنى لهم التفاوض الملائم، ومراقبة شروط وعلميات القرض، وتشجيع قدر أكبر من الشفافية، والمشاركة الاجتماعية المرتفعة والمسؤولية؛ وهذه قيم إسلامية رئيسية.

ولكن أفكار الصيرفة الإسلامية أثارت داخل تركيا إنذارات في الدوائر الكمالية، التي رأت أنها ارتداد خطير من الناحية الضمنية عن الوسائل الغربية إلى الوسائل الإسلامية. وقد تطلب الأمر قوة الرئيس أوزال وقيادته العبقرية لكي يفرض تشريعاً خاصاً في عام 1983 يسمح بها. وكان لأوزال هدفان؛ الأول، نمو الاقتصاد بإدخال رأس المال غير المستخدم والمقفل في أيدي من يعارضون الصيرفة الربحية في التداول؛ والثاني، تطوير روابط اقتصادية مع دول الخليج العربية الثرية، وتشجيعها على الاستثمار في تركيا. (وبينما كانت عينا أوزال على الفوائد المالية لهذا النظام، فقد عرفت عنه أيضاً روابط شخصية مع حركة الإخوان الصوفيين الأتراك، وهي ظاهرة مألوفة وسط السياسيين الأتراك حتى في تركيا العلمانية).

من وجهة النظر المالية، كان التشريع ناجحاً بدرجة مفرطة. وكما يبين المحلل جي-هيانج جانج Ji-Hyang Jang، «لقد كانت البنوك الإسلامية التركية بوضوح تستشرف

النمو فيما يتعلق بالميزانية العمومية، وحصص السوق، وعدد الفروع والموظفين، وقد بينت أنواع أداء صلبة مقارنة بالبنوك التقليدية».[16]

وإذا كانت الأسس الإسلامية للمفهوم غير مثيرة للجدل بما يكفي بالنسبة إلى تركيا الكمالية، فإن الارتباطات المبكرة لهذه البنوك برأس المال السعودي والخليجي أقلقت على نحو إضافي العلمانيين الحقيقيين. وبعد إجازتها في أوائل عام 1985، كان أول بنكين في تركيا هما دار المال الإسلامي، ودار فيصل المالي، ويعد كل منهما نتاج مشروع سعودي-تركي مشترك. وكان المشروع المشترك الثالث المرتبط بالعرب هو بيت التمويل الكويتي-التركي المرتبط بواكيف Vakif بنك التركي، المرتبط تاريخياً بالأوقاف الدينية في تركيا. وكانت معظم هذه المؤسسات المصرفية ترتبط بالمصالح المالية الكبرى لدوائر الأعمال المحافظة الدينية، واللصيقة بالأحزاب والحركات الإسلامية في تركيا. وكانت "أشيك للتأمين" شركة تأمين كبرى مشاركة في واحد من هذه الاستثمارات، وهي تنتسب إلى جمعية فتح الله جولان.

وبسبب الدرجة العالية من العلاقة المتبادلة بين البنوك الإسلامية، والتمويل الخليجي، ودوائر الأعمال الإسلامية التركية،[17] تصور الجيش والعلمانيون الراديكاليون هذه التطورات بوصفها مشروعات للسعوديين وقادة الخليج العربي المحافظين لتقوية القوة الإسلامية في تركيا عبر توفير رأس المال داخل النظام التركي. ولا يمكن إنكار الروابط هنا. وليس هناك شك في أن الدوائر الإسلامية قد دُعمت مالياً بهذه البنوك، أما كون هذه الروابط قانونية أو مخالفة للقانون التركي فتلك مسألة أخرى. وقد تحملت البنوك الفحص الدقيق، وحتى العدائي، من قبل أمن الدولة. علاوة على ذلك، سبقت الناشطية* الاقتصادية لرجال الأعمال الأناضوليين المحافظين والدينيين الصيرفةَ الإسلامية بوقت طويل، ونمت من انفتاح النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي

* كمقابل للمصطلح Activism؛ بالمعنى الفلسفي؛ أي مبدأ أو ممارسة تشدد على العمل النشط القوي. المترجم

التركي، الذي كان قد حرر بشكل أساسي عناصر اجتماعية واسعة كان قد همشها سابقاً النظام الكمالي النخبوي المبكر.

وبالفعل كما يبين هيانج، كانت الفائدة الرئيسية من نظام الصيرفة الإسلامية- وأحد الأهداف الكثيرة لأوزال وقتها- تشجيع الإسلاميين على مفارقة رأيهم الدولاني العتيق الطراز، المتميز أحياناً برؤيته التآمرية عن العالم، والدخول في شراكة شفافة ومربحة ومنفتحة مع النظام التركي القائم. وكما يؤكد «ربما توفر البنوك الإسلامية النامية بشكل ثابت طريقة للإسلاميين السياسيين لاكتساب حصص مالية جديدة، والتخلص من أساليب السلوك القديمة الراديكالية، أو المواقف المضادة للنظام حتى يتسنى لهم تأمين فوائد رأسمالية يمكن التنبؤ بها. وعندما يفعلون ذلك، فربما تقوي البنوك الإسلامية قوى أكثر ليبرالية واعتدالاً وسط الإسلاميين السياسيين».[18] في الواقع، كان القادة الجدد، والشبان، والأكثر اعتدالاً في حزب العدالة والتنمية هم من احتضن الصيرفة الإسلامية بقوة، وبذلك عززوا الأصوات الإسلامية داخل النظام المالي، وسمحوا لأنفسهم بأن يصبحوا أفضل تكاملاً في النظام على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي.

ورغم أن الخلاف مازال يحيط بالصيرفة الإسلامية في تركيا، فإنها جزء مهم من الحركة السياسية الإسلامية- بحلول عام 1999 كان أكثر من 120 من فروع البنك الإسلامي قد افتتحت- وتؤدي دور مصدر الدعم والمال للإسلاميين. والبنوك على نحو خاص ممثلة جيداً في المدن التي يتمتع فيها حزب العدالة والتنمية بالقوة.[19] إجمالاً، يمكن القول إن الصيرفة الإسلامية في تركيا جاءت بتغيرات جذرية في وضع الإسلاميين؛ إذ إنها قوَّتهم "واستأنستهم" في آن معاً. كما تسببت في انشراح الوجوه المتصلبة للعلمانيين الكماليين الذين صار عليهم الآن القبول بالظاهرة كشيء مشروع، حتى وإن كان غير مرحب بها، خاصة وأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يحثانهم على ذلك كجزء من إصلاح مصرفي كلي.[20] وبمرور الزمن، أخذت مصادر رأس المال لهذه البنوك تعتمد بدرجة أقل كثيراً على دول الخليج العربي، وبقدر أكبر على الدوائر المالية الممتدة للمجتمع الإسلامي الكبير في تركيا.

منظمة المؤتمر الإسلامي

لم تعلق تركيا قط الكثير من الأهمية على عضويتها الطويلة، والمكبوحة، وغير الرسمية في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تعد منظمة إسلامية دولية تكونت أصلاً تحت رعاية سعودية، وتسعى لتمثيل وترويج مصالح كل الدول الإسلامية. حتى إنه لسنوات كثيرة لم يصدق برلمان تركيا على عضوية الدولة في منظمة إسلامية خالصة. وأصبحت عضوية تركيا قضية سياسية داخلية، ومصدراً للاعتراضات من العلمانيين الراديكاليين منذ عام 1969 عندما حضر وزير خارجية تركيا لأول مرة قمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الرباط. ولكن عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي أفضت بالمنظمة إلى دعم معركة أنقرة ضد اضطهاد الأقلية التركية في بلغاريا في منتصف ثمانينيات القرن العشرين.[21] ومع بدء تركيا إيلاء اهتمام أكبر لعلاقاتها بالعالم الإسلامي، بدأت في النظر إلى منظمة المؤتمر الإسلامي باهتمام أكبر كأداة دبلوماسية مفيدة، وخاصة أثناء أزمة البوسنة.

استسلام سورية

حدث واحد من أهم وجوه التقدم في علاقات تركيا مع العالم العربي في عام 1999 عندما هدد الجيش التركي علانية بشن الحرب على سورية بسبب دعمها لحزب العمال الكردستاني. وبما أنها كانت معزولة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وقلقة بشأن التعاون الاستراتيجي التركي-الإسرائيلي، الذي كان قد ازدهر في تسعينيات القرن العشرين، استسلم الرئيس السوري حافظ الأسد لتركيا بطريقة تخالف شخصيته. هذا الاستسلام الافتراضي من دمشق، الذي تزامن مع العديد من القضايا الأخرى الداخلية والخارجية، فتح الباب أمام علاقة دراماتيكية جديدة وواعدة بين سورية وتركيا، وشكل إضافة إلى المعمار الكلي للسياسة التركية الناشئة حديثاً في الشرق الأوسط.

خاتمة

على مدى مسار ثلاثة عقود، مرت تركيا بعملية تدريجية ولكنها واضحة للتحرك تجاه مشاركة أعظم في الشرق الأوسط؛ أولاً في الحلبة الاقتصادية، ولاحقاً في الحلبتين السياسية والاستراتيجية. وأصبحت التعاملات النظامية والجوهرية مع العالم الإسلامي على نحو متزايد جزءاً مركزياً لعملية السياسة الخارجية التركية. ورغم حذر الجيش التركي أحياناً كثيرة، إلا أنه بدأ الاعتراف بالفوائد الاستراتيجية البراجماتية لعمليات الانفتاح الجديدة على الجيران، والتغلب على التوترات السابقة للحرب الباردة.

واليوم تتمتع مثل هذه السياسات تجاه المنطقة بدرجة كبيرة من الإجماع القومي. وبنهاية القرن، بدأ صناع السياسة الأتراك الحديث بصراحة أكبر عن الحاجة إلى تحويل بيئة السياسة الخارجية للبلاد، وخلق "منطقة سلام" لأول مرة. وهذه الفكرة، التي طال تصورها، وجدت الدعم البارز من المؤسسات البحثية التركية الرائدة مثل تيسيف TESEV (المركز التركي للدراسات الاقتصادية والاجتماعية)؛ وقد أثارها صراحة رئيس البرلمان التركي عشية الغزو الأمريكي للعراق.[22] وفي هذا الضوء، تمثل السياسات الراهنة لحزب العدالة والتنمية ببساطة ذروة مبادرات رئيسية لتقوية روابط تركيا ونفوذها في العالم الإسلامي؛ ولكن لأن دور تركيا في العالم الإسلامي كان دائماً يتأثر مباشرة بالمكانة المتغيرة للإسلام في تركيا، وبتصور العالم الإسلامي للمواقف التركية تجاهه، فمن المهم فهم طبيعة عودة بروز الإسلام داخل تركيا، وملاءمة ذلك للعالم الإسلامي الكبير في القرن الحادي والعشرين.

الفصل السادس

بروز الإسلام التركي مجدداً

طالما اعتبر الكثير من المسلمين مفارقة تركيا لماضيها التاريخي والثقافي أمراً جذرياً إلى حد يجعل تجربتها غير ذات علاقة بهم. ففي النهاية، سعت كل المجتمعات الإسلامية إلى الاحتفاظ بهوية إسلامية، حتى عندما كانت تمر بعملية تحديث. مع ذلك، وبرغم انحياز بنية الدولة التركية القوي ضد الإسلام، فقد أفرزت تركيا حركتين إسلاميتين ديناميتين كان لهما أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة إلى تركيا، ولكن أيضاً بالنسبة إلى الإسلام المعاصر عموماً: حزب العدالة والتنمية، ذو التوجه السياسي الجازم؛ وحركة فتح الله جولان اللاسياسية إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، فإن الوجه الجديد للإسلام التركي، وخاصة داخل سياقه السياسي المتطور، أخذ يثير اهتمام المسلمين في كل مكان.

حزب العدالة والتنمية

لم ينبثق حزب العدالة والتنمية من العدم، فقد نشأ من سلسلة من الحركات والأحزاب الإسلامية في تركيا تطورت وتعلمت وتغيرت على مدى فترة 35 عاماً. لكن حزب العدالة والتنمية كان أول حزب يتحرر من النفوذ الإسلامي الأكثر تقليدية لنجم الدين أربكان، الذي قاد أربعة أحزاب إسلامية متتالية خلال الفترة 1970- 1997، مع حظر كل منها في نهاية المطاف. وكما رأينا، فقد تبنى أربكان آراء متطرفة - على الأقل بالنسبة للمعايير التركية - عن الغرب، وإسرائيل، والاتحاد الأوربي، والعلمانية، والإرث الكمالي. ورغم أن حزبه تقاسم السلطة في ثلاث حكومات ائتلافية مختلفة، إلا أنه لم يصل إلى السلطة قط بجهده الفردي.

لقد عكست القوة المتنامية للأحزاب الإسلامية في تركيا الدمقرطة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التدريجية للبلاد. وشملت هذه العملية انفتاح أوزال

الاقتصادي في ثمانينيات القرن العشرين، الذي زاد الاستثمار الأجنبي، والصيرفة الإسلامية، والتجارة الخارجية، وفرص المشاريع الخاصة، والازدهار الداخلي العام. ومكنت هذه التغييرات على الأقل ثلاث مجموعات: طبقة أعمال أناضولية جديدة ونامية، والطبقات الدنيا التقليدية في المدن، وطبقة مهنية وفكرية إسلامية جديدة ونامية مازالت، رغم حداثتها، تجد هوية ذات مغزى في التقاليد الإسلامية.[1] وأصبح لهذه المجموعات نفوذ متزايد على شخصية تركيا وهويتها وتوجه سياستها الخارجية المستقبلية. ورغم أنها جديدة، فإن طبقة الأعمال الأناضولية تسبغ الشرف على أتاتورك كمصلح ومنقذ للأمة من الإمبريالية الغربية، وتحتفظ بتماه عميق مع الماضي العثماني، ولا ترتاح لذم الكمالية المتأصل لماضي البلاد العثماني والإسلامي. وأثبتت هذه الطبقة الجديدة أنها مصدر رئيسي للدعم المالي لكل من الأحزاب الإسلامية التركية، وحركة جولان غير السياسية.

وقد شهدت ثمانينيات القرن الماضي انتشار الإعلام الإسلامي في تركيا، الذي شمل كتباً جديدة عن الإسلام، وترجمات للأعمال الإسلامية الكلاسيكية في القرن العشرين من العالمين العربي والإسلامي، وصحفاً ومجلات دينية جديدة، ومحطات إذاعة وتلفزيون إسلامية التوجه. وجذب كل ذلك أتباعاً جدداً، وشجع انطلاق نقاش جدي حول الإسلام وملاءمة قيمه للحياة الاجتماعية والسياسية. وكان هذا النقاش – والفضل في ذلك يرجع إلى دمقرطة تركيا – أكثر انفتاحاً وإبداعاً مما هو ممكن في الأجواء المنغلقة نسبياً في معظم الدول الإسلامية الأخرى. حتى إن الجيش التركي انتهز الفرصة في ثمانينيات القرن الماضي لتشجيع انصهار الهويتين الدينية والوطنية في محاولة لمكافحة يسار راديكالي عنيف.

وشهد منتصف تسعينيات القرن الماضي تمثيلاً إسلامياً متنامياً في البرلمان، وانتصارات انتخابية إسلامية في بلديات رئيسية حول البلاد بما في ذلك أنقرة وإسطنبول. ورغم حظر حزب الرفاه بعد أن أرغم الجيشُ أربكان على ترك السلطة في عام 1997، فإنه تجسد سريعاً في شكل حزب الفضيلة. وبدورهم، فارق الإصلاحيون الإسلاميون الليبراليون أربكان

ليكوّنوا حزب العدالة والتنمية. وبعدها شكلت بقية إسلامية قديمة تابعة لأربكان حزب السعادة، الذي كان له نفوذ محدود.

وحزب العدالة والتنمية، الذي تأسس تحت قيادة رجب طيب أردوغان عمدة إسطنبول الناجح في السابق، يعتبر أكثر اعتدالاً ومهنية ونجاحاً في هذه السلسلة الطويلة من الأحزاب الإسلامية في تركيا. حقاً، بمعايير مطلقة كان الحزب أكثر مهارة في إدارة السياسة الخارجية، والاقتصاد، وقضايا الإصلاح من كل أحزاب الاتجاه السائد التركية تقريباً في العقود الأخيرة. وقد تعلم بحكمة من أخطاء الأحزاب الإسلامية السابقة، التي كان عليها كما هو معترف به أن تعمل تحت ظروف سياسية أكثر صعوبة فرضها الجيش. نتيجة لذلك، جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 بمفرده بالفوز بأغلبية واضحة في انتخابات حرة، وهو أول فوز للإسلاميين في أي مكان في العالم. ولكن حزب العدالة والتنمية عرّف نفسه بلغة تختلف بحدة عن الأحزاب الإسلامية السابقة في تركيا.

أولاً، وبأقصى قدر من الدراماتيكية، باعد حزب العدالة والتنمية بين نفسه وبين أي علاقة رسمية مع الإسلام، واعترف بالعلمانية، أو "النظام العلماني" كشرط مسبق أساسي للديمقراطية والحرية. ومع ذلك، فإنه يصر بصرامة على تعريف العلمانية على أساس أنها "حيادية الدولة تجاه أي شكل من أشكال المعتقد الديني والقناعة الفلسفية"، وأن "الدولة بدلاً من الفرد مقيدة بهذا".[2] ومن ثم، فإن هذا التفسير يرفض تعريف الكمالية الدائم للعلمانية، الذي ينادي بسيطرة الدولة على الدين. إضافة إلى ذلك، فإن حزب العدالة والتنمية يقدم نفسه على أساس أنه "حزب ديمقراطي محافظ" ويتحاشى استخدام مصطلح "إسلامي" أو "إسلاموي" في وصف نفسه. وبالطبع، هذا الموقف ذكي من الناحية السياسية في ضوء المواقف الشديدة السلبية التي يتخذها الجيش من الإسلامويين.

ثانياً، تحت حزب العدالة والتنمية، تحركت أنقرة تجاه سياسة خارجية مزدوجة مثيرة للاهتمام تهدف بشكل متزامن إلى كل من عضوية الاتحاد الأوربي، واهتمام أكبر بسياسة

العالم الإسلامي. وتثير هذه الاستراتيجية المزدوجة سؤالاً مهماً: هل ستعوق المشاركة التركية الجدية في السياسة الإقليمية الشرق-أوسطية فرص تركيا للتكامل مع الاتحاد الأوربي؟ من المؤكد أن أولئك الأوربيين المعارضين سلفاً لعضوية تركيا سوف يعرضون ناشطية السياسة التركية في الشرق الأوسط كما لو كانت نكسة . ولكن كما يؤكد وزير الخارجية التركي عبدالله جول، ينبغي أن يعزز الدور القيادي لتركيا في هذا المجال في نهاية الأمر وضعها فيما يتعلق بالتقديم لعضوية الاتحاد الأوربي «في وقت يتحدث فيه الناس عن صدام الحضارات نجد أن تركيا جسر طبيعي بين الحضارات. كل ما نحاول أن نفعله هو استخدام وضعنا لكي نجمع بين الإسلام والغرب».[3]

رغم ذلك، فإن الابتعاد الجذري لحزب العدالة والتنمية عن سياسات أربكان القديمة تم تلقيه بالشكوك من بعض أجزاء القاعدة الانتخابية التركية، خاصة بسبب القيادة المستمرة للكثير من الشخصيات الرئيسية في صفوف أربكان القديمة مثل أردوغان وجول. ولكن هذا التحول لا يمثل لجوء أردوغان إلى التقية كما يتهَم بذلك أحياناً، ولكنه يمثل بالأحرى تحولاً مدروساً في السياسات. لقد ظل الإسلامويون المعتدلون ملتزمين لوقت طويل بأجندة الدمقرطة في تركيا: إنهم يتصورون أنفسهم كمستفيدين مباشرين من أي خطوات لخفض القوة التعسفية للجيش والعلمانيين الراديكاليين الذين كبحوا لوقت طويل الحقوق السياسية والحريات الليبرالية الإسلاموية. وكان احتضان حزب العدالة والتنمية للاتحاد الأوربي أحد أكثر جوانب حزب العدالة والتنمية حكمة ونجاحاً. وقد ساهم بقدر كبير في الدعم الانتخابي للحزب وفي سمعته خارجياً على الرغم من أن هذه السياسة بدأت تفقد في وقت قريب بعض الدعم؛ بسبب تباطؤ الاتحاد الأوربي عن النظر في طلب تركيا الانضمام إلى عضويته، وما نتج عن ذلك من المرارة التي صبغت الرأي العام التركي فيما يتعلق بهذا الموضوع.

في تعريفه لحزب العدالة والتنمية، يقول يالشين أقدوغان Yalçin Akdoğan، كبير مستشاري رئيس الوزراء أردوغان، إن حزب العدالة والتنمية «حزب جماهيري على

المستوى القومي، ومحافظ في القيم مع تقديره للتاريخ والثقافة والـدين في المـاضي»؛ وهـذا يعني أنه ليس حزب القضية الواحدة، فهـو لا ينظـر إلى القـضايا مـن منظـور دينـي ، ولا يسعى لنشر الإسلام. ويؤكد أن الحزب في مجال السياسة الخارجية ليس لديه رسالة خاصة في الشرق الأوسط سوى تعزيزِ المصلحة القوميـة التركيـة. ويـضيف، أن حـزب العدالـة والتنمية لا يرتبط في الواقع بأي جماعة دينية أو إثنية داخل تركيا، أو بأي جماعـة أو منظمـة إقليمية خارجية، زاعماً أن هذا هو مصدر الدعم الواسع الذي يلقاه داخل تركيـا؛ ونتيجـة لذلك لا يسعى حزب العدالة والتنمية رسمياً أن يكون نموذجاً لبقية العالم الإسلامي، مع أنه يقر بأنه ربما يقدم مثالاً جيداً لكيفية إدارة السياسة الحديثة.[4]

هل حزب العدالة والتنمية إسلاموي؟

وعلى نحو مشابه، يصرح الباحث الأكاديمي المتميز ووزير الدولـة للـشؤون الدينيـة في حزب العدالة والتنمية محمد أيدين Mehmet Aydin بأن الحزب لا ينظر إلى نفـسه كحـزب يشمل "المسلمين المعتدلين".[5] ويتحدث مع آخرين من أعضاء حزب العدالـة والتنميـة عـن مفهوم جديد "للمسلمية" Muslimhood يتبناه كثير مـن أعـضاء حـزب العدالـة والتنميـة «الذين تلهم أخلاقياتُهم الدينية خدمتَهم في المجال العام كأفراد، ولكن لا يمكن فهمها عـلى أساس أنها جزء من هوياتهم كمتنفذين سياسيين».[6] وبيـنما يقـر أن الـدين في الأسـاس شيء شخصي، يؤكد حزب العدالة والتنميـة أن «[الـدين] يمكـن أن يـدمج في المجـالات العامـة والسياسية دون تقويض نظام الدولة العلمانية».[7] وبالفعـل، كـما تبـين عالمـة الأنثروبولوجيـا الاجتماعية جني وايت Jenny White، تنحصر المناظرة في نهايـة المطـاف في «إعـادة تعريـف حدود الخاص والعام، والشخصي، والمدني، والسياسي». وتـضيف أن الهويـة الدينيـة للفـرد «ربما تفيد حتى المجال السياسي أيضاً بإدخال الأخلاقيات الشخصية والموقف الأخلاقي».[8]

ويمضي الباحث هاكان يافوز Hakan Yavuz إلى أبعـد مـن ذلـك ليؤكـد أن حـزب العدالة والتنمية قد تجاوز الآن كونه حزباً يقوم على الهوية الإسلامية إلى حـزب يقـوم عـلى تقديم الخدمات. بمعنى أنه لم يعد يسعى إلى أن يجسد أيديولوجية أو هويـة محـددة، ولكنـه

بالأحرى يسعى ببساطة إلى الفوز بالأصوات عن طريق الوفاء بالاحتياجات العامة المعممة بالتساوي.[9] ويثير هذا الرأي سؤالاً مهماً: ما الذي يحدد إن كان الحزب يفي (أو لا يفي) بمؤهلات حزب إسلاموي أو إسلامي؟ في رأيي، "إسلاموي" مصطلح واسع ينطبق على طيف عريض من الناشطين الذين يؤمنون بأن القرآن وحياة النبي يوفران مبادئ مهمة عن الحوكمة الإسلامية والمجتمع الإسلامي.[10]

وفي هذا السياق، فإنني أعتبر حزب العدالة والتنمية شكلاً للحزب الإسلاموي، فهو ليس معتدلاً وحسب، ولكنه أيضاً وبقدر أكبر من الأهمية حزب يستكشف مفهوم ما يعنيه المزج بين القيم الدينية والحياة الاجتماعية. وكما يبين أعضاء الحزب، فإن هذه المبادئ الدينية لا تحتاج إلى إضفاء شكل رسمي عليها، وإنما يمكن استدخالها* في تفكير وأعمال السياسي الفرد. حقاً، لقد أخذ حزب العدالة والتنمية يكتب فصلاً جديداً في تطور وتفكير الأحزاب الإسلاموية. إن مفهومه للمسلمية مفهوم خلاق يزيح أجندة دينية صريحة من برنامجه السياسي، ولكنه لا يمحو القيم الإسلامية المتأصلة من هذا البرنامج. إنني أعتبر حزب العدالة والتنمية شكلاً من الحزب الإسلاموي لكوكبة من الأسباب الأخرى أيضاً:

أولاً، يأتي جزء كبير من قيادة حزب العدالة والتنمية مباشرة من الحركة الإسلامية الأوسع في تركيا، وكانت لهذه القيادة زمالة لصيقة بأربكان وحزبه - الرفاه/ الفضيلة- في الماضي، وعلى الرغم من وجود تطور هنا، فهناك أيضاً تواصلية.

ثانياً، بوصفه لنفسه حزباً "محافظاً"، فإن حزب العدالة والتنمية يستجيب في الواقع لرغبة عريضة وسط الكثير من المؤمنين الأتراك في أن يتم الاعتراف بالإسلام وإرث تركيا العثماني وتوقيرهما بدلاً من قمعهما. وبينما لا تمثل هذه الرغبة جزءاً رسمياً من منبر حزب العدالة والتنمية، فإنها مضمنة على نطاق واسع في أعمال وكلمات عدد كبير من مؤيدي الحزب.

---

* من internalize كمصطلح سيكولوجي فرويدوي Freudian؛ ويعني إعطاء الشيء صفة ذاتية؛ وعلى نحو محدد دمج القيم والنماذج الثقافية، والدوافع، والكوابح داخل النفس كمبادئ هادية واعية أو لاواعية عبر التعلم والتنشئة الاجتماعية. المترجم

ثالثاً، يتمتع الحزب بدعم قوي من الذين يؤمنون بالإسلام - على الرغم من أن تأييد حزب العدالة والتنمية لا يقتصر بأي حال من الأحوال على هذه الجماعة كما يبرهن على ذلك نجاحه في الانتخابات- ويركز، كما يحتج على ذلك بعض كبار رجال الأعمال الأتراك، بدرجة كبيرة على استقطاب القضايا الدينية على حساب الإصلاحات المطلوبة.

رابعاً، اتبع حزب العدالة والتنمية العديد من السياسات الاجتماعية-الدينية: فهو يدعم (دون نجاح حتى الآن) إلغاء الحظر الحكومي على غطاء الرأس بالنسبة للنساء العاملات في المكاتب الحكومية، والجامعات، والخدمة العامة، والسياسة؛ وقد غازل لمدة قصيرة تجريم الزنا (كي تكون عقوبته الغرامة انطلاقاً من الإيمان بأنه مثل المخدرات في تدمير النسيج الاجتماعي للبلاد) لكنه تخلى عن الفكرة؛ وقد دعا إلى دمج مدارس الأئمة والوعاظ بأقصى قدر في النظام الأكاديمي الأوسع؛ وهو يسعى إلى حرية أعظم فيما يتعلق بالتعبير عن الإسلام في الحياة العامة؛ كما عمل عن قرب مع نظام الصيرفة الإسلامي؛ وأظهر دعمه لعناصر الرمزية العثمانية الإسلامية التاريخية.

خامساً، بشكل عام يبدي أعضاء حزب العدالة والتنمية التقوى والتدين العام. ويزعم العلمانيون الراديكاليون أن حزب العدالة والتنمية قد افتقر إلى الصراحة عندما وصف نفسه بأنه حزب ديمقراطي محافظ فقط؛ في حين أنه في الحقيقة يخفي أجندة أعمق موجهة نحو أسلمة تركيا وفرض قانون الشريعة، حتى لو كان هذا الهدف الأخير مستبعداً.

سادساً، يشدد قادة حزب العدالة والتنمية على الحاجة الملحة إلى إقامة علاقات جيدة مع الدول الإسلامية الأخرى، وإلى وقف عزلها وردكلتها.* وبالنسبة لحزب العدالة والتنمية، فإن هذه السياسة الشديدة البراجماتية تقر في ارتياح بروابط تركيا التاريخية والثقافية العميقة بالعالم الإسلامي، وتعبر عن الرغبة في أداء نوع ما من القيادة في المنطقة دون التقليل من أهمية روابط تركيا مع الغرب.

---

* ردكلة من radicalization؛ بمعنى التحويل إلى راديكالي، وراديكالي تعني هنا «من يتصف بمفارقة كبيرة للعادي والتقليدي؛ ومن يجنح نحو إجراء تغييرات متطرفة في الآراء القائمة، والعادات، والشروط، أو المؤسسات»؛ أي معكوس ليبرالي. المترجم

وهكذا نجد أنه بمعايير العالم الإسلامي الكبير يقع حزب العدالة والتنمية في فئة الإسلام المعتدل. بالطبع يسعى حزب العدالة والتنمية أن يراكم الدعم القومي الواسع، وأن يستجيب للاحتياجات التي تم التعبير عنها لكل السكان. وبمعطيات إسلامية، فإن خدمة رفاهية المجتمع هي متطلب رئيسي للحوكمة الرشيدة. إضافة إلى ذلك، فإن هذا هو ما تفعله الأحزاب السياسية في كل الديمقراطيات، إذا كانت تأمل في النجاح. من هنا، فإننا إذا اعتبرنا حزب العدالة والتنمية حزب خدمات ببساطة، فإن ذلك يعني تجريده من كل تميز مهما كان بخلاف كونه إدارياً ممتازاً. علاوة على ذلك، فإن الإشارة إلى حزب إسلاموي معتدل وناجح على أساس أنه حزب خدمات تعني إحالة مصطلح "إسلاموي" إلى أكثر أشكاله راديكالية وجموداً وتطرفاً وعنفاً؛ مما يجردنا من أي مصطلح نصف به الأغلبية الكبرى من الحركات الإسلاموية المعتدلة الأخرى التي لا تمارس العنف. يجب ألا نحتفظ بمصطلح "إسلاموي" للإشارة فقط إلى "الأشخاص السيئين"- في الرأي الغربي- ولكن ينبغي أيضاً استخدامه عند الإشارة إلى النهاية الإيجابية من الطيف كذلك.

ومن المؤكد أن كل المسلمين، وبأي وسيلة كانت، يؤمنون بأن الحزب الإسلاموي ينبغي أن يعطي تلقائياً أولوية عليا لتطبيق الشريعة الإسلامية، وكأنما هذه أعلى مساهمة للمجتمع الإسلامي يمكن أن يقدمها الحزب الإسلامي. وينظر الكثير من الإسلامويين إلى العناية بالعدالة الاجتماعية، واحترام التقاليد الدينية، والإقرار بالقيم الدينية، والكفاح من أجل التعليم والصحة وازدهار المجتمع كجزء من رؤية أعظم وأكثر كامِلية Holistic للشريعة، رؤية تخدم الرفاهية الأوسع للأمة الإسلامية بقدر أكبر من الفورية والمباشرة من أي جدل ضيق حول القوانين المحددة والعقوبات الإسلامية الملائمة.

إن إسلامويي تركيا الذين انقطعوا عقوداً عن التفكير العالمي المعاصر حول الإسلام ألفوا الآن بشكل موسع السياسة الإسلاموية في أماكن أخرى، وأظهروا تطوراً مثيراً للاهتمام نحو رأي أكثر واقعية وحنكة عن الإسلام والسياسة. حقاً، لقد دفعت التطورات السلبية في العالم الإسلامي- وتلك التي في أماكن أخرى- الإسلامويين الأتراك إلى إعادة

تقييم تركيز إسلاموي سابق على كسب السيطرة على الدولة وفرض أجندة إسلامية من أعلى. ونتيجة لذلك، ابتعد الإسلامويون الأتراك عن التشديد على دور الدولة في تحفيز الوعي الإسلامي، ومضوا نحو العمل داخل المجتمع المدني. ويعكس هذا التطور جدلاً قديماً وسط الإسلامويين حول ما إذا كان ينبغي عليهم دخول السياسة أو البحث عن القوة مطلقاً؛ وذلك لأن عمل ذلك بنجاح من المرجح أن يجعلهم في حاجة إلى تقديم التنازلات مع الأحزاب غير الإسلاموية، والتعامل مع مضامين إمكانية رفض المقترع لهم في الانتخابات.

وبما أنهم شهدوا مباشرة الجوانب السلبية لتدخل الدولة في الإسلام تحت الكمالية، فإن مثقفي تركيا الإسلاميين لهم مصلحة أكبر في العمل داخل المجتمع وفي غرس المسؤولية الشخصية فيما يتعلق بالقرارات الأخلاقية، من السعي وراء مقاربة قانونية تفرضها الدولة. وكما يرى أحد المثقفين الإسلامويين- محمد متنير Mehmet Metiner- فإن «الدولة لا يمكن أن تفرض الأخلاقية الشخصية، وينبغي أن يسمح لنا بحرية ارتكاب الخطيئة، فنحن مسؤولون فقط أمام الله. ينبغي ألا يحرِّم دخول أبواب الجحيم».[11] وفي مناقشة مفهوم المسلمية، يصرح متنير بشكل إضافي قائلاً إن الإسلام لا يمكن أن يقلص ببساطة إلى الالتزام بقانون الشريعة بغض النظر عن الطريقة التي يفسر بها. وحسب وجهة نظره، فإن الإسلام ليس نظاماً فقط للمعتقدات الشخصية ومدونة للعمل، فهو يوفر أيضاً حساً بالهوية والانتماء، وتوجهاً أخلاقياً ومجتمعياً، وارتباطاً شخصياً يوفر رؤية تاريخية وفلسفية أوسع بكثير من بنود التشريع البسيطة. ورغم أن هذه الآراء تتناقض بشكل صارخ مع الصروح القانونية الخانقة في إيران والمملكة العربية السعودية، فهناك كثيرون من الإسلامويين الليبراليين الذين يتفقون معها في العالم الإسلامي. وبينما لا يتفق كل الإسلامويين بالضرورة مع كل هذه التفسيرات لدور الإسلام في الحياة العامة، فإنها تمثل وجوه تقدم جماعي مثيرة للاهتمام في التجربة الإسلامية التركية وفي التفكير التركي. وتحت حكم حزب العدالة والتنمية، نجد أنه حتى القلعة الكمالية لسيطرة الدولة على

الدين، هيئة الشؤون الدينية، أظهرت تفكيراً خلاقاً وتغيراً. ومديرها، علي بارداكوغلو، قاض ديني مؤهل له خلفية أكاديمية مثيرة للإعجاب، وتصميم على تجديد الفهم الديني. ويعكف مكتبه في الوقت الراهن على إكمال مشروع طويل الأجل سيقدم تفسيراً جديداً للقرآن. وكما يعلق بارداكوغلو:

> كل مجتمع وفرد ينقل الدين من أعلى إلى أسفل في عالمه/ المحدد ويحقق حسه الشخصي بالدينية في سياق عالمه الخاص واحتمالاته... لا يوجد إصلاح للدين نفسه؛ هناك فقط تجديد لفهمنا الديني، تجديد دائم... وباستثناء المصادر الدينية الأساسية ينبغي ألا نتبنى تفسيرات دينية من الماضي كنموذج يقتدى به حرفياً اليوم. لكل فترة فهمها الخاص للدين الذي يكون مليئاً بالمعاني بالنسبة إلى ذلك العصر وظروفه، ومنه يمكن أن نستمد الأفكار ونكتسب الخبرة.[12]

إن بروز فهم خلاق جديد للإسلام في تركيا في سياقه السياسي، والاجتماعي، والشخصي ينبثق عن عدد قليل من العوامل:

- الدرجة الكلية لتطور، وتحديث، ودمقرطة، وانفتاح تركيا على العالم.
- التوترات بين الكمالية والإسلام، التي أرغمت بسرعة وبدون قصد الإسلامويين الأتراك على تطوير أفكار جديدة وأنواع جديدة من الفهم حول دور الإسلام في مجتمع ديمقراطي.
- انعزال تركيا النسبي عن المواجهات الجيوسياسية والعسكرية الدامية والاستقطابية بين العالم الإسلامي والقوى الغربية طيلة القرن الماضي.

ويراقب باقي العالم الإسلامي الآن تركيا باهتمام عظيم؛ ليس فقط بسبب ما تقوله، ولكن بسبب ما تفعله أيضاً. وتوفر مقاربة حزب العدالة والتنمية الكثير من القيمة للإسلامويين الآخرين. إن حزب العدالة والتنمية لن ينشر برنامجه الخاص في أماكن أخرى، ولكنه مستعد تماماً لتبادل تجاربه الملائمة مع جماعات في المجتمعات الإسلامية الأخرى.

حركة فتح الله جولان

والظاهرة الرئيسية الأخرى في الفكر والعمل الإسلامي التركي الراهن نجدها في حركة فتح الله جولان اللاسياسية والمشاعية،* التي تعد أكبر حركة دينية في تركيا.[13] وترجع جذور هذه الحركة إلى الفترة العثمانية المتأخرة التي أنتجت إحدى أكثر الحركات الاجتماعية-الدينية روعة فكرية في أوائل القرن العشرين، وهي حركة النور. وبرزت جذور حركة النور نفسها من الاضطراب السياسي والنكسات والأزمات الأخلاقية في أيام اضمحلال الإمبراطورية.

ومثل الكثير جداً من المجتمعات الإسلامية في ذلك الوقت والآن، كان العثمانيون يبحثون بيأس عن صيغ توفر كلاً من التحديث والحماية من الهيمنة الغربية. وكان مؤسس حركة النور بديع الزمان سعيد النورسي Said Nursi مفكراً حداثياً إسلاموياً رائعاً. ورغم أن أفكاره مازالت غير معروفة خارج السياق التركي، فإنها ذات علاقة مباشرة ليس فقط بتركيا، ولكن بكل المجتمعات المسلمة. وهو يستحق بدون شك أن يُدرج في مراتب المفكرين الإصلاحيين الإسلاميين العظماء في أوائل القرن العشرين.[14] سعى سعيد النورسي إلى أن يجعل رسالة الإسلام ذات علاقة تامة بالحياة المعاصرة؛ حتى يساعد المسلمين على التعامل مع الأسئلة الكبرى التي كانت تواجههم في حياتهم اليومية، خاصة في عصر من الاضطراب والتغير.

وقد انبثقت حركة جولان من حركة النور؛ وهي أكثر حداثة ونفوذاً من أي حركة إسلامية أخرى في تركيا اليوم. وبعد أن فرضت نفسها مجدداً عبر أسلوب الحياة الشديد التواضع لجولان، وبالنجاح الهائل لحركته، فإن شخصية جولان الكاريزمية جعلته الشخصية الإسلامية الأولى في تركيا. وتملك حركة جولان أكبر وأقوى بنية تحتية وموارد مالية من أي حركة أخرى في البلاد، وتمارس تأثيراً رئيسياً على الحياة العامة. كما أصبحت هذه الحركة دولية

---

* بمعنى نظام مجتمعي يقوم على مجتمعات تعاونية صغيرة تمارس بعض المبادئ الشيوعية. المترجم

بفضل نظامها المدرسي الواسع الامتداد الذي يوفر التعليم الابتدائي، والثانوي، وحتى الجامعي في بعض الأماكن؛ وذلك في أكثر من اثنتي عشرة دولة، بما في ذلك الدول الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق، وروسيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتتصف حركة جولان برؤيتها الخاصة التي تصهر الإسلام في معنى الأمة. وخلافاً لمعظم الحركات الإسلامية الأخرى، فإنها كانت تتكيف مع الدولة إلى حد كبير، حتى في أثناء تعرضها لقمع الدولة، وكانت تدعم الأهداف العريضة للسياسة الخارجية لتركيا. علاوة على ذلك، كانت تتحدث دائماً بلباقة وإيجابية عن الجيش التركي رغم العداء العميق والشك اللذين كانت قيادة الجيش تضمرهما للحركة. وتركز الحركة على إعادة التغيير الاجتماعي التدريجي في الحياة التركية عبر نشر القيم الإسلامية في مستوى الأسس بدلاً من الوسائل السياسية أو وسائل التغيير الأخرى من أعلى إلى أسفل. علاوة على ذلك، فإن تركيز الحركة لا مركزي ومشاعي. في الواقع، كان استعداد جولان لاستيعاب الدولة موضوعاً للنقد وسط بعض الإسلامويين في تركيا. ورغم ذلك يرفض نقاده في موضوع الدولة وأعداؤه القبول بواقع سياساته التكيفية، ويتهمونه بالحيلة والتظاهر، ويصرحون بأنه يخفي أهدافه الحقيقية المفترضة للاستيلاء على الدولة وفرض قانون الشريعة.

وتوفر حركة جولان فهماً حداثياً للعالم حتى وهي تشدد على مركزية المعتقدات الإسلامية في قيم المجتمع التقليدي. وهي تسعى إلى بناء مجتمع من المؤمنين المتعلمين والمزدهرين، الذين يشاركون بنشاط في الحياة العامة، مما يكاد يضفي على الحركة شخصية كالفينية* Calvinist. ونلخص أدناه بعض المبادرات والمعتقدات والأنشطة الرئيسية للحركة.

التعليم

ترى حركة جولان أن التعليم وسيلة متفوقة لإحداث التغيير الاجتماعي وتجديد المجتمع. وتصر على أن الدين يمكن أن يفهم كلية فحسب إزاء خلفية من المعرفة ككل،

---

* نسبة إلى اللاهوتي الفرنسي كالفين (1509-1564) القائل إن قدر الإنسان مرسوم قبل ولادته.

وأنه لا يمكن للمجتمع أن يقوى ويكون قادراً على التقدم إلا من خلال التعليم الواسع. وتؤكد الحركة أن العلوم والتكنولوجيا يتوافقان كلياً مع الإسلام، وأن معرفة العلوم الفيزيائية والكون لا غنى عنها، وأنها تولد الرهبة من الله في كشفها عن إبداعاته.

وكامتداد لهذه المعتقدات، أطلقت حركة جولان برنامجاً ريادياً بنى شبكة من مئات المدارس. ويأتي التمويل من داخل المجتمع، ومن رجال الأعمال الأثرياء الذين صار بناء مدرسة بالنسبة إليهم يكافئ حديثاً في جانب التقوى بناء مسجد. ويتصف القبول في هذه المدارس بشدة المنافسة لأنها مفتوحة لكل من يرغب في الالتحاق بها. كما تقوم مناهجها العلمانية بصفة كلية على مناهج المدارس الحكومية التركية. وقد اكتسبت هذه المدارس شعبية بسبب جودة التعليم فيها، والحس بالنظام، والتزام مدرسيها. فالمعلمون الذين يؤخذون من داخل مجتمع جولان وتتم مراقبتهم عن كثب يدرسون الدراسات الإسلامية بالتوافق مع مناهج التعليم الحكومية التركية.

وتعتقد الحركة أن المدارس ومعلميها ينبغي أن يكونوا نموذجاً بالنسبة إلى المجتمع ككل، وأن يلهموا احترام القيم الأوسع للحركة . ويكمل العمل التربوي بتوافر السكن الداخلي أو المهاجع التي توفرها الحركة أحياناً كثيرة على وجه خاص للطلاب الذين يعيشون بعيداً عن أسرهم ولهم موارد مالية محدودة. ويتهم جولان من قبل معارضيه باتباع أجندة خفية، وغسل أدمغة الطلاب الذين يعيشون في السكن الداخلي حتى يقبلوا المبادئ الدينية التي يُزعم أنها تخرق قوانين العلمانية التركية. وبينما من المؤكد أن المجتمع يسعى لترويج رؤية دينية للحياة، وأن لدى جولان الكثير الذي يقوله عن القضايا الدينية عبر طيف واسع من الحياة والفكر، فمن الصعب إضفاء الجدارة على الهجمات الموجهة للمدارس التي تطلقها قلة من العلمانيين الراديكاليين. وقد تمت تبرئة جولان في المحاكم بشكل نظامي، رغم أنه في بعض الحالات تم "تعليق" القضية التي يواجهها ببساطة؛ في بعض ما يقول أعضاء حركة جولان إنه تحرش نادراً ما يكون مستتراً. ورغم حالات الفشل المتسقة من قبل سلسلة من المدعين العامين المتشددين في رفع قضية تتصف

بالمصداقية ضده، فإن جولان، الذي يواجه صعوبات صحية، ظل في حالة منفى اختياري في الولايات المتحدة الأمريكية قرابة العقد ليتحاشى المزيد من التحرش القانوني.

العنف والتطرف

ترفض الحركة التطرف والعنف من أي نوع، وتصرح بأنهما لا يتوافقان مع رسالة الإسلام الحقيقية، وتشدد على تنمية التسامح وسط المجتمعات الدينية. وقد تولى جولان في الماضي زمام المبادرة في ترتيب اجتماعات عالمية وجدت الكثير من الدعاية مع كل من البطريرك اليوناني، والقادة اليهود، والبابا وآخرين. ويظل التسامح بين الأديان موضوعاً رئيسياً بالنسبة إلى جولان؛ ويشير منتقدوه إلى أنه أقل استجابة للأشكال غير السنية من الإسلام مثل المجتمع العلوي (الشيعة الهرطقية) الكبير في تركيا.

استخدام وسائل الإعلام

ميزت حركة جولان نفسها بتفوقها في وسائل الإعلام الحديث، وهذه صفة عرفت بها كثير من الحركات الإسلامية الأخرى في العالم. فقد خلقت هذه الحركة إمبراطورية إعلامية كبيرة تضم زمان التي ربما تكون أكبر وأكثر الصحف اليومية استقلالية في تركيا، ومحطة تلفزيونية ذات نفوذ، والكثير من محطات الإذاعة، ومجموعة من المجلات من ضمنها مجلة أسبوعية لها شعبية واسعة. وتركز هذه الأدوات الإعلامية بقدر أكبر على قضايا القيم بدلاً من الدين في ذاته، وتقدم مناقشات حول القضايا الشخصية والاجتماعية لها علاقة حتى بالأتراك ذوي العقليات العلمانية.

هل الحركة لاسياسية حقاً؟

تستنكف الحركة عن السياسة اعتقاداً منها بأنها تؤدي إلى الانشقاق الاجتماعي، والابتعاد عن القضايا الجوهرية للقيم والمبدأ. في الواقع، تعارض الحركة خلق الأحزاب السياسية التي تقوم على الدين عموماً، وتعتقد أن هذه الأحزاب تنتهي بتعريض الدين إلى التنازلات أو

الاحتواء، وأنها تخدم خلق النزاع الاجتماعي الذي يدمر مكانة الدين في المجتمع. وتجد الحركة راحة في العيش ضمن القيود العلمانية للمجتمع التركي الحديث، مادامت "العلمانية" لا تعني السماح للدولة باضطهاد أفراد المجتمع، أو سن تشريع معاد للدين.

ورغم ذلك، يرى يافوز Yavuz، مع آخرين، أن حركة جولان لا يمكن وصفها حقيقة بأنها "لاسياسية" على الإطلاق، وأن أي عمل للحركة هو في نهاية الأمر مشبع بالطابع السياسي. فللحركة في النهاية مشاريع اتصالات ضخمة، ومؤسسات تعليمية ومالية، ومنافذ إعلامية رئيسية كلها قادرة على التأثير في المجتمع. ولاشك في أن الحركة تطمح بكل جلاء إلى تحويل المجتمع التركي عبر تحويل الفرد، وهذه عملية يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى دعوات جماعية لخلق مؤسسات قومية واجتماعية تعكس الاعتقاد في نظام أخلاقي. وبتعبير غير دقيق تماماً، من الممكن أن نطلق على ذلك اسم مشروع سياسي إذا اعتبرنا أي محاولة لتحويل المجتمع مشروعاً سياسياً. لكنني أستطيع أن أؤكد أنه مشروع اجتماعي أو أخلاقي بقدر مساوٍ. إن مصطلح "سياسي" يفقد معناه بالفعل إذا طُبق بالتساوي على كل جهود تحويل المجتمع بغض النظر عن الوسيلة. فترويج التغيير عبر التعاليم، والتعليم، والمعلومات لا يصبح سياسياً حتى يدخل رسمياً ومؤسسياً في العملية السياسية. وبهذا المعنى، من الصحيح وصف حركة جولان بأنها لاسياسية. ولكن لاشك أنها قوية، وذات نفوذ، ونشطة في المشهد العام، وواضحة فيما يتعلق بمبادئها التي تقدم لها دعاية واسعة وواضحة.

القبول في المستوى العالي

يزعم معارضو الحركة أنها ببساطة تخفي "أجندتها الحقيقية"، وهذه تهمة جارفة وحاسمة. ويخشى الكثيرون في الجيش حجم الحركة ونفوذها الاجتماعي، ويعتقدون أنها تطمح في نهاية الأمر إلى إسقاط النظام العلماني للجمهورية التركية. ونتيجة لذلك يحرم أعضاء جولان من الالتحاق والعمل بالجيش والمخابرات والأجهزة الأمنية. ورغم ذلك، كسبت الحركة صوتاً رئيسياً وسط صفوف قوات الشرطة التي لم يستثن أعضاء الحركة من

الالتحاق بصفوفها؛ وهذه حقيقة تزعج الجيش. وتكمن المفارقة في أن امتناع الحركة عن السياسة يعرض أحياناً بواسطة الجيش على أساس أنه خطر محتمل؛ لأن الحركة لا يمكن أن تكون مسؤولة أمام قوانين الحزب السياسي العادية. وبهذا المعنى، يُعتقد أنها تعمل في الخفاء لتحطم العلمانية التركية والمبادئ الكمالية. ورغم ذلك، فبدلاً من أن تتضمن الإخفاء، فإن الجهود العامة الرئيسية لحركة جولان؛ مثل الإعلان عن الاجتماعات العامة، والحلقات الدراسية، والندوات، والمؤتمرات، والإصدارات المزعجة عن القضايا الكبرى للحضارة المعاصرة، والإسلام، والعلمانية، والعولمة، والتسامح - كلها توحي بالتزام جدي بفحص قضايا القيمة المجتمعية صراحة بأسلوب مقبول لدى أعداد كبيرة من الناس.

ورغم الهجمات القوية أحياناً عليها، فقد أخذ عدد من كبار السياسيين الأتراك، ورؤساء الوزراء، والرؤساء في اليمين واليسار على السواء ينظرون إلى حركة جولان بإيجابية منذ سنوات. وحتى بعض كبار القادة العسكريين في البلاد أخذوا ينظرون إلى الحركة بطريقة مُرضية كمتراس إسلامي ضد الشيوعية في أثناء الحرب الباردة، وآخرون مازالوا ينظرون إليها كمصدر قومي الذهنية للقيم الدينية التي يمكن أن تكافح اليسار المتشدد والحركات المتطرفة الأخرى. وكان هذا مصدر التركيب الإسلامي-التركي في أوائل ثمانينيات القرن العشرين الذي كان ينظر فيه إلى قيم القومية التركية والإسلام على أساس أن كلاً منهما يعزز الآخر في ممارسة إسلامية قومية التوجه.

رؤية للإسلام القومي

تعمل حركة جولان بوعي في سياق المجتمع التركي وليس كجزء من حركة إسلامية عالمية. وتقبل بالأهمية الحيوية لدور الدولة في خلق -والمحافظة على- الظروف الكفيلة بسلامة المجتمع، والتي ستسود الفوضى في غيابها. وهكذا، فإن الحركة ليست مضادة للدولة أو للنظام. وهي ترى القومية التركية شيئاً متوافقاً مع قيم الحركة، مادامت الدولة تعمل ضمن الإطار العملي للتسامح والحرية الفكرية والدينية. وبالفعل، فإن هذا التوجه

التركي القوي، بوصفه نوعاً من "الإسلام التركي"، هو الذي ربما يفسر المعرفة المحدودة بالحركة أو جاذبيتها للمسلمين خارج العالم التركي على الأقل حتى الآن.

هل هناك إسلام تركي؟

تعتقد بعض الحركات الإسلامية العابرة للقوميات أن رسالة الإسلام ينبغي أن تتجاوز الدولة. وهكذا، فإنها ترفض من ناحية المبدأ استعداد حركة جولان للعمل داخل قيم الدولة التركية المعاصرة، التي تخلق بالنتيجة نوعاً خاصاً لما يمكن أن يسمى "الإسلام التركي". ولكن هل هناك حقيقة شيء اسمه الإسلام التركي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو حجم الملاءمة الذي يمكن توقعه لحركة جولان خارج حدود تركيا؟ بعبارة أخرى، هل هناك ما يكفي من الكونية uinversalism الإسلامية داخل حركة جولان لتجعلها ملائمة للمسلمين غير الأتراك؟

تبين كتابات جولان الخاصة اعتقاداً في عبقرية التاريخ التركي، ودور الأتراك في نشر الإسلام وخلق الإمبراطورية العثمانية. وتتوافق الوطنية تجاه الدولة بصفة كلية مع رؤيته للإسلام. ويتصور جولان تطور الإسلام العالمي متحركاً عبر سبل تاريخية متنوعة وواضحة، وعاملاً من خلال وساطة أفراد محددين وشعوب عبر التاريخ. وينتقد بعض الإسلامويين الأتراك جولان؛ لأن له حساً أقرب إلى الصوفي حول دور الإسلام التركي، كما لو أن الأتراك قد تم اختيارهم لدور قيادي في التاريخ الإسلامي. وإذا كانت هذه بالفعل هي الرسالة التي تبعث إلى خارج تركيا، فإنها ستضع قيوداً حقيقية على ملاءمة وجاذبية الحركة للشعوب الإسلامية الأخرى.

إن جولان في الحقيقة قد يرفض أي فكرة عن أن الإسلام التركي فرع مختلف عن الإسلام، وبقدر أقل كشكل مختلف من الدين. وهو يشير إليه فقط كمجموعة معينة من التجارب الثقافية والتاريخية. وهكذا فهناك شيء مثل التعبير التركي عن الإسلام مستمد من الظروف الثقافية والتاريخية من الفترات التركية السلجوقية والعثمانية التركية التي

شهدت تشجيع التسامح الديني والمشاركة النشطة في الجماعات الصوفية في المجتمع. ولكن هذه الظروف الثقافية والتاريخية لا تخص تركيا بشكل متميز إلا بمقدار.

ويلمح العالم التركي سادات لاشينر Sedat Laçiner إلى أن الإسلام التركي له ميزة التطور داخل دولة عثمانية لم تقع قط تحت السيطرة الإمبريالية الأوروبية، خلافاً للدول الإسلامية الأخرى التي كان أغلبها تحت السيطرة الإمبريالية لفترات طويلة في العصر الحديث. وهكذا ففي مقدور الإسلام التركي أن يطور تفكيره الخاص عن الإسلام والعالم، على الأقل حتى الفترة الكمالية التي سدت الطريق أمام التفكير الإسلامي. وقد أرغمت الإمبراطورية التركية أيضاً على مواجهة تحدي الحداثة كدولة قبل المجتمعات الإسلامية الأخرى. ويرى لاشينر الإسلام التركي أكثر أمناً ثقافياً بسبب المساواة النسبية للعثمانيين كدولة مستقلة داخل النظام الجيوسياسي الغربي مما أعطاها دنيوية أعظم.

إضافة إلى ذلك، لم يقع الإسلام التركي قط تحت قائد محدد، أو كان مشروعاً لحركة محددة- مثل الوهابيين- ولكنه تطور داخل الثقافة الأوسع. وقد جعله تطوره داخل السياق العثماني المتعدد الإثنيات والأديان أكثر تسامحاً وانفتاحاً على الأديان الأخرى، فضلاً عن المدارس الفكرية الإسلامية الأخرى. ونتيجة لذلك، كان الدين دائماً جزءاً براجماتياً من الدولة تحت العثمانيين. ورغم أن الإسلام التركي في الفترة العثمانية كان له عدد من المزايا الثقافية والتاريخية المحددة، فإن استنتاجات تلك التجربة يمكن أن تكون ذات علاقة بالنسبة إلى المسلمين الآخرين الذين حرموا من الفرص نفسها في التطور المستقل.[15]

ومن ثم فسيكون من المؤسف إذا تسببت الجذور التاريخية التركية المعينة لحركة جولان في أن يعتقد المسلمون الآخرون أن الحركة غير ملائمة لاحتياجاتهم. وتمثل رؤية جولان للتجربة التركية اعتقاداً في التوافق بين كل من الدولة، والعقيدة، والحداثة. وهذا الواقع يختلف عن تجربة الكثير من الدول المسلمة الأخرى، خاصة العالم العربي، حيث لم تكن هناك تقاليد مستقلة ذات معنى للدولة، وحيث ينظر غالباً إلى الدولة الحديثة كإبداع إمبريالي فيما يتعلق بحدودها، ومؤسساتها، والقيادة غير التمثيلية التي تدعم من الخارج.

من ناحية المبدأ، توفر حركة جولان شكلاً من الإسلام يسمح بأشكال قومية بـالتعبير الذي لا ينكر الصفة الكونية للإسلام. وبهـذا المعنـى، توجـد بوضـوح أشـكال الإسـلام المصري والباكستاني والإندونيسي؛ حيث ينبثـق كـل منهـا مـن تجاربـه الثقافيـة واللغويـة والجغرافية والتاريخية الخاصة. وإذا أخذناها معاً فإنها تـشكل فسيفـساء العـالم الإسـلامي وبشكل أساسي هيئته الوحيدة من الإيمان والعقيدة.

وهناك شكل من الإسلام المعبَّر عنه قومياً – إسلام يقبل بنية الدولة ولكنه مستقل عنهـا وعن علمائها الذين تسيطر عليهم الدولة في كثير من الأحيان– ربما تكون لـه علاقـة خاصـة بالبلاد المسلمة الأخرى. إن التعبيرات المحلية والقومية عن الإسلام لا تنـسجم مـع التعبـير عن الإسلام المتصلب العـابر للقوميـات مـن طـراز حجـم واحـد يناسـب الجميـع. يميـل العابرون للقوميات إلى إنتاج درجة أكبر من التطرف الأيديولوجي؛ أي إلى إسـلام عـالمي لا يقر بأشكال التعبير المحلية، ولا تشكله أو تقيده أي تجربة تاريخية معينة، والذي يكـون بقـدر كبير تجريداً ويصر على النظاميـة في الممارسـة ويمـضي إلى مـا وراء نطـاق قـانون أي دولـة أو مجتمع. ومثل هذه الرؤية الإسلامية يمكن أن تقع بسهولة فريسة للقادة فوق الدولة المعينـين ذاتياً، والذين لا يربطهم شيء بالجذور ولا بممارساتها الثقافية–التاريخية المحددة.

إنني أدرك جيداً أن الكثير من الإسلامويين يخشون بشكل مشروع إمكانيـة اسـتخدام مفهوم "الإسلام القومي" لإضعاف الحس بالوحـدة الإسـلامية والتـضامن في العمـل في مواجهة السيطرة الغربية وسياسات "فرق تسد". وبالفعل، غالباً ما يعـارض الغـرب، في استجابة، طبيعية الإسلام العابر للقوميات لهذا السبب نفسه. ويعبر الإسلامويون عن قلق إضافي يتعلق بأن الأشكال القومية من التعبير كثيراً مـا تمثـل عمليـات تعـاظم محليـة غـير إسلامية في العقيدة يمكن أن تلوي أو تقوض المقدمات المنطقيـة للإسـلام. ولكـن حتـى الإسلام المحلي يمكن أن ينتج أشكالاً راديكالية جداً من التعبير؛ مـثلاً، لنأخـذ طالبـان أو رجال الدين الوهابيين المتشددين في المملكة العربيـة الـسعودية الـذين لا يمثلـون الاتجـاه السائد الإسلامي الكلي. ولكن المفارقة تكمن في أن الكثير من معارضي الإسـلام العـالمي

يبحثون نوعاً ما "بصدق" عن التعبير عن العقيدة عبر احتضان الأشكال العربية من الممارسة الإسلامية مثل الإصرار على الزي العربي والعادات العربية التي ليست بالشاملة، ولا علاقة لها بالعقيدة، ولكن يتم النظر إليها بطريقة ما على أنها أكثر إسلامية.

إن الكثير من تكذيب التعبيرات القومية عن الإسلام ينبع من مشروعية ظاهرية للدولة الإسلامية الحديثة التي كثيراً ما تقع داخل حدود خلقت من أجل راحة الإمبريالية وتحت حكام لم يتم انتخابهم ديمقراطياً قط، وتفشل جداً سياساتهم في خدمة الشعب أو الإسلام، ويجد حكمهم التعزيز من مؤسسات الدولة القمعية، وغالباً ما يجدون الدعم الخارجي الغربي. وهكذا غالباً ما ينظر إلى رجال الدين التابعين للمؤسسة كمرتزقة يخنعون لاحتياجات النظام المعين، ويتم توظيفهم كي يحافظوا على قبضته على السلطة. ومن المفهوم أن كثيراً من الإسلامويين وآخرين يرفضون هذا النوع من الدولة. وتحت مثل هذه الظروف يمكن أن تصبح الإسلاموية بسهولة حركة مضادة للدولة، خاصة إذا تم تصور الدولة على أنها غير إسلامية، وظالمة، وقمعية.

إن مهمة حركة جولان في تركيا يسهلها كثيراً رأي معظم الأتراك عن أن دولتهم شرعية جداً، بغض النظر عن وجوه قصور أي حزب معين في السلطة، وتعكس إجراءات انتخابية نزيهة وحرة. وبينما نجد أن حركة جولان نفسها غير سعيدة بالتمييز الذي تعانيه على أيدي العلمانيين المناهضين للدين داخل الدولة، فإنها من ناحية المبدأ تقبل تماماً مشروعية الدولة التركية، وتبحث فقط عن حرية دينية أعظم داخلها. (هذا السعي وراء التغيير، والتنافس الطبقي الضمني في الداخل، هو على وجه الدقة ما يقلق العلمانيين الراديكاليين الأتراك: تمثل البرجوازية الإسلامية الجديدة طبقة صاعدة تتنافس مع النخبة الكمالية القديمة).

ومن الغرابة أن جولان يتعرض للنقد القاسي من كل من الدوائر القومية اليمينية واليسارية التي تصوره بالتبادل على أساس أنه أداة للسيطرة الخارجية لوكالة المخابرات المركزية، ولليهود والمسيحيين؛ وبأنه رد فعل رجعي ضد القومية الكمالية، وأداة لتدمير

القومية التركية. وتركيزه الشديد على التفوق العالمي يمكن فقط أن يفسر جزئياً هـذا الخبـث الغريب.

كانت حركة جولان ولفترة طويلة في تضاد مع الأحزاب الإسـلامية التركيـة، وخاصـة مع تتالي أحزاب أربكان؛ وحتى بصفة مبدئية مع حزب العدالة والتنمية. ويصر جولان عـلى أن الحركـات الإسـلامية ينبغـي أن تبتعـد عـن الـسياسة، حتـى إنـه يعـارض تمامـاً وصـفه بالإسلاموي. ويؤكد أن الحركة تبحث فقـط عـن تعزيـز القـيم الإسـلامية وممارسـتها عـلى المستوى الشخصي والاجتماعي لا على المستوى السياسي. وفي الواقع، تـرى حركـة جـولان خطراً على نفسها عندما يشتغل الإسلامويون بالسياسة لأنهم يجلبون بشكل منتظم الغـضب الكمالي ليس فقط على أنفسهم، ولكن أيضاً بطريقة غير مباشرة على حركـة جـولان. وهكـذا فقد كانت العلاقات باردة أو حتى سلبية بين أتباع جولان وبين الإسلامويين السياسيين على الرغم من أن جولان عبَّر في مناسبات عن أيٍّ مـن الأحـزاب الـسياسية الراهنـة يعتقـد هـو شخصياً أنه يخدم المصالح التركيـة عـلى أفـضل وجـه، ولم يكـن ذلـك الحـزب عـادة حزبـاً إسلاموياً.

وعمومـاً، فقد خففت حركة جـولان نقـدها لحـزب العدالـة والتنميـة منـذ مجيئـه إلى السلطة، وتبنيه برنامجاً سياسياً، براجماتيـاً، منتجـاً، وشـديد الاعتـدال. لـذلك، أصـبحت العلاقات بين الاثنين أفضل كثيراً الآن منهـا في المـاضي. وفي ضـوء خـبرة حـزب العدالـة والتنمية في العمل بنجاح داخل النظام السياسي، نجـد أن التفكـير الإسـلامي ربـما تطـور بسرعة أكبر داخل صفوف حزب العدالة والتنمية مـن أي مكـان آخـر. وحـزب العدالـة والتنمية ظاهرة حضرية إلى حـد كبـير، بيـنما حركـة جـولان لهـا جـذور قويـة في الريـف والبلدات. وقد انضم الكثير من مجتمع جولان الآن إلى حزب العدالة والتنميـة لا كبـديل لحركة جولان ولكن كتكملة سياسية لها. هذا التحسن في الروابط بين الاثنين أثـار بـدوره شكوكاً سوداء وسط الكماليين المتشددين.

التسامح الفكري والاستقصاء: منتدى أبانت

كان أحد أعظم إنجازات حركة جولان -والتي تبين سعيها إلى قدر أعظم من الكونوية- قد جاء عبر عملية رائعة من التفوق الفكري؛ أي سلسلة من الموائد المستديرة السنوية تسمى منتدى أبانت. وقد جمعت هذه الموائد المستديرة الأتراك من خلفيات فكرية متنوعة- المسلمين، والعلمانيين، والتقليديين، والحداثيين، والملحدين، والمسيحيين، واليساريين، والمحافظين- كي يقوموا بسك بعض المواقف المشتركة من القضايا المجتمعية المعاصرة. وكان إنتاج هذه المنتديات، التي استمرت سنوياً حتى عام 2007، رائعاً وله علاقة خاصة بالندوات الفكرية التي كانت تتفاعل عبر العالم الإسلامي.

وقد عقدت أول مائدتين مستديرتين، في عامي 1998 و1999، حيث كانتا رائدتين في إبداع نشرات حول بعض المفاهيم الرئيسية، وقدمتا الاستنتاجات الآتية:

- لا يوجد تناقض بين العقل والإلهام المقدس (الوحي). وكل منهما صحيح كأساس للعمل. ومن ثم، فإن الإنشاء العقلاني والرؤية الدينية يجب أن يكمل بعضهما بعضاً، ولا يمكن لأي منهما أن يبز الآخر في تحديد صحة موقف ديني مختار.

- في الإسلام يسمح لنا المنطق بفهم ما حدثنا به الإلهام المقدس. إن الإلهام وسيلة مقدسة لنقل المعرفة، بينما المنطق أداة إنسانية للحصول على المعرفة. وإذا قبلنا فكرة التنافر بين الإلهام المقدس والمنطق، فإننا نخلق بذلك توتراً بين المعرفة والدين، بين الدولة والدين، وبين الحياة والدين.

- لا يستطيع فرد أن يدعي السلطة المقدسة على مسألة فهم الوحي وتفسيره.

- الدين أحد المكونات الرئيسية للحياة والثقافة. إنه مصدر أساسي للقيم المشتركة. ومادامت جهود تنظيم الحياة الدينية داخل المجتمع تعمل داخل حدود القانون، فينبغي ألا تمنع. إن أحد العناصر الرئيسية للديمقراطية يتمثل بالفعل في خلق فضاء تستطيع فيه الخلافات أن تتعايش.

- وكما أنه لا يوجد نموذج نظامي للتحديث، فلا يوجد أيضاً نزاع مطلق بين الدين والتحديث. ليس كل الرجعيين متدينين، وليس كل المتدينين رجعيين.

- يملك المسلمون سلطة حل قضاياهم الدينية الخاصة، ومن ثم ينبغي ألا تضع الشخصيات الدينية أي قضايا خارج حدود المناقشة. إن الاجتهاد، أو تفسير الدين، شيء أساسي في حل الأزمات الفكرية. والإسلام مفتوح للتفكير العقلاني كوسيلة للوصول إلى الحلول.

- في رأي المؤمنين أن الله هو السيد المطلق للعالم بمعرفته، وإرادته، ورحمته، وعدالته، وقوته. هذا المفهوم الديني للسيادة ينبغي ألا يُخلط مع المفهوم السياسي للسيادة، حيث لا توجد قوة سياسية فوق الإرادة القومية. (وهنا نجد تصالحاً بين الرأيين الديني والعلماني عن طبيعة القوة والسيادة) ومن ثم، فإن قناعة معظم المسلمين المؤمنين بالإقرار بالله سيداً أعلى لا تلزم أي أحد آخر بقبولها.

- الدولة مؤسسة إنسانية لا مؤسسة مقدسة. (هذا البسط يمضي بمنتهي البراعة في طريقين، فهو ينكر حق أي جماعة سياسية في أن تنظر إلى أي دولة إسلامية كهدف أو مؤسسة مقدسة؛ في حين أنه يضعف في الوقت نفسه ميل الدولانيين statists في تركيا إلى "عبادة" الدولة ككيان في نفسها، أو كمؤسسة فوق الناس).

- يترك الإسلام تفاصيل تشغيل النظام السياسي للمجتمع. ينبغي أن تظل الدولة محايدة في قضايا المعتقد الديني. وفي نهاية المطاف، يجب أن تكون الدولة أداة لتسهيل لا تعويق التطور الفكري والديني للفرد والمجتمع.

- عبر التاريخ كانت هناك دائماً توترات بين الدين والدولة. ولم يعكس جوهر إصلاحات أتاتورك موقفاً ضد جوهر الدين نفسه، ولكن ضد التقاليد والمظاهر والمؤسسات البالية التي كانت تُعتبر ديناً.

- في ظل العلمانية، ينبغي ألا يكون هناك تدخل في أسلوب الحياة الفردي. (هذا البسط يقصد به منع الدولة من إملاء قواعد اللبس، أو تحريم أي نوع من اللبس الشخصي،

وغطاء الرأس، أو التعبير عن المعتقد الديني. وهو يعني أيضاً أن المؤمنين الدينيين لا يمكن أن يفرضوا معتقداتهم الخاصة على غير المؤمنين).

- ينبغي ألا تقيد النساء بالتقاليد التي تقدم على أساس أنها تقوم على قاعدة دينية، أو الآراء السياسية التي تُفرض أيديولوجياً (مثل تحريم الكماليين ارتداء النساء وشاح الرأس وهن في الخدمة العامة أو المؤسسات التعليمية).
- لا يمثل الإسلام عائقاً أمام الدولة الديمقراطية التي تحكم بالقانون.[16]

هذه المبادئ الرئيسية المستمدة من جلسات مبكرة تبين الكيفية التي تمثل بها عملية منتدى أبانت صلحاً تاريخياً رائعاً وتواؤماً في الأفكار وسط قطاعات علمانية ودينية عبر المجتمع. ويؤيد برنامج المنتدى شكلاً من الحكومة يتصف بالحداثة والديمقراطية والتعددية واللامركزية والتسامح؛ يقوم على إرادة الشعب، وليس على أي جماعة أيديولوجية. وتقع قيوده بأكبر قدر من الشدة أولاً على النخبة الكمالية (أو أي نظام علماني استبدادي) التي كسبت الهيمنة على الدولة، ولكن للقيود تطبيق مساوٍ على أي جماعة أيديولوجية أخرى تسعى لفرض معتقداتها، سواء كانت إسلامية أو قومية أو يسارية.

إن قبول الأحزاب الإسلامية، مثل الرفاه، والفضيلة، والعدالة والتنمية، هذه المبادئ سوف يمثل التزاماً شديد الأهمية. وبينما يعرف عن حركة جولان معارضتها تأسيس أي أحزاب إسلامية، فإن رعايتها لهذه المبادئ ينبغي أن تساعد في تبديد أي اعتقاد في أن الحركة تسعى لفرض دولة إسلامية أو دولة شريعة في المدى الطويل. إن منتدى أبانت يؤدي خدمة إرشادية بوضع مجموعة أساسية من المبادئ القادرة على توجيه تركيا عبر مخاطر التغيير الداخلي، والمناظرة الدينية-العلمانية، والإصلاح والدمقرطة. ولهذه المبادئ علاقة مباشرة بالمناظرات في الدول الإسلامية الأخرى.

وكما يبين العالم الديني المرموق محمد أيدين، فإن أكثر الأشياء إثارة للانتباه في هذه العملية ونتائجها تتمثل في أن مجتمعاً دينياً بدأها. في الواقع، من الرائع أن مثل هذه

المناقشات النظرية والأيديولوجية الحاسمة الأهمية في تركيا اليوم- عن الإسلام، والعلمانية، والتطور الإسلاموي، والرأي عن الماضي، والقيم الحديثة، والعلاقات مع العالم الإسلامي- يجري التناظر حولها بشكل أكثر اتساعاً بواسطة الإسلامويين أكثر من أي جماعة سياسية أو دينية أخرى.[17] وهذه الأفكار والمناقشات نفسها يرى الكماليون المتشددون، الذين يسعون إلى تجاهل هذه العملية برمتها، أنها مثيرة للشك، ولا يريدون تصالحاً مفاهمياً مع الإسلام بأي شكل من الأشكال. ومن الضروري أن تشترك تركيا والعالم الإسلامي ككل في مناقشة واسعة لمثل هذه الموضوعات، إذا كانت هناك إرادة للتطور السياسي أن يتحقق في المستقبل.

خاتمة

عند هذه النقطة يمثل الإسلامويون- بحكم الواقع- أكثر قوة فكرية خلاقة في البلاد في هذه القضايا المفاهيمية. وبينما من المؤكد تقريباً أن تبقى تركيا دولة "علمانية"، فإن معنى العلمانية داخل تركيا قد أخذ سلفاً يتطور، وأخذت البلاد تطور ببطء علاقة جديدة وأكثر مواءمة مع ماضيها العثماني الخاص وتقاليدها الثقافية والدينية. وهذه الظاهرة المشتركة لحزب العدالة والتنمية وحركة جولان تمثل شعاراً لهذه الحقيقة، وتوضح بروز مجتمع إسلاموي خلاق وحيوي داخل تركيا. وهذا بدوره له أثر كبير على علاقات تركيا بالشرق الأوسط والعالم الإسلامي الكبير.

الجزء الثاني

علاقات تركيا مع العالم الإسلامي

وما وراءه

الفصل السابع

سياسات حزب العدالة والتنمية مع العالم الإسلامي وما وراءه

مع بروز إجماع في تركيا على سياسة خارجية تقوم على "لا أعداء في المنطقة"- أي العودة إلى شكل أكثر كلاسيكية من الحيادية الكمالية- تحرك حزب العدالة والتنمية بقوة نحو إحياء وتوسيع علاقات أنقرة مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، والتي أصيبت بالهزال فترة طويلة. وتجلى ذلك في استعدادها النشط لأن تؤدي دور الوسيط في الأزمات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الشرق أوسطية؛ وتوسيع العلاقات الثنائية مع الجارات المسلمات وغير المسلمات؛ وأن تتولى قيادة منظمة المؤتمر الإسلامي.

يقر مسؤولو حزب العدالة والتنمية بأن الانفتاح المستمر على الشرق الأوسط سوف يتطلب، ضمن أشياء أخرى، تركيزاً رسمياً كبيراً جداً وتدريباً على دراسات ولغات الشرق الأوسط. لكن حزب العدالة والتنمية كان قد حذر من ترويج مثل هذا البرنامج لأن الجيش يستطيع تفسيره على أنه يمثل أجندة إسلاموية خاصة. وهكذا تردد حزب العدالة والتنمية في التحرك بسرعة كبيرة أو بشجاعة في مبادرات الشرق الأوسط الجديدة كي يتحاشى إيقاظ شكوك الجيش. ومع ذلك، فإن تركيا تمضي عبر مناصرة عمليات الشرق الأوسط المتعددة الأطراف هذه في اتجاه استقلالية أعظم في السياسة الخارجية، ومؤسسات إقليمية أقوى. ومن المؤكد أن هذه العملية في المدى القصير لم تساعد أجندة إدارة بوش في الشرق الأوسط، ولكن وبمرور الزمن ستأتي النداءات التي تطلقها تركيا من أجل الإصلاح، واللبرلة السياسية، وتلطيف المواجهات الإقليمية في الشرق الأوسط من صوت إقليمي يتصف بالمصداقية والقوة والاستقلالية، ومثل هذه النداءات ربما تسهل في نهاية المطاف التغيرات التي تصب في مصالح الغرب على المدى الطويل أيضاً.

الدول العربية

خلال مفاوضات تركيا في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 حول دخول الاتحاد الأوربي، كانت جامعة الدول العربية من ضمن تلك المنظمات والدول التي قدمت بيانات دبلوماسية لبروكسل دعماً لقضية أنقرة. هذا التماهي العربي المثير للدهشة مع المصالح التركية يمثل تغيراً دراماتيكياً عن العقود السابقة، عندما لم تكن تركيا تجد دعماً من العالم العربي. لم تكن الجامعة العربية تتخذ فقط مبادرة خاصة نيابة عن تركيا، ولكنها كانت تشرك نفسها أيضاً في علمية تتعلق بدخول دولة مسلمة في أوربا. وقد أظهرت هذه المبادرة أمل العالم العربي في أن تصبح تركيا باباً خلفياً له في تطوير روابط أوثق مع أوربا؛ وربما تعكس أيضاً العدد المتزايد من الاتصالات الإيجابية التي دخلت فيها أنقرة مع العالم العربي.

على مدى السنوات العديدة الماضية، قام رئيس الوزراء أردوغان بلا كلل بزيارة كل دول المنطقة ماعدا أرمينيا، حيث أوضح الرؤية التركية للقضايا الإقليمية. ففي منتدى اقتصادي عربي في بيروت في حزيران/ يونيو 2005، مثلاً، دعا إلى روابط أوثق مع الدول العربية وعلاقات تجارية موسعة كادت تتضاعف في السنوات الأخيرة، وبالتزامن أعلن عن التقدم الاقتصادي التركي. كما دعا إلى توجيه المكاسب الفائضة من أسعار النفط المتصاعدة على نحو متزايد إلى الاستثمار في الدول الإقليمية.[1] وفي آذار/ مارس 2006 في الخرطوم أصبح أردوغان أول رئيس وزراء تركي يحضر ويخاطب قمة للجامعة العربية، ومنحت تركيا وضع "الضيف الدائم". ورغم أن ذلك لم يسمع عنه في الخطابات العامة في تركيا، فقد افتتح أردوغان خطابه بدعاء قرآني تقليدي.[2]

علق عبدالحليم غزالي، وهو معلق عربي يكتب بانتظام في صحيفة نيو أناتولين *New Anatolian* في عام 2006 على التغيرات في التفكير العربي تجاه تركيا. وأشار إلى أن أردوغان، بعد فترة قصيرة من توليه رئاسة الوزراء، شدد كثيراً على تطوير روابط اقتصادية قوية مع العالم العربي، وعلى الخطوات العملية بدلاً من الخطابة البسيطة عن الأخوة الإسلامية. وقال غزالي إن أردوغان قد أنجر في الواقع في هذا المجال. وأشار إلى أنه بينما

كان لسياسات تركيا المستقلة الجديدة وانفتاحها الدبلوماسي على العالم العربي أثر رئيسي، «فإن التغيير بدأ بالانتصار الهائل لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية ... ويبدو أن المثقفين العرب معجبون بالخليط الجديد الذي خلقه الحزب بمزج المحافظة الإسلامية مع الأخلاق الديمقراطية. وبما أن النزعة الإسلامية أخذت تنتشر في العالم العربي، فإن سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية أعطت رسالة أكثر إيجابية».[3]

وينسجم هذا مع حسابات جنكيز شاندار، وهو صحفي تركي قيادي، وكان كاتباً في قضايا الشرق الأوسط لزمن طويل، حيث كتب عن انطباعه في آذار/ مارس 2006 عن أن مكانة تركيا في الشرق الأوسط لم تكن قط أعلى مما هي عليه. ولكي يبرهن على ذلك أشار إلى زيارة وزير الخارجية جول للمملكة العربية السعودية حيث قدم في منتدى عام آراءه عن الإسلام في القرن الحادي والعشرين. ووفقاً لشاندار، قدم جول إنجازات تركيا على أساس أنها تتصل بالإسلام، وأن هناك إعجاباً بها؛ وكان هذا في حد ذاته يمثل تطوراً جديداً جداً.[4] في الواقع، اقترح البعض أن العالم العربي السني ربما أصبح الآن ينظر إلى تركيا كمتراس مهم ضد القوة الإيرانية والشيعية الصاعدة في الشرق الأوسط.

ومثل هذا الدور، بالطبع، سوف يمثل نوعاً من الرجوع إلى القيادة العثمانية للعالم السني. ورغم ذلك، فمن غير المرجح أن حزب العدالة والتنمية، أو حتى تركيا، يفكر بمثل هذه المصطلحات الطائفية الصارخة؛ فمن المحتمل أن يفضل البقاء محايداً في أي نزاعات سنية-شيعية للحفاظ على موطئ قدم قوي في كل معسكر. فمثلاً، في آذار/ مارس 2006 نظم المكتب التركي للشؤون الدينية، بدعم من وزارة الخارجية التركية، رحلة لحفظ السلام إلى العراق عبر المجلس الإسلامي الأوراسي الذي أسسته تركيا، وذلك في محاولة للعب دور الوسيط في وضع نهاية للصدامات بين الشيعة والسنة هناك. وقد جمعت أنقرة كلاً من رجال الدين السنيين والشيعة من آسيا الوسطى والقوقاز، فيما كان أول مشاركة لتركيا في الوساطة الطائفية.[5] فقط، في حالة التدهور الخطير في علاقات تركيا مع إيران قد تبدأ أنقرة التفكير في الارتباط بأجندة سنية أوسع مضادة للشيعة.

العراق

قبل الغزو الأمريكي للعراق، كانت احتمالات الحرب الوشيكة قد أعطت حزب العدالة والتنمية الطاقة لإطلاق مبادرة جمعت ستاً من جارات العراق؛ تركيا، ومصر، وإيران، والأردن، والمملكة العربية السعودية، وسورية (اعترضت الكويت). وأدى ذلك بدوره إلى إعلان إسطنبول، الذي استهدف بوضوح منع هجوم عسكري أمريكي على بغداد. وكما يبين داود أوغلو، كان هذا شيئاً يحدث للمرة الأولى بالنسبة إلى تركيا، حيث اجتمعت مع هذه الجارات الإقليميات ليس مرة واحدة بل خمس مرات، وكلها لها مصالح متنوعة، لمناقشة أزمة إقليمية كبرى.[6] ورغم أن المبادرة وجدت بصعوبة ترحيباً في واشنطن، فإن مبادرات مماثلة من أنقرة في أزمات إقليمية أخرى كانت مستمرة، ومن المرجح أن تميز السياسة الخارجية التركية في المستقبل. ولا تقوم هذه المبادرات بقدر كبير على أيديولوجية إسلاموية بل على رأي متطور عن المصلحة القومية التركية.

وبعدها صوت البرلمان الذي يهيمن عليه حزب العدالة والتنمية على حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام التراب التركي لغزو العراق خشية -بمعرفة مسبقة- ألا تجني تركيا إلا فوائد قليلة من هذا الغزو. ومنذ نهاية الحرب ابتعدت تركيا عن النظر إلى الأحداث العراقية كلياً عبر الزاوية الكردية، وقد طورت روابط مع لاعبين آخرين في العراق، بما في ذلك مختلف الجماعات السنية والشيعية العربية. في الواقع، أقامت تركيا روابط مع مقتدى الصدر، ودعت رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري إلى زيارة أنقرة فقط قبل أن يترك رئاسة الوزراء تحت ضغط أمريكي قوي. علاوة على ذلك، اتخذت تركيا موقفاً أكثر واقعية نوعاً ما من واقع إقليم كردستان ذي الاستقلالية الكبيرة داخل العراق، واتجهت نحو تأسيس نفسها كقوة اقتصادية هناك عبر الاستثمار، والتجارة المتزايدة بقدر كبير، وتوفير التدريب المهني للأكراد. ورغم أن اضطرابات الحرب أثرت على التجارة التركية الثنائية مع العراق، فإنها بلغت 2.3 مليار دولار أمريكي في عام 2004، أو 3.4٪ من إجمالي التجارة التركية.[7]

سورية

واصلت العلاقات التركية-السورية تحسنها بشكل كبير تحت حكم حزب العدالة والتنمية، وخاصة مع سلسلة من الزيارات الرفيعة المستوى. فعلى سبيل المثال، سافر أردوغان في عام 2004 إلى سورية حيث وقع اتفاقيات اقتصادية وأمنية وأخرى للتجارة الحرة مع دمشق، وبعد ذلك زار الرئيس التركي أحمد سيزر دمشق. وقد واجهت رحلته احتجاجات صريحة من السفير الأمريكي لدى أنقرة الذي زعم أنها مناقضة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لعزل دمشق.[8]

ومع نهاية قريبة للاحتكاكات التركية-السورية الشديدة، خاصة تلك المتعلقة بحزب العمال الكردستاني، وقضايا الحدود، ومشكلات المياه، وروابط تركيا اللصيقة بإسرائيل، رحبت دمشق ترحيباً حاراً بالخيارات الاستراتيجية الجديدة التي قد تكون تركيا قادرة على تقديمها. وبالنسبة إلى معظم العرب، أرسل انتخاب حزب إسلاموي معتدل في أنقرة إشارة (بغض النظر عن مدى دقتها) مفادها أن القيادة التي تتقاسم إرثاً تاريخياً وإسلامياً ربما تستطيع مرة أخرى المساعدة في التقاء الدولتين معاً، رغم أن الاستفادة من الإرث الإسلامي المشترك هو على وجه الدقة ما لا يريده الجنرالات الأتراك. وقد أوحت الانتخابات على نحو إضافي للعرب بأن تركيا ربما تكون قد تغلبت على ماضيها المتقلب، وأصبحت تقدر مكان العالم الإسلامي في الأفق الاستراتيجي الأوسع لأنقرة. ومثل هذا التقارب قد يوحي بأن تركيا ربما تستطيع جسر الهوة الواسعة بين العالم العربي وبين الغرب. وسوف تبين أيضاً أنه حتى الدولة الإسلامية التي تطمح إلى كسب الدخول في الاتحاد الأوربي يمكن أن تحافظ على دور مهم في الشرق الأوسط، مما يوحي بأن باب التقارب مع أوربا قد يكون مفتوحاً حتى بالنسبة إلى سورية أو دول إقليمية أخرى في الطريق.

وفي لفتة ثقافية دراماتيكية عقدت تركيا وسورية مؤتمراً أكاديمياً بثه التلفزيون علناً في أيلول/ سبتمبر 2005 أدى إلى تشكيل مفوضية للإشراف على إعادة كتابة المعاملة التاريخية

خلال 400 سنة كانت فيها سورية جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. وقد شكلت المفوضية جزئياً تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، وصممت كي تجمع العلماء الأتراك والسوريين والآخرين ليراجعوا برؤية متوازنة سجل تفاعلهم التاريخي.[9]

هناك تقريباً حس نابض بالارتياح والأمل وسط الكثير من السوريين بأن عزلة سورية عن الغرب ربما تكون قد قاربت النهاية دون الخضوع لمطالب السياسات الأمريكية. ورغم ذلك، فإن هذه التوقعات السورية ربما لا تكون واقعية تماماً. تسعى سورية بالطبع إلى الدعم الدبلوماسي الأقصى من أي مصدر ضد الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، ومن ثم فهي ترحب بأي انتقال ظاهري لأنقرة من صف الأعداء إلى صف الأصدقاء. ولكن دمشق نفسها تباطأت في القيام بالإصلاحات الضرورية، كتلك المتعلقة بالدمقرطة واللبرلة السياسية، وقد صرح حزب العدالة التنمية بذلك علناً.

رغم أن تركيا عرضت بشكل متكرر التوسط في الحوار السوري-الإسرائيلي، فقد كان حزب العدالة والتنمية واقعياً وجريئاً مع السوريين فيما يخص كل القضايا ذات العلاقة. وفي اجتماعات عقدت في عام 2005، شدد كل من وزير الخارجية جول والرئيس سيزر على الحاجة إلى الإصلاح الداخلي في دمشق، وانسحاب القوات السورية من لبنان (وهذا ما حدث)، وضرورة تأمين عدم دخول الجهاديين الدوليين العراق من الأراضي السورية. وسمح التحسن في العلاقات الثنائية لأنقرة أن تتحدث بصراحة في هذه القضايا وغيرها التي لها أهمية خاصة ليس فقط لتركيا، ولكن أيضاً للولايات المتحدة الأمريكية.

إجمالاً، تتحدث أنقرة الآن بصوت أكثر استقلالية، ومن ثم بقدر أكبر من المصداقية في دمشق. ولكن هل تستطيع تركيا جذب سورية المعزولة والضعيفة إلى درجة أكثر من القرب إلى مدارها الاقتصادي الخاص؟ حتى الآن كانت التغيرات في سياسات سورية محدودة، ولكن طبيعة القوى الإقليمية آخذة في التغير من كل مكان حولها. ربما يكون السوريون الآن أكثر استعداداً لاحتضان دور تركيا للمساعدة في أخذهم إلى خارج العزلة.

وقد يمثل هذا عاملاً رئيسياً جديداً في جيوسياسة الشرق الأوسط ينبغي أن يلقى التشجيع ويُراقب عن كثب.

إيران

في تطور مثير للدهشة، وعقب إعلان الرئيس بوش أن إيران جزء من "محور الشر"، زار سيزر الشديد العلمانية إيران، ونادى بأولويات جديدة في بناء علاقات اقتصادية بين تركيا وإيران. إضافة إلى ذلك، كان سيزر أول مسؤول تركي رفيع المستوى يقوم بزيارة رمزية إلى منطقة أذربيجان في إيران. ومن المثير للاهتمام أن إيران قد وافقت على هذه الزيارة حتى مع كل جوانبها الإثنية المستبطنة. وفي تنازل رمزي رئيسي آخر من جانب طهران، ألقى سيزر محاضرة عن إنجازات أتاتورك في جامعة طهران؛ وأعلن الرئيس الإيراني محمد خاتمي أن من مصلحة إيران أن تنضم تركيا إلى الاتحاد الأوربي.[10]

يقول بروفيسور العلاقات الدولية كمال كيرشتشي Kemal Kirişçi إن خطر التطفل الإيراني في السنوات الأخيرة في قضايا تركيا الكردية أو الدينية قد انخفض إلى حد كبير. علاوة على ذلك، زادت الروابط الاقتصادية بين الدولتين بقدر كبير، وخاصة في مجال الطاقة، وتبدي الشركات التركية اهتماماً بتوسيع مشاركتها في الاقتصاد الإيراني. وقد أسست تركيا أيضاً سياسة للتأشيرة المجانية للزوار الإيرانيين مما جذب أكثر من نصف مليون زائر إيراني إلى تركيا كل سنة.[11]

ومنذ زيارة سيرز جرت اجتماعات رفيعة المستوى متكررة بين المسؤولين الأتراك والإيرانيين، بما في ذلك اجتماع أردوغان مع الرئيس أحمدي نجاد في باكو. علاوة على ذلك، عرضت إيران مساعدة تركيا في تطوير الطاقة النووية السلمية- دون استجابة حتى الآن- وتواصل طهران لعب دور قوي في محاولة لتشجيع حيادية تركيا في مواجهة طهران مع واشنطن. على سبيل المثال، تبعت زيارات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ إلى أنقرة في عام 2006 فوراً زيارة رفيعة المستوى قام بها علي لاريجاني المستشار الأمني لإيران. وفي كل هذه التبادلات لم يخضع

موقف أنقرة لإيران، ولكنه مال نحو الضغط المفيد والودي على طهران، حيث دعت تركيا علناً ومراراً إلى قدر أكبر من الشفافية الإيرانية، وإلى حاجة طهران لتخفيف القلق الدولي بشأن تطوراتها النووية.

ولفترة طويلة لم ترحب واشنطن بأي تطور في الروابط التركية-الإيرانية لأنها كانت ترغب في تركيز الضغط الثقيل على طهران من عدة جبهات. وحاولت حتى الضغط على أنقرة لتسهيل العمل العسكري الأمريكي المحتمل ضد إيران، إذا نشأت الحاجة إلى ذلك. ورغم ذلك قاومت أنقرة مثل هذا الضغط، وبدأت تروج لنفسها كوسيط محتمل بين طهران وواشنطن. وعلى الرغم من أن بعض النقاد في تركيا يتعجبون من أن أنقرة أتستطيع حقاً أن تصل إلى نتائج في أداء مثل هذا الدور أم لا، فإن مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، في مسار المواجهة الأخيرة للغرب مع إيران حول القضايا النووية، وصف تركيا على أساس أن لها دوراً وسيطاً "مهماً ولا يضاهى" بما لها من روابط ممتازة مع الطرفين.[12]

وبالفعل، ففي أوائل عام 2006 عندما وجدت إدارة بوش نفسها معوَّقة على نحو متزايد بعوامل متعددة داخلية وخارجية فيما يتعلق بقدرتها على النجاح في الضغط على طهران بالقوة العسكرية، تراجعت نوعاً ما عن سياسة المواجهة المباشرة، وتحولت إلى الأدوات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الاستعداد للسماح لأنقرة بأن تقوم بما تستطيع لتلطيف موقف طهران. فعلى سبيل المثال، جاء في تقرير لدبلوماسي تركي قيادي أنه في أواخر ربيع عام 2006 قام وزير الخارجية جول بدور الوسيط بين وزيرة الخارجية رايس والإيرانيين. ونتيجة لذلك، وضعت تركيا على قدم المساواة مع القنوات الأخرى مع إيران مثل الاتحاد الأوربي وروسيا والصين.[13] وقد قامت تركيا أيضاً بدور نشط في محاولة تفسير ونزع فتيل الأزمة التي ثارت في أوائل عام 2006 عندما نشرت صحيفة دنماركية رسوماً كرتونية تسيء إلى النبي محمد. وكانت تركيا العلمانية في وضع جيد لكي تقوم بهذا، وكسبت احترام الدول الإسلامية الأخرى نظراً إلى آرائها وأعمالها المستقلة في ذلك الوقت.

وبدءاً من أواخر ربيع عام 2006 بدا أن واشنطن أخذت تتبنى مقاربة بناءة وواقعية بقدر أكبر تجاه السياسة الخارجية التركية، وبدا أنها أخذت تتبين قيود الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتقليص نوع الدور الإقليمي الذي تريد تركيا أداءه، وربما تكون قد قررت أن تترك لأنقرة لعب الدور الذي ترغب فيه، وأن تسمح لها بالسعي وراء أي فوائد ربما تترتب على دورها. ويبدو أنه كان هناك اعتراف متأخر بأن "تركيا الجديدة" يمكن أن تؤدي أحياناً دور القوة المفيدة في المنطقة حتى بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن كلما اشتطت واشنطن على طهران لكي تنفذ كلياً الحصار عليها، أو لحشد الدعم لمواجهة عسكرية مع إيران، فإن أنقرة ستجد أنه من الصعب عليها بدرجة متزايدة القبول بذلك.

فلسطين

أظهر حزب العدالة والتنمية اهتماماً أكبر ومشاركة في القضية الفلسطينية من الأحزاب التي حكمت في السابق، وهذا مجال اهتمام يتقاسمه إلى حد كبير جمهور تركي أعرض، وخاصة مع تزايد المعاناة الفلسطينية. في الواقع، عملت أنقرة على وضع نفسها في مقام الحياد والتوسط المتوازن. على سبيل المثال، بعد انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية في عام 2006، لم تتقاعس حكومة حزب العدالة والتنمية عن إصدار دعوة غير رسمية لخالد مشعل، وهو قائد رفيع المكانة في حماس، لزيارة أنقرة، مما أثار الكثير من الفزع في واشنطن وإسرائيل لأن كلاً منهما كان يسعى لعزل حماس كلياً. ورغم أنها نصحت علناً حكومة حماس الجديدة بالاعتدال، فإن أنقرة كان لها حضور أكبر في الحسابات الدبلوماسية الفلسطينية. وقد زار الرئيس الفلسطيني محمود عباس في وقت لاحق أنقرة لإجراء محادثات موسعة، ودعم رسمياً دعوة تركيا لمشعل.[14]

ومع ذلك، يظل نفوذ أنقرة الفعلي على كل من إسرائيل والفلسطينيين محدوداً، ولكن كلا الطرفين سعى إلى دعم أنقرة ومشاركتها، وهذا دور يبدو أن حزب العدالة والتنمية ملتزم به بقوة رغم مخاوف واشنطن الدورية.

ففي تموز/ يوليو 2006، مثلاً، سافر داود أوغلو، بوصفه مستشار الرئاسة التركية للسياسة الخارجية، إلى دمشق بسبب المواجهة العسكرية المستمرة بين إسرائيل وحكومة حماس بسبب اختطاف جندي إسرائيلي. ومن المثير للاهتمام، حسبما تقول بعض الروايات، أن واشنطن طلبت زيارة داود أوغلو؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى الإقرار بأنه لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا إسرائيل لها أي حليف آخر قادر على تولي المهمة. وإذا كان ذلك حقيقة، فإن هذا الطلب يمثل انعطافاً كبيراً بالنسبة إلى واشنطن، ويبدو كاعتراف متأخر بأن تأسيس أنقرة المبكر لروابط مع حكومة حماس، وزيارة مشعل المثيرة للخلاف إلى أنقرة، قد كانت لهما فوائدهما. من هنا يبدو بالفعل أن سياسة حزب العدالة والتنمية قد وجدت تبريراً؛ وبهذا تهيأ للولايات المتحدة الأمريكية مسرح أحداث مهم وطويل الأجل مع حماس عبر أنقرة.[15]

إسرائيل

رغم احتفاظهما بعلاقات عمل وثيقة مع إسرائيل، فإن رئيس الوزراء أردوغان ووزير الخارجية جول تحدثا بصرامة عن الطبيعة القاسية لسياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين، وخاصة تحت الحكومة اليمينية المتطرفة لآرييل شارون ولاحقاً إيهود أولمرت. وقد وصف أردوغان اغتيال إسرائيل لقائد حماس الشيخ أحمد ياسين "بالعمل الإرهابي". وحتى رئيس الوزراء التركي من يسار الوسط بولنت أجاويد Bülen Ecevit حذر في عام 2001 من أن الهجمات العسكرية الانتقامية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين تحمل معها خطر إغراق المنطقة في حرب سوف تكون أكثر خطورة بكثير من الغزو الأمريكي لأفغانستان «إن شارون مصمم على تنفيذ إجراءات شديدة التطرف وغير عادلة ضد السلطة والتراب الفلسطيني».[16]

وعلى أن هذه الآراء التركية النقدية تماشي التغطية الصحفية العامة في معظم بقية العالم للتطورات الفلسطينية، فقد شهدت تركيا بشكل مقلق صعوداً مؤخراً في الكتابة المعادية

للسامية، بما ذلك مبيعات كبيرة لكتاب هتلر كفاحي Mein Kampf. وبشكل إضافي، غدت العناصر المتشددة في الصحافة الإسلامية أكثر قسوة في خطاباتها ليس فقط تجاه إسرائيل، ولكن أيضاً تجاه اليهود عموماً، رغم أن العداء للسامية في هذه البلاد كان هامشياً دائماً. وبعض هذا يعكس مستوى متصاعداً من العاطفية على مستوى عالمي ضد السياسات الإسرائيلية المتزايدة قسوتها في الأراضي المحتلة، عقب النجاح الانتخابي لليكود (ولاحقاً كاديما)، وحرب واشنطن العالمية على الإرهاب.

وحتى تحت حكم حزب العدالة والتنمية، على أي حال، ظلت الروابط الاقتصادية التركية مع إسرائيل قوية؛ ففي عام 2004 وافقت تركيا على بيع 50 مليون متر مكعب من الماء لإسرائيل سنوياً، ووقعت تركيا أيضاً عقداً بقيمة 800 مليون دولار أمريكي لبناء وإدارة ثلاثة مشاريع للطاقة في إسرائيل.[17] ويشار في هذا الصدد إلى أن أنقرة جمدت مؤخراً بعض المشاريع المدنية مع إسرائيل، واختارت بدلاً من ذلك منحها إلى شركات أوربية لتسهيل طلب عضويتها في الاتحاد الأوربي.[18]

إسرائيل وعراق ما بعد صدام

تدرك تركيا أن بعض عناصر التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي تناصر الدعم العام للأقليات الإثنية في المنطقة، مثل الأكراد، كوسيلة لإضعاف القوة المركزية للدول العربية. وقد غدت تركيا قلقة على نحو خاص في عام 2004 بشأن التقارير التي تحدثت عن وجود مئات من ضباط الاستخبارات الإسرائيلية الذين يعملون بشكل نشط في شمالي العراق، ويقومون بعمليات سرية داخل المناطق الكردية في سورية وإيران بهدف جمع معلومات استخباراتية، وخلق الاضطراب في كلتا الدولتين. كما غضبت أنقرة من التقارير التي قالت إن إسرائيل توفر التدريب لقوات مليشيا البشمرجة الكردية في العراق لتقويتها ضد الدولة العراقية المركزية وزعزعة إيران كما جاء في التقارير.[19] وتعتقد أنقرة أن هذا النشاط المزعوم يسهم مباشرة في الانفصالية الكردية الأوسع، ويقوض جهود المحافظة على السلطة المركزية في العراق.

لبنان

عقب التدمير الإسرائيلي الواسع للبنية التحتية اللبنانية، ومحاولتها الفاشلة للقضاء على حزب الله في تموز/ يوليو 2006، قام أردوغان بدور نشط على نحو خاص كواحد من القادة الإقليميين القليلين الذين تحدثوا عن الاستخدام الإسرائيلي المفرط للقوة. كما عمل من أجل وقف لإطلاق النار وصياغة قرار من خلال سلسلة من الاستشارات الهاتفية المحمومة مع كل من جورج بوش الابن وتوني بلير وكوفي عنان وقادة سورية ولبنان وإيران والاتحاد الأوربي وأماكن أخرى. وبينما كانت قدرة تركيا على تغيير الوضع على الأرض محدودة جداً، فقد لفتت الصحافة الإقليمية الأنظار إلى هذا النشاط التركي البارز، خاصة إزاء التزام معظم القادة العرب الصمت.

منظمة المؤتمر الإسلامي

في عام 1993 وتحت حكم رئيسة الوزراء الشديدة العلمانية تانسو شيلرTansu Çiller وصل موقف تركيا من منظمة المؤتمر الإسلامي ارتفاعات جديدة. ووضعت تركيا سابقة باللجوء إلى منظمة المؤتمر الإسلامي لإرسال قوات حفظ سلام إسلامية إلى البوسنة لحماية الملاذات الآمنة هناك. وفي عام 1995 قبلت كل الأحزاب التركية فوائد العضوية الرسمية في منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي عام 1997 حضر الرئيس ديميريل بنفسه قمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في طهران، ولكنه خرج من القمة عندما تعرضت تركيا إلى نقد علني في المؤتمر لروابطها الاستراتيجية الوثيقة مع واشنطن وإسرائيل.[20]

بعدها في حزيران/ يونيو 2003، وتحت حكم حزب العدالة والتنمية، استضافت تركيا لأول مرة اجتماعاً لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في إسطنبول. وبعد فترة قصيرة من ذلك، وفي عملية تعزيز رمزية لتركيا، حُددت تركيا لاستضافة المنتدى المشترك الثاني للاتحاد الأوربي ومنظمة المؤتمر الإسلامي (اجتماع لم ينعقد قط)، مما يؤكد سعة أنقرة القيادية المزدوجة في كل من العالمين. وقد بذلت تركيا أيضاً جهوداً كي تكسب

السيطرة على ما يسمى لجنة القدس في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تشرف على مناقشة السياسات المتعلقة بالقضايا العربية-الإسرائيلية؛ مما يعني أن تركيا تستطيع أن تمارس نفوذاً يدعو إلى الاعتدال في منتدى متقلب. وتلعب اللجنة أيضاً دوراً رئيسياً في الإشراف على المواقع الإسلامية في القدس، وهذا يقتضي منفذاً دبلوماسياً إلى إسرائيل حتى يتسنى أداء هذه الوظيفة، ويمكن تسهيل هذا عن طريق العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين تركيا وإسرائيل.[21]

في تطور دراماتيكي أصيل له مضامين مهمة طويلة الأجل، تولت تركيا بالفعل رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي في قمة وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في إسطنبول. وبدرجة مهمة، كانت هذه أول مرة يقرر فيها أمر الرئاسة بالانتخاب المفتوح، وهو موضوع تم بطلب من تركيا. وكان هذا التطور مهماً لسببين؛ أولاً، سعت تركيا بنشاط أن تكسب المنصب وتعزز دورها في سياسة العالم الإسلامي. وثانياً، وضعت تركيا أساس عملية ديمقراطية شفافة في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأظهرت أنها تتمتع بدعم حديث العهد، وشعبية في دوائر منظمة المؤتمر الإسلامي.

وعبر هذه العملية، كانت أنقرة تأمل في دمقرطة وإصلاح وتعزيز وعقلنة آلية منظمة المؤتمر الإسلامي حتى تجعلها تعمل بفاعلية أكثر. وكان هذا دلالة على أول خطوة في سلسلة كاملة من عمليات دمقرطة وإصلاح نادى بها داود أوغلو أملاً في تقوية عدد كبير من المنظمات الإسلامية الإقليمية، التي كانت حتى ذلك الوقت تعمل بلا فاعلية وبدون نتائج ملموسة إلى حد كبير. وقد عبر أردوغان وجول عن دعم قوي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ولأجندة جديدة ومفتوحة ومعتدلة وإصلاحية تجعل المنظمة أقوى وأكثر فاعلية، وصوتاً أكثر تعبيراً عن قضايا العالم الإسلامي، بما في ذلك التبني المحتمل لأمانة دائمة. كما صرح جول «تستمر تركيا في التعبير عن رأيها القائل بأن العالم الإسلامي يحتاج إلى معالجة مشكلاته بطريقة واقعية، وتحمُّل المسؤولية بدلاً من توجيه اللوم إلى الآخرين. وعند هذه

النقطة، فإننا نشدد على مفاهيم مثل الدمقرطة، وحقوق الإنسان، وحكم القانون، والحكم الصالح، والمحاسبية، والشفافية، والمساواة الجندرية equality Gender».[22]

إن داود أوغلو، يفضل كعادته سياسات واسعة ومتعددة الأطراف، ويدعم بقوة مشاركة تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي، التي تضم تركيا وإيران وأفغانستان ودول القوقاز وآسيا الوسطى، ولكن دعمه هذا لم يخلُ من النقد. ويعزو داود أوغلو ضعف منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الإسلامية في السابق إلى الطبيعة الضعيفة وغير التمثيلية للنظم غير المنتخبة التي هيمنت عليها وشلت مجال عملها بخجل وقصر نظر. وهذا يصدق بشكل خاص على المنظمات التي تتضمن التعاون التركي مع دول آسيا الوسطى؛ ففي رأيه أن كل هذه المنظمات تحتاج إلى التمكين والتعزيز والإصلاح. وعلى وجه التحديد، فهي في حاجة إلى التقوية وأمانة تنفيذية نشطة قبل أن تفي بالوظائف الضرورية التي خلقت من أجلها.[23]

إن ارتباط تركيا المتزايد بمنظمة المؤتمر الإسلامي قاد المنظمة إلى أن تطلق نداء في تموز/ يوليو 2005؛ طالبت فيه بقدر أكبر من الدعم الدولي لأوضاع المجتمعات التركية في قبرص الشمالية وفي بلغاريا[24] (من المثير للاهتمام أن روسيا كانت قد مُنحت وضع المراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأن الآراء التركية والروسية تطابقت عن كثب في معالجة معظم قضايا الشرق الأوسط) علاوة على ذلك، فإن العالم التركي أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي منذ عام 2005، هو المدير المؤسس لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي ينتج دراسات ثقافية تغطي موضوعات مشتركة حول الحضارة الإسلامية. وقد نشر هذا المركز عشرات المجلدات من الدراسات الثقافية التي تحتل فيها الإمبراطورية العثمانية والإرث التركي في العالم الإسلامي مكانة رئيسية، مما يؤكد أهمية تركيا في التاريخ الإسلامي. ومع أربعة أتراك في مجلس أمنائه، تولى عالم تركي آخر، خالد إرن، قيادة مركز الأبحاث هذا في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 2005.

خاتمة

لقد سعت تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية للعب دور الوسيط بنشاط بين دول علاقاتها متوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة والغرب عموماً. إن تحسين الروابط مع الدول والمنظمات الإسلامية التي ينظر إليها كجهات معادية للغرب، مثل إيران وسورية وحماس، يعزز مكانة أنقرة في العالم الإسلامي، ويمثل عودة إلى السياسات التقليدية الكمالية القائمة على الحياد الإقليمي.

وكما صرح دبلوماسي تركي رفيع المستوى في آذار/ مارس 2006، «حتى الآن ملأت قوة أخرى المناطق الرمادية في السياسة الشرق أوسطية نيابة عن العالم الإسلامي بأسره، بما في ذلك تركيا. والآن جاء دور تركيا لكي تملأ هذه المناطق الرمادية بنفسها».[25] ومع إشارته الواضحة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن تعليقه يعكس الثقة الجديدة التي وجدتها أنقرة بلعب دور نشط في المنطقة. وهو دور يجد، أول مرة، دعماً لدى معظم دول المنطقة.

وفي الوقت نفسه تقريباً، اقترح داود أوغلو مصطلحا جديداً ليقود السياسة الخارجية التركية، وهو "السلام الفعال" [proactive peace] بمعنى أنه ينبغي على أنقرة أن تبقي قنواتها مفتوحة لكل اللاعبين السياسيين في المنطقة إذا كان لها أن تمتلك المشروعية اللازمة لكي تعمل وسط كل الأطراف. وبينما نجد من الناحية النظرية أن مثل هذه السياسة جيدة، فإن تطبيقها ينبغي أن يظهر نتائج في نهاية الأمر.[26] ومن المؤكد أن تركيا لا تستطيع أن تقوم بعمل سحري لإحداث تغيير جذري في أيٍّ من إيران أو سورية أو حماس، فكل هؤلاء لهم مواقف أيديولوجية وسياسية قوية، وقد قاوموا باستمرار الضغوط الثقيلة من كل من واشنطن والقدس، وبقدر أقل من أنقرة. ومهما يكن، فعندما تنخفض التوترات الإقليمية في نهاية الأمر، ربما يصبح نفوذ أنقرة مهماً، ويلقى تقديراً من الآخرين.

بالفعل، هناك علامات جديدة على أن واشنطن، في مواجهة الأزمات الإقليمية المتنامية، قد تكون مستعدة للإقرار بأن الدور التركي الأكثر استقلالية ربما تكون له مزايا

محتملة تستحق الاستكشاف. وإدراكاً من واشنطن أن مقاربة تركيا لن تتغير بسهولة، فربما في نهاية المطاف تضع واشنطن أنقرة تحت الاختبار فيما يتعلق بروابطها مع كل من إيران وسورية وحماس، وترغمها إما على تحقيق النتائج الموعودة أو مواجهة واقع عجز روابطها معهن. والمستوى الفعلي لنفوذ أنقرة ربما يكون في نقطة ما بين هذين القطبين: إذا كانت أنقرة تستطيع أن تمارس دور الوسيط، وتحصل على قبول إقليمي لقيامها بذلك، فسوف تكون في طريقها تماماً نحو تطوير وضع إقليمي إيجابي لا تنافسها فيه أي دولة أخرى. ويبدو أن هناك إجماعاً متنامياً في تركيا نفسها يمتد إلى ما وراء حزب العدالة والتنمية دعماً لهذا الدور.

وبعد الإقرار بذلك، فإن تفاعلات تركيا مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي في السنوات المقبلة من المرجح أن تتشكل بالآتي:

- نية أنقرة في بناء علاقات جيدة مع كل الجارات، بما في ذلك الدول الإسلامية.
- رؤية أنقرة لتركيا كمن يرقد في "المركز" بين الغرب والشرق.
- استعداد أنقرة للارتباط بالدول الإسلامية على أسس عريضة ومفتوحة.
- إدراك أنقرة أن مصالح تركيا الخاصة تكمن في استقرار المنطقة، وإيجاد حلول للمشكلات المتقلبة وسط الدول في المنطقة، أو بين الغرب والمنطقة.
- رغبة أنقرة في تحاشي التحالفات الاستراتيجية التي تحد من خيارات تركيا، أو تخلق حالات العداء.
- مصلحة أنقرة في تطوير علاقات أوثق مع دول الخليج العربي، بتأسيس مراكز مالية ضخمة، لها روابط دولية واسعة المدى، وروابط مالية واستثمارية متزايدة مع تركيا وآسيا.

وبدورها، فإن أنقرة بلاشك سوف تستمر في المساهمة في تشكيل المنطقة عبر كوكبة من العوامل الاستراتيجية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية.

الفصل الثامن

أسس النفوذ الإقليمي لتركيا

بأي معيار غير النفط، نجد أن تركيا هي أكثر الدول أهمية في الشرق الأوسط. فتعداد سكانها البالغ 70 مليون نسمة يأتي في المرتبة الثانية بعد مصر فقط (76 مليون)، ويفوق عدد سكان إيران (68 مليون). ومن بين الدول الأوربية تفوق ألمانيا فقط تركيا في عدد السكان؛ وفي ضوء معدلات نمو السكان في تركيا - على تواضعها - فإن هذه سوف تجعل تركيا الدولة الأكثر سكاناً في أوربا في خلال عقود قليلة. إن عدد السكان الكبير يمكن أن يعوق أو يسهل التنمية اعتماداً على مهارة الدولة في الانتفاع بمصادرها البشرية. وفي حالة تركيا، فهي من الناحية الجدلية تستخدم سكانها بفاعلية أكثر من أي دولة إسلامية في العالم، خاصة عندما نضع في الاعتبار المستويات العامة للتعليم في الدولة، والمهارات المهنية، وتنوع الاقتصاد، والفرص الاقتصادية والاجتماعية.

الجيش

بخلاف إسرائيل، نجد أن تركيا أكثر قوة عسكرية أهمية في الشرق الأوسط. وبنحو 515000 من القوات، يشكل الجيش التركي ثاني أكبر قوة دائمة في الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك، ووفقاً لمعهد أبحاث السلام الدولي في ستوكهولم (SIPRI) جاءت تركيا في المرتبة الرابعة عشرة في النفقات العسكرية العالمية في عام 2004، بميزانية دفاع تبلغ 10.1 مليارات دولار أمريكي، وهي تأتي ثانياً فقط بعد إسرائيل في الشرق الأوسط.[1] (وحتى لا يسود اعتقاد بأن تركيا تصرف كثيراً جداً على جيشها، فإن الحكومة تصرف على التعليم أكثر من صرفها على الدفاع) وتتعزز أهمية الجيش التركي على نحو إضافي بالمكانة الاجتماعية المحترمة للجيش في المجتمع التركي.

إن البرنامج التركي المكثف لتحديث الجيش الذي بدأ في عام 1996 له أثر رئيسي على القوة الكلية للجيش وفاعليته. وبرنامج التحديث هذا سوف يخصص في النهاية حوالي 150 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاثين سنة.[2] وكما يشير الباحث إليوت هن-توف Elliot Hen-Tov، «إقليمياً، سوف يزيد تحديث تركيا غير المتناسب لجيشها الثغرة بين تركيا وجاراتها بشكل إضافي، بما أن نهاية الاتحاد السوفيتي أدت إلى اضمحلال مشتريات جارات تركيا من السلاح، إضافة إلى الركود الاقتصادي بينما تقدمت تركيا اقتصادياً وعسكرياً».[3] حقاً، إن تركيا كعضو في أكثر حلف عسكري في العالم قوة لديها منفذ عريض ليس إلى الأسلحة الحديثة فقط، بل أيضاً إلى التفكير والتخطيط الاستراتيجيين المعاصرين، وإلى الدعم الدبلوماسي الغربي في كثير من القضايا الاستراتيجية. وهذا يصدق على نحو خاص مع ازدياد تورط الناتو في مهمات "خارج المجال" في البلقان وأفغانستان. ولا توجد دولة أخرى في الشرق الأوسط لها مثل هذا النوع من الميزة سوى إسرائيل.

لقد كانت القاعدة الجوية التركية في إينجرليك حيوية على نحو خاص للناتو ونشر القوات الأمريكية في الشرق الأوسط خلال حرب الخليج في عام 1991 وحرب العراق في عام 2003. ورغم أن أنقرة نفت استخدام ترابها كقاعدة برية لغزو العراق في عام 2003، فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية إينجرليك لدعم الاحتياجات العسكرية واللوجستية في العراق وأفغانستان.

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح الوضع الجيوسياسي لتركيا في العالم أكثر مركزية، وقد حثت على ذلك سلسلة كاملة من التغيرات الجيوسياسية الأخرى في المنطقة. وتحديداً، فإن كل الأخطار الإقليمية التي كانت تواجهها تركيا ذات مرة تقريباً إما أنها أُضعفت أو تم القضاء عليها؛ فلقد تقلص دور روسيا الجيوسياسي في المنطقة، وتتمتع أنقرة الآن بروابط وثيقة بشكل غير عادي مع موسكو، كما تم تدمير كل من إيران والعراق بحرب الثماني سنوات، وفقد العراق وسورية المساندة العسكرية والسياسية السوفيتية المهمة، وقد انتهى الآن صدام ونظامه البعثي. ورغم أن الفوضى في العراق أثارت قضايا جديدة أكثر

إلحاحاً تتعلق بالاستقرار الإقليمي، فإن العلاقات التركية-اليونانية مرت أيضاً بتحسن كبير. وهكذا، لم تعد تركيا تواجه أي قوة عسكرية إقليمية خطيرة، وهذا تغير هائل بشكل مدهش أكبر مما كان عليه الأمر قبل عشرين سنة.

كل هذه العوامل مجتمعة حولت تركيا بشكل جارف إلى أكثر القوى العسكرية أهمية في الشرق الأوسط بعد إسرائيل. ولهذه الحقيقة مضامين واسعة بالنسبة إلى سياستها الخارجية.

حفظ السلام

كانت مساهمة تركيا بقوات لعمليات حفظ السلام الدولية جانباً عسكرياً-سياسياً مهماً من سياستها الخارجية. فقد ساهمت أنقرة في جماعات المراقبة الدولية على الحدود الإيرانية-العراقية (المجموعة العسكرية الإيرانية-العراقية للمراقبة التابعة للأمم المتحدة-UNIIMOG)، ولاحقاً على الحدود العراقية-الكويتية (يونيكوم-UNIKOM). وقد أرسلت أيضاً قوات لحفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة إلى كل من الصومال والبوسنة وجورجيا والخليل (فلسطين) وألبانيا، وحصلت على تصنيفات إيجابية. وقد عاشت أنقرة حالة من زوال الوهم في الصومال، التي دخلتها دعماً لمهمة الولايات المتحدة الأمريكية هناك، عندما تُركت وحدها بعد أن انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية متسللة في عام 1993. وقادت هذه التجربة الجيش التركي إلى استخدام الفيتو ضد مهمة حفظ سلام لاحقة في أنجولا، برغم أن وزير الخارجية التركي قد صدق عليها.[4]

وبمعطيات عامة، على أي حال، استمرت تركيا في إظهار مواطنيتها العالمية في العمل مع الأمم المتحدة والمجموعات الدولية الأخرى؛ فبعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان عقب 11 سبتمبر، مثلاً، ساعدت تركيا في مهمات حفظ السلام هناك بناء على طلب من واشنطن. ورغم أن أنقرة رفضت المشاركة في العمليات القتالية، فإنها أرسلت 90 من قوات النخبة لدعم تدريب تحالف الشمال على مكافحة الإرهاب، والمساعدة في الجهود الإنسانية.[5]

العوامل الاقتصادية والمالية

تبين التجربة التركية انتقالاً ناجحاً إلى حد كبير من اقتصاد كان ذات مرة شديد التوجه نحو سيطرة الدولة تحت السياسات الكمالية السابقة إلى اقتصاد سوق مفتوح متزايد التنوع، قاد تركيا بحلول تسعينيات القرن العشرين إلى الانضمام إلى الاقتصادات العشرة الجديدة الناشئة في العالم.

وبمعنى ما، حلت "البركة" على تركيا لأنها تفتقر إلى احتياطيات النفط لكي تزود تنميتها الاقتصادية بقوة الدفع، مما أرغمها على تطوير قاعدة صناعية عريضة ومتنوعة؛ وتشمل صناعاتها الرئيسية النسيج والصناعات الغذائية والسيارات والفحم الحجري والكروميت والنحاس والبورون والحديد الصلب والبترول والتشييد والأخشاب والورق. وعلى أساس القطاع، تمثل الزراعة أكثر من 11.7 ٪ من الاقتصاد الكلي لتركيا، والصناعة 29.8٪، والخدمات 58.5 ٪.[6] ويتم تزويد القاعدة الاقتصادية القوية بمياه غزيرة، ويوظف القطاع الزراعي 35٪ من قوة العمل في البلاد. وسلع التصدير التركية الرئيسية تشمل الملابس والمواد الغذائية والأدوية والمنسوجات والمعادن ومعدات النقل. كما أن صناعاتها المؤتمتة Automotive والإلكترونية متصاعدة الأهمية. وتمثل ألمانيا أكبر شريك تجاري لتركيا في كل من الواردات والصادرات، بينما تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الرابعة كوجهة للصادرات التركية، والسادسة كمصدر للواردات التركية.

وتعمل تركيا في الوقت الراهن على الوفاء بالمعايير الاقتصادية للقبول في الاتحاد الأوربي في عام 2015. إن إمكانية دخول تركيا في الاتحاد الأوربي تثير آمالاً وسط دول الشرق الأوسط الأخرى في أن تركيا سوف تكون أول دولة مسلمة تنجح في كسر "الحاجز الحضاري".[7] علاوة على ذلك، فإن تجربة تركيا في الانتقال إلى اقتصاد سوق أكثر ميلاً نحو التصدير ينبغي أن تكون شيئاً مثمناً بالنسبة إلى الاقتصادات الأخرى الدولانية إلى حد كبير في المنطقة. واليوم تشكل الشركات القابضة الكبيرة وشركات التعاقد التركية رأس حربة الدور الاقتصادي لتركيا في الشرق الأوسط.

تصدير قوة العمل

في سبعينيات القرن العشرين، بدأت تركيا تصدير قوتها العاملة إلى الشرق الأوسط بعد أن بدأت أبواب الهجرة في أوربا توصد أمام العمال الزائرين، وزادت تكاليف الطاقة المتصاعدة الطلبَ على جمع العملة الصعبة. وقد تم سريعاً تبرير استراتيجية أنقرة لتصدير العمالة؛ ففي عام 1965 كانت تحويلات العمال بشكل رئيسي من أوربا تبلغ 70 مليون دولار أمريكي في السنة، وبحلول أوائل تسعينيات القرن العشرين بلغ هذا الرقم 3 مليارات دولار أمريكي في السنة.[8] وعلى أعلى تقدير في 1982-1983 كان لتركيا نحو 300000 عامل في الشرق الأوسط.[9] ووفق وزارة العمل التركية، كان هناك 1.2 مليون عامل تركي في الخارج في عام 2004 منهم أكثر من 100000 يعملون في الشرق الأوسط. والأغلبية العظمى من هؤلاء العمال (95000) كانوا في المملكة العربية السعودية بينما كانت البقية في ليبيا (10000) والكويت.[10] وقد تعزز مشروع تصدير العمال هذا بالدور الجديد لتركيا كمتعهد إقليمي في الشرق الأوسط مع الخبرة التقنية والمهارة المتناميتين.

التجارة الخارجية لتركيا مع الشرق الأوسط

ارتفعت صادرات تركيا إلى الشرق الأوسط نحو خمسة أضعاف من 1.5 مليار دولار أمريكي في عام 1990 إلى 7.2 مليارات دولار أمريكي في عام 2004، وكانت تمثل 11.5٪ من إجمالي الصادرات التركية. (الصادرات التركية إلى الشرق الأوسط ارتفعت بالنسبة نفسها التي ارتفع بها إجمالي الصادرات التركية العالمية) وفي غضون ذلك، تضاعفت واردات تركيا من الشرق الأوسط في الفترة نفسها من 2.5 مليار دولار أمريكي إلى 5.1٪ مليارات دولار أمريكي، ومثلت الطاقة جزءاً كبيراً من هذه الكمية.

ووفقاً لإحصائيات الحكومة التركية للتجارة الخارجية، يأتي الاتحاد الأوربي في المرتبة الأولى بالنسبة إلى الصادرات إلى التركية، تليه روسيا ورابطة الدول المستقلة التي تصدر إلى تركيا النفط الخام والغاز الطبيعي بشكل رئيسي. ويأتي الشرق الأوسط في المرتبة الثالثة وأمريكا الشمالية في المرتبة الرابعة.[11]

الطاقة

تعد تركيا لاعباً رئيسياً في حلبة الطاقة كمستهلك ونقطة عبور بين الشرق والغرب لتدفقات الطاقة الإقليمية. وقد نمت احتياجات البلاد من الطاقة بنحو 8 إلى 10 ٪ سنوياً منذ عام 1993، وخاصة لدعم عملية التصنيع الطموحة ومشاريع التحديث في البلاد، وتواصل الطاقة دفع اندماج تركيا المتزايد في الشرق الأوسط.[12]

الغاز

مازال النفط يفي بأكثر من 40٪ من متطلبات تركيا من الطاقة، ويأتي 90٪ من هذا النفط من الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية، وإيران، والعراق، وسورية)، وروسيا. لكن النفط أخذ يخلي المكان على نحو متزايد للغاز الطبيعي كمصدر مختار للطاقة في تركيا لأسباب متعددة، منها الأسباب الجيوسياسية. هذا فضلاً عن أن الغاز أقل تلويثاً، ومتاح بقدر أكبر من السهولة لتركيا، ويتم موازنة تكلفته إلى قدر كبير برسوم العبور لخطوط الأنابيب التي تعبر الأناضول في طريقها إلى أسواق أخرى. إن اتفاقيات الطاقة بين تركيا وبين كل من دول بحر قزوين وآسيا الوسطى والشرق الأوسط تعزز روابطها الجيوسياسية أيضاً.[13]

وتحاول أنقرة تنويع مصادرها من الغاز الطبيعي. وبحلول عام 2010، فإن 55٪ من استهلاك تركيا من الغاز سوف توفره روسيا، إما مباشرة أو عبر البحر الأسود أو عبر بلغاريا، وسوف تأتي 20٪ من الكمية المستهلكة من إيران، و13٪ من أذربيجان، والباقي من الجزائر ونيجيريا في شكل غاز طبيعي مسال. وقد دخلت تركيا أيضاً في محادثات مع قطر حول إمدادات الغاز.[14]

ومن الواضح أن مثل هذا الاعتماد الشديد على روسيا فيما يتعلق بإمدادات الغاز له مضامينه السياسية الخاصة. ولكن في المدى القريب، فإن الإمدادات من روسيا من المرجح أن تكون أكثر استقراراً من تلك الآتية من الشرق الأوسط، في ضوء اضطراب المنطقة. ورغم أن حصة إيران من واردات تركيا من الغاز آخذة في النمو، فقد كانت سياسة

العقوبات الأمريكية على إيران (وكذا السعر)، وليس الممانعة التركية، العامل الرئيسي في تأخير تنفيذ اتفاقية للطاقة وقعتها أنقرة مع إيران في عام 1996 بقيمة 23 مليار دولار أمريكي.[15] في تموز/ يوليو 2007 حدث تطور كبير ذو حجم استراتيجي، عندما وقعت تركيا وإيران مذكرة تفاهم حول مشروع مشترك ضخم لتطوير الغاز والنفط الإيرانيين للأسواق التركية، إضافة إلى التصدير إلى أوربا عبر خط أنابيب. وقد رفضت أنقرة تعبيرات واشنطن عن عدم الموافقة على الصفقة التي أتت في وقت ارتفعت فيه التوترات بين واشنطن وطهران، وارتفع فيه تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على عزل إيران. ولصفقة الغاز هذه مضامين رئيسة بالنسبة إلى "حرب خطوط الأنابيب" الجيوسياسية المستمرة بين الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وأوربا، وتركيا، وإيران.[16]

خطوط الأنابيب

أصبحت تركيا قطب رحى فيما يتعلق بخطوط عبور الطاقة، وخاصة من بحر قزوين وآسيا الوسطى. ومع افتتاح خط أنابيب باكو- تبليسي- جيهان في آيار/ مايو 2005، أصبحت تركيا تمد مليون برميل من النفط يومياً من أذربيجان عبر منفذها على البحر الأبيض المتوسط. ورغم أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الحالية تحد من تعاملات تركيا في الطاقة مع إيران، فإن امتلاك إيران لثاني أكبر احتياطي من الغاز في العالم يجعل قدرها أن تلعب دوراً رئيسياً في الوفاء باحتياجات تركيا المستقبلية من الاستهلاك؛ وعلى نحو إضافي يجعل ذلك من قدر تركيا أن تصبح نقطة عبور للغاز الإيراني في طريقه إلى أوربا.

وقد أُقفل خط أنابيب النفط كركوك-يمورتاليك الذي يمتد من العراق إلى تركيا مع غزو صدام للكويت في عام 1991، وأعيد افتتاحه أخيراً في عام 2004 بعد سقوط صدام. وهو يتعرض منذ ذلك الوقت إلى التخريب بانتظام على يد قوات المتمردين الجهاديين العراقيين، ومن ثم فهو لا يستخدم سوى جزء يسير من قدرته الإمدادية. ويمثل استقرار العراق المستقبلي علامة استفهام ضخمة فيما يتعلق بقدرته على ضمان تدفق نفطي يُعتمد عليه إلى تركيا.

اقترح رئيس الوزراء أردوغان في أيار/ مايو 2005 على إسرائيل مد خط أنابيب جديد يوفر نفط جيهان لحيفا عبر خط أنابيب يمر بقبرص؛ كما تم اقتراح خطوط أنابيب إضافية تحمل الماء والغاز والكهرباء وحتى كابلات الألياف الزجاجية تمتد إلى الأردن وفلسطين.[17]

السياسات المائية

لعبت جيوسياسة المياه والتنافس والتوترات المصاحبة لها دوراً كبيراً في السياسة الخارجية التركية لعقود كثيرة؛ فنهرا دجلة والفرات ينبعان في تركيا ويتدفقان في النهاية جنوباً، حيث يدخل دجلة مباشرة في العراق، أما الفرات فيتعرج عبر شمال غرب سورية قبل أن يدخل العراق. والطلب مرتفع على هذين النهرين من قطاعي الزراعة والطاقة الكهرمائية.

ويمكن أن تكون موارد المياه بالفعل مصدراً للتعاون بين الدول بدلاً من النزاع، لكن الحل يعتمد على حسن النية لدى الأطراف المعنية. ولعقود ظل حسن النية غائباً بين تركيا، والعراق، وسورية. وقد برز النزاع على المياه في ستينيات القرن العشرين، عندما بدأت تركيا، والعراق، وسورية في زيادة استخدام هذه المياه، وبناء السدود حتى تتوسع كل منها في إنتاجها الزراعي. وأوحت الاستشارات الثلاثية الأطراف بين هذه الدول بأن استخدام المياه المخطط له بواسطة الدول الثلاث سوف يفوق كمية المياه المتاحة بالنصف، وقد دفعت متطلبات تركيا المتنامية من الطاقة إلى سعيها وراء استغلال الإمكانات الكهرمائية لهذين النهرين عبر تشييد سد جديد.[18]

واقترحت تركيا خطة أحادية الطرف من ثلاث مراحل للتحكيم المستقبلي في المياه بين الدول الثلاث، تتضمن توزيعاً يقوم على الحاجة لكنه يقتضي أيضاً استخداماً للمياه يراعي، إلى الحد الأقصى، المعايير البيئية. وفي إحدى المناسبات عندما بدأ ملء سد أتاتورك الضخم الجديد في تسعينيات القرن العشرين كجزء من مشروع جنوب شرقي الأناضول قامت تركيا فعلاً بخفض تدفق المياه إلى سورية. وأرسل هذا الفعل رسالة واضحة إلى دمشق، بحيث إذا استمرت في دعمها لحزب العمال الكردستاني فإن تركيا سوف تكشف

ضعفها المائي.[19] وفي وقت أكثر قرباً، خلق حل الصراعات الأيديولوجية والجيوسياسية الرئيسية بين تركيا، وسورية، والعراق جواً يفضي بدرجة أكبر إلى حلول ودية. علاوة على ذلك – ولأن مشروع جنوب شرقي الأناضول يهدف إلى توسيع الأعمال الزراعية التركية في الجنوب الشرقي– فإن أنقرة تعي تماماً أنها تحتاج سوقاً قريبة وودية لمنتجاتها.[20]

وخلافاً لمياه دجلة والفرات، فإن نهري جيهان وسيحان الكبيرين يمدان تركيا أيضاً بموارد ثمينة للمياه. وقد اقترحت أنقرة أنه يمكنها في النهاية ضخ بعض هذه المياه إلى كل من سورية والأردن وإسرائيل وغربي المملكة العربية السعودية، أو حتى دول الخليج العربية، فيما سماه الرئيس التركي السابق تورجيت أوزال "خط أنابيب السلام".[21] وحتى الآن لايزال هذا المشروع مُجدولاً، وقابليته للحياة رهن بالنزاع العربي–الإسرائيلي المستمر، الذي لم يجد حلاً.

القضايا الإثنية عبر-القومية

المشكلة الكردية

في البنية المتعددة الإثنيات للإمبراطورية العثمانية لم تكن هناك "مشكلة كردية"؛ ومع تصميم الجمهورية التركية الوطنية الجديدة على خلق فئة إثنية واحدة "للأتراك"، برزت المشكلة الكردية. وهي اليوم تفرز أكبر أثر على كل من الحياة السياسة الداخلية في تركيا وأمنها وسياساتها الخارجية وعلاقاتها الخارجية في المنطقة. وبالفعل، فعلى مدى معظم القرن العشرين كان الأكراد داخل تركيا منهمكين في صراع طويل مطالبين بالاعتراف الرسمي بهويتهم الإثنية، ودرجة ما من الاستقلالية الثقافية، وظروف اقتصادية أفضل في منطقة الأكراد في البلاد، والحق في استخدام اللغة الكردية في الإعلام والتعليم.

لا يوجد تمييز رسمي ضد الأكراد داخل تركيا ما لم يفرضوا هويتهم الخاصة، فالجميع "أتراك". وهذا بلاشك واقع حقيقي فيما يتعلق بالمواطنة، ولكن ليس بالإثنية أو الثقافة. إن الأكراد الذين يتجاهلون ببساطة كرديتهم، وهم بالفعل يقومون بذلك بانتظام، يمكن

أن يرتقوا إلى أعلى المناصب في تركيا. وقد نشأت جذور المشكلة في حماسة الجمهورية التركية المبكرة لخلق دولة وطنية متجانسة إثنياً أنكرت فيها الدولة، على الأقل لمدة نصف قرن، مجرد وجود أقلية كردية كبيرة، وقمعت أي إيماءة إلى الدوافع الوطنية الكردية. وقد أدى ذلك إلى انتفاضات متكررة وعنف. وتلجأ الوطنية الكردية التقليدية تقليدياً إما إلى اليسارية المتطرفة أو الأيديولوجية الإسلامية كأداتين للتعبير.

ولفترة تقارب الثلاثة عقود، أخذ هذا الصراع شكل تمرد عنيف يهيمن عليه حزب العمال الكردستاني، وهو جماعة يسارية راديكالية خرجت في منتصف ثمانينيات القرن العشرين من رحم الحركات الثورية الماركسية-اللينينية التركية. وقد استخدمت الدولة موارد اقتصادية وعسكرية هائلة لسحق الحركة؛ مما أسفر عن قتل نحو 35000 شخص أغلبيتهم الساحقة من الأكراد.إن قمع تركيا القاسي للحركة، وحكم الطوارئ العسكري الذي استمر عقوداً، وكان قاسياً، وفرض الهيمنة على المنطقة الكردية في البلاد، عزز الفساد المرتبط بالدولة، وزاد اغتراب الأكراد داخل البلاد. ومن خلال استخدام الإجراءات القمعية الواسعة الانتشار، وعمليات الإجلاء الضخمة للأكراد من منازلهم في مناطق العنف، وضعت الدولة في النهاية الحركة تحت السيطرة إلى حد كبير. وكانت نقطة التحول الرئيسية أسر قائد حزب العمال الكردستاني لفترة طويلة عبدالله أوجلان الذي قبض عليه في عام 1999 في كينيا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن طرد من ملجئه في دمشق، الذي مكث فيه عقداً من الزمان.

وخلال معظم القرن العشرين، كانت السياسة الكردية تحت بصر الجيش الذي عامل المشكلة بشكل حصري بوصفها قضية أمنية؛ وكان الهدف الرئيسي إنهاء الإرهاب بدلاً من إزالة المظالم الاجتماعية والاقتصادية. وعموماً، ففي أواخر تسعينيات القرن العشرين بدأت خطورة المشكلة داخل تركيا وعلى المستوى الدولي معاً تدفع القضية إلى القطاع المدني. فقد نمت المطالب بالاعتراف بالأبعاد الكاملة للمشكلة؛ أي الاعتراف بالمشكلة

على أساس أنها مشكلة إثنية وهوية وليست مجرد إرهاب. وفي النهاية أرغمت هذه الحقيقة الاعتراف الرسمي بالأكراد كشعب متميز داخل تركيا له طموحات ثقافية وطموحات تتعلق بالهوية الخاصة بهم. ولعب الرئيس أوزال، الذي اعترف بأنه كردي جزئياً، دوراً قيادياً جريئاً في هذه العملية. إضافة إلى ذلك، بدأت الحكومة صرف موارد أكبر في المنطقة الجنوبية الشرقية، بما في ذلك مشروع جنوب شرقي الأناضول.

ونتيجة لذلك، تحقق تقدم كبير نحو معالجة أكثر حكمة للمشكلة. وقد شجع الاتحاد الأوربي بقوة هذا التقدم، وأوضح لأنقرة أن عليها الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، والمظالم المشروعة للأكراد قبل البدء في محادثات الانضمام إلى الاتحاد. وفيما بعد تحولت الحركة الكردية بقدر كبير إلى النشاط السياسي غير العنيف، والمقاومة الثقافية.

وعموماً، فمنذ عام 2005 بدأت بقايا صغيرة من التمرد العنيف تظهر بشكل مثير للقلق. وقد ارتبط هذا جزئياً بالوضع في العراق، وأثاره جزئياً غلاة الوطنيين الأتراك. ولايزال الحنق وسط الأكراد مرتفعاً، ويسفر دورياً عن انفراط عام للنظام. ومازال الجيش يخشى أن تكون التنازلات الثقافية للأكراد جزءاً من منحدر زلق سوف يفضي في نهاية الأمر إلى مطالب كردية بالانفصال والاستقلال عن تركيا. وبينما لا نستطيع أن نعرف المستقبل الطويل المدى للطموحات الكردية في تركيا، فإن الشيء الواضح يتمثل في أن الإنكار السابق والمعاملة القاسية للواقع الكردي لم تسفر إلا عن انتشار وعي ذاتي كردي واسع على مستويات المجتمع الكردي.

في تموز/ يوليو 2007 برز تطوران مشجعان؛ فقد منح السكان الأكراد حزب العدالة والتنمية الحاكم عدداً من الأصوات أكثر من حزب المجتمع الديمقراطي، وانتخب الأكراد أيضاً 20 من البرلمانيين الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين، لكن بعد ذلك كونوا كتلة خاصة بهم من حزب المجتمع الديمقراطي داخل البرلمان، وكان هذا أول تمثيل من نوعه منذ عقد من الزمان؛ وهذا يعني أن الأكراد يأملون على نحو متزايد في أن تتم معالجة

مظالمهم داخل حزب الاتجاه السائد الحاكم، وفي الوقت نفسه يمكن أن يجدوا بعض الإرضاء من مرشحيهم الوطنيين العلنيين الممثلين أيضاً في البرلمان. (هناك أيضاً الكثير من الأكراد في البرلمان ينتسبون إلى أحزاب أخرى لا يعلنون عن كرديتهم، أو القضية الوطنية الكردية) هذه التطورات تضع قضية الأكراد داخل الاتجاه السائد في السياسة القومية التركية، ومن المرجح أن تضعف نفوذ حزب العمال الكردستاني، خاصة في غياب عمليات الاستقطاب الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني لتشويش مثل هذه النزعة.

الأبعاد عبر- القومية للمشكلة الكردية

تلعب المشكلة الكردية في فكر السياسة الخارجية التركية دوراً غير متناسب ويتصف بالهوس إلى حد كبير. ويكمن جزء من الصعوبات التي تواجهها تركيا مع الأكراد في البعد عبر-القومي للمشكلة؛ فالأكراد يمثلون أكبر مجموعة إثنية منفردة في العالم دون أن تكون لهم دولتهم الخاصة، وهم ينتشرون عبر شرقي تركيا وشمالي العراق وشمال غرب إيران وشمال شرق سورية ومناطق في أذربيجان. ومن بين هذه الدول، نجد أكبر عدد من السكان الأكراد في تركيا؛ إذ يبلغ عددهم 12 مليوناً، ويشكلون ما يقارب 20٪ من سكان تركيا. ونصف الأكراد يقطنون المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد، والباقون مشتتون عبر غربي تركيا. وإسطنبول أكبر مدينة كردية في العالم.[22]

وقد هيمن وجود الأكراد وأنشطتهم مدة طويلة على العلاقات الثنائية مع كل من العراق وإيران وسورية، وغالباً ما كان ذلك مصدر تعقيد للعلاقات. والأسوأ من ذلك أن القضايا الكردية التركية الداخلية تخلق لأنقرة حالة من الضعف يمكن أن يستغلها الأعداء الخارجيون. وبالفعل، فعلى مدى السبعين سنة الماضية كان يتم التلاعب بالأكراد في المنطقة بشكل دوري ضد دولة أو أخرى في المنطقة بواسطة كل من بريطانيا العظمى وروسيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وإيران والعراق وسورية وقبرص وأرمينيا.

ويمكن أن نسوق حجة عن أن ديار بكر "التعيسة" - العاصمة غير الرسمية لكردستان التركية- تشكل كعب أخيل الأكبر* بالنسبة لتركيا لأنها تضمن النزاع الداخلي المستمر، وتشجع الانفصالية الكامنة، وتفتح الباب للاستغلال الأجنبي. على العكس من ذلك، توحي ديار بكر "السعيدة" بأقلية كردية مندمجة جداً في المجتمع. وهذا من شأنه أن يمنع إلى حد كبير احتمالات التلاعب الأجنبي، ويجعل المناطق الكردية من تركيا مغناطيساً كبيراً وجذاباً لكل الأكراد الآخرين في المنطقة. وبعدها سيكون الأكراد قادرين على عبور الحدود إلى تركيا ليشاهدوا دولة تمكنت من حل قضاياها الإثنية، وأصبحت شريكاً جذاباً للأكراد خارج البلاد، وستكون هذه دولة ديمقراطية تشكل بوابة إلى أوربا.

ويمثل حزب العمال الكردستاني تحدياً معيناً بالنسبة إلى تركيا: فهو الحركة الأولى والوحيدة التي تناصر مثلاً أعلى لكل الأكراد، أي اتحاد كل الأكراد في دولة واحدة منفردة. وكان أول حزب يرتفع فوق المحلية- المهلك التاريخي للسياسة الكردية في كل مكان- والقبلية، وحتى اختلافات اللهجات كي يشكل حركة مدولنة internationalized، وإصلاحية، وعلمانية، ويسارية ومن ثم "حديثة". ورغم براعته النظرية، فقد مارس أوجلان سيطرة ستالينية قاسية على حركته، وبذلك لم يكن حزب العمال الكردستاني ديمقراطياً قط. وهو يقضي اليوم سجناً مدى الحياة في تركيا، مع أنه مازال يحظى بتعاطف كبير وسط الأكراد في كل مكان، على الرغم من أن القيادة الكردية في البلاد تتحرك نحو تبني أسلوب أكثر ديمقراطية واعتدالاً.

ورغم أن المشكلة الكردية تظل قضية متقلبة في السياسة التركية وخاصة في الدوائر العسكرية والقومية، فإن الحقيقة القاسية تتمثل في أن تركيا لن تستطيع أبداً إقامة علاقات

---

* أخيل هو أحد قادة جيوش الإغريق في حرب طروادة، عاش في القرن 12 ق. م. تحكي الأساطير الإغريقية أن الكهنة أمروا أمه أن تغطسه بكامله في الماء ليكون من الخالدين، فأمسكت بكعب إحدى قدميه وغطسته في مياه نهر ستيكس؛ فكانت الكعب التي أمسكت هي المكان الوحيد الذي لم يغمره الماء، ومن ثم كانت نقطة ضعفه التي قتل لاحقاً بسبب سهم أصابه فيها.

دولية طبيعية ومستقرة مع كل من العراق وإيران وسورية حتى تحل بشكل مرضٍ مشكلتها الكردية الداخلية الخاصة.

التركية الشاملة

إن العالم الذي يتحدث اللغة التركية يضم كلاً من الأناضول والقوقاز وإيران وآسيا الوسطى وغربي الصين. هذه المجموعة اللغوية الضخمة متنوعة جداً، ولكنها تعي جيداً ثقافتها المشتركة. والتركية الشاملة كانت تثار دورياً في الماضي في مختلف الأماكن لعدة أغراض سياسية ويمكن جيداً أن تثار مرة أخرى، وهي تقوي من الناحية الكامنة هيمنة تركيا في المنطقة. ورغم ذلك، ونظراً إلى مصالحها الأوسع مع الدول الإقليمية وخاصة روسيا، فإن أنقرة سوف ترفض استخدام ورقة التركية الشاملة، ولكن هذه الورقة لن تختفي أبداً بشكل كلي.

الثقافة

جاء في التقارير أن الموسيقى التركية قد أصبحت "رائجة جداً في المنطقة"، وذلك وفق ما قاله نجم خليجي في مجال موسيقى الروك.[23] وتمثل الموسيقى العربية الطراز انصهاراً حديثاً ثقيلاً بين التقليدين التركي والعربي، وقد أخذت تعبر الحدود في الشرق الأوسط.

خاتمة

إن صعود تركيا نحو الهيمنة الواضحة في الحلبات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية في الشرق الأوسط زاد بدرجة كبيرة خلال العقدين الماضيين. وصفتها الديمقراطية وحكومتها الشرعية توفر لها مرونة قوة هائلة. ويتناقض هذا بشكل صارخ مع كل الدول الأخرى في المنطقة تقريباً التي غالباً ما يهيمن عليها قادة غير تمثيليين

وأوتوقراطيون وقساة، ويفتقرون إلى الكفاءة، ويخشون شعوبهم، ويعتمدون على دول خارجية كي تحافظ لهم على قبضتهم على السلطة. وتركيا واحدة من الدول القليلة التي يمكن للدولة فيها أن تبدد عواصف هائلة في طريقها إلى المنطقة بدون ثورة، ولكن المشكلة الكردية التي لم تحل تماماً حتى الآن تظل نقطة ضعف بالنسبة إلى أنقرة.

ورغم أن تركيا تملك الكثير من مصادر النفوذ، فإن الفهم التام لمكانتها الراهنة في المنطقة يتطلب من المرء أن يفهم علاقاتها الثنائية الرئيسية عبر العالم الإسلامي وما وراءه على أساس فردي.

الفصل التاسع

تركيا وسورية

علاقة متغيرة

منذ تأسيس الجمهورية التركية، كانت العلاقات التركية مع سورية سيئة عموماً، وغالباً ما كانت تتسم بالتوتر. وقد شارفت الدولتان على الحرب عدة مرات، غير أن علاقات أنقرة مع دمشق بدأت تشهد تحولاً لافتاً منذ عام 1998، مما أدى إلى فتح عهد تاريخي جديد بين البلدين، وإلى خلق جو إيجابي جديد أفضى إلى تسوية معظم القضايا العالقة بينهما. إضافة إلى ذلك أصبحت تركيا بعد تحسن العلاقة بين البلدين قادرة على ممارسة تأثير معتدل ولكنه إيجابي في الشؤون السورية، وقد تستطيع توسيع آفاق الرؤى السورية من خلال التشاور المتكرر والوثيق معها.

وبالرغم من أن الغموض الذي يحيط اليوم بالعلاقة التركية-السورية ينبع من عداء أمريكي مستمر تجاه سورية، فإن العلاقة بين تركيا وسورية قد اكتنفتها تاريخياً التوترات التي كان أساسها قضايا الهوية والحدود والأيديولوجية وانحيازات الحرب الباردة والأكراد والمياه وإسرائيل.

قضايا الهوية

غالباً ما يُنظر إلى مسألة الهوية على أنها قضايا "حساسة" في أي تقييم للعلاقات الثنائية، ولكنها قد تكون عويصة للغاية عند إدراك طبيعة العلاقة. وعلى حد قول بولنت أراس، فإن الهوية تلعب دوراً كبيراً في تكوين السياسة الخارجية وتطبيقها.[1] إن السياسة الخارجية لا تعبر عما يريده الإنسان فحسب، بل عن ماهيته أيضاً. وبالنسبة إلى الجمهورية التركية الجديدة، فإن المطامح الكمالية لمعانقة الغرب، ونبذ الماضي العثماني الإمبراطوري الإسلامي، ووضع العالمين العربي والإسلامي على الهامش- كلها قد ساهمت في بناء هوية تركية جديدة.

وبالمقابل، فإن مركز دمشق كمركز للقومية العربية في الأعوام السابقة للحرب العالمية الأولى والتالية لها جعل من مقتضيات خلق هوية قومية عربيـة جديـدة نبـذ الـدور التـابع الذي لعبته سورية ضمن النظام التركي/ العثماني القديم. ونتيجة لذلك سـاهمت الهويتـان القوميتان الرسميتان الجديدتان داخل تركيا وسورية في إيجاد ثقافة أمنية خاصة بكل منهما، وكذلك تصوراتهما الذاتية الجديدة عن التهديدات.[2] وقد سعت كل دولة، من منطلق نفسي واجتماعي، إلى إعادة تعريف هويتها الجديدة مقابل الدولة الأخرى بصورة متميزة؛ مما أدى إلى صدام ضمني سرعان ما تحول بسهولة إلى نبوءة ذاتية التحقق. ولعل هـذا أهـم عامـل منفرد نشأت عنه العلاقات التركية-السورية خلال الجزء الأكبر من القـرن المـاضي، ومـا لبث التوتر النفسي أن تعزز بمزيد من الأعمال العدائية على كلا الجـانبين، محفـوزاً بـالحرب الباردة.

يسلّم أحمد داود أوغلو بالوجود التاريخي لتوترات كبرى بين تركيا وسورية، غـير أنـه يعتبر اسـتمرار وجودهـا بمعنـى مـن المعـاني مـصطنعاً، وهـي نتـاج عقـود مـن الجمـود الدبلوماسي والخمول والإهمال اللامبالي، وبالتالي استمرت التوترات على نفس المنوال من الجمود والإهمال، وكأنها عصية على العلاج. وهو يرى في ذلك ترفاً بـاهظ التكلفـة لكلتـا الدولتين اللتين تشتركان في حدود طويلة جداً. وقـد فتحتـا بإطـالتهما أمـد هـذه الأجـواء السلبية وهذا الجمود مجالاً لدول أخرى، مثل اليونان وإسرائيل، لاستغلال هذه التوترات بصورة متكررة لتحقيق مآربها. ويـشير داود أوغلـو إلى فـرص كـبرى تنتظرهمـا للتنميـة النشيطة المتبادلة، ولاسيما في مجالات المياه والزراعـة والتجـارة والاتـصالات. كـما يعتقـد أيضاً أن على أنقرة تكريس مزيد من الاهتمام للقضية العربية-الإسرائيليـة التـي تعـد ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى دمشق؛ لأنهـا تـؤثر في الرؤيـة والـدور الممكـن لتركيـا في الـشرق الأوسط الجديد.[3]

مهما يكن التراث المتعلق بالسبل المتبعة في كلتا الدولتين بعد الاسـتقلال، فـإن وجـود استعداد جديد لديهما لتسوية الخلافات قد أدى إلى الحد من الخلافات الطويلة الأمـد بـين

الجانبين وإلى وضع حل لها. ونتيجة لذلك، فسرعان ما تزول أزمة "الهوية" مادام الجانبان قد بدأا في إعادة تكييف هويتهما من خلال السياسات الخارجية الجديدة.

النزاعات الحدودية

اتجه النزاع الطويل الأمد حول لواء الإسكندرون (هاتاي) نحو حل الأمر الواقع بزيارة رئيس الوزراء أردوغان غير المسبوقة إلى دمشق في كانون الأول/ ديسمبر 2004، عندما أقر الجانبان علانية أنه لم تعد بينهما أية قضايا حدودية.[4]

منافسات الحرب الباردة

كان تأييد تركيا القوي للتحالف الغربي وتوجه سورية نحو الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة مصدراً رئيسياً للتوتر الأيديولوجي بينهما حتى انهيار الشيوعية. ومهما يكن جوهر الشكاوى المتبادلة المختلفة بين سورية وتركيا، فإن الحرب الباردة أسهمت في استفحال هذه الشكاوى وكادت تقضي على أي فرصة للتقارب. وقد جدَّ كل طرف في البحث عن وسائل للضغط على الطرف الآخر؛ مثل المياه والأكراد وإسرائيل.

مشكلات المياه

قام الرئيس أوزال بزيارة إلى دمشق عام 1987 في مسعى لإبرام اتفاقية تضمن بموجبها أنقرة تدفقاً مشروطاً لمياه نهر الفرات إلى سورية مقابل إيقاف متبادل من كل طرف للدعم للعناصر المعادية للطرف الآخر، في إشارة واضحة للدعم السوري لحزب العمال الكردستاني. وبرغم الاتفاقية لم توقف سورية دعمها لحزب العمال الكردستاني، مدعية أن معدل تدفق المياه الذي عرضته تركيا قليل بدرجة غير مقبولة على المدى الطويل.[5] ومن المنظور التركي أخفقت سورية في احترام التزاماتها المطروحة. ونتيجة لذلك لم تتردد أنقرة في إيضاح أن سورية معرضة لانقطاع مياه نهر الفرات إذا استمرت دمشق في اتباع السياسات التي رأت أنقرة أنها معادية لها. أما وقد سادت أجواء المودة في

الجانبين فقد وُضعت قضية المياه جانباً؛ لذا فإن من المحتمل أن يستمر الاقتسام العادل لمياه الفرات.

القضية الكردية

يوجد تقريباً مليون من السكان الأكراد في سورية، يتجمعون بصورة رئيسية في الركن الشمالي من البلاد في منطقة الجزيرة. وينحدر غالبية الأكراد من مهاجرين من تركيا في عشرينيات القرن الماضي عندما هرب الأكراد عبر الحدود من الاضطهاد التركي.[6] لذا توجد لديهم مشاعر معادية للأتراك قديمة العهد، وكذلك طرق مفتوحة مع جيرانهم في المناطق الكردية في العراق.

فرت زعامة حزب العمال الكردستاني إلى سورية عام 1980، حيث حظيت بدعم الدولة بعد انقلاب عسكري في أنقرة. وقد قدمت سورية تسهيلات التدريب لحزب العمال الكردستاني في وادي البقاع بلبنان وأعطت أوجلان حق اللجوء في سورية. لكن انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 أضعف موقف سورية، فأصبحت معزولة وعلقت بين القوتين العسكريتين لتركيا وإسرائيل. وأتاح هذا التطور لتركيا فرصة كبرى لتسليط الضغط على دمشق، من دون مخاطر مجابهة حرب باردة أوسع نطاقاً. وكانت هناك عملية حسم قيد الإعداد.

كانت هناك خيبة أمل تركية في دمشق تتنامى عبر السنين، ذلك أن نطاق حرب العصابات والعمليات الإرهابية لحزب العمال داخل تركيا كان قد وصل إلى مراحل خطيرة في تسعينيات القرن الماضي، وأصبح حزب العمال الكردستاني أيضاً عامل استقطاب لدول أخرى تسعى إلى ممارسة الضغط على تركيا، ومنها اليونان وأرمينيا وروسيا. كما أقام الأكراد قاعدة سياسية للدعم في أوربا، مما جعلها قضية أنقرة الأولى في السياسة الخارجية على صعيد العالم. وفي أواخر التسعينيات شهدت علاقة أنقرة بإسرائيل نمواً متسارعاً، وتولت المؤسسة العسكرية التركية في تلك الفترة السيطرة الفعلية على سياسة الأمن التركية. ورغم إصدار السياسيين الأتراك من قبل وعلى مدى عدة سنوات

تحذيرات حادة على نحو متزايد لسورية، فقد أصدرت أنقرة أخيراً إنذاراً قاسياً إلى دمشق عام 1998 لوقف دعمها لحزب العمال الكردستاني وطرد أوجلان وإلا فإنها ستواجه غزواً تركياً. وتم تدعيم التهديد بتحريك عشرة آلاف عسكري تركي إلى الحدود مع سورية. ولما وجد حافظ الأسد أن الخيارات أمامه قليلة أذعن على غير عادته، وراح يعدل تماماً سياساته القائمة على المواجهة مع تركيا؛ وقد دشن ذلك علاقة ثنائية جديدة ومهمة كان لها انعكاسات كبرى على المنطقة.

العلاقات مع إسرائيل

كانت علاقات تركيا مع إسرائيل في التسعينيات مصدراً رئيسياً للإزعاج في علاقات أنقرة مع العالم العربي، حيث وضعت ضغطاً خاصاً على دمشق. لكن التهديدات الاستراتيجية التي كانت في الماضي حافزاً للعلاقة التركية-الإسرائيلية تراجعت، لذلك فإن روابط تركيا مع سورية مستمرة في الازدهار.[7] وعلى حد تعبير المراقبين سونر كاجابتاي ونظلي جنكسوي «إن خير دليل على تغير موقف أنقرة من سورية هو حقل الألغام البالغ طوله 450 ميلاً وعرضه 1500قدم بين الدولتين (تمت زراعته عام 1952 في أوج الحرب الباردة)، والذي تقوم تركيا الآن بإزالته».[8]

خاتمة

أدى تغير العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وسورية إلى تغيرات إيجابية كذلك في العلاقات الاقتصادية والمدنية بين البلدين. فقد بلغ إجمالي التبادل التجاري بين تركيا وسورية 751 مليون دولار عام 2004، حيث عادل 1٪ من إجمالي التبادلات التجارية الثنائية.وتم إبرام اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين عام 2005، وبعد أن شجعت دمشق الاستثمارات التركية في سورية أقام البلدان شركة مشتركة للتنقيب عن النفط. ويقوم البلدان أيضاً ببناء شبكة كهرباء مشتركة في المناطق الحدودية. وأخيراً ثمة أمر جدير باهتمام خاص وهو أن عدد السياح الأتراك إلى سورية شهد زيادة هائلة بلغت تسعة عشر ضعفاً في الفترة بين عامي 2000 و2005.[9]

الفصل العاشر

تركيا والعراق

من العداوة إلى الاضطراب

سلكت العلاقات التركية-العراقية منذ الثورة العراقية عام 1958 سبيلها من علاقات محدودة باردة إلى مشاركة تركية في الشؤون العراقية بعد ذهاب صدام. وتتجه العلاقات بينهما الآن إلى الاتساع بسرعة، غير أنها تتصف بالخلافات الناجمة عن الفوضى الداخلية في العراق. والواقع أن الاضطراب في العراق يضع تحديات صعبة أمام أنقرة، وخاصة فيما يتعلق بالأكراد والإرهاب والأمن الإقليمي والنفط.

و في السنوات الأخيرة أسهمت العوامل التالية في تحديد شكل العلاقات مع بغداد:

- المطامح السياسية للأكراد العراقيين إلى إقامة حكم ذاتي، ووضع مدينة كركوك ونفطها، ومصير السكان التركمان هناك.
- قضايا الحدود ووضع محافظة الموصل التي كانت ولاية عثمانية في السابق.
- قضايا متعلقة باستقرار العراق ووحدته بعد صدام، مثل الإرهاب والحرب الأهلية والتطرف الإسلامي.
- قضايا اقتصادية، ومنها القضايا المتعلقة بالنفط.
- النفوذ الإيراني المزدهر حديثاً داخل العراق.

قضايا الحدود: الموصل

بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد أن سيطر البريطانيون على العراق، رأت أنقرة في الأكراد أداة للخطط الإمبريالية البريطانية.[1] وحيث لم تكن ثمة حدود طبيعية بين المناطق

الكردية في تركيا وفي العراق، فقد استغرق الأمر ثمانية أعوام من المناورات المليئة بالتوتر بين أنقرة ولندن إلى أن تم أخيراً إبرام تسوية حدودية عام 1926 عندما تخلت تركيا على مضض عن مطالبتها بمنطقة الموصل. غير أن القضية لم تدخل طي النسيان تماماً، وبقيت الدولة العراقية الحديثة دوماً تشك في نية تركيا تجاه الموصل، وخاصة في ظل الاضطرابات الداخلية في العراق في فترة ما بعد صدام. وتبقى أنقرة بدورها ينتابها القلق من فكرة انكشاف المنطقة الكردية أمام مزيد من المناورات الخارجية، بما في ذلك من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهو قلق لا يخلو من أساس له.

الحرب الإيرانية–العراقية (1980-1988): "الحرب النافعة"

أثارت الحرب الإيرانية–العراقية مخاوف في معظم مناطق العالم من إمكانية قطع إمدادات النفط العالمية واستهداف منشآت النفط وناقلاته. وكانت دول الخليج تخشى (عن بصيرة) من أن أياً من الدولتين إذا خرجت منتصرة من الحرب فسوف تشكل تهديداً أكبر عليها. وقد ساهمت معظم الدول في العالم في دعم العراق خوفاً من إيران الثورية. وكانت تركيا إحدى الدول القليلة في العالم التي تبنت موقف الحياد من الدولتين على حد سواء، وتلبية احتياجاتها الاقتصادية من خلال التبادل التجاري. ونتيجة لذلك جنت تركيا عائدات كبرى من الحرب، حيث قفزت الصادرات التركية من 220 مليون دولار عام 1981 إلى ملياري دولار عام 1985، ويعادل ذلك ربع الصادرات التركية الإجمالية.[2] كما حصلت تركيا على نحو 250 مليون دولار على شكل رسوم عبور خطوط أنابيب النفط من العراق، واتفقت تركيا والعراق على تكامل شبكتي الطاقة لديهما كجزء من مشروع إقليمي أوسع. أضف إلى ذلك أن إجمالي الدخل من المشروعات الإنشائية التركية في العراق بلغ 2.5 مليار دولار بين عامي 1974 و 1990. لكن عندما انتهت الحرب تناقصت الصادرات التركية إلى كلتا الدولتين، وأصيب التكامل المتنامي بين الاقتصادين العراقي والتركي بانتكاسة بسبب حماقة صدام الكبرى، بغزوه الكويت، ومن ثم رد تركيا على ذلك.[3]

كان التطور السلبي الرئيسي بالنسبة إلى أنقرة في أثناء الحرب الإيرانية-العراقية مرتبطاً بتأثير الحرب في الأكراد العراقيين، حيث أتاحت لهم فرصة البدء في إقامة مؤسسات تتمتع باستقلال ذاتي بعيداً عن سيطرة بغداد ذات الوطأة الثقيلة. وإضافة إلى ذلك استطاع حزب العمال الكردستاني إقامة قواعد في شمال العراق – بتعاطف ضمني من السكان الأكراد – حيث شن منها عمليات التمرد المسلحة إلى داخل تركيا ابتداء من عام 1984. وخلال هذه الفترة سمحت بغداد للقوات المسلحة التركية بملاحقة ساخنة عبر الحدود لعناصر حزب العمال الكردستاني، الأمر الذي أجاز مزيداً من المشاركة التركية في العراق مما أفزع الأكراد العراقيين.

كارثة حرب الخليج عام 1991

خلافاً للحرب الإيرانية- العراقية، كانت حرب الخليج عام 1991 كارثة بالنسبة إلى تركيا من كافة الوجوه تقريباً:

- فقد انكسرت سيطرة صدام على منطقة أكراد العراق بصورة نهائية.
- هرب نصف مليون كردي شمالاً نحو الحدود التركية، نتيجة لمساعي صدام إعادة فرض سيطرته المطلقة على المنطقة الكردية، الأمر الذي شكل مشكلة لاجئين كبرى لأنقرة.
- أطلقت احتمالات حدوث هجرة ضخمة للأكراد العراقيين إلى تركيا ردود أفعال سياسية غير محببة لدى الأكراد الأتراك، وأثارت لديهم مشاعر التضامن مع الأكراد العراقيين.
- أسهمت أزمة اللاجئين الأكراد والجهود الدولية اللاحقة لمعالجتها في وضع المسألة الكردية التي تم تجاهلها فترة طويلة بشكل بارز على الأجندة الدولية، وهذا تطور غير مرغوب من وجهة نظر أنقرة.
- خضعت منطقة الأكراد العراقيين لحماية الأمم المتحدة ولإشراف عملية تقديم العون برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، مما وفر للأكراد حماية شرعية دولية. وعلاوة على ذلك تبين أن التعهد الأمريكي بعدم السماح بقيام حكم ذاتي كردي قد فقد أهميته

العملية بسبب الأزمة الإنسانية الكردية؛ ونتيجة لذلك أصبحت عملية تقديم العون التي لقيت نفوراً لدى الأتراك قاطبة مشكلة كبيرة داخل السياسة التركية، وأصبحت الاستراتيجية والتكتيكات الأمريكية التي سببت ذلك كله -على ما يبدو- مصدراً لريبة الأتراك واستيائهم على نطاق واسع.[4]

- اضطرت الأحزاب التركية تحت الضغط الأمريكي إلى التعاون المؤسساتي مع الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى السياسي "القومي" في العراق لأول مرة، الأمر الذي حد من الخيارات أمام أنقرة؛ وقد مثل ذلك منعطفاً حاسماً في تطور التاريخ السياسي الكردي العراقي.

وسرعان ما طورت المنطقة الكردية في العراق مظاهر دولة قائمة بالفعل مستقلة تقريباً. وأدى هذا الواقع المتمثل في وجود سلطة كردية شمال العراق إلى دفع أنقرة إلى الشروع في التعامل معها بكثير من التردد والممانعة، في البداية من خلال زعماء أكراد منفردين، وبعد ذلك من خلال أحزابهم السياسية، ثم بعدها على مستوى دبلوماسي بحكم الوضع القائم، عندما تزايدت زيارات كبار المسؤولين الأكراد لبغداد لإجراء محادثات رسمية. وقد مثل ذلك بداية نشوء علاقة دبلوماسية غير رسمية بين تركيا وبين "كيان كردي". (بحلول أواخر عام 2004 وصلت هذه العملية إلى مستويات لا تخطر في بال؛ فقد ترتب أن تستقبل أنقرة الزعيم الكردي القديم العهد جلال طالباني في أنقرة، بصفته رئيساً للعراق). وقد شجع واقع الاستقلال الذاتي الكردي على الإفصاح داخل منطقة شمال العراق عن المنافسات الإقليمية، وهو تطور كانت تخشاه أنقرة منذ أمد بعيد. وكان لكل من إيران وتركيا وسورية والإسلاميين جماعات كردية كانوا يساندونها، مما زاد من المخاطر الدولية هناك.[5]

علاوة على ذلك خلفت حرب الخليج عواقب كارثية على العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق، الأمر الذي كان له تأثيره في الأكراد أيضاً. وقد كتب روبنز يقول:

> لقد اضطرت العقوبات الدولية – التي فرضت على العراق في ظل صدام – تركيا لوقف قدر كبير من تجارتها المتبادلة مع العراق، بما في ذلك خطان لأنابيب النفط، وكلفت فترة الحظر بكاملها تركيا 8 مليارات دولار تقريباً، وتدعي تركيا نفسها تكبدها خسائر بقيمة 5 مليارات سنوياً. في تلك الأثناء احتدم الجدل في أنقرة حول الطريقة السليمة للتعامل مع منطقة شمال العراق؛ فقد احتجت الحمائم بأن الظروف أتاحت فرصة ذهبية لدمجها في نطاق الاقتصاد التركي، بينما احتجت صقور الأمن بأن مثل تلك العملية لا تسهم إلا في تسهيل انفصال تلك المنطقة عن بغداد والدفع بها إلى طريق الاستقلال.[6]

وقد كانت الحمائم والصقور كلاهما على حق.

برز أمر كان بمثابة ذكرى؛ إذ إن قضية تحرير الموصل وضمها لتركيا مازالت حية، وذلك عندما حث تورجت أوزال المؤسسة العسكرية التركية على التفكير باستعادة الموصل إن تمت تجزئة العراق بعد هزيمة صدام عام 1993. لكن المؤسسة العسكرية أقنعته بالعدول عن ذلك في نهاية الأمر، حيث أدركت أن الاستيلاء على هذه المنطقة الكردية سيؤدي إلى مشكلات أمنية وانفصالية كبرى تركيا في غنى عنها.

تمثلت الفائدة الوحيدة لتركيا من حرب 1991 في توطيد علاقتها الاستراتيجية مع واشنطن، حيث رسخت تركيا صورتها كحليف موثوق، غير أن هذه الصورة كانت خادعة؛ لأنها تجاهلت الخلافات الحادة والشديدة التي نشبت بين الغالبية العظمى من أعضاء المؤسسة السياسية في تركيا وبين مغامرة أوزال الاستراتيجية المتمثلة في تأييده السياسة الأمريكية. وبرزت هذه الانقسامات إلى الضوء عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق عام 2003. والواقع أن شكوك تركيا ومخاوفها من مخاطر تدهور الوضع في العراق وجدت تأييداً لها في الأحداث التي جرت هناك منذ عام 1980؛ ذلك أن جميع الأحداث والصراعات الدولية الجديدة، والحرب داخل العراق لم تؤد سوى إلى تقوية الهوية والاستقلال الكرديين، الأمر الذي يجعل قيام دولة كردية مستقلة أمراً أكثر احتمالاً وقابلية للتحقيق.

حرب الخليج عام 2003: الحرب غير المرغوبة

وهكذا كانت الإطاحة بنظام صدام آخر شيء تريده أنقرة؛ حيث كانت تمثل لتركيا فتحاً "لصندوق بندورا"؛ أي فتحاً لبؤرة الشرور في العراق. كانت المشكلة الوحيدة التي مثلها صدام لأنقرة هي شخصيته العدوانية الغريبة الأطوار، والتي كان يصعب التنبؤ بأفعالها، حيث كانت تجر العراق دوماً إلى بؤر الصراع، وإلا فإن صدام كان قد بذل جهوداً ضخمة لإبقاء شعبه من الأكراد تحت سيطرته.

رأى المراقب هنري باركي وعديدون في المعسكر الموالي للولايات المتحدة الأمريكية في تركيا، أن رفض البرلمان التركي السماح للولايات المتحدة باستخدام التراب التركي لشن عمليات عسكرية ضد العراق كان تحركاً سيئاً من الناحية الاستراتيجية، كلف تركيا "كرسياً على الطاولة" وأي صوت في إصدار حكم في الشؤون العراقية المستقبلية.[7] لكن لم تكن هناك "طاولة" يمكن لتركيا أن تمارس عليها أي نفوذ، فقد تجاهلت إدارة بوش حتى النصح من غالبية الدوائر الاستخباراتية الأمريكية، والمؤسسات البحثية المتخصصة في السياسات الخارجية، والحلفاء الأوربيين، بشأن كيفية التعامل مع عراق ما بعد صدام. لكن إرث هذا القرار التركي لايزال يعتمل في صدر واشنطن إلى درجة أن البعض يواصل الحديث عن "الرد".

كركوك والتركمان

كان أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية التركية في العراق منذ عام 2003 يتمثل في حماية مصلحة السكان التركمان في المنطقة النفطية الحساسة في كركوك وما حولها. ورغم أن عدد السكان التركمان هناك ربما يقل عن مليون – مع أنهم يصرون على أن عددهم يبلغ ثلاثة ملايين – فإنهم يعتبرون جزءاً مهماً من سكان مدينة كركوك. والواقع أن التركمان السنة كانوا يمثلون نخبة حاكمة في كركوك في العهد العثماني في وقت كان الأكراد فيه يمثلون الطبقة الأدنى.[8] لكن من شبه المؤكد أن التركمان عانوا، منذ ذلك الوقت،

خسارة نهائية لمركزهم ونفوذهم، ولاسيما في السباق مؤخراً من ثلاث جهات للسيطرة على كركوك وضواحيها.

ومع هذا، فإن التركمان أنفسهم، المقسمين بالتساوي بين سنة وشيعة، قد مثلوا بطاقة رئيسية ممكنة بالنسبة إلى أنقرة في مساعيها لإبقاء كركوك ونفطها خارج الأيدي الكردية، وبخاصة أن الأكراد اتخذوا خطوات "لتكريد" كركوك. هذا، ويكاد نفوذ أنقرة يكون محصوراً في التركمان السنة، وليس في التركمان الشيعة الذين يشاطرون العرب الشيعة في الجنوب كثيراً من وجهات نظرهم. أضف إلى ذلك أن الجبهة التركمانية العراقية التي ترعاها أنقرة لا تحظى بتأييد التركمان جميعاً.[9] لذلك، فإن التركمان يشكلون متكأً ضعيفاً جداً لا تستطيع أنقرة أن تبني عليه سياساتها في شمال العراق، ويبدو أن أنقرة تسقطهم تدريجياً من حسابها كبطاقة رئيسية ممكنة. والحقيقة أن "الخط الأحمر" الذي رسمته تركيا قد ثبت أنه غير واقعي وتم تجاوزه بالفعل. ويلتزم الأكراد جميعاً، ليس بالسيطرة على كركوك فحسب، بل بتسميتها عاصمة كردستان أيضاً، حتى ولو كان ذلك غير منصف للعرب والتركمان الذين يعيشون هناك. علاوة على ذلك، فإن الأكراد اليوم يتدفقون عائدين إلى كركوك، وكثير منهم تم ترحيله في عهد صدام. وثمة عدد ضئيل من القوى التي يمكنها أن تعكس هذه العملية.

لاتزال أنقرة ترغب في ضمان خضوع النفط العراقي كله للسيطرة المركزية لبغداد، وذلك للحيلولة دون استفادة الأكراد من عوائد النفط في كركوك لتدعيم استقلالهم الذاتي، أو حتى الاستقلال مستقبلاً، غير أن المفاوضات جارية بالفعل لتحقيق درجة ما من السيطرة الإقليمية على موارد النفط.

اعتبارات جديدة

في النهاية، فإن سعي تركيا لنيل عضوية الاتحاد الأوربي يسلط من القيود على حرية العمل التركي في شمال العراق ما يعادل ما تفرضه السياسات الأمريكية هناك. وسوف

تغادر الولايات المتحدة الأمريكية العراق في نهاية المطاف، ولكن الاتحاد الأوربي لن يتسامح مع أي تدخل تركي يهدف إلى تغيير الواقع السياسي الحالي، وبخاصة في غياب أسس شرعية قوية تجيزه الآن. أضف إلى ذلك أن دولاً عربية أخرى وإيران ستبدي اعتراضاً قوياً على أي تدخل عسكري تركي في شمال العراق، وخاصة إذا ما سعت لإقامة نوع من الوجود الدائم هناك. وسرعان ما تغرق تركيا في مستنقع حرب عصابات، لا أمل لها في الفوز فيها.

وكما يشير باركي، فإن الصراع السياسي الداخلي في تركيا بين المؤسسة العسكرية وحزب العدالة والتنمية الحاكم قد ساهم في تعقيد عملية صنع السياسة التركية، بما في ذلك في العراق.[10] ولا توجد رغبة لدى المؤسسة العسكرية في نجاح حزب العدالة والتنمية، وقد سعت في بعض الأحيان لإرباكه. فإن حدث أي تدخل تركي جدّي ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، فإن المؤسسة العسكرية وحزب العدالة والتنمية سيضع كل منهما عبء القرار المنطوي على مجازفات على الطرف الآخر. ونتيجة لذلك سعى حزب العدالة والتنمية للعمل عن كثب مع المؤسسة العسكرية تقريباً في كل ما يتعلق بالعراق وبالسياسة الأمنية لتفادي أية خلافات، كما سعى لتجنب المواجهة المباشرة مع واشنطن منذ سقوط صدام. (والمفارقة أن ذلك أدى إلى اتهام لافت من قبل القوميين واليساريين الأتراك لحزب العدالة والتنمية بأنه يمثل "الحزب الأمريكي" في تركيا).

يتعين على تركيا أن تفكر في أمر الشيعة بلغة جديدة، فقد كان العثمانيون لفترة طويلة يرون في الشيعة تهديداً لسلطتهم وشرعيتهم القائمة على أهل السنة، ولاسيما بعد أن استلمت إيران راية الشيعة في القرن السادس عشر. ولكن ماذا يعني المذهب الشيعي لتركيا اليوم؟ فالعلويون، وهم طائفة شيعية تتسم بالغلو الشديد، لا يمثلون أي شكل مألوف وقويم من أشكال المذهب الشيعي، وليس لديهم ما يدفعهم للميل نحو إيران. والواقع أنهم يتصفون بصورة عامة بالعلمانية الحادة نتيجة ذكرياتهم عن القمع السني الذي ساد في الماضي. ولكن ماذا يمكن أن تفعل تركيا بشأن نشوء تكتل شيعي جديد يتكون من إيران والعراق وسورية، حيث تتولى أقلية علوية شيعية السلطة؟ هل سيشكل هذا التكتل

"تهديداً" لتركيا؟ لقد سعت أنقرة دوماً لتفادي أي تورط في السياسة الطائفية. ولذا، فإنه على الرغم من أن السياسة الطائفية هي التي تصطبغ بها السياسات في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحاضر، فمن غير المحتمل أن تنحاز لبعض الأطراف في نزاع طائفي في العراق؛ إذ ليست تركيا معنية ببناء سياستها على غرائز طائفية، وإن حثتها دول سنية أخرى على ذلك. وفي أيٍّ من الحالين، فإن مثل هذا الانقسام الإقليمي سيضع تحديات خطيرة أمام أنقرة.

وعلى الرغم من أنه يفترض بالدور التركي المستقبلي في الاقتصاد العراقي أن يكون كبيراً تماماً كمزود بالمنتجات الزراعية، ومصدِّر للمياه والسلع الاستهلاكية، ومستهلك للنفط العراقي، وممر لعبور صادرات النفط العراقي إلى البحر الأبيض المتوسط- فإن القضية الكردية تبقى تشكل علامة استفهام كبيرة بالنسبة إلى علاقات تركيا مع العراق ومستقبلها الداخلي على حد سواء. ومن المؤكد أن أكراد تركيا غدوا أكثر وعياً للذات من الناحية الإثنية وأكثر إلحاحاً في أعقاب الأحداث الأخيرة في العراق. فلقد شهدت الساحة على مدى سنوات عدة عودة لحرب العصابات التي يشنها حزب العمال الكردستاني، ولايزال هذا الحزب يجد معقلاً له في شمال العراق، ومن الغريب واللافت أن واشنطن لم تفعل شيئاً حيال هذا الأمر. ويعتقد كثير من الأتراك أن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في عدم اقتلاع قواعد حزب العمال الكردستاني بضربات جوية يعد جزءاً من الرد الأمريكي على إغلاق تركيا أراضيها في وجه القوات الأمريكية. ويرى آخرون أنه ليس بوسع واشنطن إبعاد الأكراد العراقيين بوصفهم الجماعة الوحيدة الموالية للولايات المتحدة في العراق. وأياً يكن الأمر، فإن عدم اتخاذ إجراء ضد حزب العمال الكردستاني يعد تصرفاً أحمق من جانب واشنطن، ويبقى في رأي أطراف عديدة القضية الثنائية الوحيدة المثيرة للانفعال.

رغم حديث تركيا المتكرر عن حقها في غزو شمال العراق كجزء من حربها على الإرهاب، فإن الجيش التركي سيدفع ثمناً باهظاً مع كل من أوربا وواشنطن والأكراد وبغداد، إن استعمل القوة ضد قواعد حزب العمال الكردستاني في العراق. وقد يقدم على

ذلك في المستقبل أيضاً، إذا لم يكن هناك إجراء آخر؛ وذلك كتحذير للحكومة في شمال العراق، لكن من غير المحتمل أبداً أن تقوم تركيا بغزو كامل لشمال العراق والاستيلاء على أراض عراقية؛ إذ سيؤدي ذلك إلى حرب عصابات ضارة في شمال العراق، لا يمكن لتركيا أن تنتصر فيها.

البعد الاقتصادي

لا تتمحور العلاقات التركية مع العراق في حقبة ما بعد صدام فقط حول قضايا مثيرة للنزاع كالقومية والانفصالية، مهما تكن هذه القضايا مهمة، بل تشمل أيضاً قضايا أقل شهرة كالعلاقات الاقتصادية المتنامية والمتعمقة بين تركيا وكردستان العراق. وباعتبار أن شمال العراق يعتمد على الاقتصاد التركي، فقد تسهم هذه العلاقات في نهاية المطاف في استقرار العلاقات والحد من الخلافات التي ميزت العلاقات بين تركيا وأكراد العراق على الحلبة السياسية، وخاصة في الفترة المتقلبة التي سبقت الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية في صيف عام 2007. والأرجح أن يصب هذا الاعتماد الاقتصادي في صالح قيام تعايش مفيد بين الطرفين، وأن يمنح تركيا صوتاً ونفوذاً كبيرين في كردستان العراق.

ومما له مغزى أن القطاع الخاص التركي يهيمن على هذا الدور المهم، فقد استثمر أموالاً ضخمة في كردستان العراق، ويعتبر أهم قوة اقتصادية مهيمنة هناك، إضافة إلى العوائد النفطية التي يحصل الأكراد عليها من مبيعات النفط العراقي. وقد كان من المتوقع أن تصل قيمة الصادرات التركية إلى كردستان العراق، وخاصة الأغذية ومواد البناء، إلى خمسة مليارات دولار عام 2007. كما تتوقع الشركات التركية أن تنجز ما يبلغ قيمته نحو 10إلى 15 مليار دولار من المشروعات في المنطقة بحلول عام 2010.[11] وقد سبق أن نفذت الشركات الإنشائية التركية عشرات المشروعات الحديثة المهمة، بما في ذلك إنشاء القصر "الرئاسي" بكردستان في أربيل، وشبكات تلفزيونية، ومطارات دولية، وجامعات، وجسور، وطرق رئيسية، وبنية تحتية حضرية. وفي ظل هذه الروابط المتنامية تقوم خطوط الطيران التركية الآن بتسيير رحلات منتظمة إلى المدن الكردية في العراق. [12]

ومما زاد من أهمية هذه العلاقات الاقتصادية المتبادلة وتأثيرها، تلك الروابط القوية والمتطورة بين الأكراد العراقيين والجهات الرئيسية المؤثرة على الجبهة السياسية في تركيا، ليس حزب العدالة والتنمية فحسب، بل أحزاب المعارضة الكبرى أيضاً، بما فيها حزب الحركة القومية التركي المناوئ للأكراد، والذي تربطه علاقات معقدة بعائلات وشركات لها مصالح اقتصادية في شمال العراق.[13] وقد يساعد الواقع الاقتصادي لهذه البنى التحتية الجديدة على تخفيف التوترات السياسية بين تركيا وكردستان العراق وتسهيل المزيد من التكامل بين الاقتصادين.

خاتمة

نتيجة لحرب الخليج عام 2003 أصبحت الدوائر التركية بجميع أطيافها الأيديولوجية والسياسية أكثر شكاً من أي وقت مضى في نوايا واشنطن تجاه الشرق الأوسط. ويعتقد الغالبية بأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت قوة استعمارية نمطية تسير على خطى الاستعمار الأوربي السابق، وأنها تسعى إلى تقسيم المنطقة وإضعافها والسيطرة عليها. وهم يعتقدون أيضاً أنهم يشهدون تكوين "بذرة سامة" في المنطقة – أي دولة كردية – تشبه "التكوين الاستعماري" لدولة إسرائيل لتكون مصدراً للخلاف والنزاع والصراع ولتؤدي في النهاية إلى المناورة والتدخل الدائمين من القوى الخارجية. إن استعراضاً للتاريخ الاستعماري الأوربي يكشف، للأسف، أن مثل هذه المخاوف لا تعدم بعض الأسس. فقد أدى عدم استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق إلى إذكاء موجة واسعة من الارتياب في تركيا حيال النية الأمريكية لإصابة تركيا بالشلل وتجزئتها، باعتبارها حليفاً يتمتع بدرجة زائدة من الاستقلالية في التفكير.[14]

ليست المخاوف التركية من دون أساس. وتعتبر احتمالات قيام دولة كردية مستقلة الآن أقوى من أي وقت مضى. أضف إلى ذلك أن اعتراف العالم بسياسة الهوية والدعوات العامة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان تدعم حتماً القضية الكردية من أجل تقرير المصير.

وعلاوة على ذلك، فإن الانقسامات المتزايدة داخل الدولة العراقية تمثل حافزاً ضئيلاً للأكراد كي يبقوا جزءاً من دولة عراقية منهارة. لذلك لا يستطيع أحد التنبؤ بالكيفية التي ستتطور بها القضية الكردية الدولية في نهاية المطاف عبر كل الحدود. أسيكون هناك يوم يحقق فيه بعض الأكراد وليس كلهم الاستقلال، أو دولة لكل الأكراد، أو استقلالاً ذاتياً للجميع؟ أم ستكون هناك انقسامات سياسية دائمة بين مختلف الجماعات الكردية في ظل اتحاد كونفيدرالي مخلخل، أو استمرار للوضع القائم، أو محمية كردية بضمانات أمريكية، أو كردستان يتمتع بحكم ذاتي ويغدو موطناً للقواعد العسكرية الأمريكية التي لا تلقى ترحيباً في العراق العربي؟ توجد سيناريوهات محتملة عديدة، ولكن سيتبين على الأرجح أنها جميعاً غير ثابتة تقريباً في سياق التنافس بين الدول الإقليمية.

وحتى إن رفض الأكراد العراقيون بصورة عامة مفهوم التمرد المسلح والإرهاب من جانب حزب العمال الكردستاني، فإنهم مع ذلك يكنون التعاطف والتفهم لما يسعى الحزب إلى تحقيقه. وتعارض السلطات الكردية في شمال العراق أي غارات تركية داخل منطقتهم، ولكنهم سيحاولون التعاون مع أنقرة في حل مشكلة حزب العمال الكردستاني.

يبقى أفضل الخيارات أمام تركيا أن تقبل التعاون مع الكيان الكردي الجديد على أمل ممارسة نفوذ مهيمن عليه وإدخاله في الاقتصاد التركي وضمن نطاق السياسة التركية. وبالإضافة إلى ذلك يمكن لتركيا إقامة منطقة تعاون كردية موحدة مع كل من سورية والعراق وإيران. كما أن عدم وجود تآمر من قوى من خارج المنطقة سيسهم كثيراً في تخفيف عقدة الاضطهاد والارتياب، وسيكون نعمة في صالح قيام تطور سياسي واجتماعي خلاق. وفي نهاية المطاف، فإن حل المشكلات الكردية في تركيا هو الطريق الوحيد لإقامة علاقات "طبيعية" بين أنقرة وبغداد.

الفصل الحادي عشر

تركيا وإيران

تعايش حذر

يعد التبادل الثقافي بين الأتراك والفرس من أقدم التبادلات الثقافية لتركيا وأكثرها تشابكاً. فقد كانت إيران على مدى أكثر من ألفي عام المنافس الجيوسياسي لأي مجموعة حكمت الأناضول، بما في ذلك البيزنطينيون. وبرغم أن التوترات الجيوسياسية بين إيران والأناضول التركية كانت موجودة حتى عندما كانت إيران لاتزال دولة سنيّة، فإن إيران لم تصبح المنافس العقائدي والأيديولوجي الرئيسي للدولة العثمانية إلا بعد التحول الديني المذهل واعتناق المذهب الشيعي ديناً للدولة عام 1500. وابتداءً من القرن السادس عشر أصبحت هذه العلاقة بين إيران الشيعية والإمبراطورية العثمانية السنية تشكل حرباً باردة اشتملت على كثير من تبادل الهجمات الأيديولوجية، وصراع طويل الأمد على الأراضي في الأناضول وبلاد الرافدين.

بحلول القرن السابع عشر وصلت الحروب الطاحنة من أجل الأراضي بين هاتين الدولتين المتحاربتين إلى نهايتها، حيث تضاءلت إلى شكوك ومناوشات بين حين وآخر. ورغم تكرار حالات التوتر الثقافي والأيديولوجي والارتياب المتبادل، فإن الخلافات بينهما لم تعد تترجم إلى صراع حقيقي على الأراضي. واتصفت العلاقات بين الدولتين بتعايش طويل وحذر، وإن كان شائكاً أحياناً، واحترام متبادل مبني على المجاملة. لذلك نعم البلدان بسلام فعلي دام عدة مئات من السنين، لم تتخلله نزاعات حدودية باستثناء مناوشات قليلة، حتى إنهما لم يعقدا تحالفات مع معسكرين أيديولوجيين متناقضين، كما كان حال العرب والأتراك في أثناء الحرب الباردة.[1]

بعد الحرب العالمية الأولى، كانت الجمهورية التركية المؤسسة حديثاً تتطلع إلى إقامة علاقة عمل جدية مع أسرة بهلوي الحاكمة. وأدت العلاقات الحسنة إلى عقد اتفاقية حدود جديدة بين الدولتين عام 1932. وكان أتاتورك نفسه يمثل قدوة للشاه رضا بهلوي في تنفيذ برنامجه الإصلاحي لفرض التغريب، وإن كانت إصلاحاته قد تمت بدرجة أدنى من الألمعية أو المهارة أو التفهم أو الأثر الدائم.

بعد الثورة الإيرانية عام 1979، بدأت الجمهورية الإسلامية الجديدة في إيران، بوصفها مركز المقاومة الرئيسي للقوة الأمريكية في الشرق الأوسط، تعقّد مساعي تركيا لتحقيق التوازن في مصالحها بين المنطقة والغرب. ومع هذا، فإن الأتراك والفرس على حد سواء مستمرون – انسجاماً مع العلاقة التاريخية بينهما – في إبداء ممانعة عميقة ومستمرة لخوض حرب بينهما.

وقد تحددت العلاقة التركية–الإيرانية المعاصرة عامة بالعوامل التالية:

- القضية الكردية التي أثرت في العلاقات التركية–الإيرانية الثنائية، وكذلك العلاقة الثلاثية الأطراف بين كل من الأكراد العراقيين والإيرانيين والأتراك.
- التوترات الأيديولوجية حول دور الدين في الدولة؛ أي الحكومة الإيرانية الدينية مقابل الدولة التركية العلمانية، علماً أن ذلك كان غالباً وعاءً للخلاف وليس سبباً له.
- انزعاج أنقرة من دعوة طهران المتكررة لأهداف متطرفة للسياسة الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بإسرائيل وبالإسلام، والغضب من الدعم الإيراني المزعوم لعمليات اغتيال معينة داخل تركيا، والتشجيع الإيراني المشبوه للحركة الإسلامية الكردية حزب الله (وهو غير مرتبط بحزب الله اللبناني).
- التنافس الجيوسياسي على النفوذ في عراق ما بعد صدام وسورية والخليج العربي والقوقاز وآسيا الوسطى.

- سعي إيران المحتمل لامتلاك أسلحة نووية.
- حاجة تركيا إلى تلبية احتياجاتها من الطاقة في مواجهة سياسات الطاقة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بخطوط أنابيب النفط والغاز، ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية الملحة لتقييد قدرة إيران على تصدير الطاقة.
- الدوافع القومية التركية الكامنة في أنقرة، التي هي في حالة ركود حالياً، والتي يمكن أن تؤدي إلى محاولة تركيا الحصول على مزيد من النفوذ داخل أذربيجان التركية.
- قلق تركيا من أي احتمالات حدوث اضطراب داخل إيران أو تجزئتها، ولاسيما على أيدي قوى من خارج المنطقة تقوم سياساتها على التدخل ونزع الاستقرار، كبريطانيا وروسيا في الماضي، والولايات المتحدة الآن.

العامل الديني

على الرغم من الانقسام السني-الشيعي فقد تمكنت كلتا الدولتين عموماً من التغاضي عن خلافاتها الدينية، ولاسيما في القرون الأخيرة؛ ففي السنوات الأخيرة من العصر العثماني، مثلاً، سارع السلطان عبدالحميد الثاني إلى السعي للحصول على دعم إيران في سياسات تشمل العالم الإسلامي، وتسعى لتوحيد المسلمين في مواجهة التحديات الاستعمارية الأوربية. والحقيقة أن الممثلين العثمانيين نوهوا بأن الخلافات السنية-الشيعية تعتبر هامشية، وأن مصالحهم الجيوسياسية المشتركة سامية.[2]

منذ عشرينيات القرن العشرين تبنت كلتا الدولتين -تركيا في عهد أتاتورك وإيران في عهد الشاه رضا بهلوي- أجندة علمنة قوية كجزء من برنامج أشمل للإصلاح والتغريب. لذلك تراجعت مكانة الإسلام في الحياة العامة بحدة في تركيا وإيران على حد سواء. أضف إلى ذلك أن الدولتين اشتركتا في الهم الجيوسياسي المتمثل في التهديد السوفيتي الحقيقي إلى الشمال منهما. ولم تعد التوترات الدينية بين الدولتين إلى الظهور إلا بعد الثورة الإيرانية عام

1979، حيث تبرأت من علمانية الشاه وسياسته في التغريب، وأقامت حكماً دينياً في إيـران. وقد رأى آية الله الخميني في تركيا الكمالية حالـة فاضـحة مـن الخيانـة للإسـلام بإلغائهـا الخلافة وسياساتها العلمانية وتحالفها الوثيق مع الغرب الاسـتعماري. ورفـض المـسؤولون الإيرانيون الذين زاروا أنقرة بانتظام القيام بالزيارة الواجبة دبلوماسـياً لـضريح أتـاتورك، وتلك إهانة كبرى للأيديولوجية القومية التركية. كما أدلى السفراء الإيرانيون لتركيـا أيـضاً بتصريحات علنية لاهبة حول إسرائيل وفلسطين، والحاجة إلى اعتماد الـشريعة الإسـلامية، وتشجيع الآراء الإسلامية المتشددة التي تتعارض والسياسة التركية.

ومع أن حزب العدالة والتنمية الحالي ذا التوجه الإسـلامي عمـل جـاداً عـلى تحـسين علاقاته مع طهران، فإن المؤسسة العسكرية التركية استمرت في موقفها الأكثر تـصلباً مـن مواقف الموظفين المدنيين الأتراك حيال إيران. وكما يذكر بولنت أراس، فإن الرؤية الكونية الكمالية القديمة لاتزال تميل إلى القيام بعملية إسـقاط لمـصدر المـشكلات الداخليـة، مثـل انتفاضة إسلامية في تركيا، على "أعداء خارجيين"، واستخدام العلاقات الأجنبية كطريقة لترويج أيديولوجية داخلية، وتحويل ما هو في الأساس قضايا داخلية إلى "قضايا أمنيـة".[3] وهكذا أصبحت إيران كجمهورية إسلامية ترمز "للتهديد الإسـلامي" للنخبـة العلمانيـة المتطرفة في تركيا. ومع ذلك، فإن كلتا الدولتين تواصل التصرف ذرائعياً (براجماتيـاً) نوعـاً ما تجاه الدولة الأخرى. ورغم الأزمات الدبلوماسية الصغيرة بين حين وآخر، فإنها تنتهـي عادة بتنحية الخلافات الدينية والأيديولوجية جانباً من أجـل معالجـة مـصادر القلـق بـين الطرفين والحفاظ على التعايش الحذر بينهما.

التوترات في العراق

كانت غالبية حوادث التوتر الحدودية الرئيسية بين إيران والعثمانيـين تتعلـق بالمنـاطق الحدودية بين العراق العثماني وإيران. ومع أن المصدر المحدد للتوتر اختفـى بفعـل الحـدود

الجديدة للدولة التركية الحديثة، فإن نفوذ إيران الناشئ في عراق ما بعد صدام قد فتح إمكانية حدوث توتر إيراني–تركي هناك.

مصالح الأقليات عبر الوطنية

سعت كل من تركيا وإيران بين حين وآخر لاستغلال الأقليات التي لدى الطرف الآخر من أجل تحقيق مصالح خاصة، وخاصة الأقلية الكردية الكبيرة التي توجد على جانبي الحدود بين الدولتين والأقلية التركمانية الكبيرة الحجم داخل إيران.

الأكراد: لعل القضية الكردية تشكل أطول نقطة خلاف ملموسة بين الدولتين، وقد فجرتها حركة المتمردين الأكراد الخارجة عن السيطرة، والتي مضى عليها عقود من الزمن، عبر الحدود التركية–الإيرانية غير المحددة تماماً. ولم يتم تسوية الحدود بصورة دائمة إلا في عام 1937، بعد فترة من حركات التمرد الكردية داخل تركيا، حيث وجهت أنقرة أصابع الاتهام إلى إيران بدعمهم.[4] وبعد ذلك، في سبعينيات القرن الماضي، دعم شاه إيران حركات التمرد الكردية، ولكن داخل العراق فحسب، لكي يضعف صدام حسين. غير أن تركيا لم تكن تشعر بالارتياح إلى سياسات طهران بسبب التشجيع المحتمل الذي يمكن أن تقدمه إلى المتشددين الأكراد داخل تركيا.[5]

إن وجود ولاءات قبلية وسياسية كردية عبر الحدود التركية–الإيرانية–العراقية يؤدي إلى خلق مزيد من المشكلات. فالأكراد القبليون الناطقون باللهجة الكرمانجية والقاطنون في أقصى الشمال، تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، هم أقرب جغرافياً وثقافياً إلى تركيا منهم إلى إيران. أما الأكراد الأقل قبلية وأكثر تحضراً، والناطقون باللهجة السورانية، والذين يتركزون في السليمانية، فهم مرتبطون ثقافياً بالأكراد الآخرين الناطقين بالسورانية في إيران، ولهم علاقات أوثق تاريخياً بإيران. وتقوم كلتا الجماعتين بالإيقاع بين تركيا وإيران من أجل الحصول على أقصى مجال للمناورة.

الأقليات الناطقة بالتركية: رغم أن الأقليات الكبيرة الناطقة بالتركية في إيران لا تمثل قضية كبرى في العلاقات التركية-الإيرانية الحالية، فإنها تبقى أداة ممكنة بيد تركيا للضغط على إيران. وتعادل نسبة الناطقين بالتركية في إيران نحو 26٪ من السكان هناك، وغالبيتهم أذريون ومرتبطون ثقافياً ولغوياً بشكل وثيق بأذريي أذربيجان. (يشير بعض القوميين الأذريين إلى أذربيجان "الشمالية" و"الجنوبية"). ولكن، من بين الشعوب التركية جميعاً في العالم يعتبر الأذريون في إيران الأقل اهتماماً بـ"تركيتهم"، فهم مندمجون تماماً في إيران ثقافياً واقتصادياً. والحقيقة أن الأذريين يشكلون طبقة ضخمة من رجال الأعمال، وهناك العديد من آيات الله والمسؤولين الرئيسيين يعتبرون أذريين، ومع أن المشاعر الانفصالية الحقيقية تعد متدنية جداً، فهناك قلق متزايد لدى العديد من الأذريين حول الحكم الجائر من طهران، الأمر الذي ولّد لديهم رغبة في الحصول على مزيد من الاستقلال الذاتي.

مرت الدولة العثمانية بمراحل مختلفة من تشجيع القومية التركية، وأكثر ما يلفت النظر أن ذلك كان بتأثير من أنور باشا في عهد تركيا الفتاة (1908-1918)، وبعد ذلك عندما سعى أنور لإثارة تمرد للقوميين الأتراك في أوساط الأتراك الروس في أذربيجان وآسيا الوسطى بعد الثورة الروسية. وقد تدخلت الدولة العثمانية مراراً في أذربيجان لتدعيم مركزها هناك في وجه إيران في أوقات التوتر في علاقاتهما الثنائية. وفي الوقت الذي تخلى فيه أتاتورك رسمياً عن القومية التركية الطورانية كعنصر في السياسة الخارجية للجمهورية الجديدة، يبقى هناك عنصر قومي نشيط داخل الطيف السياسي التركي. وقد تم تجديده بنشوء خمس جمهوريات تركية مستقلة حديثاً في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي. ويحث هؤلاء القوميون أنقرة باستمرار على استخدام علاقاتها كوسيلة ضغط لإظهار السخط إزاء بعض السياسات الإيرانية المعينة.

وعلى الرغم من احتمال ألا تلعب القضايا القومية التركية دوراً رئيسياً في العلاقات التركية-الإيرانية، فإنها تبقى مع ذلك كامنة وعرضة للاستغلال من جانب تركيا إن تدهورت العلاقات بين الجانبين. قد تكون هذه هي الحال إذا ما وقع صدام مصالح خطير

بين أنقرة وطهران حول العراق أو القضية النووية أو الحدث غير المحتمل، وهو أن تسيء طهران بشدة التعامل مع الأقلية الأذرية الضخمة. وفي حال حدوث تدهور إقليمي خطير بالفعل، فإنه لا يمكن استبعاد حدوث أزمة سداسية الأطراف، تشمل إيران والأذريين الإيرانيين، والأذريين الأذربيجانيين، وأرمينيا، والعراق، وتركيا. أما في الوقت الحاضر، فيبدو من المستبعد تماماً أن تفكر تركيا في الدخول في مثل هذا الوضع المعقد، بالرغم من تحريض بعض الأوساط التركية ذات التوجه القومي المتطرف.

الإرهاب

في الماضي اتهمت السلطات الأمنية التركية طهران بدعم العنف الإسلامي في تركيا، وخاصة في حال وقوع بضع اغتيالات لشخصيات علمانية تركية بارزة. وفي أوائل عام 2000 ادعت مؤسسة الاستخبارات القومية التركية أن إيران تدعم جبهة المهاجمين الإسلاميين الشرقيين العظمى Great East Islamic Raiders–Front (IBDA-C) التي كانت وراء عملية اغتيال بارزة، كما أعلنت أن الجماعة مرتبطة بحزب العمال الكردستاني. وبصورة عامة، كان موقف المؤسسة العسكرية التركية تجاه إيران أكثر تشدداً من مؤسسة السياسة الخارجية المدنية؛ ويعود ذلك بصورة خاصة إلى الطبيعة الإسلامية للحكومة الإيرانية. والواقع أن انتقاد المؤسسة العسكرية لمساعي رئيس الوزراء السابق أربكان لتحسين علاقات تركيا مع إيران كان يقوم على السياسات الداخلية نحو الإسلام في تركيا أكثر مما يقوم على السياسات الخارجية نفسها.

في الماضي زعمت تركيا مراراً أن إيران كانت تقدم الدعم اللوجستي لحزب العمال الكردستاني، أو تغض الطرف عن أنشطة حزب العمال الكردستاني عبر الحدود التركية مع إيران. وكان ذلك صحيحاً على أساس تكتيكي متقطع، ولكنه لم يكن سياسة إيرانية طويلة الأمد. ومع ذلك كله، فإن الأيديولوجية القومية الكردية المتميزة لحزب العمال الكردستاني في النهاية تعتبر تهديداً لإيران أيضاً. ففي عامي 2006 و2007 تعاونت تركيا وإيران تعاوناً

وثيقاً في عمليات عسكرية مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني، ونظيره الإيراني حزب الحياة الحرة (PJAK (Party for a Free Life. وباعتبار أن هناك تقارير تشير إلى أن واشنطن تمد حركات أقليات انفصالية داخل إيران بالدعم، ومنهم الأكراد الإيرانيون، فإن هذا التعاون التركي-الإيراني يشكل مصدر إزعاج لواشنطن. وفي الوقت نفسه، فإن إدراك أنقرة لممانعة واشنطن اتخاذ إجراء ضد حزب العمال الكردستاني يعد مصدراً رئيسياً لإثارة أنقرة.

العوامل الاقتصادية

تسهم العوامل الاقتصادية، ولاسيما تلك المتصلة منها بالطاقة، بصورة متزايدة في إحكام العلاقة بين البلدين. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين 2.7 مليار دولار عام 2004، أي ما يعادل 3.3٪ من إجمالي التبادل التجاري الثنائي لتركيا، وقد جاءت إيران في المرتبة الثالثة بعد روسيا وأكرانيا في التبادل التجاري مع تركيا من بين جاراتها.[6] ووصلت مستويات التبادل التجاري الثنائي عام 2006 إلى 6.2 مليارات دولار. ولايزال هذا المستوى متواضعاً، على أي حال، حيث لم تصبح تركيا حتى الآن من بين شركاء إيران الستة الأوائل في الاستيراد والتصدير. ويعود هذا العامل في جانب منه إلى تشابه اقتصاد الدولتين خلافاً لقطاع النفط، ولغياب الانسيابية في علاقات العمل بينهما.

يعد الغاز الإيراني بالطبع أكبر واردات تركيا من منطقة الشرق الأوسط؛ ففي نيسان/ إبريل 2007 أعلنت تركيا وإيران عن خطط لإقامة تحالف استراتيجي يقوم على مشروع مشترك في مجال الطاقة. ويستلزم المشروع حفر آبار جديدة للنفط والغاز ونقل الطاقة مروراً باليونان إلى أوربا بواسطة خطوط أنابيب غاز تعبر تركيا حالياً. وتعهدت تركيا بمليارَيْ دولار لتسويق الغاز الطبيعي الإيراني ونقله، كما تقوم بالتخطيط لتسهيل تصدير النفط الإيراني بواسطة خطوط الأنابيب إلى ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط. ويفضل الاتحاد الأوربي واردات الطاقة الإيرانية للاستغناء عن الاعتماد الزائد على مصادر

الطاقة الروسية، لكن واشنطن تعارض بشدة هذا المشروع الذي يعتبر مصدراً مستمراً للاختلاف مع أنقرة. كما تعارض واشنطن أي خطط ممكنة لجلب النفط التركمانستاني إلى تركيا عبر إيران.[7] وقد تعمقت هذه المشكلة بتوقيع مذكرة تفاهم في منتصف أيلول/ سبتمبر 2007 بين الدولتين لأجل مشروع مشترك ضخم في هذه المنطقة. وتغدو تركيا الآن محوراً لاستهلاك الغاز والنفط الإيرانيين، ونقلهما كذلك إلى الغرب. وبرغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية القوية فإن أوربا سترحب بهذا البديل الإيراني منعاً للاعتماد الحصري على الصادرات الروسية، الذي بدوره لا يحظى بترحيب واشنطن.

شجع حزب العدالة والتنمية بقوة زيادة التبادلات التجارية مع إيران، وتعد تركيا حريصة على إمكانيات الاستثمار في إيران، غير أنها تجد إيران معروفة بمراوغتها في أسلوبها القائم على المساومة، وتميل إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن الثقة بطهران، خاصة بعد انهيار عدة صفقات كبرى بلغت مرحلة متقدمة، بما في ذلك إنشاء مطار جديد لطهران. وهذا له أثر سلبي في العلاقات الثنائية. ورغم أن حزب العدالة والتنمية لا يعاني أية أوهام بشأن مشكلات عدم الموثوقية في التعامل مع إيران، فإنه يؤمن بأن العمل على حل المشكلة وتشجيع العلاقات الإيرانية مع الغرب مهم جداً للوضع التركي في المنطقة.

بذل وزير الخارجية جول مساعي للحفاظ على روابط قوية مع طهران، ولكنه قدم أيضاً بعض النقد الودي؛ فقد صرح علناً أنه يجب أن تكون الدول قاطبة منفتحة على النقد الداخلي والتمحيص الذاتي تماشياً مع القيم الإسلامية. كما حث إيران أيضاً مع دول أخرى في المنطقة على حل مشكلاتها قبل أن يقرر الآخرون حلها. وتعتبر قدرة جول على التكلم بصراحة في هذه القضايا في الحقيقة دليلاً على وجود ثقة عالية بين الجانبين أكبر مما شهدناه في الماضي. ومع ذلك، فينبغي أن يتقدم حزب العدالة والتنمية بحذر في تقاربه مع إيران نظراً للشكوك العسكرية في أن الإسلاميين الأتراك يرغبون سراً في إقامة دولة إسلامية في تركيا،[8] ويعد مثل هذا التخوف غريباً تماماً على الثقافة والتقاليد التركية.

وتشعر أنقرة أنها عالقة في مأزق بين المطالب الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وأهمية علاقات العمل الطيبة مع طهران. ويسهم هذا النوع من المآزق في تعزيز الأصوات الداعية إلى مزيد من الاستقلالية في السياسة الخارجية التركية، وزيادة الأواصر مع روسيا والصين والهند وأفريقيا وغيرها.[9]

وفي حين أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل عسكري ضد إيران سيكون له تأثير سلبي على مصالح أنقرة، فإنه حتى المساعي الأمريكية لفرض عقوبات اقتصادية واسعة النطاق على طهران سيكون لها تأثير كبير في التجارة الخارجية التركية. على سبيل المثال، هناك نحو خمسة وسبعين ألف شاحنة تركية تعبر إيران كل عام في طريقها إلى آسيا الوسطى وما بعدها.[10] ومن المستبعد تماماً أن تخضع أنقرة لاعتراضات واشنطن على مبادراتها الجديدة الرئيسية المتعلقة بالطاقة، بالنظر إلى أهميتها للاقتصاد التركي وأيضاً لمساعي أنقرة إلى بناء علاقات أوثق مع إيران.

المخاوف الأمنية الدولية

ثمة تعاون مثمر بين الدولتين في القضايا المتعلقة بالأكراد وتهريب المخدرات عبر الحدود، علاوة على الجهود الموحدة في مناوأة طالبان في أفغانستان والقلق المشترك من العواقب الجمة والخطيرة لتفكك العراق. لكن وجود عراق خاضع لهيمنة الشيعة بين تركيا وإيران ستكون له عواقب استراتيجية مجهولة. وسوف تقوم أنقرة – مهما يكن السيناريو المحتمل – بتوسيع تورطها ونفوذها في العراق إلى حد ما، ولكنها لا يمكنها أبداً مضاهاة ما تحرزه إيران من نفوذ هائل هناك. وقد يكون نشوب حرب أهلية شاملة في العراق عاملاً متقلباً في العلاقات التركية-الإيرانية. ومن غير المحتمل أن تخرج عن السيطرة، لكن إن حدث ذلك فستكون أول مواجهة جيوسياسية خطيرة بين تركيا وإيران خلال قرون. وفي مثل تلك الظروف يمكن للمرء أن يتخيل أن تلعب أنقرة بالورقة التركية القومية ضد إيران.

القضايا النووية

رغم النظرة السلبية داخل تركيا تجاه احتمالات التسلح النووي الإيراني، فإن هذه القضية لا تحتل أولوية قصوى داخل تركيا عند مقارنتها بالقضية الكردية، حتى بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية التركية. فتركيا أقوى كثيراً من إيران في مجال الأسلحة التقليدية. وعلى الرغم من مصادر التوتر المختلفة بينهما، فليس هناك تاريخ حديث من المواجهات العسكرية الخطيرة بين البلدين. إن مصدر قلق تركيا الرئيسي يكمن في الكيفية التي تؤثر بها الأسلحة النووية الإيرانية في معادلات توازن القوى في المنطقة. ففي الوقت الذي يرحب فيه الزعماء الأتراك بوقف برامج إيران النووية من حيث المبدأ، فإنهم يخشون كذلك أن تدفع السياسات الأمريكية بإيران إلى السير بصورة أسرع وأخطر في الاتجاه النووي. وأشار استطلاع للرأي في حزيران/ يونيو 2003 بشأن إمكانية حدوث مواجهة أمريكية–إيرانية إلى أن 55٪ من الأتراك أفادوا بأنهم يفضلون البقاء على الحياد في هذه المسألة، بينما فضل أقل من 24٪ الوقوف مع إيران، ورغب أقل من 17٪ الانحياز إلى الولايات المتحدة.[11] والأرجح أن تتبع أنقرة خط الاتحاد الأوربي من أن تتبع الخط الأمريكي في التعامل مع المشكلة النووية.[12]

وعلى الرغم مما ورد حول أن أردوغان طمأن طهران بأنه لن يسمح باستخدام المجال الجوي التركي في هجوم إسرائيلي على إيران،[13] فقد بذلت واشنطن مساعي دبلوماسية جدية في أوائل عام 2006 في تجنيد تركيا في عملية الضغط على طهران، بما في ذلك استخدام التهديد العسكري. وقد قاومت أنقرة هذه المحاولات حتى الآن، ومن شبه المؤكد أنها لن تشارك، بل لن تقدم تسهيلات لهجوم إسرائيلي أو أمريكي على إيران، إلا إذا أصبحت تصرفات إيران تنطوي حقاً على التهديد في نظر أنقرة.

خاتمة

بدا تاريخياً أن إيران إما أنها قلقة أو كارهة لقرب تركيا من الغرب، حتى إن آخر شاه كان ينظر إلى تركيا أحياناً بوصفها منافساً في الاهتمام الغربي. لذا، فإن مواقف إيران نحو تركيا

ستتأثر – في المستقبل المنظور – بمدى التزام أنقرة بالسياسات الاستراتيجية الغربية ضد إيران. وقد استخدمت المؤسسة العسكرية التركية في وقت متأخر في تسعينيات القرن الماضي تقاربها الاستراتيجي مع إسرائيل، الذي كان بمستويات عليا في ذلك الوقت، كبطاقة استراتيجية تلعبها ضد إيران حسب الحاجة. ولكن منذ ذلك الوقت تزايدت الثقة المتبادلة بين تركيا وطهران في عهد حزب العدالة والتنمية، ولاسيما في البيئة الحالية بعد صدام. وعلى اعتبار أن أنقرة لم يعد يُنظر إليها كأداة مباشرة لمصالح الأمن الأمريكي أو الإسرائيلي، فإن طهران ستكون أكثر انفتاحاً على التفاهم مع أنقرة. وفي الوقت نفسه لا توجد إشكاليات أيديولوجية بين حزب العدالة والتنمية والمذهب الشيعي، وسوف يستمر الحزب في مساعيه الرئيسية لتحسين العلاقات مع إيران كجزء من سياساته القائمة على "حسن الجوار" ودوره الإقليمي المتسع. لذلك فمن المرجح أن تبقى إيران شريكاً شائكاً، لكنه دائم، لتركيا بموجب أي سيناريو مستقبلي.

الفصل الثاني عشر

تركيا وإسرائيل

لليهود تاريخ طويل من العيش داخل الدولة العثمانية، حيث وجدوا ملاذاً هناك بعد طردهم مع المسلمين من إسبانيا الكاثوليكية عام 1492. والحقيقة – كما يقول سونر كاجابتاي – أنه «في القرن السابع عشر كانت الجالية اليهودية التي تعيش في الدولة العثمانية تعد الأكبر من نوعها في العالم أجمع».[1] وقد كانت التجربة التاريخية لليهود في عيشهم في العالم الإسلامي أكثر إيجابية من العيش في أجزاء كبيرة من أوربا، وحتى قيام دولة إسرائيل عام 1948 على أقل تقدير. وبدورها استفادت الدولة العثمانية من المعارف والمهارات اليهودية في العديد من الحقول المهنية، حيث زودوا الإمبراطورية المتنامية والمتطورة بالخبرات الغربية التي اصطحبوها معهم.[2] ولم يكن اليهود – كشعب – يشكلون أي تهديد سياسي أو استراتيجي للدولة العثمانية، وذلك خلافاً للجاليات المسيحية داخل الإمبراطورية التي كانت لديها مشاعر انفصالية قوية، وكان العثمانيون متسامحين تجاه اليهودية والمسيحية على حد سواء. وفي تركيا الحديثة أيضاً عاش اليهود دون أي اضطهاد، وهناك جالية يهودية تركية في إسرائيل تبقى موالية تماماً لتركيا.

لكن تركيا شعرت بأنها مضطرة أيضاً للحفاظ على توازن دقيق بين إسرائيل والعرب في عدة جوانب رئيسية، مما جعل لديها مصالح تنطوي على التعارض في الحلبات الثقافية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية.

دور فلسطين في الفكر التركي

كانت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وكان السلطان رسمياً حامي الأماكن المقدسة في القدس. واعتباراً من أواخر القرن التاسع عشر أثارت الهجرة المتنامية لليهود

الأوربيين إلى فلسطين وتملكهم المتزايد للأراضي القلق في إسطنبول بشأن الانعكاسات الجيوسياسية الأوسع نطاقاً للحركة الصهيونية. والحقيقة أن الأعضاء العرب في البرلمان العثماني ضغطوا على إسطنبول لاتخاذ إجراءات للحد من التوسع الصهيوني الذي كان يهدد بتشريد السكان العرب في نهاية المطاف.[3] وقد أدى تواطؤ البريطانيين، الذين لم يكونوا أصدقاء للإمبراطورية العثمانية، مع المطامع الصهيونية إلى مخاوف إضافية.

بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، تعاطفت الجمهورية التركية مع الوضع الصعب لليهود في أوربا، فسهلت انتقال اليهود من أوربا إلى فلسطين قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية. وبعد إيجاد الدولة الصهيونية الجديدة أظهرت النخبة التركية عموماً احترامها لبراعة إسرائيل العسكرية،[4] علماً أن ذلك عكس جزئياً عدم التعاطف الكمالي تقليدياً مع العالم العربي.

لكن كما يشير أراس، ثمة تفريق مهم في الفكر التركي بين القضية العربية-الإسرائيلية وبين قضية القدس؛ فالقدس مهمة لجميع الأديان الإبراهيمية (السماوية)، وكان السلطان العثماني يفتخر بأداء واجبه الإسلامي بمسؤوليته عن الحفاظ على إدارة عادلة ومتوازنة ومتساوية للمدينة المقدسة. وقد انزعج الأتراك كثيراً، شأنهم في ذلك شأن معظم المسلمين، من خضوع القدس، التي تعتبر مدينة إسلامية مقدسة تقليدية، للسيطرة الإسرائيلية التامة. في استطلاع للرأي عام 2000 أفاد 63٪ من الأتراك أن القدس والمسجد الأقصى مهمان لهم، وطالب 60٪ بدور تركي أكثر نشاطاً في الدفاع عن الشعب الفلسطيني.[5] ولايزال العالم الإسلامي يتطلع إلى تركيا كي تساعد بالحديث بصراحة عن مصالح المسلمين في القدس. وأثناء انتفاضة الأقصى عام 2000 وجد رئيس تركيا العلماني نجدت سيزر نفسه مضطراً للإدلاء بتصريح لا ينم عن كثير من العلمانية، عندما قال: «لقد انزعج العالم الإسلامي بشدة من أعمال العنف ضد إخوتنا الفلسطينيين بعد صلاة الجمعة في القدس التي يعتبرها الإسلام من أقدس الأماكن، وذلك بعد بعض الاستفزازات غير المسؤولة».[6]

وهكذا، فإن قضية القدس في تركيا ليست مجرد "قضية إسلامية"، بل تمثل جزءاً ثابتاً من صلات تاريخية ودينية وثقافية وعاطفية لتركيا مع القدس، صلاتٍ لاتزال تتمتع بنفوذها حتى في عهد من العلاقات الجيدة مع دولة إسرائيل.

العامل العسكري في العلاقات التركية-الإسرائيلية

يعتبر العسكريون الأتراك أشد المناصرين في تركيا لعلاقات قوية مع إسرائيل. فإسرائيل في نظر الجيش العلماني المتطرف تعد مهمة كرمز "مضاد للإسلام"، ومصدراً لنقل التقنيات العسكرية العالية والقيمة، وميسّرة للوصول إلى الكونجرس الأمريكي، ومصدراً استراتيجياً لتخويف الجيران المتطرفين. وهناك مصدر ثانٍ لمشاعر أكثر اعتدالاً تجاه إسرائيل، يتمثل في الجناح الموالي لأمريكا داخل نخبة السياسة الخارجية التركية amerikancılar.

يتصف الرأي العام التركي نفسه بأنه أكثر تنوعاً؛ فالشعب يحترم ديمقراطية إسرائيل ونجاحها العسكري، ولكنه يكنُّ تعاطفاً أكبر تجاه الشعوب الإسلامية بصورة عامة، ويعبر عن غضبه من سياسات إسرائيل الإقليمية تجاه الدول الإسلامية، ويرى أن إسرائيل متغطرسة. ويميز غالبية الأتراك بسهولة بين الأقلية اليهودية التركية (120000 نسمة)، حيث يعاملونهم بدرجة عالية من التسامح والاحترام، ودولة إسرائيل التي لا تحظى بمودة الشعب. وفي استطلاع للرأي عام 2004 داخل تركيا، تبين أن ثلثي الذين خضعوا للاستطلاع يؤمنون بضرورة وقوف تركيا مع الفلسطينيين، بينما فضل 3٪ فقط الانحياز إلى إسرائيل.[7] وفي دراسة أجرتها هيئة أمريكية تدعى "صندوق مارشال الألماني" تبين أن الأتراك يفضلون الفلسطينيين كجنسية من أية مجموعة قومية أخرى، وذلك بنسبة 47٪، بينما تبلغ نسبة من يفضلون إسرائيل 5٪ فقط.[8]

كان التعاون العسكري أكثر العناصر لفتاً للنظر وإثارة للجدل في علاقات تركيا المتنامية مع إسرائيل؛ فقد ازدهر التعاون في تسعينيات القرن الماضي حينما فتحت إسرائيل

الباب لمصدر حيوي للتقنية العسكرية غير المتاحة من الولايات المتحدة الأمريكية أو أوربا اللتين قُيّدت سياساتها بمخاوف تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية في تركيا. وقد جعلت برامج التدريب العسكرية المشتركة مع إسرائيل من الممكن للطيارين في إحدى الدولتين التدريب في الدولة الأخرى، كما وافقت تركيا على إقامة مراكز تنصت مشتركة مع إسرائيل على التراب التركي للتنصت على إيران والعراق وسورية. ولم تغب المضامين الاستراتيجية للتعاون التركي-الإسرائيلي العسكري المشترك عن جيرانها المتشددين، حيث أثار تعليقات سلبية واسعة النطاق في المنطقة، حتى من مصر والسعودية المواليتين للغرب، حول أن تركيا قد تحولت في الواقع إلى المعسكر الإسرائيلي.

كانت العلاقة مع إسرائيل ذات قيمة خاصة لتركيا في وقت كانت القوات العسكرية التركية قد باشرت فيه مشروعاً جديداً للتحديث العسكري بقيمة 150 مليار دولار خلال فترة 25 عاماً. وقد لعبت التقنية الإسرائيلية والاستثمار المالي الجدي في تركيا دوراً حيوياً في هذا الجهد، حيث قرب ذلك الصناعات الدفاعية في كلتا الدولتين من بعضهما. يقدر العالم الإسرائيلي إفرايم إنبار Efraim Inbar بأن إجمالي مبيعات الأسلحة الإسرائيلية لتركيا في الفترة بين عامي 2000 و 2004 قد تجاوز المليار دولار.[9] وفي الوقت نفسه حققت المشورة العسكرية والاستراتيجية مستوى غير مسبوق من المأسسة بين الدولتين، وبشّرت بعلاقة أمتن.[10] أضف إلى ذلك أن تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة شرعت في عام 1998 بتمرينات بحرية مشتركة كان من المقرر أن تبقى مفتوحة.

وجدت إسرائيل وتركيا قيمة استراتيجية كبرى في قدراتها التي تمكنهما من الإطباق كالكماشة على دولة معادية كسورية، خاصة في منتصف التسعينيات عندما بلغت العلاقات التركية-الإسرائيلية أوجها. في تلك الفترة أمسكت المؤسسة العسكرية التركية بزمام السيطرة الفعلية على السياسات الأمنية التركية، وكما يقول روبنز «بدا أنها تزهو بصورة جازمة وصلت تقريباً حد الضراوة.»[11] وقد كانت تركيا قلقة بالفعل في إحدى المرات من أن تسوية سلام ممكنة بين سورية وإسرائيل ستضعف قوة تركيا في مواجهة دمشق، مما

يحتمل معه أن تقوم دمشق بإعادة نشر قواتها العاملة شمالاً عند الحدود التركية.[12] وربما كانت قوة فك الكماشة المشتركة بين تركيا وإسرائيل ضد دمشق قد أسهمت كثيراً في قرار سورية عام 1998 التخلي عن دعمها لحزب العمال الكردستاني والإصلاح التام لسياساتها المعادية لأنقرة.

لكن علاقة تركيا العسكرية بإسرائيل أصبحت أيضاً وسيلة للصراع الداخلي بين الإسلاميين والمؤسسة العسكرية التركية. وقد وجد العسكريون في عهد رئيس الوزراء أربكان أن من المفيد استخدام علاقتهم الاستراتيجية المتنامية مع إسرائيل في إرباك أربكان المعادي لإسرائيل وإجباره على الدخول معها في علاقة أوثق. والحقيقة أن العداء الإسلامي للتقارب مع إسرائيل تم انتهازه كأحد الأسباب الكثيرة التي استخدمها العسكريون لتبرير قرارهم خارج القانون بعزل أربكان من منصبه عام 1997.[13] ومنذ أواخر التسعينيات فقدت العلاقات بين تركيا وإسرائيل بعضاً من صفتها التفويضية في السياسة الداخلية. وقد بذل حزب أربكان "الفضيلة" وحزب العدالة والتنمية جهوداً كبرى للحفاظ على العلاقات "الصحيحة" مع إسرائيل على كافة المستويات.

التعاون المدني

ترافق التعاون العسكري المكثف بين البلدين مع صلات مدنية رئيسية في عدد من الحقول. فالسياحة الإسرائيلية إلى تركيا، مثلاً، تمثل جزءاً مهماً من عوائد السياحة في تركيا، بحيث تمثل 1.85مليار دولار سنوياً. أضف إلى ذلك أن إسرائيل استثمرت في التنمية الزراعية في تركيا، وهو حقل تمتلك إسرائيل فيه خبرة خاصة، كما تضاعف التبادل التجاري بين الدولتين أربعة أضعاف في الفترة بين عامي 1992 و 1996، وتم التوقيع على اتفاقية تجارة حرة عام 1997 أوصلت أرقام التجارة الثنائية إلى ملياري دولار بحلول عام 2004.[14] وقد مثل ذلك قفزة مذهلة عند النظر في إجمالي التجارة الثنائية التي بلغت قيمتها 54 مليون دولار عام 1987. وتحتل تركيا الآن الترتيب الثالث عشر على لائحة الشركاء

التجاريين لإسرائيل، بينما تأتي إسرائيل في الترتيب التاسع بين شركاء تركيا التجاريين.[15] وقد اتفقت تركيا وإسرائيل عام 2007 بصورة مبدئية على بناء شبكة أنابيب تربط البحر الأسود بالبحر الأحمر. وخط الأنابيب هذا – الذي سيتم تمديده تحت مياه البحار – سيمر بجوار سورية ولبنان وينقل الغاز والنفط من روسيا وأذربيجان إلى إسرائيل مروراً بتركيا.[16]

كذلك امتد التعاون التركي–الإسرائيلي إلى المناطق التركية التي كانت في الاتحاد السوفيتي السابق، حيث رأت إسرائيل في تركيا جسراً ثميناً إلى هذه المنطقة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم قامت تركيا بتسهيل دخول إسرائيل إلى تلك المنطقة. وتنقل إسرائيل إلى المنطقة ثمار علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى خبراتها الفنية، بينما أوجدت تركيا انطباعاً حسناً في السوق هناك. وقد وقعت واشنطن وتركيا وإسرائيل اتفاقية عام 1994 لتدشين مشروع زراعي مشترك في أوزبكستان وتركمانستان، وتبقى لدى إسرائيل رغبة في إمكانات تركيا لنقل الطاقة من القوقاز وآسيا الوسطى لاستعمالها في إسرائيل.[17] ويعتبر تنفيذ خط أنابيب نفط باكو–جيهان من أذربيجان إلى تركيا خطوة أولى في هذا الاتجاه.

عودة الأمور إلى نصابها

بنهاية التسعينيات كانت المؤسسة العسكرية التركية قد عاملت السلطة المدنية بقسوة على مدى سنوات عدة، وسببت لها الإرباك بإيضاحها لمدى خروج وزارة الخارجية عن الحلقة المحددة في قضايا رئيسية في السياسة الخارجية. وتركت التحسينات اللافتة في العلاقات التركية–الإسرائيلية الانطباع القوي بأن المؤسسة العسكرية التركية تكاد تتولى المسؤولية كاملة عن هذه السياسة. وهذه السياسات التي تلقى تشجيعاً من واشنطن أضرت بصورة تركيا في الشرق الأوسط بالإيحاء بأنها غدت جزءاً من المحور الاستراتيجي الأمريكي–الإسرائيلي، ودلت على هيمنة العسكريين على صناع القرار المدنيين، وهذه

علامة سلبية في سعي تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربي. وفي النهاية خرجت دائرة الشراكة عن الحدود الطبيعية بين المؤسسة العسكرية التركية وحزب الليكود في إسرائيل في هدفهما لتشكيل تحالف استراتيجي حقيقي بين الدولتين. وكان التصور الدولي عن العلاقة بين تركيا وإسرائيل – رغم العدد الكبير لعناصرها من المدنيين –أنها كانت تمثل هيمنة العسكريين في تحديد السياسات، وهي صفة اعتبرت غير مرغوبة في الديمقراطية التركية، وفي عملية الإصلاح، وفي طموحات الانضمام للاتحاد الأوربي. وأخيراً، لعل المؤسسة العسكرية التركية وحزب الليكود في إسرائيل ذهبا بعيداً في هدفهما لتشكيل تحالف استراتيجي حقيقي.

ركزت نظرة العسكريين الأتراك للعلاقات الخارجية دوماً على أسلوب يقوم على التهديد للمنطقة، مستعيرين التعبير الإسرائيلي "العيش في جوار سيئ". ولكن معظم السلطات المدنية التركية لم تشاطرهم هذه النظرة إلى العلاقات الخارجية. وقد علق روبنز بالقول: «كان التحدي الأيديولوجي لدى الجنرالات الأتراك – الموجَّه للاستهلاك الداخلي والإقليمي على حد سواء – حاسماً بالنسبة إلى الدبلوماسية العامة».[18] فقد عرف نائب رئيس الأركان الجنرال شفيق بير – الذي يتصف بالتبجح والطموح ومعاداة الإسلام – بالنشاط والإصرار، إلى حد المشاكسة التي تميزت بها العلاقة مع إسرائيل. يؤرخ روبنز لبداية التراجع في العلاقة مع إسرائيل ابتداء من عام 1996،[19] عندما أصبح عدد كبير من العسكريين أنفسهم يشعرون أن علاقات تركيا مع إسرائيل لم تأت بالثمرات المتوقعة لدى واشنطن.

أدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، والتزامه بالسياسة الإقليمية "عدم وجود أعداء"، إلى تحول آخر في العلاقات لم تعد إسرائيل تشغل فيه موقعاً مركزياً في السياسة الخارجية التركية. وإلى جانب زعماء حزب العدالة والتنمية، أصبح حتى رئيس الوزراء الذي ينتمي إلى يسار الوسط منتقداً بصورة متزايدة السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. كذلك كان هناك تصاعد في معاداة السامية في الصحافة التركية، مما عكس

جزئياً السخط العالمي عموماً على السياسات الإسرائيلية المتشددة في ظل حزب الليكود ومن بعده حزب كاديما، وهو مزاج فتح الباب أمام عبارات معادية للسامية اتسمت بمزيد من القساوة والتقليدية.

وبرغم استمرار قوة الجوانب الاقتصادية والفنية في العلاقات التركية-الإسرائيلية، تعرضت الجوانب الاستراتيجية من هذه العلاقات لضعف كبير، ولاسيما مع انتهاء التهديدين السوري والعراقي لتركيا، مما قلل كثيراً من أهمية إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة إلى أنقرة بوصفها نقطة ضغط. كما أن دور تركيا الجديد في صالح سورية يسهم في تعقيد العلاقات التركية مع إسرائيل. وقد شعرت تركيا بالقلق إزاء النشاطات الإسرائيلية في العراق بعد الحرب، وبالأخص في كردستان، حيث قدمت الدعم التدريبي لقوات البشمرجه واستخدمت المنطقة قاعدة للعمليات الاستخباراتية ضد إيران.

وفي الوقت الذي شعرت فيه إسرائيل والولايات المتحدة بعدم الارتياح حيال الانتقادات التركية العلنية للسياسة الإسرائيلية، فإن أياً من العاصمتين لم تسع لكبح طموحات تركيا الإقليمية الجديدة تماماً على أمل أنها ستعود ببعض الفائدة. وتكاد تعتبر تركيا الحليف الإقليمي الوحيد لكلتا الدولتين الذي يتمتع بمصداقية لدى معظم الدول العربية وإيران، غير أن مصالح إسرائيل لم تعد متوازية مع مصالح تركيا آلياً إلى الدرجة التي تلبي هدف إسرائيل في إضعاف دول إسلامية وتجزئتها.

خاتمة

تعتبر العلاقات التركية-الإسرائيلية عنصراً مهماً في المخطط الأعم للعلاقات الدبلوماسية والاستراتيجية الشرق-أوسطية. ورغم بعض البرودة في العلاقات فإن إسرائيل لاتزال تولي أهمية كبرى لعلاقتها مع تركيا، وهي علاقة العمل الجوهرية الوثيقة والوحيدة بينها وبين أي دولة إسلامية. وحيثما لقيت هذه العلاقات تأييد الرأي العام

التركي فإنها تكتسب أهمية بوصفها نموذجاً لعلاقات إقليمية ثنائية مثمرة تتجاوز المصالح الاستراتيجية البحتة الضيقة، وتتبنى علاقات اقتصادية وتقنية جوهرية ومفيدة للطرفين. وفيما عدا ذلك، فإن مثل هذه العلاقة تعتبر غير موجودة في الشرق الأوسط، وبالتالي فإنها تمثل نموذجاً للنمط الذي يمكن أن تحتذيه دول الشرق الأوسط في التعامل بينها في شرق أوسط مستقبلي.

إن أنقرة تدرك أيضاً أنه منذ الإطاحة بصدام، لم تبد أي من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل اهتماماً كبيراً بقلق أنقرة الرئيسي من الإرهاب المتمثل في حزب العمال الكردستاني. والواقع أن إسرائيل أظهرت دائماً بعض التعاطف الخفي مع أزمة الأكراد في العالم، وتجنبت مشاركة أنقرة في التعاون ضد حزب العمل الكردستاني، معتبرة الوضع في الأساس قضية تركية داخلية.[20]

ومهما يكن ازدهار العلاقات التركية-الإسرائيلية فإن العلاقة أدنى بكثير مما كان يتطلع إليه المسؤولون في واشنطن أو القدس؛ وهو تحالف استراتيجي متماسك ضد الدول التي لا تؤيد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وكما أشار أراس فإن «المحور التركي-الإسرائيلي-الأمريكي كان امتداداً لأجهزة الأمن القومي في إسرائيل وتركيا ولم يخدم بالضرورة أنقرة؛ لأنه شرع في عملية إصلاحية لتحقيق الديمقراطية، وتحسين مستوى حقوق الإنسان والحريات، وإرساء حكم القانون».[21] وقد لاحظ المراقبون الإسرائيليون أنفسهم، ولفترة طويلة، انقساماً في أنقرة حول هذه القضايا الاستراتيجية والأمنية؛ فالمؤسستان العسكرية والاستخباراتية ومؤسسات الشرطة تبنت موقفاً متشدداً أكثر انسجاماً مع الرؤى الإسرائيلية، بينما كانت وزارة الخارجية ومكتب رئيس الوزراء ووزارة المالية وحتى الرأي العام أكثر غموضاً حول درجة التهديد من الدول الإقليمية المتشددة، ومن ثم حرصت على اعتماد موقف متوازن من دول الشرق الأوسط عموماً.[22]

وتعد العلاقة التركية-الإسرائيلية في المجالين الاقتصادي والمادي مفيدة جداً لكلا الطرفين، ومن المتوقع أن تستمر. ونظراً لبرنامج التحديث العسكري لتركيا، فإن تركيا بالتأكيد ستحافظ تقريباً على علاقة عسكرية قوية إلى حد ما مع إسرائيل، حتى في غياب تعاون استراتيجي بين الدولتين. لكن طبيعة العلاقة القائمة يمكن أن تكون مثار تساؤل إضافي، إذا تبين أن إسرائيل تتجه نحو مواجهات عسكرية خطيرة مع سورية أو العراق أو إيران أو لبنان، وهي دول ترى تركيا أنها قلما تكون مصدراً للتهديد. وهناك دول أخرى – مثل الصين وروسيا والدول الأوربية– يمكن أن تحل محل جوانب معينة في العلاقة العسكرية بين تركيا وإسرائيل، ولاسيما إذا أدركت تركيا أن تكاليف علاقة مؤسستها العسكرية الحميمة بإسرائيل بالغة الضرر لمصالحها الإقليمية الأخرى. ولن تستعيد أهمية العلاقة مع إسرائيل موقعاً مهيمناً في تفكير أنقرة الاستراتيجي إلا إذا نهضت دولة شرق- أوسطية رئيسية بحيث تشكل تحدياً خطيراً للأمن التركي. ولكن حتى تحت تلك الظروف فإن تركيا قد تتخلى عن الاعتماد على حماة خارجيين لصالح منظومة جديدة من العلاقات الإقليمية من أجل مواجهة التحدي.

الفصل الثالث عشر

تركيا ومصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج وأفغانستان

تركيا ومصر

برغم قرون من التعاملات الوثيقة بين الأتراك والمصريين، فإن علاقة تركيا الحديثة مع مصر لم تكن قط ودية، إذ تراوحت بين العدائية والفاترة. ولا يقوم هذا الفتور على كراهيات تاريخية محددة بقدر ما يعتمد على وقائع من التنافسات الجيوسياسية المعاصرة. ففي خمسينيات القرن الماضي، مثلاً، كانت أنقرة على عداء مع زعامة القاهرة للحركة القومية العربية ضد القوى الغربية في الشرق الأوسط، وسعت لإضعافها. ووصل الأمر إلى أن تحدت أنقرة المصالح والسلطة والزعامة العربية، وخاصة باسم الغرب، مما استجلب غضب المصريين. وكان هذا صحيحاً بصورة خاصة منذ توقيع تسوية مؤتمر كامب ديفيد للسلام، حيث ترى مصر في نفسها حارساً للقضية العربية عامة، وزعيمة للعالم العربي، حتى وإن كانت غير مقنعة بهذا الدور.

ومع هذا، فهناك بضعة مواقف واتفاقيات استراتيجية مشتركة بين تركيا ومصر خلال العقدين الماضيين، الأمر الذي يساعد على سلامة العلاقة بينهما:

- فكل منهما حليف للولايات المتحدة الأمريكية (مصر منذ كامب ديفيد).
- وكل منهما من الدول الإسلامية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وهذا في الأساس من توابع علاقتهما بالولايات المتحدة الأمريكية، كما تبذل كلتاهما جهوداً دورية لإبرام تسوية عربية-إسرائيلية.
- وكلتاهما تسعى لتذليل التطرف الإقليمي.

- وكل منهما علاقته متوترة بإيران منذ الثورة الإيرانية.
- في منتصف التسعينيات سعى رئيس الوزراء أربكان لإقامة مجموعة الدول الثماني النامية، وكانت مصر هي الدولة العربية الوحيدة المقترَحة فيها.
- افتتحت تركيا مفاوضات مع مصر عام 1996 حول إمكانية تزويد تركيا بالغاز المصري، ولكن المشروع لم يتحقق بعد، ومازالت جدواه الاقتصادية موضع بحث.[1]

رغم الأمور المشتركة المتواضعة تبقى مصر حذرة باستمرار من المساعي التركية للمشاركة في الشؤون العربية بطرق يمكن أن تنقل مركز الثقل الجيوسياسي في المنطقة، أو تحجب سعي مصر المهيمن والطاغي للبقاء الحَكَم المسيطر في الشؤون العربية. وعلى سبيل المثال، كانت مصر في فترة الحرب الباردة تنبري للحديث نيابة عن أي دولة عربية – ومن هذه الدول في أوقات مختلفة الأردن وسورية والعراق – كلما تعرضت هذه الدول لتهديدات محتملة من جانب تركيا. وبعد الحرب الباردة غضب الرئيس المصري حسني مبارك من العلاقات الشخصية والحزبية الوثيقة بين أربكان وزعيم جماعة الإخوان المسلمين المعارضة في مصر.[2] إضافة إلى ذلك، شعرت القاهرة ولفترة طويلة بعدم الارتياح من أي سياسة تركية لتدعيم نفوذ إسرائيل في المنطقة، وخاصة في المجال العسكري.

في دراسة صدرت عام 1997 عن مؤسسة بحثية تركية ذات رؤية متقدمة، هي مؤسسة وقف الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركي TESEV، دافعت المؤسسة عن إقامة علاقات خاصة بين مجموعة من الدول "ذات العقلية المتماثلة"، هي تركيا ومصر والأردن وإسرائيل وفلسطين، وهي الدول التي تشترك فيما بينها أكثر من الدول الأخرى في المنطقة "بالتزام أكبر بالتحرر الاقتصادي والسياسي"، ويمكن أن تصبح قدوة لبقية الدول، ليتم بعد ذلك دعوة دول أخرى للانضمام إلى هذه المجموعة النواة، بعد وفائها «بالمعايير الأساسية من تحقيق للديمقراطية، والانفتاح على المجتمعات المنفتحة والموجهة حسب السوق، والتي تنبذ القوة كأداة للسياسة الدولية».[3] كما بحثت تركيا فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة مع مصر ومنطقة صناعية تركية في مصر، غير أن دراسة TESEV الآنفة

الذكر أفادت بأن هيمنة الدولة على البنى الاقتصادية في مصر والشرق الأوسط، وكذلك الأجندة الأمنية القاسية لمعظم الأنظمة الإقليمية، تسهم في تأخير إيجاد فرص سوق حرة. ورغم أن التجارة الثنائية بين البلدين قد بلغت 728.4 مليون دولار عام 2004، فإن تطوير مؤسسات التجارة الرسمية شهد نمواً بطيئاً.[4]

إن ضعف إمكانية قيام أي تحالف أمني بين تركيا وإسرائيل، وسياسات حزب العدالة والتنمية الأخيرة الرامية إلى التقارب مع جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط، كل ذلك مهد الطريق أمام قيام علاقات تركية-مصرية أفضل. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة تبقى مؤجلة أساساً، ويعود ذلك في المقام الأول إلى الطبيعة البطيئة للاقتصاد المصري، ونظامه السياسي الذي يتصف بالجمود والتصلب والروتين والغيرة. ومن غير المتوقع أن تتغلب مصر على ميولها العميقة للنظر على تركيا على أنها منافس إقليمي محتمل على الزعامة، ولكن قد تصبح العلاقات ذات يوم أكثر إنتاجاً وتعاوناً في ظل نظام أقل استبداداً في القاهرة.

تركيا والسعودية

هناك تاريخ طويل من العداء بين تركيا والسلطة القبلية في نجد. فقد تحدت القوات الوهابية في نجد سلطة العثمانيين على الأماكن المقدسة في الحجاز، وهاجمت المزارات والأضرحة الشيعية في العراق العثماني، وكانت قوة عثمانية من مصر أزالت الدولة الوهابية الأولى في وسط الجزيرة العربية. أضف إلى ذلك أن البريطانيين استخدموا آل سعود لإضعاف السلطة العثمانية في شبه الجزيرة العربية قبل الحرب العالمية الأولى، ودعم العثمانيون بدورهم خصوم آل سعود في نجد.[5] وبعد الحرب العالمية الأولى سيطرت قوات آل سعود الوهابية – التي كانت معادية للعبارات الإسلامية العثمانية المتعددة الثقافات – على الأماكن المقدسة في الحجاز؛ ونتيجة لذلك فإن تركيا الحديثة تحتفظ بذكريات للثورة العربية التي قام بها الهاشميون في الحجاز وآل سعود ضد الدولة العثمانية.

علاوة على ما سبق، فإن الأتراك لم يكونوا ينظرون مطلقاً بعين المودة إلى شبه الجزيرة العربية، باستثناء الحرمين الشريفين، علماً أنهم يحتفظون بشيء من التعلق العاطفي التاريخي بالشرق وسورية الكبرى (الشام) ومصر. وقد عاد العداء الكامن ضد آل سعود إلى الظهور على السطح في عهد قريب، أي عام 2002، عندما غضب الأتراك من إزالة السعوديين لحصن تركي-عثماني تاريخي في مكة لفسح المجال لإقامة مشروع سكني. وقد صرحت وزارة الثقافة التركية بأن «تدمير الحصن كان يمثل الهجوم الأخير على التراث التركي في المملكة العربية السعودية التي كانت في الماضي قد دمرت البيوت والمقابر العثمانية وسكة حديد تاريخية. وتلك جريمة ضد الإنسانية ... ومجزرة ثقافية.» ورد السعوديون عليهم باتهام تركيا بتدمير تراثها وهويتها كدولة إسلامية.[6]

كانت المؤسسة الكمالية تشعر بالريبة حيال السياسات الإسلامية الدولية للمملكة العربية السعودية. كما أن ازدهار المصارف الإسلامية في تركيا الذي يعود دعمه جزئياً إلى رأس مال الاستثمار السعودي يراه العلمانيون الأتراك جزءاً من الدعم السعودي للقوى الدينية الرجعية في تركيا، التي تهدف إلى الإطاحة بالعلمانية التركية. ولا يعدم المتجول بين أكشاك بيع الكتب في تركيا عناوين عديدة بأقلام كتاب علمانيين حول "التهديد" القادم من السعودية وجهودها في دعم "الرجعية" الدينية في تركيا.

رغم هذه التوترات الأيديولوجية، بدأت العلاقات الاقتصادية اعتباراً من سبعينيات القرن الماضي بالازدهار بين البلدين حينما بدأ العمال الأتراك في الإقبال على المملكة بأعداد كبيرة، وفاز رجال الأعمال الأتراك بعقود كبرى هناك. ولعل السعوديين كأفراد يشعرون بالمودة تجاه تركيا أكثر مما تشعر به حكومتهم، غير أن هذا الشعور ليس متبادلاً بصورة خاصة. فصحافة الشارع التركي غالباً تحمل قصصاً رهيبة عن المملكة، توحي بمستوى التقدير المتواضع الذي يكنه الأتراك لآل سعود. ومع ذلك، فإن السعوديين يثمنون إسطنبول كوجهة إسلامية للسياحة.

لم تكن السعودية تشعر بالارتياح لنجاح تركيا في فرض عملية انتخابية مفتوحة في منظمة المؤتمر الإسلامي، الأمر الذي أضعف إدارة السعودية التاريخية للمنظمة. كذلك كان لدى الرياض مخاوف بين حين وآخر من توسع تركي محتمل في العراق و"مؤامرات ضد العالم العربي".

مع هذا، فإن السعودية وتركيا تشتركان في بعض المصالح العامة في المنطقة، ولاسيما فيما يتعلق بفلسطين والإرهاب والاستقرار الإقليمي. غير أن هذه المصالح مألوفة في المنطقة كلها ولا تدل على أي دفء محدد في العلاقة. كما تشترك الدولتان في القلق من إيران، لكن أنقرة هنا أقل قلقاً من الرياض. أما إذا أظهرت إيران عدوانية إقليمية جديدة في الأعوام القادمة فمن الممكن أن تتعاون تركيا والسعودية في قضايا أمنية معينة.

تعتبر المصالح الاقتصادية التركية في المملكة ضخمة، ومن المتوقع أن تنمو مادامت الرياض تهتم بتحسين علاقاتها الاقتصادية مع أنقرة، ويمثل ذلك في جانب منه بادرة على التضامن الإسلامي. ومن المرجح أن العلاقات بين البلدين ستبقى معقولة وسليمة تماماً وتتميز بالتعاون بين حين وآخر خارج النطاق الاقتصادي، ولكن ليس من المتوقع أن تحرز أي دفء أو جوهر بالنظر إلى العداء الذي يشعر به معظم الأتراك نحو طبيعة المذهب الإسلامي التوحيدي الوهابي في المملكة. ويقال إن أربكان زار المملكة نحو خمسين مرة، غير أن معظم هذه الزيارات كانت لأداء الحج أو العمرة بدافع التقوى الشخصية أو السياسية، أو للقيام ببعض المبادرات الاقتصادية، وليس من قبيل التقدير للمملكة نفسها. ومما له مغزاه قيام الملك السعودي عبدالله عام 2006 بأول زيارة ملكية إلى تركيا منذ نحو أربعين سنة، وذلك إقراراً باستجابة تركيا ومشاركتها في قضايا الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق.

قد تكون العلاقات التركية مع الدول الخليجية الأصغر حجماً في النهاية أكثر أهمية، فهي أكثر تراخياً ، ولا تحمل أية أعباء تاريخية، كما أنها غير مشحونة بأيديولوجية وهابية.

وإذا أخـذنا في الاعتبـار المـشروعات الإنـشائية التركيـة الـضخمة عـبر دول الخلـيج، والاستثمارات الخليجية الكبرى في تركيا، نجد أن التفاعل الاقتصادي التركي مـع الخلـيج في ازدياد لافت للنظر.

تركيا وأفغانستان

ورد ذكر أفغانستان - التي تشكل جزءاً من آسيا الوسطى الكبرى - في الأساطير والذاكرة التاريخية التركية التي تذكر هجرات القبائل التركية عبر آسيا الوسطى ومذكرات جنود المشاة الأتراك الذين خدموا الحكام هناك. وتعتبر أفغانستان جزءاً أساسياً من الرؤية الجيوسياسية التركية الأوسع للعالم شرقاً، وهي من نواحٍ عديدة أقرب إلى الـروح التركيـة من العالم العربي. وتشمل أفغانستان اليوم أقليات أوزبكية تركية وتركمانية كبـيرة ومهمـة، وغالباً ما كان الحكام المسلمون في منطقة جنوب آسـيا بـصورة عامـة يتطلعـون إلى تركيـا العثمانية طلباً للمساعدة على صد الاستعمار البريطاني.

كانت أفغانستان رمزاً قوياً للمقاومة المسلحة الإسلامية والاستقلال ضد المستعمرين الغربيين في القرن التاسع عـشر، وكانـت موضـع إعجـاب واسـع مـن العـالم الإسـلامي بوصفها إحدى ثلاث دول إسلامية لم تسمح قط للمستعمرين الأوربيـين باحتلالهـا. كـما كانت أفغانستان ثاني دولة (بعد الاتحاد الـسوفيتي) تعـترف بالجمهوريـة التركيـة الكماليـة الجديدة، حتى إنها بعثت بمساندة عسكرية للمساعدة في حرب أتاتورك الوطنية للتحريـر ضد المستعمرين الأوربيـين. والواقـع أن الملـك الأفغـاني أمـان الله خـان (1919-1929) كانت له علاقة شخصية حميمة بأتاتورك، وكان معجباً جداً بإصلاحاته العـصرية، وسـعى إلى الحذو حذوها في أفغانستان. وقد تم تدريب ضباط القوات الجوية الأفغانية الجديدة في تركيا وكذلك في أوربا، وأخذ أمان الله عدداً من المستشارين العسكريين لتـدريب جيـشه. كما تم أيضاً إقامة برامج تبادل تعليمي وثقافي أخرى بين البلدين، مثل إقامة مدارس تركية في أفغانـستان.[7] وقـد أعجبـت النخبـة الباكـستانية أيـضاً بتجربـة التحـديث التركيـة،

وبإصلاحات أتاتورك التاريخية، ولها علاقات طيبة مع تركية، خصوصاً على الصعيد العسكري. إن علاقة تركيا الوثيقة مع أفغانستان وباكستان تجعلها في وضع يسمح لها بالوساطة في الخلافات بين هاتين الدولتين، وهو دور سعت إليه أنقرة بعد سقوط طالبان.

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي انفتحت الآفاق الجيوسياسية التركية فجأة على مصراعيها أمام الشرق، وأصبحت أفغانستان وباكستان بوابتين إلى آسيا الوسطى وكشمير، مما أعاد فتح الإيحاءات القديمة في أذهان الشعوب التركية. وقد ساعد هذا الفضاء الشرقي الممتد على تطعيم السياسة التركية بفرص وعقلية جديدة. ورغم انعدام التعاطف مع طالبان فقد أظهرت الجماهير التركية عداء واسع النطاق للغزو الأمريكي لأفغانستان؛ فقد عارض نحو ثلثي الشعب العمليات العسكرية الأمريكية هناك وأي دعم تركي لها، بما في ذلك استخدام التسهيلات العسكرية التركية من قبل القوات الأمريكية. وعارض 90٪ تقريباً إرسال قوات تركية إلى أفغانستان، و58٪ كانوا قلقين من أن تؤدي الهجمات الأمريكية على أفغانستان إلى تأجيج حرب بين المسيحيين والمسلمين.[8]

ورغم رأي الجماهير التركية وافقت الحكومة التركية على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في عملية أفغانستان بتقديم الدعم والتدريب لقوات تحالف الشمال لكي يندفعوا جنوباً نحو كابول. أضف إلى ذلك أنه بسبب روابط تركيا الوثيقة مع شمال أفغانستان من خلال دعمها لأمير الحرب الأوزبكي الانتهازي رشيد دستم، تمكنت تركيا من تقديم معلومات استخباراتية عن هذه المنطقة. كما زودت أفغانستان بقوات لحفظ السلام ومنحت حق استخدام قواعد جوية لرحلات طيران الدعم الأمريكية والناتو إلى آسيا الوسطى.[9] علاوة على ذلك ساهمت تركيا بنحو 1400 جندي في عملية حفظ السلام الأولى لقوة المساندة الأمنية الدولية (إيساف). ومثل ذلك أكبر قوة طوارئ غير أمريكية في العملية والوحيدة من دولة إسلامية، ولكن في عام 2006 رفضت تركيا دعوة الناتو إلى إرسال قوات للمشاركة في عمليات خارج كابول.

يشعر بعض الأفغان بالقلق من أن تركيا يمكن أن تسعى لممارسة نفوذها في أفغانستان من خلال السكان الأوزبك هناك، حيث كان لتركيا صلات وثيقة بهم. ورغم أن ذلك قد يسبب الضرر للجماعات الأخرى، فإن مثل هذا الخوف يبدو لا مبرر له. في كانون الثاني/ يناير 2006 وقعت أفغانستان بروتوكولاً لإقامة مكتب تنسيق لبرنامج وكالة التعاون الدولي التركي في كابول يتضمن أموالاً بقيمة نحو 11.6 مليون دولار كمساعدة تركية لأفغانستان.[10] وقد قامت تركيا منذ ذلك الوقت ببناء أربع مدارس ومستشفيين كجزء من برنامج المساعدات هذا. ويشغل وزير الخارجية التركي السابق حكمت شيتين منصب الممثل المدني الأول للناتو في أفغانستان.[11]

والأمر الأكثر مدعاة للإثارة هو الاستثمارات التركية في القطاع الخاص في أفغانستان، حيث كانت أكبر من استثمارات الدول الأخرى وقد عادلت قيمتها تقريباً مليار دولار منذ بداية عام 2006. وتتمم هذه الاستثمارات عموماً النشاط التجاري التركي في آسيا الوسطى حيث تعمل الشركات التركية أيضاً كمقاولين من الباطن للشركات الأمريكية في إعادة إنشاء الطرق.

تعد تركيا إحدى الدول الإقليمية القليلة التي ستضطر بشدة إلى مساعدة أفغانستان لفترة طويلة، ولهذا فائدة دائمة تصب في مصلحتها. وتبقى الروابط العاطفية قوية على كلا الجانبين، علماً أن العناصر المؤيدة لطالبان بين صفوف السكان من البشتون ستنظر بعين الريبة إلى تركيا كقناع للمصالح الأمريكية. وسوف تبقى تركيا بدورها قلقة من صعود القوى الإسلامية الراديكالية هناك، خاصة بسبب قدرتها الممكنة في المدى الطويل على أن تقوم بإسقاط أيديولوجيتها على العالم التركي في الشمال، وفي أوساط الإيغور الأتراك في غرب الصين.

الفصل الرابع عشر

تركيا وأوراسيا

شراكات بديلة؟

«تعرضت العلاقات بين روسيا وتركيا لتغيرات مثيرة خلال العقد المنصرم. والحقيقة أن العلاقات ربما كانت عام 2005 أفضل منها في أي وقت آخر على مدى القرون القليلة الماضية.»[1] هذا ما صرح به المراقبان فيونا هيل Fiona Hill وعمر تاسبينار Ömer Taşpınar اللذان أوضحا التحول اللافت في العلاقات بين الدولتين بعد قرون من المواجهات الإمبراطورية بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية. كانت روسيا عاملاً رئيسياً في تفكيك الإمبراطورية العثمانية، وكان رد فعل الروس كشعب يفوح دوماً بالإحساس بتهديد ثقافي عميق من الشعوب التركية المنغولية التي حكمت مسكوفي Muscovy في القرن الرابع عشر، وهي بمثابة "خطر أصفر" قديم العهد. وقد عاشت الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي كلاهما في خوف من القوة الجماعية الكامنة في القومية التركية الشاملة Pan-Turkism ومطامحها نحو تشكيل قوة موحدة موازنة للقوة والحضارة الروسية. لكن الزمن تغير، حيث لم تشهد أي من علاقات تركيا مع الدول الأجنبية تحولاً مثيراً كالذي شهدته هذه العلاقة من تحول إلى العكس، علماً أن قضايا القومية التركية الشاملة الكامنة لا يمكن أن تختفي تماماً من الأفق السياسي التركي.

أسهمت عوامل اقتصادية وجيوسياسية جديدة في صوغ تحول تاريخي حل محل مواجهات الماضي.[2] فالاتحاد السوفيتي مات، والأهم من ذلك أن تركيا لم تعد لها حدود مشتركة مع روسيا. ويبدو حدوث عدوان عسكري روسي على تركيا أمراً غير وارد. وقد حصلت الغالبية العظمى من المسلمين الترك في الاتحاد السوفيتي، مثل أذربيجان وآسيا الوسطى، على استقلالهم عام 1991. وتقوم تركيا بإعادة صياغة خياراتها الجيوسياسية،

حيث تعرض روسيا لها فرصاً كبرى كشريك في المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية.

علاوة على ما سبق، فالواقع أن علاقات تركيا التاريخية والعرقية مع الشعوب الإسلامية في الإمبراطوريات الروسية والسوفيتية السابقة لا يمكن أن تختفي تماماً كمصدر من مصادر القلق الكامنة بالنسبة إلى موسكو. والحال أن الأمر يكاد يكون كما لو أن موسكو وأنقرة تمثلان قطبين متناوبين للنفوذ على هذه الشعوب. واليوم لايزال المسلمون الباقون داخل الاتحاد الروسي، التتار الترك في الفولغا والقرم والشيشان وغيرهم من شعوب شمال القوقاز، يسعون لنيل مزيد من الحكم الذاتي أو الاستقلال عن موسكو، وقد تطلعوا على مدى قرون إلى تركيا لمساعدتهم. ولكن بعد فترة أولى من النشاط الذي تلا سقوط الاتحاد السوفيتي وانفتاح العالم التركي من جديد، ثبت أن العلاقة مع هؤلاء المسلمين تمثل نوعاً من خيبة الأمل بالنسبة إلى أنقرة، وفي الوقت نفسه ازدادت المنافع العملية المستفادة من توثيق علاقات تركيا بروسيا أضعافاً مضاعفة. ويعتبر القرار المشترك من قبل أنقرة وموسكو للعمل معاً قراراً اقتصادياً واستراتيجياً، ومن المحتمل أن يستمر فترة طويلة، كما يلقى تأييداً من غالبية الشعب التركي اليوم.

يظهر هذا الانقلاب في العلاقات بصورة أكثر إثارة في حال الكفاح الشيشاني من أجل الاستقلال في القوقاز، والذي استمر لأكثر من مائتي عام. فالشيشان ملتزمون بعمق بهويتهم الإسلامية، ورغم أنهم ليسوا من العرق التركي، فإن هناك عدداً كبيراً من شيشان الشتات في تركيا، حيث هربت موجات من الشيشان من الاضطهاد الروسي على مدى قرون. ولكي يشهروا قضيتهم قاموا ببضع عمليات اختطاف طائرات على التراب التركي في تسعينيات القرن الماضي. وإذا كانت أنقرة قد ساهمت من وقت لآخر في دعم الشيشان في الماضي فمن الواضح أن موسكو فعلت الشيء نفسه مع أكراد تركيا. وفي نهاية المطاف ساعد وجود معارضة تركية قوية للإرهاب والتطرف الإسلامي على تقوية الصلة بين موسكو وأنقرة في حربهما على هذه الجبهات ضد النزعات الانفصالية؛ ففي عام 2004 مثلاً

وجه أردوغان دعوة مهمة لضم الجهود ضد الإرهاب، وتسوية سلمية للقضية الشيشانية "ضمن إطار وحدة الأراضي الروسية".[3]

وهناك عنصر اقتصادي متمم قوي برز وأثر أيضاً في العلاقة بين تركيا وروسيا. فموسكو هي اليوم ثاني أكبر مستورد للسلع التركية في العالم بعد ألمانيا، كما أن تركيا استثمرت ما بين 6 و12 مليار دولار في روسيا في حقل الإنشاءات. وقد رافق رئيس الوزراء أردوغان في أثناء رحلته عام 2005 إلى موسكو ستمائة رجل أعمال تركي تحدوهم الرغبة القوية في توسيع التبادل التجاري الثنائي المزدهر بالفعل في مجالات الإنشاءات ومبيعات التجزئة والأعمال المصرفية والاتصالات والأغذية والمشروبات والزجاج وصناعات الآلات.[4] ونتيجة لهذه الجهود وغيرها، ازداد التبادل التجاري الثنائي من 10 مليارات دولار عام 2004 إلى ما يقدر بـ 15 مليار عام 2006، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 25 مليار دولار عام 2007.[5] وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم "تجارة الشنطة" الروسية-التركية بلغ 3 مليارات دولار عام 2004.[6] أضف إلى ذلك أن عدد السياح الروس في تركيا ينافس الآن عدد السياح الألمان، فقد زار نحو 1.7 مليون روسي تركيا عام 2004، ويمكن سماع اللغة الروسية في كل مكان في شوارع إسطنبول وعلى شواطئ المدن التي توجد فيها منتجعات.

ومن الأهمية بمكان أن استيراد الأتراك للغاز الطبيعي الروسي، الذي يشكل 70٪ على الأقل من واردات الغاز التركي، عن طريق خط أنابيب بلو ستريم Blue Stream تحت مياه البحر الأسود، يؤدي إلى قيام علاقات اعتماد متبادل طويلة الأمد بين البلدين. والحقيقة أن روسيا تريد مد خط أنابيب غاز بلو ستريم الحالي من تركيا جنوباً إلى إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، تجري روسيا وتركيا مفاوضات حول خط أنابيب لنقل النفط الروسي عبر تركيا إلى بحر إيجه؛ وهو خط أنابيب شمشون-كيريكالي-جيهان بتكلفة تقدر بمليار دولار. وهناك خط ممكن بديل قيد التفاوض هو خط ترانس-تراس الذي سوف يسمح بنقل النفط الروسي عبر الأراضي التركية من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط دون أن يمر بمضيق البوسفور الحساس والشديد الازدحام.

ويتوقع مصطفى كوش، رئيس أكبر تجمع شركات تجارية ومالية خاصة في تركيا خصوصاً والمنطقة عموماً، أن تتركز أكبر فرص تركيا الاقتصادية مستقبلاً بصورة رئيسية في الأسواق الروسية والشرق-أوسطية، علماً أنه يؤمن بأن الأسواق الغربية ستحافظ على أهميتها.[7] ولاريب أن العلاقات التركية مع روسيا والشرق الأوسط ستقوى في العقد القادم، مما سينقل مركز ثقل التوجهات التركية نحو الشرق.

على الصعيد الاستراتيجي تملك موسكو مركزاً يمكنها من تزويد تركيا بالمعدات العسكرية التي يمكن أن تتمم أسلحة أنقرة التي ينحصر مصدرها في الغرب. وفي منتصف التسعينيات أصبحت تركيا أول دولة عضو في حلف الناتو تشتري أسلحة وبنادق وحوامات من روسيا؛ لأن الدول الغربية رفضت بيعها الأسلحة التي يمكن استخدامها ضد المتمردين الأكراد.[8] كما تخطط روسيا أيضاً للمشاركة في عروض لتحديث المؤسسة العسكرية التركية.

وفي عام 2004 طرحت تركيا على روسيا مبادرة أمنية جديدة عرفت بعملية ائتلاف البحر الأسود Black Sea Harmony التي استتبعت إجراء مناورات بحرية مشتركة. وفي آذار/ مارس 2006 تم إجراء أولى هذه المناورات. لكن كان ثمة قلق في الغرب من أن هذا الائتلاف يمثل محاولة تركية للحفاظ بهيمنتها على المنطقة على منع حلف الناتو من توسعة عملية المسعى الفعال Endeavour Active Operation، التي لها عمليات تشبهها في البحر الأبيض المتوسط، إلى داخل البحر الأسود.[9] وقد تسعى تركيا على نحو متزايد إلى جعل البحر الأسود في المقام الأول منطقة خاصة بالقوى المطلة عليه وثني الدول الكبرى عن التنافس داخله. ومن جهة ثانية، فإن تركيا تساعد على تطوير القوات المسلحة لعدة دول من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق تعويضاً لها عن الاعتماد الكامل على روسيا.

ومن اللافت أن وجهتي النظر التركية والروسية بلغتا درجة كبرى من الاتفاق في الأعوام الأخيرة حول قضايا جدلية واستراتيجية رئيسية، بما فيها القضايا المتعلقة بالعراق

وإيران وسورية وفلسطين، وقضايا الاستقرار في القوقاز. وفي كل حالة تكون وجهات نظرهما مختلفة عن السياسة الأمريكية. وقد وصف دبلوماسي تركي حوار أنقرة السياسي المنتظم مع موسكو على أنه "الأكثر انتظاماً وجوهرية" الذي أجرته وزارة الخارجية مع أي دولة من الدول.[10] وتتفق موسكو وأنقرة في النظرة التي مفادها أن السياسات الأمريكية في جنوب القوقاز تسبب عدم الاستقرار، وهما تفضلان الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة.[11] كما تميل أنقرة إلى النظر إلى الخطط الأمريكية لضم جورجيا إلى حلف الناتو على أنه استفزاز لروسيا لا داعي له. وفي الوقت نفسه، فإن الأقليات الجورجية المقيمة في تركيا والتي ترجع أصولها إلى أبخازيا وأجاريا تتعاطف مع انفصال هذه الجماعات عن جورجيا. أضف إلى ذلك أن روسيا وتركيا تحملان قلقاً مشتركاً من المتطرفين والانفصاليين الإسلاميين. ورغم أن التطرف الإسلامي داخل تركيا يعتبر عموماً ظاهرة ثانوية ولا يمثل خطراً على وجود الدولة التركية، فإنه في روسيا يرتبط بحركات انفصالية. حتى إن بعض الضباط العسكريين الأتراك دعوا أثناء فترات الغضب من واشنطن إلى تحويل التوجه العسكري نحو موسكو بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا بالطبع رد فعل عاطفي ضد السياسات الأمريكية في المنطقة، ويعكس أيضاً قلقاً كبيراً في التفكير العسكري من أن عملية الإصلاح التركية الجارية سعياً للحصول على عضوية الاتحاد الأوربي ستؤدي إلى خفض حاد في نفوذ العسكريين في الحكم. وفي الوقت الذي ربما لا يكون فيه "البديل الروسي" واقعياً تماماً، فإنه يجد صدى له داخل قطاع مهم من العسكريين ويمثل أكثر من مجرد التفكير العبثي، وهو قبل ذلك كله يدل على خلافات خطيرة، هي الآن بنيوية، في الرؤية الاستراتيجية بين واشنطن وأنقرة. وقد أوضحت موسكو أيضاً أنها تؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، وهذا بلاشك ترحيب بالتخفيف من توجه تركيا التاريخي نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وكان له أثر في دعم موقف تركيا في القضية القبرصية. كما وافقت تركيا، بدورها، على العمل على تسهيل انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي سهل أيضاً التبادل التجاري بين موسكو وأنقرة. كما تكيفت تركيا أيضاً مع كثير من جوانب العلاقات الروسية إزاء كل من

جورجيا وأرمينيا وأذربيجان بطرق لا تتفق وسياسات واشنطن هناك. علاوة على ذلك، فإن هناك رغبة مشتركة طويلة الأمد بين تركيا وروسيا في رؤية القوات الأمريكية تنسحب من العراق، وإن بقيت أنقرة مهتمة بالشكليات.[12]

ويعتبر الرأي العام الروسي إيجابياً جداً تجاه تركيا؛ ففي استطلاع للرأي عام 2005 أبدى 71٪ من الروس موقفاً إيجابياً تجاه تركيا، حيث اعتبرها 51٪ شريكاً تجارياً واقتصادياً موثوقاً، ورأى 16٪ فيها بلداً شقيقاً، بينما نظر إليها 3٪ فقط على أنها دولة معادية، وربما منافسة.[13] ويتباين هذا مع استطلاع للرأي العام في تركيا بعد الغزو الأمريكي للعراق عبر فيه 83٪ عن رأي سلبي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كانت النسبة 55٪ عام 2002. كما ورد في استطلاع أجراه مركز بيو Pew للبحوث في حزيران/ يونيو 2003 أن 71٪ من الأتراك قلقون من أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل تهديداً عسكرياً محتملاً.[14]

وهكذا ترتكز العلاقة التركية-الروسية على أسس جديدة تماماً، وتنشئ علاقات جديدة متينة، ، بينما تتلاشى معظم القضايا التي كانت موضع خلاف في الماضي. وسوف توجد دوماً بعض عناصر التنافس على النفوذ في المناطق الإسلامية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق، وعلى المسارات البديلة لخطوط أنابيب الطاقة المتجهة من الشرق إلى الغرب نحو أوربا (سواء كانت تمر عبر روسيا أو تركيا)؛ غير أن كل هذه القضايا تبدو قابلة للمعالجة، خاصة إذا كان ذلك في ضوء المستوى الذي تنظر فيه روسيا إلى تركيا على أنها منافس مستقل لموسكو، ولم تعد أداة للسياسات الأمريكية. وسوف تشجع روسيا هذه الاستقلالية دائماً.

نهوض وسقوط القوقاز وآسيا الوسطى في الفكر التركي

ساهمت الحيوية والنشاط المبكران في تركيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في جعل الأتراك يعتقدون أنهم يقفون على رأس "قرن تركي" جديد. في تلك الآونة صرح رئيس

تركيا وقتئذ سليمان ديميريل أن تركيا ستتزعم عالماً تركياً جديداً يمتد من البحر الأدرياتيكي إلى جدار الصين العظيم. وتم إطلاق اجتماعات قمة تركية سنوية، وكذلك بنك تنمية تركي. وقد اعتبر هذا كله أساساً على حساب روسيا التي كانت للمرة الأولى الخاسر في هذا التحول الجيوسياسي الهائل. لكن الرؤية القومية التركية الشاملة التي راودت الأذهان لم تتحقق تماماً لمجموعة من الأسباب: أولاً، كانت تركيا تفتقر إلى الثقل والبنية الأساسية التي تمكنها من لعب دور في تنمية الجمهوريات الجديدة، التركية في معظمها، وتمويلها. وثانياً، من الناحية التكتيكية والنفسية، تصرفت تركيا في البداية بكياسة ولكن بشيء من التعالي بوصفها "أخاً أكبر" جديداً نحو الجمهوريات الجديدة، بينما كانت هذه الجمهوريات في بعض الجوانب أكثر تطوراً في الواقع من تركيا. وثالثاً، تبين أن الزعامة الاستبدادية لهذه الدول الجديدة تعاني شعوراً غير عادي بالحساسية والاضطهاد والريبة، وغير جديرة بالثقة. فزعيم أوزبكستان إسلام كريموف، مثلاً، يبقى مهووساً بصورة خاصة بأي إشارة إلى المعارضة السياسية الداخلية، حتى إنه اتهم تركيا بدعم القوى العلمانية والإسلامية على حد سواء للإطاحة به، قاطعاً بذلك العلاقات الوثيقة التي أقامها البلدان في الحقل التعليمي مما أفضى إلى سحب كافة الطلبة الأوزبك من تركيا.

جنت واشنطن أيضاً في البداية بعض المكاسب الاستراتيجية الأولية الرئيسية في جنوب آسيا على حساب الروس، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر في أثناء سعي واشنطن لإقامة تعاون واسع في الحرب العالمية على الإرهاب، وفي تلك الظروف وافقت موسكو على مضض على موطئ قدم استراتيجي جديد لواشنطن هناك. لكن تصميم واشنطن على إزاحة روسيا بشكل دائم من المناطق الجنوبية من الاتحاد السوفيتي سابقاً أدى إلى ردة فعل في موسكو. وقد سهلت الطبيعة الاستبدادية للزعامة في آسيا الوسطى بصورة متزايدة مهمة موسكو في إبقاء دول آسيا الوسطى ضمن الفلك الروسي، خاصة وأن هؤلاء الزعماء أصبحوا يخافون أن تسبب واشنطن لهم عدم الاستقرار في حملات التحويل الديمقراطي التي كانت تهدف، من بين أشياء أخرى، إلى إضعاف نفوذ موسكو. وقد طمأنت موسكو هؤلاء الزعماء غير الآمنين على دعمها السياسي والعسكري لهم،

وحافظت بمهارة على نفوذ اقتصادي رئيسي في هذه الدول، التي بقيت فترة طويلة مدمجة بنيوياً في الاقتصاد الروسي. وكثيراً ما يرتبط اسم أنقرة في أذهان المستبدين في المنطقة، وربما من دون مبرر، بالولايات المتحدة الأمريكية. ومع برود العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى التركية عرفت تركيا أن المكاسب التي تجنيها من العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية مع روسيا كانت تفوق أي روابط وهمية مع الجمهوريات الصغيرة المستقلة حديثاً في كمنولث الدول المستقلة.

يكمن لب المشكلة في الطبيعة المعقدة لتوجهات جمهوريات آسيا الوسطى وصفاتها. وحتى إن بقي توجهها الجيوسياسي موضع نقاش، فمن المرجح أن يبقى الزمن كفيلاً بزيادة استقلاليتها الذهنية، حيث تبقى الجمهوريات التركية في أعماقها تشعر بالحذر من السلطة الاستعمارية للروس والصينيين، وتتطلع نحو الغرب وتركيا من أجل دعم موازن. لكن الحكام المستبدين في آسيا الوسطى منذ الآن يتطلعون إلى روسيا والصين من أجل حماية أنظمتهم. أضف إلى ذلك أن العالم التركي غير موحَّد؛ فكل دولة لها أولوياتها ومصالحها الخاصة بها، بما في ذلك التنافس فيما بينها. لكن من الممكن أن تساهم العملية الديمقراطية في تقوية الهويات القومية التركية الشاملة. وإذا أتى اليوم الذي يحل فيه مزيد من الحكم الديمقراطي في هذه الجمهوريات السوفيتية سابقاً فقد تتحسن أواصرها مع أنقرة. لكن مهمة تركيا المتمثلة في جعل علاقاتها متوازنة بين دول آسيا الوسطى وروسيا قد تغدو أكثر تعقيداً. وفي هذه الأثناء كانت قصة علاقة تركيا بكل من هذه الجمهوريات التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق تشكل تراجعاً استراتيجياً مخيباً للآمال منذ عام 1991 رغم الحفاظ على بعض الصلات المهمة معها.

إن موسكو بحاجة أيضاً إلى التفكير في عمليات تسوية متبادلة تؤدي إلى التوازن، وهي تبدو مستعدة الآن للقيام بتنازلات معينة لتركيا في القوقاز وآسيا الوسطى من أجل تحقيق مصالح أخرى، وتشمل هذه التنازلات: أولاً، إضعاف الهيمنة الأمريكية في المنطقة بخفض الدور الإجمالي للعلاقات الأمريكية-التركية، وثانياً، المحافظة على علاقات

اقتصادية قوية ونافعة جديدة مع تركيا، وثالثاً، جعل هذه العلاقات مغرية ومهمة بحيث يتم تحييد التأثير القومي التركي الشامل في السياسة التركية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف التوجهات القومية التركية الشاملة الممكنة عبر المنطقة تماماً.

ورغم أن موسكو لا يمكن أن تكون بديلاً تاماً لواشنطن أو حتى للاتحاد الأوربي، فإنها تمثل ركناً شرقياً قوياً في بنية السياسة الخارجية التركية التي تزداد تعقيداً.

القوقاز

كانت أعظم نقاط القوة لتركيا في علاقاتها مع القوقاز وآسيا الوسطى تتمثل في بناء مدارس وجامعات، وتزويد العسكريين بالتعليم والتدريب في الكليات، وبناء شبكات خطوط أنابيب جديدة للطاقة، وتوفير معرفة أوثق بتركيا وباللغة التركية الأناضولية لأهل المنطقة. وعلى سبيل المثال يتم بث تلفزيون أوراسيا التركي بالأقمار الصناعية عبر القوقاز وآسيا الوسطى، وقد سهل ذلك انتشار المعرفة بتركيا في المنطقة، بما في ذلك لغة أتراك الأناضول. ويواجه الزائر الآن بشكل منتظم أعداداً ضخمة من المتحدثين بالتركية الذين يفهمون على الأقل اللغة التركية الأناضولية التي يتم تعلمها من خلال السفر والمدرسة و/ أو الإعلام، وإن لم يكونوا يتحدثونها تماماً.

أذربيجان

تعتبر العلاقة مع أذربيجان أهم علاقات تركيا مع القوقاز. ورغم وجود أغلبية شيعية فإن الدولة أقرب ما تكون إلى تركيا بلغتها وثقافتها. وقد تعرض البلدان لمرحلة ساد فيها تيار القومية التركية الشاملة، الذي وصل مستوى عالياً في أوائل التسعينيات في عهد الرئيس أبو الفضل التشيبي المشبع بالفكر القومي التركي الشامل، واستمر حتى الإطاحة به عام 1992. ومنذ ذلك الوقت انتقل مركز العلاقة التركية-الأذربيجانية من المجال

الثقافي إلى المجال الاقتصادي، وتحديداً الطاقة وخط أنابيب النفط المهم باكو-تبليسي-جيهان الذي يربط الدولتين بصورة حتمية.

يعود هذا الخط بمنافع جمة؛ إذ يوفر لتركيا عوائد مرور ضخمة ويمثل منفذاً لتصدير النفط من باكو التي استقلت عن روسيا. ونتيجة لذلك فإن الطبيعة الجيوسياسية لخط الأنابيب مثيرة للجدل. وكما كان تصور واشنطن في البداية فإن الهدف الأول لخط الأنابيب هو ربط أذربيجان وطاقتها استراتيجياً بالغرب، والتقليل من اعتماد باكو على موسكو ومن قدرة موسكو على التحكم بتدفق النفط. وبالإضافة على ذلك فقد تم تصميمه لإبعاد إيران عن أي دور إقليمي فيما يتعلق بالطاقة. وقد نجح الهدف الأول نجاحاً باهراً، أما الثاني فكان تحققه التام أقل تأكيداً؛ لأن تركيا تمضي قدماً في مشروعات الطاقة الحيوية الخاصة بها مع روسيا وإيران. والذي يتمم خط أنابيب النفط باكو-تبليسي-جيهان الآن هو خط أنابيب غاز جنوب القوقاز من باكو إلى مدينة إرزوروم التركية عبر الأراضي الجورجية، وسوف ينقل الغاز الأذري من حقل شاه دنيز إلى الأسواق التركية والأوربية.[15]

وعموماً فإن مرحلة جديدة من "حرب الأنابيب" الاستراتيجية قد تأججت، وتشمل صراعاً متنوعاً بين المصالح الاستراتيجية والغازية لواشنطن والاتحاد الأوربي وروسيا وإيران والصين، وذلك من أجل غاز تركمانستان. وتأمل واشنطن والاتحاد الأوربي في إقناع تركمانستان بتزويد أوربا بالغاز عن طريق المسار الصعب تقنياً وسياسياً عبر بحر قزوين إلى أذربيجان وتركيا، وبذلك يتم استبعاد روسيا وإيران كخط أنابيب بديل إلى أوربا. وتأمل طهران أن يتم نقل الغاز التركمانستاني إلى تركيا مروراً بإيران ومن ثم إلى الغرب. وتعتبر تركيا فائزة في كلا الحالين، غير أنها الآن ملتزمة تجاه إيران بتطوير موارد الغاز الإيرانية لبيعها إلى تركيا وكذلك لنقلها بعد ذلك إلى أوربا، رغم انزعاج واشنطن من الفكرة. وتريد الصين أن تحترم تركمانستان اتفاقية مؤقتة رئيسية لبيع معظم غازها إليها. وهناك تنافس في حده الأدنى بين ثلاثة أطراف هي روسيا وإيران وتركيا على امتياز

السيطرة على تدفق الغاز التركمانستاني إلى الغرب. ولا تمثل تركيا ولا إيران تحدياً استراتيجياً لروسيا في هذا الخصوص بالطريقة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن القرار بشأن التصريف المستقبلي لغاز تركمانستان سيعود بالفائدة في الأغلب إما على روسيا أو إيران، ولكن ليس على الطرفين معاً. وسوف تؤثر هذه المنافسات المعقدة على العلاقات الروسية-التركية، وإن لم يكن ذلك بشكل حاسم. وفي هذه الأثناء ستبقى تركيا معتمدة اعتماداً شديداً على الغاز الروسي إلى أن يثمر مشروعها المشترك للطاقة مع إيران.[16]

كما تخوض تركيا وأذربيجان غمار مفاوضات عميقة حول إقامة سكة حديد من باكو إلى كارس شرق تركيا مروراً بجورجيا، وهو خط باكو-الخلكلاكي، الذي سيربط هذه الدول الثلاث، ويضع حجر الأساس لمسار نقل ممكن هو خط الصين-آسيا الوسطى-جنوب القوقاز-تركيا- الاتحاد الأوربي، ويساهم كذلك في ربط منطقة جنوب القوقاز بأوربا مروراً بتركيا، وفتح منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى للنقل المباشر إلى البحر الأبيض المتوسط. وتضع المفوضية الاقتصادية لأوربا التابعة للأمم المتحدة هذا الخط بين مشروعاتها ذات الأولوية العالية، مما يعني أنه يمكن تمويله وتنفيذه بسرعة عالية بحلول عام 2010.[17]

وفي المجال العسكري يحتل الدور التركي في أذربيجان الأهمية ذاتها. حيث كتب فريد إسماعيل زاده يقول[18] «قام خبراء عسكريون أتراك بتدريب ضباط أذريين في باكو وفي تركيا أيضاً، وقدموا الخبرات العسكرية في تصميم وتطوير بنى جيش حديث. وقد تخرج مئات من الضباط الأذريين في المدارس العسكرية التركية، واعتباراً من عام 1999 شارك الجنود الأذريون في مهام حفظ السلام في كوسوفو وأفغانستان تحت قيادة تركية.» وقد أدت مواجهة بحرية خطيرة بين إيران وأذربيجان عام 2001 بشأن التنقيب عن النفط في مياه متنازع عليها إلى عرض للدعم العسكري التركي لباكو، مما دفع إيران إلى التراجع، وقد لقي الدعم التركي ترحيباً في باكو.[19]

كما استثمر رجال الأعمال الأتراك 1.5 مليار دولار في أذربيجان، وينشط المقاولون الأتراك هناك كثيراً، حيث يستفيدون بصورة مباشرة وجزئية من الاستثمارات الغربية في

البنية التحتية. وقد بلغت قيمة التجارة الثنائية 539.5 مليون دولار عام 2004، واشتملت بصورة رئيسية على الصادرات التركية. وترتبط باكو بعدة مدن تركية برحلات طيران منتظمة ومزدحمة. ويمكنك رؤية المتعهدين الأتراك في كل مكان من باكو، وكذلك المنتجات التركية، غير أن هؤلاء المتعهدين يشتكون علناً من وجود فساد هائل في أذربيجان يشكل عقبة أمام قيام علاقات تجارية جدية. ثم إن معظم الأذريين المتعلمين صاروا الآن يتقنون التركية الأناضولية بطلاقة ويستمتعون بحرية الوصول إلى وسائل الإعلام التركية الإلكترونية والمطبوعة.

وفي المجال الحساس للعلاقات التركية-الأرمينية-الأذرية، نجد أن السياسة التركية القائمة على حسن الجوار أثمرت بحثاً عن سبل لتحسين العلاقات مع أرمينيا. لكن الانتصار الأرمني في الحرب التي نشبت بين أذربيجان وأرمينيا من أجل إقليم ناجورنو كاراباخ المتنازع عليه دفع أنقرة وباكو إلى فرض حظر تجاري ضد يريفان بسبب احتلالها أراضي أذرية متنازعاً عليها. وتشكو باكو من أن أنقرة لا تقدم لها دعماً دبلوماسياً في نزاعها على الأراضي، ولكن أنقرة تتعرض لضغوط من الاتحاد الأوربي وواشنطن لإنهاء الحصار وإقامة علاقات دبلوماسية مع يريفان. يضاف إلى ذلك أن باكو تدرك أنها ستكون دوماً في حاجة إلى علاقات طيبة مع موسكو أيضاً.

ورغم هذا الاختلاف، فإن هناك الكثير من التبادلات التجارية في السوق الموازية بين تركيا وأرمينيا، وخطوطاً جوية بين البلدين.[20] إضافة إلى ذلك سعى أردوغان بحكمة إلى إحالة قضية المذابح العثمانية في الماضي ضد الأرمن، والتي أثارت كثيراً من النزاع، إلى هيئة علمية دولية لاتخاذ قرار بشأنها بدلاً من تركها للسياسيين ليصدروا عليها حكماً تاريخياً. وتعتبر هذه القضية التاريخية العالقة عبئاً مستمراً على كاهل تركيا يستغله الغرب، علاوة على الضغوط التي تمارسها اللوبيات الأرمنية المتشددة. كما أدى الاغتيال المروع لصحفي أرمني تركي في إسطنبول في كانون الثاني/ يناير 2007 إلى عرض قوي للدعم الشعبي للصحفي، الأمر الذي لفت نظر الحكومة الأرمنية إلى وجود أمارات جديدة على النضج

التركي المتزايد تجاه الأرمن. ويود كلا الجانبين أن يرى تقـدماً في العلاقـات الثنائيـة. لكـن العدد الكبير من الأرمن المقيمين في الشتات بالولايات المتحدة الأمريكية وأوربـا يـسعون دائماً لإصدار قرارات برلمانية في واشنطن تدين تركيا بـسبب ارتكـاب إبـادة جماعيـة ضـد الأرمن في الأيام الأخيرة للإمبراطورية العثمانية، لكن هذه الضغوط تعقد عملية التقـارب التي تسعى يريفان وأنقرة إلى تحقيقها.

إن تركيا عالقة اليوم بين واشنطن وطهران في قضية أذربيجان. فـسعي إدارة بـوش وراء إجراء تغيير هائـل في الـسياسات أو حتـى تغيـير في إدارة الحكـم في إيـران قـاد إلى تـشجيع الحركات الانفصالية العرقية بين صفوف الجالية الأذرية الضخمة العدد في إيران . لكن هـذه الجالية المتلاحمة تسعى لمزيد من الحكم الذاتي الإقليمي داخل إيران ولـيس الانفـصال عنهـا، فإيران بلد مختلط الأعراق على نحو معقد. وتكـن تركيـا بعـض التعـاطف للقوميـة الأذريـة داخل إيران، ولكنها لا ترغب في تعريض العلاقات الأوسع مع طهران للخطر.

إجمالاً، تلعب تركيا دوراً ملحوظاً في أذربيجـان؛ فمـشروعات البنيـة التحتيـة المتطـورة الكبرى في مجالات الطاقة والاتصالات والنقل تقوي الصلة بين البلـدين وتكثـف علاقـات تركيا مع الشرق، لكن بصفة عامـة يحتـاج ذلـك إلى ضـبط ومعـايرة تجـاه مراعـاة المـصالح الروسية كذلك.

جورجيا

سُرَّت تركيا باستقلال جورجيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وسرعان ما دب الدفء في العلاقات بين الدولتين. ومع ذلك بقيت تجارة تركيا مع جورجيا غير التركية متواضـعة نسبياً، وذلك خلافاً للتوقعات، إذ لم تتجاوز الاسـتثمارات التركيـة الإجماليـة في جورجيـا 165 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 1.5 مليار في أذربيجان، وبلغت التجارة الثنائيـة الـسنوية مؤخراً 570 مليون دولار فقط مقارنة بقيمة 800 مليون دولار مع أذربيجان. وكما حـدث

في أذربيجان، شعر رجال الأعمال الأتراك بالإحباط بسبب الفساد وعدم الكفاءة وعدم الاستقرار وعدم الموثوقية مع غياب أنظمة واضحة للعمل؛ الأمر الذي جعل التجارة في جورجيا تنطوي على مخاطرة.[21]

وتم توقيع اتفاقية حول الأمن الإقليمي بين تركيا وجورجيا وأذربيجان عام 2002 تضمنت شرطاً خاصاً بالمساعدات التركية في تحديث قاعدة مارنيولي الجوية قرب تبليسي. وكما هو الأمر في أذربيجان، ساعدت تركيا في بناء الأكاديمية العسكرية المتحدة في جورجيا وتزويدها بالكادر اللازم. وقد انزعجت روسيا لدخول تركيا إلى مناطق روسية تقليدية من حيث النفوذ العسكري،[22] وكذلك من التعاون التركي مع جورجيا وأذربيجان في الإجراءات الأمنية لحماية خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان.

كما عِلِقت تركيا بين تبليسي وموسكو بشأن قضية منطقة أبخازيا الانفصالية في جورجيا التي تدعمها موسكو. فقد أرسلت أنقرة مراقبين عسكريين إلى بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الوضع وقدمت المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين من أبخازيا.[23] وتشارك تركيا أيضاً في الوساطة في الحركة الأجارية الانفصالية في جنوب غرب جورجيا. وهناك جاليات أبخازية وأجارية كبيرة تقيم في تركيا وتهتم بحل هاتين القضيتين، وتعمل أنقرة على الوصول إلى تسوية سلمية لكلتا القضيتين.

وتعتبر نسبة الحضور التركي في جورجيا أقل منها في أذربيجان؛ ففي الوقت الذي يريد فيه الغرب رؤية تركيا تلعب دوراً رئيسياً في المساعدة على تدعيم دخول جورجيا في الناتو، فإن تركيا حذرة من حدوث المزيد من نفور موسكو، وقد وقفت على الحياد حيال قضية انفصاليي أبخازيا أكثر مما ترغب فيه تبليسي.

آسيا الوسطى

من بين جمهوريات آسيا الوسطى الخمس هناك أربع منها تنتمي إلى العرق التركي؛ هي تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان وقرغيزستان. وإجمالاً، فإن حزب العدالة

والتنمية يبدي اهتماماً بآسيا الوسطى أكثر مما كان يبديه حزب الرفاه الإسلامي سابقاً. ويعود أحد أسباب ذلك إلى أن حزب العدالة والتنمية لقي قدراً كبيراً من الدعم الانتخابي من المعاقل القومية في وسط الأناضول، حيث كان حزب العمل الوطني القومي يهيمن سابقاً، ويؤيد القوميون قيام علاقات تركية وثيقة مع آسيا الوسطى. ويبقى اهتمام المؤسسة العسكرية التركية في هذا المجال قوياً أيضاً،[24] غير أن قلة من السياسيين الأتراك يحتملون ترك الصلات مع آسيا الوسطى ترجح على العلاقات مع روسيا.

تركمانستان

ترتكز العلاقات التركية مع تركمانستان في المقام الأول على موارد الطاقة. وكما ورد في الفقرة السابقة عن أذربيجان يثير مستقبل خطوط أنابيب غاز تركمانستان إلى أوربا منافسة شديدة بين الدول الست: روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وإيران وتركيا والصين. وتتوقف المصالح الجيوسياسية الرئيسية لهذه الدول كثيراً على حصيلة أي من هذه السيناريوهات. وتعد خسارة تركيا هي الأقل بين هذه الدول.

وبعد استقلال تركمانستان بوقت قصير وقعت تركيا اتفاقيات معها تتعلق بالتجارة وسكك الحديد وخطوط الطيران والاتصالات والتعليم والثقافة. كما قامت أنقرة أيضاً ببناء أكاديمية عسكرية في عشق أباد وتزويدها بالكادر اللازم. وطوال فترة خضوع تركمانستان للحكم الاستبدادي الغريب الأطوار للرئيس صابرمراد نيازوف، لم تكن علاقات تركيا مع هذه الدولة ودية أو سلسة. ومع ذلك، بنت تركيا بعض المدارس هناك. وفي منتصف التسعينيات شارك رجال الأعمال الأتراك في نحو ستين مشروعاً مشتركاً هناك في مجال تصنيع السلع الزراعية.[25] وبعد وفاة نيازوف في أواخر عام 2006 واستلام السلطة من قبل نظام قربان قولي بيردي محمدوف، أصبحت هناك علامات تدل على أن علاقات تركمانستان مع العالم الخارجي غدت أكثر منطقية. وبالتالي، فإن علاقات تركيا معها من المفترض أن تتحسن عموماً على حساب روسيا التي ستخسر الهيمنة على الدولة بموجب أي سيناريو يعطي عشق أباد الحرية للتعامل بشكل مباشر مع العالم الخارجي.

أوزبكستان

تعرضت العلاقات التركية الأوزبكية للتقييد كذلك بسبب جنون الارتياب الأمني لدى إسلام كريموف. وبعد تطور الطموحات التركية في آسيا الوسطى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أظهر كريموف نفسه مطامح إلى زعامة آسيا الوسطى، ورأى في تركيا منافساً محتملاً. أضف إلى ذلك أن عدداً كبيراً من الطلاب الأوزبك الذين أرسلوا إلى تركيا انتهى بهم الأمر إلى الإصابة بعدوى القيم الديمقراطية، وانقلب كثيرون منهم ضد نظام كريموف. وتم إنشاء عدد من المدارس التركية في أوزبكستان أيضاً، وكان معظمها مرتبطاً بحركة فتح الله جولان. وكما سبق ذكره، فقد اتهم كريموف أخيراً تركيا بالتآمر ضده وأحضر طلابه إلى الوطن وطرد المدارس التركية.

ومع ذلك منحت تركيا أوزبكستان مبلغ ملياري دولار كمساعدات عسكرية، ووصلت التجارة الثنائية بين البلدين إلى مبلغ متواضع هو 325.9 مليون دولار عام 2004.[26] علاوة على ذلك اتفق البلدان على التعاون ضد الإرهاب، ولكن بعد تراجع العلاقات الأمريكية-الأوزبكية وبرود العلاقات مع تركيا عاد كريموف لتوجيه اعتماده الأمني جهة موسكو.

كازاخستان

يعد مستوى تجارة تركيا البينية مع كازاخستان الأعلى بين تجارتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، حيث بلغ مجمل قيمتها 797.8 مليون دولار عام 2004. ورغم المباحثات التي أجريت عام 2006 بين كل من تركيا وكازاخستان وأذربيجان حول شحن النفط عبر بحر قزوين لنقله بواسطة خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان،[27] فقد انهارت تلك الخطة بسبب التزام كازاخستان مع روسيا في عام 2007 بتصدير طاقتها تحديداً عن طريق روسيا. وفي الحقل التعليمي قامت تركيا ببناء الجامعة الكازاخ-تركية في شيمكنت.

قِرغيزستان

لعل أكثر علاقات تركيا الودية كانت مع قرغيزستان. وبرغم أن إجمالي التجارة الثنائية اقتصر على 88.1 مليون دولار فقط عام 2004، فقد بنت تركيا هناك عدداً من المدارس العليا التي تتميز بشهرتها شعبياً وميزتها التنافسية، وقدمت التدريب العسكري للبلاد. كما بنت جامعة مناس القرغيزية-التركية التي تعتبر الدراسة فيها مجانية. أضف إلى ذلك أن هناك حالياً أكثر من ألف طالب يدرسون في جامعات مختلفة في تركيا.[28] وتقدم مؤسسة نيبون Nippon اليابانية أيضاً منحاً دراسية سنوياً لستين طالباً من آسيا الوسطى لأجل التعليم العالي في تركيا.[29]

الصين

تعد الصين ثاني دولة كبرى رئيسية بعد روسيا تواصل تركيا بناء علاقة مهمة ومتنامية معها. ويعتبر المصدر الوحيد للخلاف بينهما في هذه العلاقة، التي تشهد تحسناً سريعاً، هو ذلك الاضطهاد الذي يعانيه عشرة ملايين إيغوري Uyghurs من أصول تركية في إقليم شينجيانج غرب الصين. ويتعرض الإيغوريون، وهم عنصر مهم ضمن الثقافة التركية في آسيا الوسطى لضغوط شديدة من بكين، من خلال عملية هجرة منظمة لشعب الهان الصيني إلى شينجيانج لتغيير طبيعتها. وفي نهاية المطاف سيتم غالباً طمس هوية الإيغور المتميزة وثقافتهم في عملية التهجير القاسية هذه في المنطقة بكاملها. ويشعر القوميون الأتراك في تركيا بالقلق منذ وقت طويل حول مصير الإيغور؛ وقد تباينت مواقف الحكومات التركية المختلفة ما بين الرغبة في إقامة علاقات طيبة مع الصين والقلق على إخوانهم الترك في شينجيانج؛ وفي النهاية فضلت معظم الحكومات على مضض إقامة علاقات طيبة مع الصين على حساب القضية الإيغورية، في موازاة مفاضلة علاقات أنقرة مع روسيا. وهذا أشد انطباقاً على حكومة حزب العدالة والتنمية باعتباره يتجه على نحو متزايد في رؤيته الجيوسياسية نحو الشرق.

فيما عدا ذلك، فإن الصين ترحب بإقامة علاقات وثيقة مع تركيا تحت أية ظروف، وستكون مسرورة إذا استطاعت أنقرة مساعدة بكين على تسوية الطموحات والمشاكل الانفصالية لدى المجموعات التركية في منطقة آسيا الوسطى. وتعرض الصين على تركيا فرصاً تجارية كبرى في مجالي المنتجات الاستهلاكية والعسكرية. كما تسعى تركيا على نحو متزايد أن تكون لاعباً رئيسياً في التطور المستقبلي لأوراسيا، إلى جانب إيران وأفغانستان وباكستان، وهي الدول التي اشتركت معها في مصالح استراتيجية وأمنية في الماضي.

إن حجم التبادل التجاري بين تركيا والصين تضاعف إلى أكثر من أربعة أضعاف خلال أربع سنوات، وذلك من 900 مليون دولار عام 2001 إلى 7.4 مليارات دولار عام 2005، وعشر هذا القيمة يمثل واردات تركيا من الصين.[30] وقد قام وزير الخارجية جول خلال زيارته إلى بكين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 بمناقشة تعزيز التعاون في مجالات سكك الحديد والاتصالات ومشروعات البنية التحتية والهندسة والاستثمارات المتبادلة والسياحة. ويشترك كلا الجانبين في الاهتمام بالتنسيق والتعاون في شؤون العراق والشرق الأوسط ومحاربة الإرهاب. وكما هو الحال مع روسيا، فقد عبرت بكين عن الأمل في نجاح تركيا في مسعاها لنيل عضوية الاتحاد الأوربي. وأوضح الصينيون أيضاً أنهم سيرحبون بدور أكثر فاعلية لتركيا في الحلبة الدولية، وهذا يرمز إلى مزيد من الاستقلالية في سياساتها عن واشنطن.[31] وبالمصطلح الاستراتيجي، فإن الصين مهتمة بلاشك برؤية تضاؤل النفوذ الاستراتيجي للولايات المتحدة على الدول الأوراسية، وعلى تركيا بصورة خاصة.

في عام 2005 قام وزير الدفاع الوطني التركي وجدي جونول بزيارة بكين، فاتحاً الباب بذلك أمام الزيارة اللاحقة لقائد القوات الجوية الجنرال إبراهيم فيرتينا. وقد جاءت تلك الزيارة بعدد من الاتفاقيات التي تعكس التعاون التقني بين تركيا والصين في مجال تقنيات الفضاء وأنظمة الدفاع الجوي المتوسطة المدى. وقد دعت هذه الاتفاقيات أيضاً إلى إقامة برامج تدريبية للجنود الصينيين وفقاً لمقاييس حلف الناتو في المنشآت التركية.[32] وتسعى تركيا أيضاً للانضمام إلى منظمة تعاون شانغهاي المهمة، وهي كتلة مؤلفة من

روسيا والصين وآسيا الوسطى، وتتبنى موقفاً استراتيجياً مناوئاً للولايات المتحدة. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون سعيدة بمثل هذا التطور، فإنه يبدو من غير المحتمل أن تتخلى تركيا، بطموحاتها ومصالحها الأوراسية المتنامية، عن فرصة أن يكون لها دور في منظمة تعاون شانغهاي. وقد غدت المنظمة أهم من أن يتجاهلها أحد؛ لكونها الكتلة الجيوسياسية المهيمنة في أوراسيا، حيث ينظر إليها بوصفها قاعدة لكتلة قوة جيوسياسية بديلة، تتحدى طموحات واشنطن في المحافظة على وضع قوة القطب الواحد في العالم.

إلى جانب روسيا، تمثل الصين الآن ركناً استراتيجياً جديداً ومهماً في سياسة تركيا الآخذة في التنوع. وسوف تتمم هذه الروابط الجديدة، بل وستوازن إلى حد ما روابط أنقرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي. أضف إلى ذلك أن الصين هي العملاق الاقتصادي والاستراتيجي خلال العقود المقبلة، ولذلك فمن الطبيعي أن تسعى تركيا، كلاعب أوراسي، لإقامة علاقات عمل طيبة معها. كذلك، فإن دور الصين في الشرق الأوسط في مجال الطاقة أخذ ينمو بسرعة، وسوف يتقاطع حتماً مع مصالح تركيا في تلك المناطق. والواقع أن تركيا والصين، كما هو الأمر مع روسيا، تتشاطران وجهات نظر مشتركة حول مناطق الأزمة في منطقة الشرق الأوسط.

مسلمو البلقان

تبقى محنة البوسنيين في أوائل التسعينيات مهمة بالنسبة لتركيا من ثلاثة أوجه: أولها، أن تركيا قدمت دعماً بحكم الأمر الواقع إلى الأقلية المسلمة في البلقان.وثانيها، أن المحنة قادت إلى خيبة أمل تركية مبكرة في السياسات والمؤسسات و"الحلول" الغربية والأمريكية التي لم ترقَ إلى تطلعات الأتراك أو احتياجاتهم. وثالثاً، أن المحنة أظهرت معارضة سياسية محلية قوية في تركيا عبر الأطياف السياسية ضد دفاع حكومتهم الضعيف والحذر أمام السياسات الغربية. ولعل ائتلاف المصالح والمواقف هذا، بحكم الظروف، هو أقوى اليوم، ولا يؤدي إلا إلى دعم مقاربة تركية أكثر تميزاً وحسماً حيال القضايا الإقليمية.

ففي أثناء المحنة البوسنية عام 1993 تولت تركيا زمام القيادة داخل منظمة المؤتمر الإسلامي للضغط من أجل إرسال قوات حفظ سلام لحماية الملاذات الآمنة البوسنية، ودعا أربكان، دون أن يحقق نجاحاً، إلى إنشاء قوة أحادية الطرف مؤلفة من عشرة آلاف جندي تركي لإرسالها إلى البوسنة.[33] وفي نهاية المطاف، فالحقيقة هي أن مسلمي البلقان تطلعوا طويلاً – ومازالوا – إلى تركيا بوصفها الدولة الحامية لهم تاريخياً من القوة المسيحية في البلقان. ومهما يكن حرج هذا الوضع بالنسبة لتركيا العلمانية اليوم، فإنه يمثل إرثاً دينياً من الماضي لا يقبل الجدل. وهناك أيضاً جالية كبيرة بوسنية (البوشناق) وكوسوفية في تركيا يعود تاريخ وجودها إلى العهد العثماني، وهي تتعاطف مع القضية البوسنية والكوسوفية، الأمر الذي يحقن السياسات التركية تجاه البلقان بعنصر داخلي. لن تقف تركيا على الحياد في الأزمات المستقبلية التي تتعلق بمسلمي البلقان، حتى وإن كافحت للحفاظ على علاقات طيبة مع جميع الأطراف والدول هناك. فتركيا اليوم تعد قوة بلقانية من جديد، وفي هذا الخصوص تعتبر السياسة التركية مرة أخرى متعارضة مع السياسات الروسية في البلقان التي ساندت تاريخياً الصرب الأرثوذكس الشرقيين وسعت للحيلولة دون الانفصال البوسني والكوسوفي. وبما أن موسكو لم تعد تنظر إلى سياسات تركيا الجديدة على أنها مجرد امتداد للسياسات الأمريكية المعادية لروسيا، فمن المرجح أن تتفق تركيا وروسيا على أن يختلفا حول هذه المسألة البلقانية، دون أن يترك هذا الاختلاف تأثيراً في سلسلة واسعة النطاق من العلاقات الأخرى.

خاتمة

بالنظر إلى الإحباطات التي تعرضت لها تركيا في عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوربي التي طال أمدها واتسمت بالتحيز والضجر، شرعت بكل وعي في وضع استراتيجية جيوستراتيجية بديلة متجهة نحو أوراسيا والشرق الأوسط. وقد أدى النهوض الجديد اللافت للصين والهند اقتصادياً واستراتيجياً إلى اكتساب القوة العالمية بعداً شرقياً جديداً رئيسياً. وتدرك تركيا بشكل قاطع أنها لا يمكن أن تتجاهل الأسواق الجديدة الضخمة في

الشرق، بما فيها منطقة الخليج المزدهرة. وينطوي الاشتراك في هذه الأسواق على مركز أكثر استقلالاً لتركيا تمثّل فيه مصالحها الخاصة، بحيث لا تعود معتمدة على الولايات المتحدة الأمريكية أو أوربا في العلاقات الأمنية. وفي الوقت الذي لا تقطع فيه تركيا علاقاتها الاقتصادية والاستراتيجية المهمة مع أوربا والولايات المتحدة، فإنها الآن تملك بدائل مهمة تسمح لها بتنويع توجهها الاستراتيجي. وقد أصبحت هذه الحقائق واضحة جلية بالنسبة إلى جميع الطبقة السياسة في تركيا، وهي ليست من إنتاج تفكير حزب العدالة والتنمية الجديد وحده.

الفصل الخامس عشر

تركيا وأوربا

لقد تأثر مركز تركيا إجمالاً في الغرب، ليس إيجاباً دوماً، بوجود عدد كبير من المهاجرين الأتراك في أوربا الغربية، وبعضهم من الجيل الثالث. واليوم يوجد تقريباً 3.8 ملايين تركي يعيشون في دول الاتحاد الأوربي، 1.3 مليون منهم مواطنون. وتقطن الغالبية العظمى منهم في ألمانيا (2.6 مليون)، ثم فرنسا (370000)، ثم هولندا (270000)، ثم النمسا (200000)، ثم بلجيكا (110000)، ثم المملكة المتحدة (70000)، والبقية معظمهم في الدنمارك والسويد.[1]

وتدل الإحصائيات على أن إجمالي إنتاجية عمل الجالية التركية قد ساهم بنسبة كبيرة في اقتصاد الاتحاد الأوربي؛ فقد ساهم 1.2 مليون تركي موظف (0.75٪ من السكان العاملين في الاتحاد الأوربي) في إنتاج أموال للناتج القومي الإجمالي في الاتحاد الأوربي تعادل ضعف ما تنتجه لوكسمبورج وأعلى من نصف ما تنتجه اليونان. وتشهد أعمال التعهدات التركية نمواً ضمن الاتحاد الأوربي، بينما يشهد مقدار رأس المال المعاد إلى تركيا من قبل الأتراك الموجودين في الاتحاد الأوربي هبوطاً حاداً، ولاسيما بين الأجيال الجديدة التي ضعفت صلاتهم الاقتصادية بتركيا، والذين يسعون لاستثمار رؤوس أموالهم محلياً.[2]

يختلف مدى اندماج تركيا في مجتمع الاتحاد الأوربي اختلافاً كبيراً من بلد لآخر. وفي حين تعد ألمانيا من بين الدول الأكثر إثارة للإشكالات، تعد المملكة المتحدة الأقل إثارة لها. وهذا التباين يتعلق على الأقل بـ "أيديولوجية الهجرة" في كل دولة من دول الاتحاد الأوربي قدر تعلقه بمقاييس مخصوصة للاندماج التركي مع كل منها.

وبصورة عامة كانت أوربا تقليدياً تولي اهتماماً قليلاً لرسم سياسة شاملة للهجرة والاندماج، وعليه فقد كانت أقل نجاحاً في استيعاب القادمين الجدد من مجتمعات مهاجرة ناضجة، مثل الولايات المتحدة وكندا.[3] فعملية الاندماج تشبه بالطبع شارعاً ذا اتجاهين؛ ففي الوقت الذي توجد فيه مخاوف أوربية مشروعة بشأن مشكلات البطالة، وتقديم خدمات اجتماعية باهظة التكلفة إلى المهاجرين، وإخفاق المهاجرين في سعيهم للاندماج المتكرر، نجد أن المهاجرين يواجهون غالباً تمييزاً وعداء من المواطنين الأصليين في كل دولة، خاصة من أولئك الذين يشعرون بالقلق من الانعكاسات الثقافية للهجرة.[4]

والآن مع شن الحرب العالمية على الإرهاب وانتشار النشاطات الإرهابية فيما وراء الشرق الأوسط، هناك مخاوف متنامية باستمرار من هجرة المسلمين إلى أوربا. ويغدو الأمر كذلك خصوصاً مع اتساع انتشار إحساس جديد خاصة بين المهاجرين المسلمين بـ "الهوية الإسلامية"، تمييزاً لها عن الهوية العرقية أو الوطنية بين المسلمين. وهذا الشعور الجديد بالهوية بين المهاجرين المسلمين يمثل استجابة للعلاقات المخلخلة مع بلادهم الأصلية من ناحية، وانعكاساً لتباينهم إزاء العلمانية (التي يختلف معناها اختلافاً شديداً) من ناحية أخرى، مما جعلهم عرضة للشكوك الأوربية. كذلك فإن الإصرار الأوربي المتزايد على فرض نوع من الأحادية الثقافية المراوغة على طبيعة المجتمع الأوربي المتعدد الثقافات يعتبر أيضاً جزءاً من المشكلة.[5]

والواقع أن الأتراك أوجدوا منظومة متنوعة، لكنها قوية، من المؤسسات والصلات المحلية التي خدمتهم جيداً في الحفاظ على مجتمعاتهم في "أراض أجنبية" (الغربة). ففي أواخر خمسينيات القرن الماضي أدت هجرة العمال الأتراك إلى أوربا أصلاً إلى وجود سكان ريفيين وغير متعلمين شعروا بضعف اجتماعي كبير في مناطق صناعية حضرية. ونتيجة لذلك سعى هؤلاء الأتراك إلى خلق أحوال اجتماعية تركية من جديد داخل بيئتهم الغربية الجديدة. وبالتالي فقد أوجدوا مجتمعات تركية صغيرة ومتطلعة نحو الداخل، معززة بالحفاظ على القيم الدينية والاجتماعية التقليدية التركية. كتب أورال مانشو، وهو عالم

اجتماع في أوربا من أصل تركي، يقول «لقد أوجد هؤلاء السكان في أوربا جميع الانقسامات الاجتماعية والسياسية والدينية والعرقية في تركيا، وذلك بإقامة شبكة حقيقية من جمعيات المهاجرين، من جمعيات ومساجد محلية إلى اتحادات على مستوى أوربا».[6] هذا الحفاظ على الأنماط الثقافية المحلية كانت له تداعيات إيجابية وسلبية، حيث مثل أولاً انضباطاً اجتماعياً ودعماً مكن الجاليات الأولى من البقاء والأداء دون استئصال وتدهور اجتماعي، وثانياً، أعاق كثيراً اندماجهم في المجتمع الأوربي.

لعل أكبر منظمات المهاجرين الأتراك وأكثرها تنظيماً في أوربا حركة الرؤية الوطنية الإسلامية التي تقدم خدمات اجتماعية وثقافية ودينية وتعليمية وتجارية عبر أوربا، شأنها شأن كثير من الحركات الإسلامية الأخرى.[7] وقد أشيع أن حركة الرؤية الوطنية الإسلامية لديها مئات من الفصول المنفصلة عبر المدن الأوربية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحركة أربكان القديمة العهد وكثيراً ما تتبنى آراء إسلامية تقليدية تماماً – اتحاد مناوئ للأوربيين، معادٍ لليهود، معادٍ للعلمانية، مؤيد للتيار الإسلامي الشامل – لكنها لا تمثل حزب العدالة والتنمية؛ غير أن حركة الرؤية الوطنية الإسلامية تقدم دعماً مالياً إلى بقايا حركة أربكان القديمة، وربما لعناصر داخل حزب العدلة والتنمية أيضاً. ومن الواضح أن نظرة الأوربيين إلى هذه الحركة سلبية. وبعد هجمات 11 سبتمبر أصبح ينظر إلى الجماعة نفسها على أنها تهديد أمني محتمل، وباتت معرضة للشكوك، كما هو حال العديد من المنظمات الإسلامية الأخرى في أوربا، ومع ذلك فإن الحركة تتمتع بدعم واسع النطاق من المهاجرين الأتراك؛ لأنها تنطق باسم الإسلام التركي وتقدم خدمات اجتماعية كبيرة. لكن الأتراك الشباب في أوربا لم يعودوا يشاطرون الحركة آراءها، كما أن الحركة نفسها تشهد تطوراً وتختلف كثيراً من دولة لأخرى.[8] ومع تزايد احترام حزب العدالة والتنمية ونجاحه، يبدو أن الحركة أخذت تفقد مركزها؛ لأن الآراء الدينية التقليدية التركية حتى في أوربا تميل إلى آراء حزب العدالة والتنمية الإسلامية الأكثر تمدناً.

ثمة بعض الدلالات على أن منظمات الأمن الداخلي الألمانية تعتبر حركة الرؤية الوطنية الإسلامية منظمة "متطرفة". وفي سياق الأطياف الحالية للمنظمات الإسلامية

العالمية، سيكون من الصعب إطلاق عبارة "متطرف" على حركة الرؤية هذه، حتى وإن كانت غير معتدلة أيديولوجياً. ولا يبدو حتى أنها تبنت أو شاركت في أعمال عنف، وإن كانت الحركة تكره النظام العلماني التركي.

قامت ألمانيا عام 2004 بتسليم ميتين كابلان إلى تركيا، وهو داعية منشق كان يمثل منظمة راديكالية جداً، لعلها كانت تشارك في التخطيط لنشاطات إرهابية ضد تركيا. أضف إلى ذلك أن العنف كان في السنوات السابقة ينفجر أحياناً بين الأتراك والأكراد الأتراك المقيمين في أوربا؛ وقد هاجم حزب العمال الكردستاني منشآت تركية معينة في أوربا، مما ساعد على إعطاء الأتراك سمعة معممة بصورة غير عادلة باستيراد العنف.

يتمتع الأتراك للأسف بصورة سلبية نوعاً ما في الاتحاد الأوربي، ليس بسبب أي تصرف نفسي غير سوي، وإنما لأنهم يعكسون، أو يبدو أنهم يعكسون، صوراً سلبية عن الإسلام. وينظر إليهم على أنهم يضطهدون نساءهم عن طريق استخدام الحجاب وعمليات القتل من أجل الشرف، وأنهم يفتقرون إلى التعليم باستثناء التعليم الديني، ويعتمدون على الرعاية الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، فإن وجودهم يعيد إلى الذاكرة الصراعات الماضية والحاضرة والأحداث العنيفة؛ مثل عمليات حصار الإمبراطورية العثمانية لفيينا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والمجازر الأرمنية عام 1915، ونزاع قبرص، والمشكلة الكردية، والانقلابات العسكرية التركية، ونزاع تركيا مع اليونان، ومشاركة المافيا التركية في تهريب المخدرات.[9]

مع ذلك، فهناك ستة ملايين سائح أوربي يزورون تركيا سنوياً، الأمر الذي يخلق انطباعات عن الطبيعة الأكثر "تقدماً" للأتراك في تركيا مقارنة بالأتراك في أوربا. وهذا يساعد على "تطبيع" وجه تركيا أمام أوربا. كذلك تحركت تركيا بسرعة مذهلة نحو الوفاء بمعايير كوبنهاجن الخاصة بعضوية الاتحاد الأوربي، مدللة بذلك على صدق نيتها. كما تأثر الأوربيون أيضاً بالإنجازات التركية في حقل الرياضة، مثل احتلال فريق القدم التركي

المركز الثالث في نهائيات عام 2002 لكأس العالم وحضور اللاعبين الأتـراك في فـرق كـرة القدم الأوربية. وفي مجال التسلية والترفيه فاز مغنٍ تركي مؤخراً في مسابقة يوروفيجن، كما فاز مخرج ألماني-تركي بأعلى جائزة في مهرجان أفلام برلين عن فيلم عـن حيـاة الأتـراك في ألمانيا، وفاز مخرج آخر هو نوري بيلجي جيلان بجـائزة الناقـد في مهرجـان كـان للأفـلام للمرة الثانية عام 2004.[10] أما في مجال السياسة فهناك عضو تركي منتخـب في البوندسـتاج (البرلمان) الألماني.

لقد بولغ في رسم الصورة السلبية التركية، وهي اليوم تمثل شيئاً من الرجوع إلى وقائع معينة في عقود سابقة. ومع ظهور كل جيل جديد، يصبح الأتراك الذين يعيشون في أوربـا تدريجياً أفضل تعليماً وأكثر مهارة على الصعيد المهني، وأكثر انـدماجاً في الحيـاة الأوربيـة. وعلاوة على ذلك فهم يطورون هوية أوربية واضحة تتمم هويتهم التركية الموازية دون أن تحذفها. ورغم أنه لايزال أمامهم شوط طويـل يتعـين علـيهم قطعـه، ويعيـشون غالبـاً في مجتمعات مزدحمة في بضع مدن رئيسية، فهم حسب المقاييس الموضـوعية يعتـبرون صـورة الواقع التركي في أوربا على نحو متصاعد ومشجع.

لكن الواقع "الموضوعي" ليس هو كل ما يهم؛ فأوربا نفسها تمر في مخاض إعادة تقييم مؤلمة لمسائل الهوية والتغيير. كما أن المخاوف الأوربية من الأتراك في أوربا – وهذا يختلـف حسب الأحوال الخاصة في كل دولة من الدول – تعكس على نحـو متزايـد قلـق المجتمـع الأوربي في مواجهة تحديات كبرى من قوى العولمة وتعدد الثقافات. إن العنـف والفـوضى في الشرق الأوسط الكبير يمكن أن يشملا في أقـصى الحـالات، وبـصورة هامـشية فقـط، السكان الأتراك في أوربا، لكن مجرد حفنة من الحوادث التي يتورط فيها مـسلمون، حتـى من غير الأتراك، يمكن أن تسبب مخاوف أوربية أشد عمقاً.

إن الحكومة التركية ملتزمة للغاية بدعم الجالية التركية في أوربا التـي تـرى فيهـا نـواة للنخبة الاقتصادية والفكرية في المستقبل، حيث سيكونون مدافعين بإيجابية عـن الانـدماج

التركي في أوربا والاتحاد الأوربي.[11] وعلى المدى البعيد ينبغي أن يسهم الواقع التركي في أوربا في تيسير وصول أوربا إلى الشرق الأوسط وفهم مشكلات العالم الإسلامي ومعالجتها.

يتحتم على أوربا أن تقيم وجهاً إسلامياً لها بالإضافة إلى الأوجه المسيحية واليهودية والهندوسية، والمرجح أن يكون الأتراك أكثر الجاليات المسلمة في أوربا تقدماً. وتسهم المهارات التركية المكتسبة في أوربا أيضاً في تدعيم بروز تركيا إجمالاً في الاتجاه السائد للسياسة الغربية. ورغم أن آفاق انضمام تركيا بسرعة إلى الاتحاد الأوربي لا تبدو مشرقة حتى الآن، فإن الأوقات والظروف يمكن أن تتغير بسرعة. فقد تبدو عضوية تركيا بعد عقد من الآن أقل تثبيطاً لهمة أوربا التي كانت تمر بالفعل بأزمة هوية حقيقية بتأثير هجمة التعدد الثقافي. ومن المؤسف أن الهواجس الأوربية تجاه تركيا بدأت بالفعل تثير، بل وتغضب، كثيراً الشعب التركي الذي يشعر أنه نسبته لأوربا ترفض على أسس عرقية وثقافية وحتى دينية. وقد ورد في تقرير استطلاعي أجرته المنظمة الأمريكية "صندوق مارشال الألماني" في تركيا في منتصف عام 2007، أن التأييد لعضوية الاتحاد الأوربي بين الأتراك قد هبط إلى أقل من نصف عدد السكان، 40٪ فقط عام 2007، مقارنة بنسبة 54٪ عام 2006. ووجد التقرير أن الدعم التركي للناتو استمر أيضا في التراجع اعتباراً من عام 2004، حيث لم يعتبر إلا 35٪ من المشاركين في الاستطلاع أن التحالف ضروري لأمن تركيا، مقارنة بـ 44٪ العام السابق، و53٪ عام 2004.[12]

إن ازدياد المواجهات العسكرية للولايات المتحدة في العالم الإسلامي، أو ازدياد الإرهاب بشكل ملحوظ في الغرب، أو انزلاق منطقة الشرق الأوسط بكاملها نحو مزيد من الفوضى-كل ذلك سيلحق دون شك قدراً من المعاناة بطلب عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي، مهما تكن العلاقة بينها وبين أحداث الشرق الأوسط مقطوعة، وسيدفع تركيا ليس نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن نحو البديلين الشرق الأوسطي والأوراسي.

الفصل السادس عشر

تركيا والولايات المتحدة الأمريكية

تاريخ من الحذر المتنامي

تم بكثرة وعبر السنين توثيق الطبيعة الإيجابية عموماً لجانب كبير من العلاقة الأمريكية-التركية، وركزت عليها معظم الدراسات حول السياسة الخارجية التركية. غير أن التحليل التفصيلي لها يقع خارج نطاق هذه الدراسة. ومن الواضح أن العلاقات الأمريكية-التركية على مدى خمسين عاماً كانت وثيقة وجوهرية ومهمة لكلا الطرفين. وقد ساهمت الحرب الباردة في زيادة لحمة تلك العلاقة، ولكن واشنطن ساهمت أيضاً في تسهيل دخول تركيا في التحالف والهيكل الأمني الغربيين، ضامنة مركزها كدولة "غربية" ومستفيدة من السخاء الأمريكي. كما أيدت على الدوام أيضاً انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي. وبالإضافة إلى ذلك فقد مأسست Institutionalized الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً من علاقاتها العسكرية الوثيقة مع تركيا بطرق مهمة لا يمكن إهمالها بسهولة من قبل أية حكومة تركية، وقد كانت المساهمة الأمريكية في دور تركيا الجديد لا تقدر بثمن.

لكن كثيراً من الدوافع التي وطدت العلاقة الثنائية في الماضي قد ضعفت أو اختفت، بينما دخل كثير من العوامل الجديدة في حساب الأمريكيين والأتراك على حد سواء. ورغم السجل الطويل للعلاقات الطيبة أساساً، فإن من المفيد توجيه اهتمام خاص لطبيعة الخلافات القديمة والكامنة بين البلدين، والتي اشتد كثير منها بعد أحداث 11 سبتمبر.

مصادر التوترات الأمريكية-التركية

لقد اتبعت التوترات الأمريكية-التركية الماضية نموذجاً مخصوصاً وشملت بصورة عامة ما يلي:

- المخاوف التركية من التباينات في المصالح بين أهداف واشنطن وسياساتها في الشرق الأوسط ومصالح تركيا.
- المخاوف التركية من فقدان السيادة نتيجة تأثير الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والتي تقع خارج السيطرة التركية.
- المخاوف التركية من إهمال أمريكي ملحوظ للكرامة والشرف القومي التركي.
- المخاوف التركية من أن تؤدي الصلات الاستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى حرمانها من الخيارات الأخرى التي لديها في المنطقة.
- المخاوف التركية من مطبات التحالف التي يمكن أن تجرها إلى صراعات إقليمية غير مرغوبة.
- المخاوف التركية من درجة موثوقية الالتزامات الأمنية للولايات المتحدة، وخاصة عندما تتناقض مع المصالح الأمريكية في لحظة من اللحظات.

إن كثيراً من هذه المخاوف متشابكة ومترابطة، وينطوي معظمها على خلافات متأصلة في أي تحالف بين قوى غير متكافئة. لكن مخاوف تركيا اليوم تعكس أيضاً نضجاً تدريجياً، مع توسعة وتنويع لسياسة خارجية تتجه بعيداً عن "النفوذ" الأمريكي الطويل الأمد.

لقد كان دخول تركيا في حلف الناتو عام 1952 بلاشك مكسباً استراتيجياً غير عادي، حيث أدخل تركيا بعمق أكبر في النظام الغربي وهياكله المؤسساتية. وأصبحت تركيا بالتالي "دولة غربية" ناضجة، وهذا حدث له أهميته النفسية الهائلة بالنسبة إلى النخب الكمالية المتغربة، حيث تعززت هويتهم وسلطتهم. ورغم أن عضوية حلف الناتو وفرت لهم أمناً حيوياً ضد التهديد السوفيتي، فإن تركيا بدأت خلال العقدين التاليين تعيد النظر في انعكاسات هذا الالتزام ومداه بعد سلسلة من الأزمات الناشئة.

في البداية جاء انهيار حلف بغداد عام 1958 بمشكلات جمة لتركيا؛ لأن المنظمة التي تلت الحلف وهي الحلف المركزي CENTO، لم يكن يضم دولاً عربية، وكان ضعيفاً في إمداداته، ولم يبدد المخاوف التركية من النشاط المؤيد للسوفييت في العالم العربي. والأهم من ذلك أن العالم العربي أظهر تأييداً مستمراً لليونان المسيحية ضد تركيا المسلمة في نزاع قبرص الحيوي طوال تلك الفترة، وكان ذلك مظهراً لافتاً من مظاهر تكلفة تحالف تركيا القوي مع الغرب.

ورغم فقدان تركيا الدعم الدبلوماسي في العالم الإسلامي والدول النامية بعد انضمامها إلى حلف الناتو، أسهمت أزمتان بصورة خاصة في إثارة شكوك خطيرة في تركيا بشأن الموثوقية الفعلية لتحالفها مع واشنطن. فقد تسببت أزمة الصواريخ الكوبية عام 1963 بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في خلق مستويات خطيرة من القلق في أنقرة من أن يتم جرها إلى حرب غير مرغوب فيها مع الاتحاد السوفيتي. والأكثر إزعاجاً لأنقرة كان استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لسحب صواريخها من طراز جوبيتر من تركيا مقابل سحب الاتحاد السوفيتي صواريخه من كوبا. ورغم أن صواريخ جوبيتر كانت قديمة الطراز، فإن إزالتها كانت ذات أهمية رمزية لأنقرة؛ ذلك أن إزالتها دون أي تشاور مع تركيا كان دليلاً على مدى طغيان مصالح واشنطن كدولة عظمى على المصالح الوطنية التركية. وقد سببت هذه الحادثة صدمة شديدة، ودفعت أنقرة إلى إعادة النظر في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

بعد ذلك أثارت الأزمة التي ثارت حول "رسالة جونسون" الشهيرة وقبرص عام 1964 مزيداً من الشكوك حول قيمة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي تلك الرسالة حذر الرئيس الأمريكي ليندن جونسون أنقرة من أنها لا يمكنها الاعتماد على دعم الناتو إذا سببت السياسات التركية تجاه قبرص صراعاً بين أنقرة واليونان أو حتى مع الاتحاد السوفيتي. وقد فتح ذلك نقاشاً رئيسياً في تركيا حول التكلفة والقيمة المترتبة على تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية والناتو، مما أثار نقاشاً داخلياً جدياً حول ما إذا كان

على تركيا أن تنسحب من الناتو أم لا. وقد دافعت شخصيات جادة في مؤسسة الحكم عن فوائد العودة إلى السياسات الكمالية التقليدية المتمثلة في الحياد.[2]

الواقع أن هذه الأزمة دشنت عهداً جديداً من التقارب بين أنقرة وموسكو، أصبحت فيه أنقرة في نهاية سبعينيات القرن الماضي أكبر متلقٍ من المساعدات السوفيتية للعالم الثالث. أضف إلى ذلك أن موسكو ابتعدت بصورة لافتة للنظر عن موقفها المؤيد لليونان في قضية قبرص وأبدت مزيداً من التعاطف مع الموقف التركي. كما تحركت تركيا أيضاً لتضع قيوداً أكبر على استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقاعدة إينجرليك وعدد الموظفين الأمريكيين المتمركزين هناك. كان الخوف من فقدان قطع الغيار من الناتو والمساعدات المالية الأمريكية الضخمة في المقام الأول هو الذي حال في النهاية دون المزيد من تدهور العلاقات بصورة أشد خطورة. لكن اتجاه تركيا المتزايد نحو التحالف شبه التام مع الولايات المتحدة الأمريكية قد ولى إلى غير رجعة.[3]

في عام 1972 كانت تركيا منزعجة من الضغوط الأمريكية لحظر إنتاج الأفيون تماماً في تركيا، وهي عملية قانونية وخاضعة للإشراف تماماً من طرف صناعة الأدوية المهمة في تركيا، كما أنها مصدر للدخل الحكومي التركي. ورأى الأتراك في فرض الحظر انعكاساً للذعر الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مشكلة المخدرات الداخلية لديها، والتي كانت تقريباً غير مرتبطة بإنتاج الأفيون المحلي في تركيا.[4]

كما شهدت تركيا بشكل مباشر الطبيعة المتقلبة للسياسة الداخلية الأمريكية التي أقحمت نفسها في علاقات السياسة الخارجية "الصعبة" عام 1975. وبعد غزو أنقرة لقبرص عام 1974 لحماية وضع القبارصة الأتراك بعد انقلاب يوناني متشدد، نجح اللوبي اليوناني في إقناع الكونجرس بحظر المبيعات والمساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا إلى أن تثبت تركيا أنها أكثر ليونة في التوصل إلى تسوية مع أثينا. وثأرت أنقرة بتعليق اتفاقية 1969 للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية ووضع قيود على كافة النشاطات

العسكرية الأمريكية في تركيا، باستثناء النشاطات المتعلقة بالناتو. ولم يتم رفع الحظر على مبيعات الأسلحة الأمريكية إلا بعد ثلاث سنوات.[5]

كانت هذه الأزمة مع الكونجرس الأولى فقط من بين عدة أزمات؛ فقد اقترب اللوبي الأرمني أكثر من أي وقت مضى من إقناع الكونجرس بإقرار قرار ينص على أن مذابح الأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى كانت إبادة جماعية، وهي قضية معقدة ومتقلبة بصورة غير عادية. ونتيجة لهذه التقلبات قررت تركيا وضع أولوية على تطوير علاقاتها مع إسرائيل اعتقاداً منها أن ذلك سيسترضي ويكسب تأييد اللوبي القوي المؤيد لإسرائيل في واشنطن، وهي تجربة لم تنتج، في رأي أنقرة، إلا نتائج مخيبة للآمال.

وفي أواخر سبعينيات القرن الماضي وصلت تركيا إلى منعطف في توجهها الاستراتيجي الذي كان متماسكاً قبل ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية، بادئة بذلك عقداً من المبادرات السياسية التركية الجديدة وأفقاً للسياسات الخارجية الموسعة، وذلك قبل انهيار الاتحاد السوفيتي بوقت غير قليل. وأقرت تركيا، في عهد حكومة يسار الوسط برئاسة بولنت أجاويد، رسمياً بالتحرر من توجهها نحو الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة منظومة سياسات دفاعية وخارجية أكثر تنوعاً.[6] وعبر أجاويد صراحة عن القلق من أن تركيا كانت مبالغة في اتكالها على الولايات المتحدة الأمريكية وكانت تنفق أكثر من اللازم على الدفاع المرتبط بحلف الناتو، ودعا إلى إقامة تركيا صناعاتها الدفاعية الخاصة بها والتقليل من التوترات الإقليمية من خلال تحسين العلاقات مع جاراتها.[7] ورغم النقاش الذي ثار في اتجاه إمكانية الانسحاب من حلف الناتو، كما فعلت فرنسا قبل ذلك، فقد قررت تركيا أن الناتو مازال يمثل رابطة قيمة. ومع ذلك وقعت أنقرة مع الاتحاد السوفيتي "وثيقة سياسية لمبادئ التعاون الودي"، مثلت مكسباً كبيراً لموسكو ولكنها مازالت دون آمال موسكو في أن تكون تركيا أكثر حياداً.

كما أن الوُد الجديد في العلاقات التركية-السوفيتية في السبعينيات تعرض بدوره للإفساد بسبب الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1980، وهو عمل ألقى الضوء على

المشكلات الكامنة بالنسبة إلى أي أمة محايدة محاذية للحدود السوفيتية. كذلك زادت الولايات المتحدة الأمريكية من مساعداتها لتركيا في تلك الفترة وعادت لاستخدام قواعدها، وقد بلغت المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا ذروتها بقيمة 715 مليون دولار عام 1984. وقد ساهمت رئاسة رونالد ريجان في الثمانينيات في تأزيم جو المواجهة العالمية مع الاتحاد السوفيتي. لكن بحلول أواخر الثمانينيات استقرت علاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي، ولكن من دون أن تخسر أنقرة علاقاتها مع واشنطن؛[8] فقد تعلمت أنقرة أن تطور سياسة أكثر تنوعاً وتوازناً.

كانت حرب الخليج عام 1991 كارثة بالنسبة إلى أنقرة، وافتتحت مرحلة جديدة من الاختلاف مع واشنطن، حيث كشفت بسرعة عن مصادر كامنة للتوتر بقيت في قلب العلاقة الأمريكية-التركية منذ ذلك الوقت. فقد أوجدت الحرب أزمة لاجئين أكراد لأنقرة، وأطلقت بداية حكم ذاتي للأكراد العراقيين اتسع وتعمق حتى هذا اليوم، الأمر الذي كان مصدر كدر شديد لتركيا. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في القبض المثير على زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان في كينيا عام 1999، فإن الشكوك داخل تركيا حول النوايا الأمريكية تجاه الأكراد لم تختف.

أسهم الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 في اشتداد المخاوف التركية القائمة من اتجاه السياسة الكردية العراقية، ولم تكن هذه المخاوف من دون مبررات؛ إذ بعد سقوط صدام حسين، تأكدت احتمالات قيام حكم ذاتي كردي دائم، وإمكانات وجود نواة دولة كردية مستقلة. وكانت النظرة السائدة في تركيا أن السياسات الأمريكية هي السبب الأساسي وراء هذه التطورات. وقد أطلقت هذه السياسات شعوراً تركياً متوقعاً بالارتياب في كثير من مستويات المجتمع التركي، حتى القوميون الكماليون باتوا يشعرون بشكوك مزعجة حول طبيعة النية الأمريكية. ويخشى كثير من الأتراك من أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتقوية مركزها في المنطقة من خلال سياسة "فرق تسد" التي تدعم حقوق الأقليات عبر المنطقة، مضعفة بذلك الطبيعة المركزية للدول العربية وحتى إيران. (الفكرة

ليست خيالية تماماً؛ فهناك مفكرون في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يطرحون علناً وبشكل متكرر مثل هذه الاستراتيجية لإضعاف الأنظمة الإسلامية غير الصديقة).

جاءت صدمة هائلة للعلاقة الثنائية بقرار البرلمان التركي عام 2003 بحرمان الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام التراب التركي لأجل غزو العراق. وصرح كثير من المراقبين في أنقرة أنهم يرون أن هذا الرفض جاء نتيجة تكتيكات الضغط الأمريكي السمج والجائر على تركيا لكي تذعن لخطط الحرب الأمريكية. لم يكن القلق التركي إزاء التطورات في العراق قائماً بالطبع على التخمين؛ فتركيا لم تشهد في حرب الخليج عام 1991 مكاسب الأكراد العراقيين الهائلة في اتجاه الحكم الذاتي فحسب، بل أيضاً خسارة ما يصل إلى 8 مليارات دولار من قيمة التجارة عبر الحدود مع العراق.

مع تدهور العلاقات مع واشنطن أطلقت الصحافة غير المحافظة في الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من المقالات تسأل "من أضاع تركيا؟" وألقت باللوم على تركيا وحزب العدالة والتنمية لما رأت أنه انغماس مفرط في النزعة العاطفية المعادية للأمريكيين. وفي عام 2004 – مثلاً – حدث اعتقال ومعاملة فظة في العراق لفريق من القوات الخاصة التركية من قبل القوات الخاصة الأمريكية بناء على شكوك بأنهم كانوا في مهمة اغتيال ضد ناشطين أكراد، مما أثار عاصفة من الغضب القومي التركي. وقد اعتبر ذلك إهانة للكرامة الوطنية في تركيا، ولم تهدأ هذه العاصفة رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات عليها، حتى إنها أضحت مادة تناولتها أفلام وروايات. ونتيجة لذلك واصلت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية الانحدار إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق. وهناك رواية تركية مثيرة بعنوان "العاصفة المعدنية" تصف غزواً أمريكياً لتركيا وتفجيراً نووياً تركياً انتقامياً لنيويورك وواشنطن، كانت من الكتب الأكثر رواجاً وقرئت على كل المستويات عبر البلاد.

وتوصل استطلاع أجرته هيئة "صندوق مارشال الألماني" عام 2004 إلى أن واحداً من كل ثلاثة في تركيا يعتقدون أن هناك ما يبرر الهجمات الانتحارية على قوات الاحتلال

الأمريكية في العراق، وأن 67٪ من السكان لديهم نظرة سلبية لإدارة بوش، وتعد هذه أعلى نسبة في الاستطلاعات في الدول الغربية.[9] وفي هذه الأثناء دل استطلاع سئل فيه الأتراك الاختيار بين العلاقات مع الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية على أن 51٪ اختاروا الاتحاد الأوربي، بينما اختار 6٪ فقط الولايات المتحدة الأمريكية. (تصادق وزارة الخارجية التركية حالياً على 95٪ من قرارات سياسات الاتحاد الأوربي). كما دل الاستطلاع نفسه على أن ثلث الأتراك الذين تم استطلاع آرائهم أكدوا أن الولايات المتحدة تشكل أكبر تهديد للسلام العالمي.[10] وفي صيف 2006 أظهر استطلاع أجراه أيضاً مركز بيو للبحوث أن 12٪ فقط من الأتراك يوافقون على السياسات الأمريكية،[11] وفي منتصف عام 2007 دل استطلاع ثانٍ على أن 9٪ فقط من الأتراك يحملون فكرة محببة عن الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة بنسبة 13٪ من الفلسطينيين أنفسهم.[12]

إذا أخذنا في الاعتبار سجلات تاريخ القوات الاستعمارية الناشطة في الشرق الأوسط، نجد أن أعداداً كبيرة من الأتراك اليوم ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للهيمنة على الشرق الأوسط من أجل موارده الطبيعية وقواعده الاستراتيجية دون اعتبار لمصالح الآخرين. ويؤمن كثير من العلمانيين في تركيا أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى في الواقع لفرض نظام إسلامي معتدل على تركيا لكي تجعله نموذجاً للإسلام المعتدل في بقية أنحاء العالم الإسلامي. لذلك يتصور كثير من الأتراك – وهذا من المفارقات – أن حزب العدالة والتنمية هو أداة للسلطة الأمريكية، وهذا في الوقت الذي اتخذ فيه حزب العدالة والتنمية أكثر مواقف الحكومات التركية حياداً من الناحية الأيديولوجية حيال العلاقات الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية. وإضافة إلى ذلك، فإن عدداً كبيراً من الأتراك يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإضعاف تركيا بتقديم الدعم للأكراد، وحتى لحزب العمال الكردستاني.

من اللافت للنظر في سلسلة من استطلاعات الرأي المأخوذة في تركيا عامي 2002 و2003، أن أنصار حزب العدالة والتنمية كانوا دائماً يحملون آراء أكثر اعتدالاً تجاه

الولايات المتحدة الأمريكية من أنصار حزبين رئيسيين آخرين هما: حزب الحركة الوطنية – الجناح اليميني، وهو حزب قومي قوي، وحزب الشعب الجمهوري – يسار الوسط، وهو أقدم حزب وطني ومعقل الفكر الكمالي التقليدي. وإجمالاً، فإن هذا يوحي بأن مكامن العداوة للولايات المتحدة والرغبة في مزيد من الاستقلال الوطني موجودان عبر طيف واسع من المجتمع.[13]

بالطبع يجب رؤية مواقف من هذا القبيل في منظور ما. فقد التهبت هذه المشاعر أثناء فترة الحرب الدموية الطويلة في العراق، وقد تنحسر جزئياً بعد الانسحاب الأمريكي من هناك، وانتهاء أسلوب سياسات إدارة بوش. أضف إلى ذلك أن التوقعات التركية العالية نسبياً بشأن عضوية الاتحاد الأوربي قد تراجعت جزئياً وفقاً لإشارات الاتحاد الأوربي المختلطة والحظوظ المتغيرة. إن هذا البرود من جانب الاتحاد الأوربي نحو طلب أنقرة يحد بعضاً من الإعجاب الذي كان يكنه الأتراك تجاه الاتحاد على حساب واشنطن. وهناك أيضاً عامل "لوم أمريكا" الذي ينسب كل المشكلات إلى القوة العظمى التي تسود العالم. ومع ذلك، فهذا المستوى من التراجع يفوق كل المشاحنات الطبيعية في التحالفات، فهو يظهر التغير العميق والمؤسساتي والبنيوي على نحو متزايد في العلاقة الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة.

إن اتباع تركيا أسلوب عمل أكثر استقلالاً لا يعني على الإطلاق رفضاً مباشراً للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل يمثل نهاية للإذعان التركي السريع للأهداف الأمريكية في المنطقة، ويظهر رغبة في تنويع السياسة الخارجية التركية على نحو يتسم بالقوة. ينبغي ألا تعتبر واشنطن تركيا بعد الآن "حليفاً"، فهذا تعبير أصبح على نحو مطرد بلا معنى في عالم اليوم، حيث يرغب القليل من الدول في أن يكون "متحالفاً"، وليست تركيا منهم. وقد ذكرت نشرة حكومية تركية مؤخراً أن «عملية عضويتها في الاتحاد الأوربي والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ومركزها في الناتو تعتبر أساسية على أجندة السياسة الخارجية التركية. وفي هذه الأثناء من الضروري أن تكون

لتركيا سياسة خارجية واسعة ومتوازنة في موازاة مركزها الجيوستراتيجي وصلاتها التاريخية-الثقافية ضمن المنطقة الواسعة المحيطة بأراضيها».[14] والحقيقة أن تركيا ستكون بحاجة إلى إقناع شديد بأن مصالحها لاتزال تجد تلبية لها في السياسات الأمريكية. ويشار إلى أن تركيا انضمت في أيلول/ سبتمبر 2005 إلى دول أوربية أخرى لسد الطريق في وجه مساع أمريكية لدمج قوة إيساف المشكلة من حلف الناتو مع قوات حفظ السلام الأمريكية العاملة تحت القيادة الأمريكية في أفغانستان.[15]

هل ثمة توافق بين المصالح التركية والأمريكية؟

ثمة عبارة قديمة عن العلاقات الأمريكية-التركية تقول إن البلدين يتقاسمان "رؤية مشتركة". إنهما بالفعل يحملان تقديراً مشتركاً لبعض القيم العامة، وكلهما ليست موضع اعتراض من حيث المبدأ، لكن هذه القيم على الأغلب ليست مقصورة على واشنطن وأنقرة، بل يشترك فيها أي عدد من الدول الأخرى. أضف إلى ذلك أن هذا القول الموهم لا يكون له معنى حقيقي إلا على مستوى التفاصيل والتنفيذ التكتيكي. فالأتراك لايزالون يسألون أين تلتقي السياسات الأمريكية والمصالح التركية المحددة، وأين يُرجح أن تفترق؟

ما هي إذن المصالح النظرية المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط، من حيث المبدأ على الأقل؟ إنها تشتمل على:

- عراق مسالم ومركزي.
- إيران غير محاربة وغير نووية.
- نهاية للنزاع العربي-الإسرائيلي.
- نهاية للإرهاب في المنطقة، وخاصة إذا كان يمس تركيا.
- نهاية لتطور وانتشار الإسلام الراديكالي أو المتشدد.

- استمرار للعلاقات الطيبة مع إسرائيل، وخاصة في السلع المادية.
- تحقيق استقرار أوسع في الشرق الأوسط.
- مد خطوط أنابيب نفط بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى تركيا، بحيث تصبح تركيا مركزاً للطاقة.
- الحفاظ على استقلال واقعي لجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى.

إن كل هذه المصالح المشتركة بحاجة إلى توصيف فيما عدا الاثنتين الأخيرتين. في المنظور التركي، تكتسب كيفية متابعة هذه المصالح أهمية قصوى. وفي هذا المستوى بالذات كثيراً ما تختلف الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا اختلافاً حاداً في فهمهما للقضايا الرئيسية.

الإرهاب: ما هي مصادره الرئيسية؟

من الطبيعي أن تركيا والولايات المتحدة تشتركان في القلق من الإرهاب، ولعل كل دولة في العالم تعاني هذا القلق. وترى تركيا أنها كانت ضحية لأربعة أنواع مختلفة تقريباً من الإرهاب في الماضي؛ هي: ماركسي لينيني داخلي، وقومي من جناح اليمين المتطرف، وكردي انفصالي يساري عرقي، وإسلامي راديكالي. ويمثل الإرهاب العلماني المتمثل في حزب العمال الكردستاني حالياً وإلى حد كبير أكبر تهديد للدولة التركية، بسبب طبيعته العرقية الانفصالية، وشدة وحجم عنفه الذي استمر على مدى أكثر من عقدين.

ورغم إسراع الكماليين إلى الربط بين العنف والدين، فإن الإرهاب الفعلي بدوافع إسلامية يعتبر ثانوياً نسبياً مقارنة بنطاق العنف الناشئ من جماعات عرقية وأيديولوجية علمانية. أضف إلى ذلك أن طبيعة العنف الإسلامي في تركيا يختلف بصورة لافتة عن العنف الإسلامي في دول أخرى. ففي معظم الدول الإسلامية تتباين النظرة إلى العنف الإسلامي ضد الدولة لدى جزء كبير من السكان ؛ ففي الوقت الذي لا يحبون فيه

الإرهاب تجدهم يتعاطفون مع الذين يشعرون بأنهم مضطرون لمهاجمة الأنظمة السياسية الدكتاتورية أو المطامع الاستعمارية الأمريكية المتصورة. أما في تركيا فلعله لا يشعر أحد بالتناقض حيال الإرهاب، وحتى أولئك الذين لديهم مظالم ضد الدولة ينظرون إلى العنف برعب؛ وما ذلك إلا لأن الدولة عموماً تتمتع بدرجة عالية من الشرعية بين صفوف الشعب. وهكذا، فعلى الرغم من أن القاعدة والمنظمات الجهادية الدولية الأخرى يمكن أن تكون قادرة على استقطاب بضعة أفراد لارتكاب بعض أعمال العنف في تركيا، فإن الإرهابيين الإسلاميين لا يستطيعون "السباحة في البحر الجماهيري" هناك بالطريقة التي يستطيعون بها العمل في الدول ذات النظم الاستبدادية المترنحة بسبب الانشقاق السياسي الواسع النطاق. وهذا يعني في نهاية المطاف أن الإرهاب الإسلامي في تركيا يعد في الأغلب مشكلة رجال الأمن، وليس مشكلة سياسية أو اجتماعية، وبالتالي فهو قابل للعلاج. ولا ينطبق الأمر نفسه على معظم الدول الإسلامية الأخرى.

كشف استطلاع للرأي العام أجري في آب/ أغسطس 2005 عن منظور تركي مثير للاهتمام إزاء قضايا الشرق الأوسط المتعلقة بالإرهاب؛ فقد وصف 91٪ من الذين استطلعت آراؤهم أسامة بن لادن بأنه إرهابي، و75٪ قالوا إن القاعدة لا تمثل المسلمين، و86٪ لم يقبلوا هجمات 11 سبتمبر، لكن 66٪ قالوا إن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الرئيسي للإرهاب العالمي. وعندما سئلوا من هو المتطرف الرئيسي المؤثر عالمياً في اتساع نطاق الإرهاب العالمي، ذكر 54٪ منهم اسم جورج بوش الابن، و22٪ ذكروا اسم أرييل شارون، بينما ذكر 17٪ منهم أسامة بن لادن. وعندما سئلوا ماذا بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية والغرب أن يفعلوه لمحاربة الإرهاب، أجاب 41٪ منهم بأنهم يجب ألا يشجعوا التوتر بين المسيحيين والمسلمين، وأجاب 21٪ أنهم يجب أن ينسحبوا من العراق. ومن اللافت للنظر أنهم عند سؤالهم عن سبب مهاجمة القاعدة إسطنبول، أجاب 40٪ منهم أن تركيا تمثل أفضل بديل بالنسبة إلى القاعدة، وأجاب 36٪ أن السبب يعود إلى أن تركيا حليف للغرب.[16]

تتمسك تركيا بصلابة خاصة إزاء وضع حد للعنف القومي لحزب العمال الكردستاني الذي يقوم فيه رجال العصابات الأكراد في الواقع "بالسباحة في بحر كردي". وتطالب أنقرة جميع الدول بالعمل على الحد من أي نشاط سياسي أو إعلامي لحزب العمال الكردستاني، ولاسيما في أوربا، وتتوقع من واشنطن أن تتحرك ضد وجود الحزب في شمال العراق. وفي الوقت الذي ستتعاون فيه تركيا بلاشك إلى أقصى حد في العمل على اجتثاث القاعدة والحركات الجهادية الدولية الأخرى في المنطقة، فإن هذه الجماعات لا تشكل كبرى مشكلات الإرهاب لدى تركيا. بينما التهديد الإرهابي الحقيقي الذي تواجهه تركيا، وهو مشكلة حزب العمال الكردستاني، لا يثير إلا استجابة محدودة فقط من الولايات المتحدة الأمريكية.

الوضع الراهن: منظوران تركي وأمريكي شديدا التباين

كانت تركيا بشكل شبه دائم تؤيد بقوة الوضع الراهن في العلاقات الدولية، حيث تكن تركيا احتراماً كبيراً للمؤسسات المتعددة الأطراف، ولأهمية معايير السلوك الدولية، وحرمة الدول.[17] غير أن المنظور التركي يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة بوش كانت تبتعد عن هذه المعايير، مسببة بذلك تغييراً هائلاً في الوضع الراهن في الشرق الأوسط، ومظهرة عدم احترام للمؤسسات الدولية أو حتى حرمة للدول، بسياساتها التدخلية والاستباقية. ولا تشعر أنقرة بالارتياح لذلك كله، سواء من حيث المبدأ أو من حيث التطبيق. وبصورة أدق، فإن أنقرة مستاءة جداً من واشنطن في عدد من المجالات المحددة وتؤمن بما يلي:

- إن الحرب العالمية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية تسهم في مضاعفة التوترات في العالم الإسلامي والقطبية في العلاقات الإسلامية- الغربية.

- إن الحرب في العراق أضرت بالمصالح التركية هناك، وحفزت الأكراد للعمل على الاستقلال، وسهلت تقسيم العراق، وأوجدت مركزاً جديداً للإرهاب الإسلامي الراديكالي الذي أخذ يستشري في المنطقة.
- إن واشنطن لم تعمل كثيراً على حل مشكلة حزب العمال الكردستاني في العراق.
- إن واشنطن قيدت حرية الأتراك في التنقل للعمل في العراق.
- إن السياسات الأمريكية تجاه إيران تساهم كثيراً في تعقيد عملية وصول تركيا إلى إمدادات الطاقة الإيرانية، ولم تنجح إلا في زيادة الشعور القومي الإيراني وإحياء روح المقاومة لديها تجاه الغرب، وتقوية المتشددين هناك.
- إن أية محاولة أمريكية نحو حل عسكري للقضية النووية الإيرانية لن تكون فعالة، ولن تساهم إلا في نزع الاستقرار من المنطقة، بما يناقض المصالح التركية.
- إن واشنطن لا تعامل تركيا باحترام كافٍ، ولا تتشاور معها بصورة جدية حول أعمال استراتيجية وعسكرية رئيسية لها تأثير كبير في أمن تركيا ومصالحها.
- إن دعم واشنطن الثابت للسياسات الإسرائيلية يساهم في تصعيد دائم للمشكلة الفلسطينية، ويؤدي إلى استقطاب التوترات بين المسلمين والولايات المتحدة في المنطقة؛ الأمر الذي يضر بالمصالح التركية.
- إن أحادية الولايات المتحدة الأمريكية وخياراتها السياسية تؤدي إلى ردود أفعال سلبية في كل مكان من العالم، بما في ذلك أوربا، مما يزيد من صعوبة انسجام تركيا مع هذه السياسات أو التعاون معها.
- إن الأجندة المفروضة أمريكياً لنشر العملية الديمقراطية في العالم الإسلامي لن تؤدي إلا إلى مزيد من الاضطراب في المنطقة.

عند الموازنة فيما يتعلق بتفاصيل السياسات الأمريكية، تعتقد أنقرة أن السلبيات ترجح الإيجابيات. كذلك، فإن المخاوف السلبية تمس بصورة مباشرة صميم المصالح

التركية أكثر مما تمس معظم ما يدعى بـ"المصالح المشتركة"، وبالتالي تبقى تركيا حذرة من دعم معظم الأعمال الأمريكية في المنطقة. وقد تضطر إلى تأييد بعض الأعمال، وما ذلك إلا لتفادي المواجهة مع واشنطن بوصفها حليفاً يمكن أن تضطر إليه في الأوقات الشديدة الصعوبة. أما الآن فإن تعاون أنقرة مع واشنطن يمكن فهمه في أحسن الأحوال على أنه محاولة للحد من الضرر الذي يمكن أن يصيب مصالحها الوطنية.

من الأمثلة الواضحة على هذا الوضع الاجتماع الترقيعي المستعجل بين جول ورايس في واشنطن في تموز/ يوليو 2006، عندما وقعا على ما وصف بأنه "بداية جديدة"، وهو وثيقة أكدت وجود "رؤية مشتركة" بين أنقرة وواشنطن. ويبدو أن كلتا العاصمتين شعرت بالحاجة إلى مثل هذه البادرة العلنية من أجل وقف النزيف في علاقاتها الثنائية. ومن اللافت أنه رغم الاستخدام المتكرر لعبارة "الرؤية المشتركة"، فإن واشنطن لم تشر إلى أنقرة على أنها "شريك استراتيجي".

الحقيقة أن الوثيقة مثلت أول اعتراف أمريكي رئيسي بأن الأمور تغيرت في تركيا، وأن تركيا يجب أن يسمح لها بحرية اختيار أكبر في متابعة دورها المختار كوسيط رئيسي في المنطقة المجاورة مباشرة. كذلك دلت على وجود شيء من الإدراك لدى واشنطن بأن مساعيها لتقييد المبادرات التركية التي تعقد الأجندة الأمريكية كانت في الحقيقة تأتي بنتائج عكسية. أضف إلى ذلك أن الوثيقة دلت على قبول أمريكي متزايد؛ لأن حرية وصول تركيا لكل الأطراف يمكن أن يكون أحياناً مفيداً في حالات الأزمات، وأن تدخل تركيا سيكون مفضلاً عموماً على تدخل روسيا أو الصين أو حتى أوربا.

ورغم تكرار الوثيقة للعبارة المألوفة "مبادئ" سامية مشتركة التي استخدمت من قبل، فإنها لم تعالج تفاصيل تطبيق السياسات، وهي النقطة التي انهارت عندها المبادئ السامية دوماً في الماضي. وقد عبرت الصحافة التركية عن ارتيابها عموماً من الوثيقة، اعتقاداً منها أنها لا تعكس أي تغيير حقيقي في الأوضاع، وأنها إنما تسترت أو أضفت

الشرعية جزئياً على أهداف سياسات أنقرة، وأنها لم تفعل سوى المساعدة على تجنب إغضاب أيٍّ من الدولتين للأخرى.

والواقع أن المثاليات الغامضة والتصريحية المنمقة بين الدولتين ستكون قاصرة حتماً عند التطبيق؛ فأنقرة لا تريد إيراناً مسلحة تسليحاً نووياً، ولكنها تخشى من أن يؤدي أسلوب الولايات المتحدة في معالجة الملف النووي الإيراني إلى نتائج عكسية، ويؤثر في علاقات تركيا إجمالاً مع إيران جارتها الأبدية. إن تركيا تريد الاستقرار الإقليمي، ولكنها تخشى أن حضوراً أمريكياً ناشطاً في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى تقويض الاستقرار الإقليمي. وكدليل على ذلك، ابتعدت تركيا – حتى بعد 11 سبتمبر وقبل تولي حزب العدالة والتنمية السلطة – عن المشاركة في ترتيبات الصواريخ البالستية الدفاعية المشتركة مع إسرائيل وواشنطن، ويعود ذلك عموماً إلى التخوف من كيفية رد الفعل في المنطقة. كما خشيت تركيا أيضاً من أن تؤدي معاناة المدنيين في أفغانستان نتيجة للغزو الأمريكي إلى مزيد من التطرف في المنطقة.[18]

نتيجة لذلك أصبحت علاقة حزب العدالة والتنمية بواشنطن متأرجحة جداً؛ فهو يفضل من جهة سياسة خارجية تركية أكثر استقلالاً، وسياسة حسن جوار واضحة. ومن جهة أخرى، يعتقد كثيرون في الحزب أن المحافظة على علاقات مقبولة مع واشنطن تعد بوليصة تأمين رئيسية لحزب العدالة ضد قيام العسكريين الأتراك بانقلاب عليه، أي أن الحزب يريد استبعاد واشنطن من إعطاء الضوء الأخضر للعسكريين بالتحرك. والواقع أن البعض ضمن المؤسسة العسكرية توقع موقفاً من الحزب أكثر راديكالية يساعد على تسويغ مثل هذا التحرك العسكري ضده. وهكذا، فإن الحزب يكافح لتفادي استخدام خطاب مفرط في مناوأة الولايات المتحدة الأمريكية، حتى وهو يحاول اتباع سياسات مستقلة تماماً في الشرق الأوسط. بل إن حزب العدالة والتنمية له "جناحه الأمريكي". ومن المفارقات أن حزب العدالة والتنمية تعرض لهجوم شديد من الحركة القومية التي تصنفه بأنه "حزب أمريكي"، وأنه جزء من استراتيجية ترعاها وكالة الاستخبارات المركزية لنشر "الإسلام

المعتدل" في المنطقة بإدارة تركيا. ورغم أن هذه العبارة بالذات "الإسلام المعتدل" تغضب المؤسسة العسكرية كتمويه للتهديد الإسلامي، فإن حزب العدالة والتنمية اليوم قد يكون أكثر اعتدالاً نحو واشنطن من معظم العناصر السياسية الأخرى في تركيا.

لكن، بما أن الاتحاد الأوربي يلعب دوراً متزايد الأهمية في الحسابات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فسيكون هناك بعض التوتر الجديد بين علاقات أنقرة مع واشنطن وعلاقاتها مع بروكسل. والحقيقة أن علاقات أنقرة مع بروكسل يمكن أن تساعدها – عن قصد أو ربما عن غير قصد – على فطم نفسها عن واشنطن على جبهات عديدة. وعلى أية حال، كما يقول فيليب روبنز «فإن لدى تركيا أيضاً شكوكاً بأوربا الغربية، وما تعتبره أجندة سياسية للإمبرياليين الجدد، والديمقراطيين المسيحيين، وأتباع الحركة الإنسانية الليبراليين، على حد سواء، وهو ما تخشى أن يؤدي إلى إضعاف الدولة التركية، إن لم ينتج عنه تفكيكها». [19]

وسواء كان هذا أو ذاك، فإن هناك عوامل إقليمية وعالمية جديدة متعددة تفتح الباب أمام تحول كبير في جميع علاقات أنقرة، ولاسيما مع واشنطن، وتبرز حسابات استراتيجية تركية جديدة ستشعر واشنطن على نحو متزايد بعدم الارتياح إليها، دون أن تكون قادرة على فعل الكثير حيالها.

الجزء الثالث

المسار المستقبلي لتركيا

الفصل السابع عشر

سيناريوهات السياسة الخارجية المستقبلية لتركيا

إن من المحتمل أن تختار أنقرة في وقت ما في المستقبل واحداً من ثلاثة اتجاهات متقدمة للسياسة الخارجية؛ وهي كما يلي:

- سياسة خارجية محورها واشنطن؛ وفي هذا التوجه تبقى الأولوية الرئيسية لتركيا هي ارتباطها الجيوسياسي الوثيق بالولايات المتحدة.
- سياسة خارجية محورها أوربي تقوم على أولوية العضوية في الاتحاد الأوربي.
- سياسة خارجية محورها أنقرة تؤكد على استقلالية التصور والعمل، وتوازن بين التفاعلات التعاونية والاستراتيجية مع نطاق واسع من القوى الأخرى، وتتميز بخبرة قوية في منطقتي أوراسيا والشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن كل هذه الاتجاهات السياسية لا يستبعد أيٌّ منها الآخر، وأن السياسات الداخلية التركية والأحداث العالمية ستؤثران معاً في الاتجاه الذي تسلكه تركيا، فإن الاتجاه الكلي النهائي للسياسات التركية له تأثير كبير في القرارات والإجراءات المتخذة على الأرض.

سياسة محورها واشنطن

على مدى ستة عقود تقريباً كان هناك عدد كبير من الدوافع وراء توجه سياسة تركيا الخارجية نحو واشنطن، وهذه الدوافع هي: التهديد السوفيتي، وضعف أوربا إجمالاً بعد الحرب العالمية الثانية، وواقع الهيمنة الأمريكية على العالم، وافتقار واشنطن النسبي إلى مخزون تاريخي مقارنةً بالمخزون الاستعماري لأوربا، وافتقار تركيا إلى روابط اقتصادية حقيقية مع الشرق والجنوب.

أما اليوم فقد تغير الكثير:

- لقد ذهب الاتحاد السوفيتي، ولتركيا علاقة جديدة مهمة مع روسيا.
- هناك نمط لسياسة التدخل الأمريكية في المنطقة يشكل ضغطاً على خيارات تركيا بشكل غير مريح.
- هناك تباعد متزايد بين السياسات والمصالح الإقليمية الأمريكية والتركية.
- تنظر الطبقات الاجتماعية الجديدة في تركيا إلى تراثها الإسلامي والعثماني بمزيد من الاحترام والاعتزاز، مما يذيب التوجه الغربي لدى النخب القديمة في البلاد.
- تشارك تركيا على نحو متزايد في المعارضة العالمية المتزايدة للسياسات الأمريكية ودوافعها الملحوظة للهيمنة.
- تحركت روسيا والصين مع غيرهما لإيجاد ميزان قوى بديل للقطبية الواحدة الأمريكية ومطامحها الملحوظة إلى الهيمنة.
- نظراً لتحول تركيا الاستراتيجي منذ أمد طويل نحو بناء علاقات جوار جيدة مع الجميع، فإنه لم يعد لدى تركيا أعداء في المنطقة.

رغم هذه التحولات الكبرى فلايزال ممكناً قيام توجه نحو الولايات المتحدة في السياسة التركية الخارجية. لكن لعل استمرار هذا التوجه سيتطلب توافر عدد من العوامل التالية:

- تدعو الحاجة إلى بروز تهديد أمني إقليمي جديد لتركيا.
- يبدو أن روسيا هي القوة الرئيسية الوحيدة التي يمكنها أن تمثل هذا التهديد، لكن الاتجاهات تتحرك حالياً في الاتجاه الآخر. وسوف يعتمد تصور روسيا لتركيا بوصفها منافساً لها جزئياً على مدى ارتباط تركيا بأجندة السياسات الأمريكية.
- هناك تهديدات خطيرة لتركيا يمكن في بعض الأحوال أن تبرز من عراق فوضوي عدواني؛ أو من إيران مالكة لأسلحة نووية وعازمة على الحد من النفوذ التركي في

الشرق الأوسط ومشاركة في تسخير أكراد تركيا لمصلحتها؛ وإلا فإن تركيا لا تواجه أي تهديدات إقليمية خطيرة.

- قد تتعرض تركيا إلى استهداف استراتيجي خطير مستمر وطويل الأمد من قبل قوى جهادية دولية.
- قد يتم رفض طلب تركيا الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربي تماماً من قبل الاتحاد الأوربي، بحيث تصبح مستبعدة بصورة لافتة من أوربا في أثناء سعيها لتلبية متطلبات الاتحاد الأوربي، أو أن مشروع الانضمام إلى الاتحاد الأوربي قد ينهار بأكمله، وإن كان ذلك مستبعداً.
- قد تلجأ تركيا إلى الولايات المتحدة كي تساعدها في تحديث قوتها العسكرية، خاصة في غياب أي بدائل مغرية للموردين العسكريين ، وفي هذه الحال ستكون الولايات المتحدة راغبة في التعاون الوثيق مع تركيا في هذا الأمر وتزويدها فعلاً بكافة الأسلحة التي تريدها.
- تحتاج تركيا إلى سبب يسوغ لها أن تبحث عن صخرة قوية تبني عليها أمنها، كأن ينحدر الشرق الوسط إلى اضطرابات كبرى وعنف وتطرف يشكل تهديداً مباشراً لتركيا.
- تحتاج تركيا إلى الاعتماد على الولايات المتحدة من خلال صندوق النقد الدولي لتلبية متطلبات المساعدات الاقتصادية (على كل حال يتجه الوضع الحالي في الاتجاه المعاكس).
- تدعو الحاجة إلى بعث فكر كمالي معتدل يصر على: (1) علاقات وثيقة مع واشنطن بوصفها القاعدة الأساسية الطبيعية للأمن التركي. (2) رفض أيديولوجي جديد لمشاركة تركية كبيرة في شؤون الشرق الأوسط إلا على أساس أمن دفاعي. وقد يكون مثل هذا السيناريو مصحوباً بسحق المكاسب السياسية الإسلامية في تركيا على يد المؤسسة العسكرية، ربما نتيجة للمد السياسي الإسلامي، أو إخفاق سياسي كبير لسياسات الإسلاميين، أو نشوء أنظمة إسلامية عدوانية في المنطقة.

- ستكون تركيا بحاجة إلى الاعتماد على سياسات الطاقة الأمريكية في المنطقة التي تعود بالفائدة عليها، مثل خط أنابيب باكو – تبليسي – جيهان، ولكن ستكون هناك حاجة إلى عدم الاحتكاك مع واشنطن بشأن استيراد تركيا المتزايد للغاز الإيراني والتعاون التركي مع إيران في مشروعات الطاقة.

سياسة محورها أوربا

هناك توجه استراتيجي جديد داخل تركيا يتطلع بصورة رئيسية نحو أوربا يتطلب توافر معظم الشروط التالية:

- الحاجة إلى استمرار التقدم التدريجي نحو اندماج تركيا في نهاية المطاف ضمن الاتحاد الأوربي.
- يحتاج الاتحاد الأوربي إلى الاستمرار في تطوره الحالي الناجح عموماً؛ الأمر الذي يجعل تركيا تستحق الحصول على جائزة العضوية فيه. ورغم أن تقدم مشروع الاتحاد الأوربي قد يكون غير طبيعي، فقد كان تقدماً لافتاً للنظر عبر فترة الستين عاماً الماضية.
- ستكون هناك ضرورة لإحداث ضعف شديد في القوة المناوئة للاتحاد الأوربي في السياسة التركية.
- سيحتاج الاتحاد الأوربي إلى امتلاك القدرة على تلبية درجة عالية من الاحتياجات الاقتصادية والعسكرية في تركيا.
- سيحتاج الاتحاد الأوربي إلى تقدير قيمة دور تركي نشيط في الشرق الأوسط.
- ستكون هناك حاجة إلى غضب واختلاف مع الولايات المتحدة حول أهداف واشنطن الاستراتيجية والسياسات التكتيكية في المنطقة، وخاصة الأهداف التي تعتبر مناقضة للمصالح التركية.

ومع أن توجهاً تركياً قوياً نحو أوربا لن يستبعد إقامة علاقات العمل الطيبة مع واشنطن في منطقة معينة، فإن علاقة تركيا مع الولايات المتحدة ستحتل حتماً موقعاً متأخراً عن إقامة علاقة قوية مع الاتحاد الأوربي.

والحقيقية أن تركيا تشارك أوربا بالفعل مشاركة عميقة من الناحية الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، فإن من بين شركاء التصدير الستة لتركيا في عام 2004 هناك خمس دول أعضاء من الاتحاد الأوربي، وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بحصتها البالغة نسبتها 7.7٪ في السوق.[1] أضف إلى ذلك أن الاتحاد الأوربي يمثل حصة من الواردات التركية بدرجة متماثلة من الأهمية: فأربعة من شركاء تركيا السبعة في مجال الواردات كانوا من الاتحاد الأوربي في عام 2004، بينما جاءت الولايات المتحدة في الترتيب الخامس بنسبة 4.8٪ من حصة السوق.[2]

وهكذا فهناك اتجاهات اقتصادية كثيرة تدفع بتركيا نحو سياسة تتمحور حول أوربا. وحتى إن احتوى التطور المستقبلي للاتحاد الأوربي نفسه عبر العقد الحالي على كثير من الأمور المجهولة، فإن وظيفته كسوق مشتركة أمر لا جدال فيه؛ كما أن لكل من الدول الأوربية علاقات ثنائية متنامية مع تركيا. ورغم أن علاقات تركيا المستقبلية تتأثر جزئياً بالسكان الأتراك المقيمين في عدة دول من الاتحاد الأوربي، فإن رمزية دولة مسلمة تنضم إلى الاتحاد لها دلالة قوية. لذلك فإن النظرة إلى هذه العملية تتسم باهتمام كبير وإيجابي في العالم العربي المجاور.

لكن كما يقول هيل وتاسبينار «من المثير للاهتمام أن هناك أيضاً جماعة ضغط (لوبي) سياسية واقتصادية داخل تركيا، تؤكد (بناءً على التجارة المزدهرة مع روسيا) أن الاقتصاد التركي سيكون في حال أفضل بسعيه لإبرام اتفاقيات تجارة حرة مع دول مثل روسيا وإيران والصين والهند، بدلاً من جعل سياستها التجارية تابعة للاتحاد الجمركي القائم مع الاتحاد الأوربي».[3]

يعتبر المسار الحالي لمساعي تركيا للحصول على عضوية الاتحاد الأوربي بطيئاً ووعراً ومخيباً للآمال. وتتعرض تركيا لعملية تعويق ومعارضة مباشرة من فرنسا لعضويتها، وهذا كله يخلق ردة فعل معاكسة ضد الاتحاد الأوربي في تركيا. ورغم أن مستقبل عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي ليس جيداً، فإن هناك عوامل عدة اليوم يمكن أن – وسوف – تتغير خلال عشر سنوات. ومع ذلك، فإن المرجح أن منطق العضوية التركية في الاتحاد الأوربي سينمو بدلاً من أن ينحسر مع مرور الوقت.

سياسة محورها أنقرة

يتميز توجه السياسة التي تتمحور حول أنقرة بموقف جديد واثق تجاه السياسة الخارجية التي تسعى لبناء مستوى أقصى للاستقلال والحفاظ على علاقات إيجابية ونشيطة مع عدد كبير من دول العالم في الشرق والغرب والشمال والجنوب.

الرؤية الاستراتيجية لأحمد داود أوغلو

رغم وجود رغبة في مزيد من الاستقلال في دوائر السياسة الخارجية التركية لعدة عقود، وضع العالم التركي وكبير مستشاري السياسات الخارجية لحزب العدالة والتنمية أحمد داود أوغلو مؤخراً الأركان الفكرية والتصورية لسياسة خارجية تركية مستقلة حقاً بصورة منهجية. ويركز مفهوم داود أوغلو عن "العمق الاستراتيجي" تحديداً على حاجة تركيا للتنويع في سياساتها الخارجية وتعميق العلاقات مع جميع الدول، الأمر الذي سيقلل بدوره من تعرض أنقرة لهيمنة قوة دولة كبرى. ولعل كتاب داود أوغلو الذي لم يترجم بعد، والذي يحمل عنوان **العمق الاستراتيجي: مكان تركيا في العالم** أكثر الرؤى التي كتبت حتى الآن عن مركز تركيا منهجية وجوهرية وشمولاً،[4] وهي تقوم على قراءة للتاريخ وثقافات سياسية وجغرافيا وجيوسياسة وتوازنات عالمية ومصالح وطنية معقدة ومتطورة، وإن كانت مثيرة للجدل. ويتهم المنتقدون داود أوغلو بقراءات تاريخية غير جديرة بالثقة لكثير من القضايا، غير أن أهمية الكتاب تكمن في قوة حراكه العريض ورؤيته الشاملة، وليس كتاريخ للعالم.

وفي الوقت الذي وصف فيه العديد داود أوغلو بأنه "عثماني جديد" نظراً لإشارته إلى تركيا بأنها وريثة واحدة من سبع إمبراطوريات عالمية تاريخية عظمى، فإن الكتاب يحوي على رؤية أوسع بكثير بتجاوز نطاق امتداد أراضي الإمبراطورية العثمانية، وتوسع صلات تركيا التاريخية ومصالحها إلى آسيا. ويتحدث داود أوغلو عن استعادة المحاور الجيوسياسية التي عمل الأتراك تاريخياً عليها، كما في آسيا مثلاً. وقد شارك الأتراك تقليدياً بعمق هناك نتيجة لأصولهم التي تعود إلى شرق آسيا وآسيا الوسطى ووجود تركي عام هناك. فقد شكل المغول الأتراك مثلاً "القبيلة الذهبية" التي حكمت روسيا وكانت لها اليد العليا في جزء كبير من أوراسيا في عصرها، وشكل الأتراك النواة العرقية لسلالة المغول العظمى في الهند وفي سلطنة دلهي التي سبقتها. كما تملك تركيا أيضاً صلات بالإسلام الأوراسي الذي يبرز من جديد مع تصاعد الوعي الإسلامي لدى الشيشانيين والتتار وأتراك الإيغور الصينيين. ويقر داود أوغلو بأن العلاقات الثنائية المهمة بين تركيا وروسيا والصين تتناقض مع الدعم التركي لهذه الأقليات المسلمة المحاربة، غير أن هذا أحد النزاعات التي يتعين على تركيا أن تسويه، وخاصة بالنظر إلى الروابط التاريخية مع هذه الجماعات.[5]

لقد أسهمت المصالح والتجارب التاريخية في جعل الشعب التركي يتطلع نحو الشرق بمحاذاة جنوب روسيا لفترة تجاوزت ألف عام. وهكذا يرى داود أوغلو أنه يجدر بتركيا اليوم أن تسعى للانضمام إلى عضوية منظمة تعاون شانغهاي التي تسعى – بإدارة روسية وصينية – لتوجيه الأمن والتنمية في منطقة آسيا الوسطى. وتعتبر رؤية داود أوغلو مستقلة وقومية وإسلامية وتركية شاملة وعالمية وغربية، ويتمثل التحدي في الدمج والتوفيق بين هذه الاهتمامات المختلفة وبين سياسات محددة. وهو يرى أن الديمقراطية والتحديث هما الوسيلتان الرئيسيتان لتحرير كثير من هذه المناطق والشعوب ومنحها السلطة، ولاسيما أولئك الذين يعانون الضعف حالياً.

وبدوره يؤمن داود أوغلو بالأهمية الحيوية لوجود دور تركي متماسك في العالم العربي. ولكنه لا يحجم عن الاعتراف بمشكلتين تعوقان التقدم: الأولى، فقدان معظم الأنظمة العربية للشرعية، وينبغي على تركيا أن تعمل بصبر على تشجيع الإصلاح والتغيير. والثانية، التناقضات الشاملة للقومية العربية؛ أي أنه بالرغم من وجود تطلع عام لدى العرب إلى مزيد من التوحد، فقد تم استغلال ذلك من قبل أنظمة استبدادية عربية كأداة تستخدم ضد الآخرين، وهذه مشكلة يشير إليها داود أوغلو بأنها «توحيد عربي مفروض»، ومما فاقم ذلك الطبيعة الاستعمارية الاستبدادية للحدود القائمة.[6]

ينتقد داود أوغلو إخفاق تركيا في الماضي في ممارسة خياراتها العالمية المستقلة، واتجاهها السابق للانجراف إلى ما يراه تحالفات أمنية غير مثمرة أحياناً ومقيدة لدورها، وخاصة مع الولايات المتحدة. وفي رأيه أن هذا الوضع قد حد من خيارات أنقرة الاستراتيجية وأضر بصورتها كقوة مستقلة على نطاق واسع. وهو يؤكد أن هذه السياسات ساعدت في التسعينيات على ظهور محور يوناني-سوري-إيراني ضد تركيا.

وبما أن رؤية داود أوغلو تنحو منحى جريئاً بابتعادها عن اتجاه السياسات ذات الصبغة الأمريكية لكي تختط لنفسها مساراً واسعاً من السياسات التركية المستقلة تجاه الغرب والشرق الأوسط وروسيا وأفريقيا وآسيا، فإن بعض المراقبين في الولايات المتحدة اتهموه بمعاداة أمريكا. ورغم أنه لا يريد لمركز تركيا في العالم أن يكون محدوداً وخاضعاً كما كان في الماضي للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن أي تصوير لداود أوغلو كمعادٍ لأمريكا يعد سذاجة في التفكير. أضف إلى ذلك أنه يتجاهل النطاق الواسع للحجج التي يقدمها والتي تدل على ثقافة رفيعة وبحث واسع، حيث تبرر استعادة تركيا مكانتها التي غابت عنها طويلاً في العالم الإسلامي وخارجه.

لقد كان لرؤية داود أوغلو الاستراتيجية بلاشك تأثير رئيسي في السياسة الخارجية الحالية لحزب العدالة والتنمية، لكن نظرته تجد لها صدى لدى المفكرين من خارج حزب

العدالة والتنمية، بمن فيهم الكماليون واليساريون الذين يحبذون كـذلك أقـصى حـد مـن المرونة التركية والاستقلالية في السياسة الخارجية. في الواقع يمكـن مناقـشة صـياغة داود أوغلو الخاصة لرؤية منهجية وواسعة للمصلحة القومية التركية في السياسة الخارجية، غير أنها لا مثيل لها في مداها وعمقها، وقد كان لهـا بالفعـل أثرهـا في فكـر الـسياسة الخارجيـة التركية، ولا يمكن أن يكون تقدير تراثه مغالىً فيه.

الرؤية الاستراتيجية لسيدات لاسينار

وضع سيدات لاسينار – وهـو صـحفي وعـالم ومـدير للمنظمـة الدوليـة للبحـوث الاستراتيجية في أنقرة – أجندة بديلة أخرى لـسياسة خارجيـة تركيـة مـستقلة في الـشرق الأوسط. وتنسجم آراؤه أيضاً مع فكر بعض أعضاء حزب العدالة والتنميـة وفكـر يـسار الوسط، وهي مستقلة تماماً عـن الجماعـة "الأمريكانيـة" في أوسـاط الـسياسة الخارجيـة التركية. وفي رأي لاسينار:

- لا يمكن لتركيا الاعتماد على الولايات المتحدة أو المملكة المتحـدة أو إسرائيـل لتلبيـة احتياجاتها الاستراتيجية. وما تفعلـه هـذه القـوى ينحـصر في إثـارة الاضـطراب في المنطقة، وليس لديها حلول حقيقية لمشكلات تركيـا، وهـي مـضرة بمـصالح تركيـا. لذلك يجب أن تمضي تركيا وحدها؛ فتراثها العثماني يؤهلهـا لفعـل ذلـك. ولـن تجـد الولايات المتحدة بديلاً حقيقيـاً عـن تركيـا وسـوف تـضطر لقبـول دورهـا المـستقل الجديد.
- يمكن لأسلوب متكامل يلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للـدول المعنية أن يحل القضايا الأمنية بفاعلية أكبر من الأسلوب العسكري.
- ينبغي توسعة الاتصالات والحوار في المنطقة، ليس بين الحكومـات فحسب بـل بـين شعوب الشرق الأوسط التي نادراً ما يتم سماعها أو معرفتها مـن قبـل زعـماء العـالم. ويؤدي غياب هذا الاتصال المفيد إلى خلق شكوك وتوتر في العلاقات.

- يجب أن تنشئ تركيا مزيداً من المنظمات الإقليمية الثنائية والمتعددة الأطراف لأجل القضايا المشتركة المتعلقة بالجفاف والري والخدمات الطبية والتعليم ونزع السلاح، كما يجب تشجيع "عقلية إقليمية" حقيقية.
- يجب دعم وسائل الإعلام الإقليمية المستقلة وتحريرها من هيمنة الإعلام الغربي وتفسيراته للأحداث العالمية.
- إن الطبيعة الطاغية لمشكلات الشرق الأوسط الإقليمية تتطلب أسلوباً متعدد الجوانب للوصول إلى حلول للقضايا التي تتراوح من أمن الحدود والسياحة إلى نزع السلاح والتهريب. وسوف يساعد التعاون الحقيقي بدوره على تحقيق التغيير النفسي.
- يجب إيفاد طلبة شرق أوسطيين إلى تركيا للدراسة من أجل تنمية الاتصالات بين الشعوب وتعزيز مساهمة تركيا في المنطقة.
- يجب تحسين التعليم والبنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط من خلال بناء مدارس وغير ذلك.
- يجب أن تعمل تركيا من أجل النزع التدريجي للتسلح في المنطقة.
- يجب أن تعمل تركيا على حماية الأقليات الإقليمية وحقوقها.
- يجب أن تدعم تركيا حقوق الإنسان والعملية الديمقراطية في المنطقة وإقناع أنظمة الحكم الإقليمية بتنظيف تصرفاتها قبل أن تقوم الولايات المتحدة بذلك نيابة عنهم.
- يجب أن تعمل تركيا على تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.[7]

خاتمة

إن الفكر والمنطق اللذين يهدفان لاتخاذ موقف تركي جديد وأكثر استقلالية قد تحققا بالفعل، وبدأا في النفاذ إلى عمق المجتمع التركي. أضف إلى ذلك أن حزب العدالة والتنمية ليس وحده الذي أبدى رغبة خاصة في اتباع هذه السياسة، بل أصبحت هذه الرغبة مشتركة بين كثير من الأطياف السياسية التركية.

- كان اليسار الاجتماعي في تركيا، لفترة طويلة، معادياً للولايات المتحدة التي يعتبرها قوة إمبريالية منكبّة على استغلال الموارد التركية خدمة لمصالحها ومشروعها العولمي. وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فإن اليسار التركي لايزال موجوداً وصوته مسموعاً، وإن لم تكن له شعبية واسعة في الوقت الحالي، إلا أنه يشترك في آرائه مع اليسار الكمالي.

- كان اليسار الكمالي تقليدياً يشعر بالريبة من دوافع القوى الكبرى تجاه تركيا والمنطقة. وهذا وإن كان يعود زمنياً إلى معاهدة سيفر Sevres Treaty إلا أنهم لايزالون مرتابين في نوايا الولايات المتحدة اليوم؛ حيث يرون أن أعمال الولايات المتحدة العسكرية تهدف إلى تقوية الأكراد والإسلاميين وإضعاف تركيا وإخضاعها لإرادة واشنطن. كما أنهم يعادون منح الأفضلية للولايات المتحدة فيما يتعلق بالسوق الحرة التي يتصورون أنها بمثابة دق إسفين للهيمنة الأمريكية على الاقتصاد التركي، ويؤيدون الاستقلال التركي فوق كل أمر آخر. ولايزال اليسار الكمالي يمثل تيار أقلية أيديولوجية مهمة ومسموعة، ولها روابط مع المؤسسة العسكرية.

- يشعر التيار الكمالي الرئيسي بكثير من التضارب حيال الولايات المتحدة، فهو من جهة يعترف بالحاجة إلى علاقات طيبة معها على الصعيدين الاقتصادي والأمني، لكنه يدرك بوضوح المصالح الذاتية للولايات المتحدة واستعدادها للتضحية من أجلها بالمصالح التركية. ويرى التيار الكمالي الرئيسي أن العلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة تساعد على تجسيد مهمة تركيا مع الغرب. وسوف تختار هذه المجموعة التعاون الانتقائي مع واشنطن عند الإمكان، ولكنها تبقى حذرة من كل ما يدل على تباين المصالح. ولا يوجد إلا قدر ضئيل من الميل الأيديولوجي نحو الولايات المتحدة الأمريكية داخل هذه النخبة المهيمنة التي شعرت بنفور كبير من سياسات الولايات المتحدة منذ أحداث 11سبتمبر.

- إن العسكريين الأتراك يقدرون الولايات المتحدة من الناحية الأمنية ولا يرغبون في تعريض المنافع العملية المستفادة من تلك العلاقة للخطر، ولكنهم يشاطرون

الكماليين ارتيابهم حيال دوافع الولايات المتحدة ونواياها الاستراتيجية. وتسود النظرة البراجماتية تحديداً وغير العاطفية عموماً علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية. وترمز العلاقات مع الولايات المتحدة إلى "غربية" تركيا التي سهلت في الماضي دخولها إلى المؤسسات الغربية. أما اليوم فتقل الحاجة إلى هذا الدور التسهيلي. فرغم أهمية الولايات المتحدة كمصدر رئيسي للأسلحة، فإن العسكريين يرغبون أيضاً في تنويع مصادر الأسلحة لتفادي الاتكال الخطر على واشنطن. وفي حال شكلت شروط الانضمام للاتحاد الأوربي تهديداً كبيراً يتمثل في تجميد الدور الموجِّه للمؤسسة العسكرية المتمثل في "الإشراف" على السياسة التركية، فإن الولايات المتحدة لا تمثل بديلاً للاتحاد الأوربي. وبدلاً من ذلك يصبح التوجه الأوراسي، مع تركيز أقل على العالم العربي، هو البديل الرئيسي.

- يشارك القوميون المتشددون في تركيا اليسار الكمالي بقوة في الشكوك حول نية الولايات المتحدة؛ فهم يعانون غالباً عقدة الاضطهاد والعداء للأجنبي وسرعان ما يشعرون بالانزعاج من أي إهانة يتلقونها من الولايات المتحدة. وقد كان موقف القوميين سلبياً للغاية من الدور الأمريكي في العراق، ويعتقدون أن واشنطن تدعم الأكراد والإسلاميين لإضعاف قوى المقاومة والاستقلال في تركيا. كما يعتقدون أن تركيا مطوقة الآن، بل ومحاصرة، من قبل واشنطن. وعلى الرغم من أن القوميين لا يحبون الإسلاميين فإنهم يشتركون معهم في الكراهية والريبة الثقافيين تجاه الدوافع الغربية.

- الإسلاميون متباينون للغاية في موافقهم من الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، فإن قدرة حزب العدالة والتنمية على التعامل بفاعلية مع واشنطن يرمز إلى القبول الجديد للإسلاميين على الحلبة السياسية التركية. وهكذا يرغب حزب العدالة والتنمية في الحفاظ على واشنطن إلى جانبه لإبقاء خصومه — وخاصة الكماليين والعسكريين — في المصيدة. إن دعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي للديمقراطية والتحرير في تركيا يعزز موقف الإسلاميين في السياسة التركية. وفي الوقت نفسه، فإن

الإسلاميين تحديداً يسعون إلى انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالية ويشعرون أنهم ينتزعون دعم العناصر الأخرى في الأطياف السياسية التركية في انتهاج تلك السياسة. ومن المفارقات أن إسلاميي حزب العدالة والتنمية يعتبرون أكثر تسامحاً على الصعيد التكتيكي مع سياسات واشنطن من جماعات الطيف السياسي التركية السابق ذكرها. لكنهم بمجرد أن يصبحوا خارج السلطة فسوف يستأنفون موقفاً أكثر انتقاداً للولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة إلى البديل الأوراسي لدى تركيا، وهو يرتبط ارتباطاً حمياً بوجهة نظر مستقلة محورها أنقرة، فمن السهل رؤية كيف ينظر كل من القوميين والإسلاميين والعلمانيين الراديكاليين إلى هذا البديل، ويختلفون حول بؤرة التركيز الرئيسية، وهم مع ذلك يشتركون في عدة اتجاهات متداخلة. وتكاد الجماعات الثلاث تشترك على الأقل في شكوكها تجاه الغرب، حيث ينظرون إلى أنواع مختلفة من المستقبل الأوراسي بالنسبة إلى تركيا.

- فالقوميون يميلون إلى التأكيد على الروابط القومية التركية الشاملة بأوراسيا، وبالتالي فإن لديهم بروداً تجاه روسيا والصين. أما بالنسبة إلى بعض القوميين الذين يرون في الجوانب العرقية للقومية التركية الشاملة أمراً عظيم الأهمية، فإنهم يعتبرون التعاون مع روسيا أو الصين أمراً غير محبب. بينما هناك آخرون ممن يعتبرون الريبة وعدم الثقة بالغرب عاملاً رئيسياً، فيرون أن ثمة تنازلات براجماتية ممكنة مع روسيا والصين إذا كانت في صالح تكوين قوة تركية قصوى عبر أوراسيا.
- لكن عدداً كبيراً من القوميين يشاركون الإسلاميين شعوراً بالفخر بعظمة تركيا في الماضي سواء في العهد العثماني أو في عصر ما قبل الإسلام، وهم يعترفون غالباً بالإسلام كأحد العناصر الرئيسية في الهوية التركية، حتى وإن كانوا يترفعون على العرب والفرس من الناحية العرقية. وينبني التوجه القومي في المقام الأول على اعتبارات عرقية وليست دينية.

- ينسجم القوميون العلمانيون المتشددون مع المعسكر الكمالي في كونهم يتشاطرون الارتياب في الإسلام مثلما يرتابون أيضاً في الغرب. وهم لا يكنّون احتراماً للعهد العثماني، ويتمسكون بدلاً من ذلك بالماضي التركي قبل الإسلام. وهناك اتجاه أقوى ما يكون في صفوف هؤلاء العلمانيين، وخصوصاً العسكريين، يركز على مركز روسيا المهم في توجه أوراسي.
- يتطلع الإسلاميون إلى أوراسيا، ولكنهم يركزون على العرى الإسلامية وأهمية عنصر الشرق الأوسط. إن الإسلام، وليس القومية التركية الشاملة، هو الذي يربط الإسلاميين بالترك الأوراسيين، غير أن الإسلاميين ليسوا خالين من الاعتزاز القومي بالتاريخ والتقاليد التركية أيضاً، وهذا عنصر رئيسي في فكر فتح الله جولان. ولدى الإسلاميين المعتدلين استعداد لقبول الغرب ضمن علاقاتهم السياسية المهمة، غير أن الغرب لا يحتل موقعاً مركزياً في هويتهم وتوجههم. وتعتبر العلاقات مع الغرب مسألة براجماتية، واعتزازاً بدخول تركيا إلى النادي الأوربي.

على المرء الحذر من التمييز تمييزاً واضحاً أو حاداً بين هذه الفئات، فهذه الفروق أكثر ما تتجلى في استقطاباتها فحسب. والأمر الرئيسي هو أن الأتراك يمكن أن يقتربوا من "البديل الأوراسي الاستراتيجي" من عدة وجهات نظر مختلفة، ويجدوا توافقاً بينهم في المصالح، حتى وإن كانوا يمثلون منطلقات أيديولوجية مختلفة، فعدم الثقة بالغرب والولاء الشديد لتركيا يميزهم جميعاً.

عند الموازنة نجد أن الاتجاه نحو سياسة خارجية تركية مستقلة بصورة متزايدة هو العنصر الأقوى في تركيا اليوم، وتدعمه بصورة متزايدة أيضاً أحداث داخلية وإقليمية وعالمية.

الخاتمة

ماذا بإمكان واشنطن أن تفعل؟

قد تحتاج كثير من السياسات الأمريكية إلى تغيير كي تتغير بدرجة كبيرة نظرة تركيا إلى الولايات المتحدة وسياساتها الحالية. وعلى وجه الخصوص هناك ثلاثة تغيرات سياسية عالية التأثير تستحوذ على اهتمام أنقرة:

- على المدى القصير، إذا كان هناك دفع أمريكي مصمم على إزالة وجود حزب العمال الكردستاني من شمال العراق وإجبار الحكومة الكردية هناك على إغلاق المنطقة بصفة دائمة أمام قوات الحزب، فسيكون لذلك تأثير كبير على أحد أسرع مصادر الخلافات الأمريكية-التركية وأكثرها حساسية. وفي الوقت الذي سيتم الترحيب بمثل هذه الخطوة فإن القضية تصبح أشد عمقاً؛ إذ إن أي التزام أو دعم أمريكي على المدى الأطول للاستقلال الذاتي أو شبه الاستقلال للأكراد في شمال العراق سيعمق عدم الثقة التركية بالنوايا الأمريكية، حتى وإن أزيل حضور حزب العمال الكردستاني من العراق.

- تستجيب أنقرة لأي استعداد أمريكي جديد لتخفيض التوترات في المنطقة بإقامة علاقات مشاركة مع الدول التي بينها وبينها خصومات، والتخلي عن التخويف والمواجهة ذات النتائج العكسية، وفتح حوار رسمي مع إيران، وتحسين العلاقات مع سورية، غير أن واشنطن تستخدم بضع جزرات وكثيراً من العصي في التعامل مع إيران وسورية.

- تستجيب أنقرة بإيجابية للجهود الهادفة لتحقيق تسوية للمشكلة الفلسطينية، وخاصة إذا كانت تسوية يرى غالبية الفلسطينيين والمسلمون الذين يشكون مظالم حقيقية أنها

عادلة؛ وسوف يؤدي ذلك فوراً إلى التخفيف من حرارة الجو المشحون الذي يهيمن على منطقة الشرق الأوسط ويؤثر في آراء الشعب التركي.

ولا تقتصر منافع هذه التغيرات بالطبع على أهداف السياسات الأمريكية تجاه تركيا فحسب، بل ستسهم على الأرجح في تحسين أهداف السياسات الأمريكية إجمالاً في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي عامة.

أما فيما يتعلق بالعراق فإن كثيراً من النزاعات السياسية بين واشنطن وأنقرة قد لا يتم تسويتها بسهولة بسبب الاختلافات الأساسية، كتلك التي تؤثر في مدى قوة ودرجة استقلال الأكراد العراقيين، ومركز ودور التركمان، ووضع مدينة كركوك، وطريقة توزيع إيرادات نفط كركوك.[1] وهكذا فلكي يتحقق مزيد من الوفاق الأمريكي–التركي حول التعامل مع العراق، فإن الحاجة تدعو إلى معالجة نقاط الخلاف الرئيسية هذه. ومع أنه قد لا يمكن حل أيٍّ من هذه الخلافات حلاً تاماً أو ناجحاً، فمن الممكن معالجتها بشكل أفضل.

أما الاستفسار حول ما إذا كانت واشنطن ستميل إلى تغيير أي من هذه السياسات أم لا، فتلك المسألة تبقى مفتوحة. فإذا اختارت ألا تفعل فإن الخيار الوحيد المتروك أمامها يتمثل في استقصاء طرق لموازنة المخاوف التركية. وستحتاج تحديداً إلى رفع قيمة ارتباطاتها الحالية مع تركيا بطرق تقود هذه الأخيرة إلى إعادة حساب التوازنات. ومن المرجح أن تجد عملية إعادة الحساب هذه من قبل تركيا حافزاً لها إذا قدر لواشنطن:

- تخفيض القيود على مستوى وتكلفة التقنيات العسكرية المنقولة إلى تركيا لضمان أن تصبح الولايات المتحدة بصورة ساحقة أهم المصادر وأكثرها موثوقية لتزويد تركيا بالمعدات العسكرية.
- ضمان تلبية صندوق النقد الدولي احتياجات تركيا الاقتصادية.
- الاستمرار في تسهيل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي.

- تسهيل تسوية لمشكلة قبرص من خلال استخدام قدر أكبر من الضغوط على اليونان.
- تقديم شروط تجارية أفضل لتركيا مع الولايات المتحدة، وخصوصاً فيما يتعلق باتفاقيات التعرفات الجمركية، وحرية الدخول الأمثل للتجارة الحرة إلى الأسواق الأمريكية.

أضف إلى ما سبق أن على واشنطن رفع المستوى الحالي لتشاورها مع أنقرة وتضمينه في تخطيط سياساتها الخاصة بالشرق الأوسط. وفوق هذا كله، فإن تركيا قوة سياسية وعسكرية رئيسية في المنطقة، وينبغي أن تكون جزءاً من التفكير الإقليمي وتخطيط السياسات الأمريكية. قد لا تكون المصالح الأمريكية والتركية متماثلة، ولكن هناك ضرورة لأخذ مصادر القلق التركية على محمل الجد، ليس كمجاملة فحسب، بل لأن تركيا قد يكون لديها شيء ذو قيمة تقوله، وأن تساهم به كذلك.

وأخيراً، فإن إخفاق الولايات المتحدة في التعاون والتشاور بشكل وثيق مع تركيا حول الشؤون الإقليمية، بشأن قيام وضع فريد وشرعي ونشيط قائم على أسس متينة، سيكلف الولايات المتحدة أغلى بكثير من إهمال المشاورات مع مختلف الدول العربية. ورغم أن آراء [معظم] الحكام العرب الودية يمكن أن تلقى لها في الغالب آذاناً صاغية لدى واشنطن أكثر مما تلقاه الصراحة الفظة التركية، فإن هؤلاء الحكام العرب كثيراً ما يتخوفون إزاء بعض المواقف، كما أن معظمهم لا يمثلون آراء شعوبهم، وبالتالي فآراؤهم لا تمثل مقياساً موثوقاً للمزاج الإقليمي. وبما أنهم فاقدو الشرعية فإنهم غالباً ما يكونون مشلولين عندما يتعلق الأمر باتخاذ إجراء مستقل أو حاسم ضد الإرادة الشعبية، بينما تعزز شرعية الحكومة التركية قدرتها على الكلام والتصرف بشكل حاسم.

تأثير العلاقات الأمريكية-التركية في المنطقة

تتمتع تركيا بإمكانيات كبرى لأن تصبح لاعباً إقليمياً رئيسياً في الشرق الأوسط، خاصة بعد أن بدأت تظهر اهتماماً جديداً بالمنطقة وشعوبها. إن نجاحات تركيا في تنميتها

الوطنية يمكن أن تجذب، بل جذبت بالفعل، انتباه الآخرين. وعلى النقيض من ذلك، فإن استمرار النظر إلى تركيا على أنها أداة بيد السياسة والقوة الأمريكيتين يقلل كثيراً من مصداقية أنقرة وفرص دخولها المنطقة، كما دلت على ذلك التجربة الماضية. فالاحترام الذي تحظى به أنقرة في ارتفاع يتناسب مباشرة تقريباً مع مدى اعتبارها قوة مستقلة. وعلى سبيل المثال، فقد ساهمت رمزية قول تركيا "لا" لواشنطن بشأن غزو العراق بدرجة كبيرة في قدح اهتمام واحترام شرق-أوسطيين لتركيا. كذلك ساهمت في تسهيل مباحثات جديدة جدية بين تركيا ومعظم الدول الإسلامية التي تشعر بالعزلة والخوف والغضب من استخدام القوة والسياسات العسكرية للولايات المتحدة.

لقد أصبحت سمعة تركيا في العالم الإسلامي وروسيا أرفع اليوم من أي يوم آخر في تاريخ الجمهورية. فإذا كانت تركيا مستقلة بشكل واضح تتبنى مسارات سياسية معينة تجاه العالم العربي فسيتم الاستماع إليها باهتمام أشد مما كانت عليه عندما كانت متحالفة بشدة مع الغرب. ولا يعني هذا ضمناً أن يسعى العرب لتحييد تركيا، بل يمكنهم أن يكسبوا شريكاً صديقاً لهم يستطيع المساعدة على التخفيف من إحساس العالم الإسلامي بالعزلة والحصار، وتسهيل الاتصال مع واشنطن والقدس على حد سواء. إن تركيا إذا وقفت على مسافة واحدة من العالمين الشرقي والغربي فستكون بضاعة قيمة لكلا الجانبين.

لقد نقلت أنقرة بالفعل وعلناً رسائل مستقلة إلى سورية وإيران والفلسطينيين، ليس حول قضايا السياسات الخارجية فحسب، بل حول قضايا الإصلاح الداخلي التي تؤثر في النظام السياسي لكل منها. أضف إلى ذلك أنه إذا كان "للإسلام التركي" مصداقية إقليمية، فإنه يمكن أن يؤثر في المباحثات الإقليمية ويغير الجدل الدائر حول دور الإسلام في الحياة العامة. وليس النموذج هو ذلك النمط الكمالي العلماني القديم الذي تقوم فيه الدولة بقمع الإسلام، بل هو الإسلام التركي المعتدل النابض بالاعتزاز والحيوية، والكفيل بالتعايش المريح مع الدول غير الإسلامية.

هذا كله يمكن بالنتيجة أن يكون حجة لمقولة "دع تركيا تكون تركيا"، لكن بشرط رئيسي هو أنه متى لم تستطع أنقرة حل مشكلتها الكردية الداخلية بشكل مريح، فإن علاقاتها مع العراق وسورية وإيران ستبقى متغيرة ومشوهة. قد يكون هذا حجة لقيمة تركيا مستقلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل، على عكس تركيا وهي منقوصة النفوذ والاحترام نتيجة دفعها إلى تلبية احتياجات السياسات الأمريكية القصيرة الأمد.

مهما يكن ما يخبئه المستقبل فهناك شيء واحد أكيد؛ هو أن تركيا، ذلك الحليف الأمريكي الوفي القديم الذي يمكن التنبؤ بما سيفعله، قد صار شيئاً من الماضي.

تذييل للكتاب

في صيف عام 2007 تعرضت تركيا لسلسلة من الأحداث السياسية الحاسمة؛ فقد رد حزب العدالة والتنمية على تحذير المؤسسة العسكرية له من السعي لانتخاب وزير الخارجية من الحزب عبدالله جول لرئاسة الدولة، بالدعوة إلى انتخابات مفاجئة ارتفعت فيها حصته من الأصوات تقريباً إلى 47٪، وهي أغلبية كبيرة في عرف السياسة الانتخابية التركية. وكانت هذه أيضاً المرة الأولى في تاريخ تركيا التي يفوز فيها حزب موجود في السلطة فعلاً بأصوات في انتخابات لاحقة. كانت الرسالة الشعبية للمؤسسة العسكرية واضحة: على الرغم من احترام الشعب للعسكريين كمؤسسة، فإنه لا يؤيد تدخلهم في السياسة.

بعد الانتخابات مباشرة تم انتخاب عبدالله جول بالتصويت في البرلمان ليتولى رئاسة البلاد، وهي المرة الأولى على الإطلاق التي يتولى فيها إسلامي هذا المنصب الذي كان يعتبر على الدوام معقلاً للكمالية. والأمر الجدير بالملاحظة حول هذه الأحداث هو النضج والاستقرار في هذه العملية عندما تكشفت للعيان، وإن كانت في ظروف سادها نوع من التوتر، وذلك طبقاً لسيادة القانون.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحزب كسب بصورة مثيرة نسبة من أصوات الأكراد أعلى من المرشحين الأكراد العشرة من الحزب الكردي الرسمي الذين خاضوا الانتخابات بصورة مستقلة وفازوا. وهذه أول مرة خلال عقد من الزمن يتم فيه تمثيل حزب كردي في البرلمان. والأهم من ذلك أن السكان الأكراد أظهروا إيمانهم بأن حزب العدالة والتنمية قادر على تمثيل مصالحهم على نطاق واسع في البرلمان. وبذلك دخلت القضية الكردية الآن التيار الرئيسي للسياسة التركية، مما أتاح الأمل في إمكان تسويتها في جو أقل تقلباً.

أصيب العسكريون والكماليون المتشددون بنكسة كبيرة على يد الهيئة الانتخابية في هذه الانتخابات في تموز/ يوليو 2007. والمهم أنهم لم يستطيعوا أن يحشدوا أنصاراً كثيرين داخل البلاد، يرغبون في تهديد استقرار البلد بانقلاب ضد الحزب الحاكم. ومن المهم أيضاً أن قوة النخبة الاقتصادية الجديدة أظهرت استقلالها عن القطاعات السابقة المرتبطة بالدولة، وقدمت لحزب العدالة والتنمية اقتراعاً على الثقة، حيث حملت معظم القطاعات الاقتصادية معها.

أما الرئيس جول الذي كانت زوجته أول امرأة تشاهد على الإطلاق في القصر الرئاسي مرتدية غطاءً للرأس، فقد تحرك بحرص ومهارة وحساسية على المسرح الشعبي لتهدئة مخاوف العسكريين العميقة وللتعهد بالالتزام بالعلمانية، التي يعرّفها بأنها لم تعد تدل على هيمنة الدولة على الدين، وإنما حياد الدولة في القضايا الدينية. وبذلك، فإن تسوية القضيتين الإسلامية والكردية، اللتين تعتبران أكثر الأمور السياسية عمقاً، تسير في اتجاه إيجابي.

ومما لاشك فيه أنه سيكون هناك المزيد من التحديات والتوترات داخل الحلبة السياسية في الأعوام المقبلة، حينما تعالَج القضايا الحساسة، ولكن عقبة رئيسية اجتيزت، مما يبشر خيراً بالنسبة إلى الاستقرار والنضج مستقبلاً في البلاد ويعزز سيادة القانون.

أما في السياسة الخارجية فمن المرجح أن الحكومة التركية المدعومة الآن بتفويض شعبي كبير ستسير بعمق وثقة أكبر نحو مزيد من الاستقلال في السياسة الخارجية، التي تركز على العلاقات الطيبة مع الجوار جميعاً والمشاركة الحقيقية في القضايا الشرق أوسطية والأوراسية، وهذا فأل طيب لمستقبل تركيا. وعلى الرغم من أن هذه العملية يمكن أن تجعل واشنطن تحن إلى الأيام القديمة الجيدة لتركيا "الحليفة"، فلعل تركيا الحديثة في الواقع ستخدم مصالحها الخاصة إضافة إلى قضية الاستقرار الإقليمي إجمالاً. ومن المؤكد أن المراقبين الأمريكيين المستنيرين سيقدرون وجود تركيا الجديدة هذه، قوية وراسخة الجذور في العملية الديمقراطية كمرتكز للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط المضطربة والعاصفة.

نبذة عن المؤلف

جراهام ي. فولر: كاتب ومحلل ومحاضر ومستشار في مجال شؤون العالم الإسلامي، وأستاذ غير متفرغ للتاريخ في جامعة سايمون فريزر في فانكوفر. خدم مدة خمسة عشر عاماً كضابط استخبارات في دول مختلفة في الشرق الأوسط وآسيا، وهو نائب رئيس مجلس الاستخبارات القومي سابقاً لدى وكالة الاستخبارات المركزية. وبعد ذلك عمل خبيراً سياسياً في مؤسسة راند. ألف وشارك في تأليف العديد من الكتب؛ منها **السياسة الخارجية الجديدة لتركيا: من البلقان إلى غرب الصين** (مع إيان ليسر)؛ **وشعور بالحصار: الجغرافيا السياسية للإسلام والغرب** (مع إيان ليسر)؛ **والمسألة الكردية في تركيا** (مع هنري باركي)؛ **والشيعة العرب: المسلمون المنسيون؛ ومستقبل الإسلام السياسي.** كما كتب مقالات للمجلات التالية:

Foreign Affairs, Foreign Policy, National Interest, Washington Quarterly, Orbis, and Harvard International Affairs on line.

الهوامش

المقدمة

1. انظر:

ISRO, "ISRO Second Foreign Policy Perception Survey," (October 2004), www.usak.org.uk

2. انظر:

CIA, "The World Factbook- Turkey," www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html

الفصل الأول

1. انظر: Bülent Aras, *Turkey and the Great Middle East* (Istanbul: Tasam Publications, 2004), 17-24.

2. انظر:

Graham E. Fuller, "Turkey's Strategic Model: Myths and Realities," *Washington Quarterly* (Summer 2004).

الفصل الثاني

1. انظر:

Ira Lapidus, *A History of Islamic Societies* (New York: Cambridge University Press, 1998), 310-22.

2. انظر:

Dietrich Jung and Wolfango Piccoli, *Turkey at the Crossroads: Ottoman Legacies and a Greater Middle East* (London: Zed Books, 2001), 44-5.

3. Erik J. Zürcher, *Turkey, A Modern History*, (London: L.B. Tauris, 1997), 132.

4. من أجل معالجة مميزة لهذه الفترة، انظر:

Serif Mardin's masterful *The Gensis of Young Ottoman Thought* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962).

5. انظر:

Ernest Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," in *The Origins of Arab Nationalism*, ed. Rashid Khalidi et al., eds (New York: Columbia University Press, New York, 1991), 19.

6. انظر، على نحو خاص، المناقشات في: *The Origins of Arab Nationalism* ,.Khalidi et al., eds.

7. انظر:

Rashid Khalidi, "Ottomanism and Arabism in Syria before 1941: A Reassessment," in *The Origins of Arab Nationalism*, ed. Khalidi et al,, 62-3.

8. انظر:

William Ochsenwald, "Ironic Origins: Arab Nationalism in the Hijaz, 1882-1914," in *The Origins of Arab Nationalism*, 190-4.

9. انظر:

William Cleveland, *A History of the Modern Middle East*, 2nd ed. (Boulder, Colo: Westview, 2000), 150.

10. انظر:

Jung and Wolfango, *Turkey at the Crossroads*, 48; and Jacob M. Landau, *The Politics of Pan-Islamism* (Oxford: Clarendon Press, 1994), 81-3, 94.

الفصل الثالث

1. .Jung and Piccoli, *Turkey at the Crossroads*, 20

2. انظر:

Serif Mardin, *The Gensis of Young Ottoman Thought* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), 127, 408.

3. انظر:

Ahmet Davutoğlu, *Stratejik Derinlik: Türkiye'nin Uluslararasi Konumu [Strategic Depth: Turkey's Place in the World]* (Istanbul: Küre Yayinlari, 2001), 406-9.

4. .Davutoğlu, *Stratejik Derinlik*, 409

5. .Hale, *Turkish Foreign Policy*, 71-2

6. انظر:

Yoav Stern, "Turkey Spinning a New Tune," *Haaretz*, (January 9, 2005), www.haaretz.com/hasen/spages/524517.html

7. انظر:

Hale, *Turkish Foreign Policy*, 62; and Safa Hussein, "Turkish-Iranian Relations: Competition over Iraq," *Bitter Lemons Middle East Roundtable4*, no. 18, 2006 (May 18, 2006) www.bitter-lemons-international.org

الفصل الرابع

1. .Hale, *Turkish Foreign Policy*, 125
2. .Ibid., 120
3. .Ibid., 129
4. .Jung and Piccoli, *Turkey at the Crossroads*, 137
5. .Ibid., 138
6. .Hale, *Turkish Foreign Policy,* 128
7. .Ibid., 128-9; and Jung and Piccoli, *Turkey at the Crossroads*, 138
8. .Hale, *Turkish Foreign Policy*, 129 and Piccoli, *Turkey at the Crossroads*, 138
9. انظر:

Philip Robins, *Suits and Uniforms: Turkish Foreign Policy since the Cold War*, (Seattle: University of Washington Press, 2003), 99.

10. .Davutoğlu, *Stratejik Derinlik*, 411

الفصل الخامس

1. انظر:

"Turkey," *Country Studies*, www.country-studies.com/turkey/growth-and-structure-of-the-economy.html

2. انظر:

Phebe Marr, "Turkey and Iraq," in *Distant Neighbor, Turkey's Role in the Middle East*, ed. Henri Barkey (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 1996), 49-50.

3. .Hale, *Turkish Foreign Policy*, 170
4. .Hale, *Turkish Foreign Policy*, 169-171

5. انظر:

Henri J. Barkey, "Hemmed in by Circumstances: Turkey and Iraq since the Gulf War," *Middle East Policy Journal* 7, no. 4 (October 2000), www.mepc.org/public_asp/journal_vol7/0010_barkey.asp

6. Robins, *Suits and Uniforms*, 209-12.

7. Robins, *Suits and Uniforms*, 209-12.

8. Ibid., 150.

9. Ibid., 151.

10. Ibid., 152-53.

11. Jung and Piccoli, *Turkey at the Crossroads*, 132.

12. Robins, *Suits and Uniforms*,66.

13. Davutoğlu, *Stratejik Derinlik*, 281.

14. Ibid., 262-4.

15. Jung and Piccoli, *Turkey at the Crossroads*, 118-9.

16. انظر:

Hi-Hyang Jang, "The Politics of Islamic Banks in Turkey: Training Political Islamists by Islamic Capital," paper prepared for the 2003 annual meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, Ill., 2-3, www.gov.utexas.edu/content/research_papers/midwest_903/jangmpsa03.pdf

17. Ibid., 4.

18. Ibid., 2.

19. Jang, "The Politics of Islamic Banks in Turkey."

20. Ibid., 2.

21. Hale, *Turkish Foreign Policy*, 171.

22. تصريحات صحفية للمجلس الوطني التركي، في الموقع:

www.tbmm.gov.tr/develop/owa/tbmm_basin_aciklamalari_sd.aciklama?p1=2169

الفصل السادس

1. انظر:

Jenny B. White, *Islamist Mobilization in Turkey* (Seattle: University of Washington Press, 2002), 114-5.

2. انظر: Jenny B. White, *Islamist Mobilization in Turkey*, 274.

3. انظر:

Amir Taheri, "Turkey's Bid to Raise Its Islamic Profile and Court Europe May Backfire," *Arab View*, www.arabview.com/articles.asp?article=471

4. مقابلة للمؤلف مع يالشين أقدوغان، أيلول/ سبتمبر 2004.

5. مقابلة للمؤلف مع محمد أيدين، أنقرة، تركيا، أيلول/ سبتمبر 2004.

6. انظر:

Jenny B. White, "The End of Islamism? Turkey's Muslimhood Model," in *Remaking Muslim Politics: Pluralism, Contestation, Democratization*, ed. Robert W. Hefner (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005), 87-8.

7. انظر: White, *Islamist Mobilization*.

8. انظر: White, "The End of Islamism? Turkey's Muslimhood Model,", 87-8.

9. انظر:

Hakan Yavuz, "The Transformation of a Turkish Islamic Movement," *American Journal of Islamic Social Sciences*22, no. 3 (2005): 105-8.

10. انظر: Graham Fuller, *The Future of Political Islam* (New York: Palgrave, 2003).

11. مقابلة للمؤلف مع محمد متنير، أيلول/ سبتمبر 2004.

12. انظر:

Ali Bardakoğlu, "Dindarhğimizin Güncelleştirilmesi" [On Up-Dating Our Religious Understanding], interview in *Hürriyet*, September 10, 2004.

13. لمعلومات أكثر تفصيلاً عن الحركة، انظر على نحو خاص:

Bülent Aras, "Turkish Islam's Moderate Face," *Middle East Quarterly*, September 1998; M. Hakan Yavuz, "Towards an Islamic Liberalism?: The Nurcu Movement and Fethullah Gülen," *Middle East Journal* (Winter 1999); and M.Hakan Yavuz and John Esposito, eds., *Turkish Islam and the Secular State The Gulen Movement* (Washington, D.C.: Georgetown University Press, 2002).

14. لمعلومات مفصلة عن سعيد النورسي، وترجمات لأعماله إلى الإنجليزية، انظر:
www.sozler.com.tr/eng/

15. انظر:
Sedat Laçiner, "Turkish Islam and Turkey's EU Membership," *Journal of Turkish Weekly*, (July 15, 2005).

16. هذا ملخص للنقاط الرئيسية من الكتيب المعنون:
The Abant Platform: Final Declarations (Istanbul: Journalists and Writers Foundation, Istanbul, 1999 and 2000).

17. مقابلة للمؤلف مع محمد أيدين، أنقرة، أيلول/ سبتمبر 2004.

الفصل السابع

1. انظر: Pakistan International News Service, June 18, 2005.

2. انظر:
Cengiz çandar, "What is Erdogan Doing at the Arab Summit?" *New Anatolian*, March 29, 2006, www.thenewanatolian.com/opinion-3669.html

3. انظر:
Abdel Halim Ghazaly, "The Bright Image of Turkey in the Arab World (I)," *New Anatolian*, (February 23, 2006), www.thenewanatolian.com/opinion

4. انظر:
Cengiz çandar, "Maşallah'- 'Inşallah'," *New Anatolian*, (February 13, 2006), www.thenewanatolian.com/opinion-590.html

5. انظر:
"Iraki' takiMezhep çatişmasini Önlemek için Diyanet Devrede," *Zaman*, (March 3, 2006), www.zaman.com.tr/?=dishaberler&alt=&trh=20060303&hn=261762

6. انظر:
"Ahmet Davutoğlu Ile Türk Diş Politikasi Değerlendirmesi," [An Evaluation of Turksih Foreign Policy with Ahmet Davutoğlu], Turkish CNN, (February 17, 2003).

7. انظر: DEIK (Bureau of Foreign Economic Relation), www.deik.org.tr

8. انظر:
K. Gajendra Singh, "A New Age for Turkey-Syria Relations," *Asia Times*, (April 14, 2005).

9. انظر:

Ibrahim Balta," Suriye, Osmanli' yi Türkiye' ye danişip," [Syria Will Write Its Ottoman Period History in Consultation with Turkey], *Turkistan Newsletter*, (October 5, 2005).

10. انظر:

Mohammad Noureddine, "Is Turkey Turning toward the East?" *Daily Star*, Beirut, (June 26, 2002), archives.econ.utah.edu/archives/a-list/2002w27/msg00002.htm

11. انظر:

Kemal Kirişçi, "Turkish Dilemmas," *Bitter Lemons Middle East Roundtable*4, no. 15 (April 27, 2006), bitterlemoms-international.org

12. انظر:

"Baradei: Turkey Can Help Ease Iranian Nuclear Crisis," *Daily Star*, Beirut, (July 7, 2006), www.dailystar.com/lb/artcile.asp?edition_id=10&categ_id=2&article_id=73744

13. انظر:

Cengiz Çandar, "Turkey's Constructive Role in the US-Iran Situation and Its Domestic Impact," *New Anatolian*, (June 5, 2006), www.the newanatolian.com/opinion-8141.html

14. انظر:

"Abbas in Ankara Seeking Stronger Support for Palestinians," *New Anatolian*, (April 25, 2006).

15. انظر:

Rüşen Çakir, "Bush Istedi, Davutoğlu Şam'a Gitti," [Bush Asked for it, So Davutoğlu Went to Damascus], *Vatan*, (July 6, 2006).

16. انظر:

"Turkey Warns of Mideast War Far More Dangerous Than in Afghanistan," Agence France-Presse, December 4, 2001.

17. انظر:

Soner Cagaptay, *The Turkish Prime Minister Visits Israel: Whither Turkish-Israeli Relations?* Policywatch #987 (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, April 27, 2005).

18. انظر: Zvi Barel, "Friend, and Friend of Foe," *Ha'aretz*, (January 4, 2005).

.19 انظر:

"Seymour Hersh: Israeli Agents Operating in Iraq, Iran and Syria," *Democracy Now*, (June 22, 2004), www.democracynow.org/article.pl?sid=04/06/22/148253

.20 انظر: Hale, *Turkish Foreign Policy*, 315 .

.21 انظر:

Amir Taheri, "Turkey's Bid to Raise Its Islamic Profile and Court Europe May Backfire," *Arab View*, (October 6, 2004), www.arabview.com/articles.asp?article=471

.22 انظر:

Abdullah Gül, *Turkish Policy Quarterly*, February 8, 2005, www.turkishpolicy.com/default. asp?show=fall2004_Abdullah_Gul

.23 انظر: Davutoğlu, *Stratejik Derinlik*, 281-2 .

.24 انظر: Turkish Press Review, July 1, 2005.

.25 انظر:

Zeynep Gurcanli, "Islamic Diplomacy: The Way to Contain Iran," *New Anatolian*, (March 2, 2006), www.thenewanatolian.com/opinion-1936.html

.26 انظر:

Hüseyin Bağci, "Proactive Policy in Iraq: How Long?" *New Anatolian*, (June 5, 2006).

الفصل الثامن

.1 انظر: *Turkish Daily News*, June 14, 2005.

.2 انظر:

Elliot Hen-Tov, "The Political Economy of Turkish Military Modernization," *Middle East Review of International Affairs* 8, no. 4 (December 2004), http://meria.idc.ac.il/journal/2004/issue4/hentov.pdf

.3 انظر: Hen-Tov, "The Political Economy of Turkish Military Moderrnization," 4.

.4 انظر: Robins, *Suits and Uniforms*, 44-8.

.5 انظر:

Islamonline,"Turkey to Send Troops to Afghanistan," www.islamonline.net/english/news/2001-11/02/article3.shtml

6. انظر:

CIA, "The World Factbook-Turkey," http://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html

7. انظر: Robins, *Suits and Uniforms*, 207-8.

8. انظر:

"Turkey Human Resources and Trade Unions," www.photius.com/countries/turkey/economy/turkey_economy_human_resources_and_~11624.html

9. انظر:

İsmet Koç, "Welfare Status Of Households Headed By Women and Policy Implications in Turkey," *Forum* 5, no. 1 (May 1998).

10. انظر:

Turkish Ministry of Labor, "Statistics on Turkish Workers Abroad," (in Turkish), www.cal-isma.gov.tr/yih/yurtdisi_isci.htm

11. انظر:

"Foreign Trade of Turkey, 1990-2004," www.dtm.gov.tr/ab/ingilizce/turkeyeu.htm

12. انظر:

APS Review: Oil Market Trends 62, no. 17, April 26, 2004; and "Turkey" (part1), *Prospects: The Official Newsletter of the International Institute For Caspian Studies,* (Tehran: IICS).

13. انظر:

"Turkey Energy In-Depth Review," *Brief Repoart of IEA, 2004,* International Congregation Combined Cycle and Environment Conference, Istanbul, Turkey, www.icciconference.com/eng/index.asp?t=9&n=82

14. Ibid.

15. انظر:

"Turkey-Iran Deal: 'A Slap in the Face to US'," *USIA Foreign Media Reaction Daily Digest,* August 16, 1996, www.fas.org/news/iran/1996/960816-452798.htm

16. انظر:

"Turkey returns to energy chess game," *Today's Zaman,* July 16, 2007, www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=tetay&link=116758

17. انظر:

Soner Cagaptay and Nazli Gençsoy, "Startup Of The Baku-Ceyhan Pipeline: Turkey's Energy Role," *Ploicywatch* 998, (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, May 27, 2005).

18. انظر: Robins, *Suits and Uniforms*, 229-30.

19. Ibid., 232.

20. انظر: Robins, *Suits and Uniforms*, 212.

21. انظر:

William Hale, *Turkish Foreign Policy, 1774-2000*, (London: Frank Cass, 2002), 174.

22. للاطلاع على معالجة مفصلة للقضية الكردية في تركيا، انظر أعمال: Martin Bruinsessen; Henri Barkey and Graham Fuller; and Kirişçi and Gareth Winrow. ولمعالجة أكثر عمومية للمشكلة الكردية على المستوى الدولي، انظر أعمال Michael M. Gunter, David McDowall, and Robert Olson.

23. انظر:

Jocelyn Elia, "The Rock Sheikh," *al-Sharq al-Awsart*, (July 5, 2006), www.asharqalawsat.com/english/news.asp?section=7&id=5531

الفصل التاسع

1. Aras, *Turkey and the Greater Middle East*, 87-8.

2. Ibid., 88.

3. Davutoglu. Stratejik Derinlik, 402-3.

4. انظر:

Yoav Stern, "Turkey Singing a New Tune," *Haaretz*, (January 9, 2005), www.haaretz.com/hasen/524517.html

5. Hale, *Turkish Foreign Policy*, 174.

6. .David McDowell, *A Modern History of the Kurds* (London: I.B. Tauris, 1996), 3-4

7. انظر:

Bulent Aras, "After the Threats, , Syria and Turkey Are Fast Friends," *Daily star*, Beirut, (January4, 2005).

8. انظر:

Soner Cagaptay and Nazli Gencsoy, *Improving Turkish-Russian Relations: Turkey's New Foreign Policy and Its Implications for the United States*, (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, January 12, 2005).

9. ."Number of Turkish Tourists Increasing," *al-Thawra*, August 23, 2005

الفصل العاشر

1. انظر:

David McDowell, *A Modern History of the Kurds* (London: I. B. Tauris, 1996), 118–25.

2. .Hale, *Turkish Foreign Policy*, 173

3. .Robins, *Suits and Uniforms*, 58.

4. . Ibid., 320–21.

5. .Ibid., 315

6. .Ibid., 322

7. انظر:

Henri Barkey, *Turkey and Iraq: The Perils and Prospects of Proximity*, Special Report 141 (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, July 2005).

8. .Ibid

9. .Ibid

10. .Ibid

11. انظر:

M. K. Bhadrakumar, "Iraqi Kurds play with Turkish fire," *Asia Times Online*, (April 14, 2007), www.atimes.com/atimes/Middle_East/ID14Ak02.html

12. Ibid.

13. Ibid.

14. انظر على سبيل المثال:

Prof. Osman Metin Öztürk, "ABD Türkiye'yi Irak'a İtiyor," (April 11, 2006), www.habusulu.com, www.jeopolsar.com

الفصل الحادي عشر

1. للحصول على رؤية شاملة حول تداخل العلاقات التركية-الإيرانية، انظر:

Gökhan Çetinsaya, "Essential Friends and Natural Enemies: The Historic Roots of Turkish-Iranian Relations," *MERIA Journal* 7, no. 3 (September 2003), 3.

2. Ibid.

3. Aras, *Turkey and The Greater Middle East,* 73–74.

4. Çetinsaya, "Essential Friends and Natural Enemies," 27.

5. Ibid., 35.

6. انظر:

DEIK, "Foreign Trade Statistics, August 2005, www.deik.org.tr/bultenler/2005 89173240ftaug2005.pdf, 11

7. انظر:

"US Critical of Turkey's Strategic Partnership with Iran," *Turkish Daily News,* April 7, 2007.

8. Aras, *Turkey and The Greater Middle East,* 70.

9. انظر على سبيل المثال:

Osman Metin Öztürk, "İran'ın Yeni Dışişleri Bakanı Ve Düşündürdükleri" [Thoughts Stimulated by Iran's New Foreign Minister], August 26, 2005, www.habusulu.com

10. انظر:

Mevlut Katik, "Turkey And The United States To Develop 'Common Strategic Vision," *Eurasia Insight, (*April 26, 2006), www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav042606ru.shtml

11. انظر:

Polls cited in Nasuh Uslu, Metin Toprak, Ibrahim Dalmis, and Ertan Aydin, "Turkish Public Opinion Toward The United States In The Context Of The Iraq Question," *MERIA* 9, no. 3 (September 2005).

12. انظر:

Jonathan Feiser, "Nuclear Iran: Repercussions for Turkey and Saudi Arabia," *PINR—Power and Interest News Report,* January 28, 2005, www.pinr.com/report.php?ac=view_printable&report_id=261&language_id=1

13. انظر:

"Iran Bullies Israel's Strategic Friends—with Eye on Washington," DEBKAfile, August 22, 2004.

الفصل الثاني عشر

1. انظر:

Soner Cagaptay, The Turkish Prime Minister Visits Israel: Whither Turkish-Israeli Relations? *Policywatch* 987 (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, April 27, 2005).

2. Jung and Piccoli, *Turkey at the Crossroads,* 155.

3. Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," 17.

4. Jung and Piccoli, *Turkey at the Crossroads,* 157.

5. Aras, *Turkey and The Greater Middle East,* 53, 61.

6. As quoted in Aras, *Turkey and The Greater Middle East,* 61.

7. انظر:

Soner Cagaptay, "Where Goes the U.S.-Turkish Relationship?" *Middle East Quarterly* (Fall 2004), www.meforum.org

8. "Turks Become Increasingly More Isolated," *Today's Zaman*, (September 7, 2007).

9. انظر:

Pemra Hazbay, Political Troubles between Turkey and Israel? Implications of Booming Bilateral Trade for the Two Countries and the Middle East, *PeaceWatch* 459 (Washington, D.C.: Washington Institute for Near Eastern Policy, May 26, 2004), www.washingtoninstitute.org/template C05.php?CID=2150

10. Jung and Piccoli, *Turkey at the Crossroads*, 163.

11. Robins, *Suits and Uniforms*, 267.

12. انظر:

Amikam Nachmani, "The Remarkable Turkish-Israeli Tie," *Middle East Quarterly* (June 1998), www.meforum.org/article/394

13. Ibid.

14. Ibid.

15. Hazbay, *Political Troubles between Turkey and Israel?*.

16. انظر

Iaonnis Solomou, "Turkey, Israel to Build Pipelines Connecting Black Sea to Red Sea," *ANI*, (January 9, 2007).

17. Jung and Piccoli, *Turkey at the Crossroads*, 165.

18. Robins, *Suits and Uniforms*, 265.

19. Ibid., 269.

18. Ibid, 256.

19. انظر:

Bülent Aras, "Turks May Look Back with Anger at Israel," *Daily Star*, Beirut, (May 6, 2005).

22. Robins, *Suits and Uniforms*, 253.

الفصل الثالث عشر

1. انظر:

EIA Country Analysis Briefs, "Turkey," July 2005, www.eia.doe.gov/emeu/cabs/turkey.html

2. .Robins, *Suits and Uniforms,* 152

3. انظر:

Mine Eder, Kemal Kirişçi, and Ali Çarkoğlu, "Political and Economic Cooperation and Integration in the Middle East: Analysis of Turkey's Mid to Long Term Regional Policy," TESEV, Istanbul, 1997, www.tesev.org.tr/eng/publication/pub6.php

4. انظر:

"New Session of Talks to Set Up FTA with Turkey," *ArabicNews.com*, (December 25, 2004), www.bilaterals.org/article.php3?id_article=1101; DEIK, www.deik.org.tr

5. انظر:

Nadav Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1985), 29–35.

6. ."Saudis Hit Back over Mecca Castle," BBC Service, (January 9, 2002)

7. انظر:

"Turkey's Emerging Role In Afghanistan's Reconstruction," *Eurasia Insight,* (March 22, 2002), www.eurasianet.org/departments/insight/articles/pp032302.shtml

8. انظر:

Steven A. Cook, "U.S.-Turkey Relations and the War on Terrorism," Brookings Analysis Paper9, *America's Response to Terrorism* (Washington, D.C.: Brookings Institution, November 6, 2001), www.brook.edu/views/ARTICLES/fellows/2001_cook.htm

9. .Ibid

10. انظر:

Altay Atli, "Turkish Assistance to Afghanistan," *EurasiaNet Commentary*, (January 26, 2006), www.eurasianet.org/departments/business/articles/eav012406.shtml

11. .Ibid

الفصل الرابع عشر

1. انظر:

Fiona Hill and Ömer Taşpınar, *Russia and Turkey in the Caucasus: Moving Together to Preserve the Status Quo?* IFRI Research Program (Washington, D.C.: Brookings Institution, January 2006), 4, www.brookings.edu/views/papers/fellows/ hilltaspinar_20060120.pdf

2. انظر على سبيل المثال:

S. Enders Wimbush, "Waiting for the EU, Turkey Draws Closer to Russia," *Wall Street Journal,* (January 28, 2005).

3. انظر:

Central Asia–Caucasus Analyst, August 30, 2004, www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=2672&SMSESSION=NO

4. انظر:

Soner Cagaptay and Nazli Gencsoy, *Improving Turkish-Russian Relations: Turkey's New Foreign Policy and Its Implications for the United States* (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, January 12, 2005).

5. .Hill and Taspinar, *Russia and Turkey in the Caucasus,* 6

6. .Ibid

7. انظر:

Hugh Pope, speech at Merrill House, New York City, March 5, 2005, for Carnegie Council on Ethics and International Affairs.

8. انظر:

K. Gajendra Singh, *Putin's Visit To Ankara; Russian-Turkish Relations In Perspective,* Paper no. 1101, (Delhi: South Asia Analysis Group, August 27, 2004), www.saag.org/papers12/paper1101.html

9. انظر:

"Russian-Turkish Naval Exercise Starts in Black Sea," *Journal of the Turkish Weekly,* (March 1, 2006), www.turkishweekly.net/news.php?id=26780

10. انظر:

Suat Kınıklıoğlu, *The Anatomy of Turkish-Russian Relations* (Washington, D.C.: Brookings Institution, May 2006), www.brookings.edu/comm/events/20060523sabanci_3a.pdf

11. انظر:

Igor Torbakov, "Turkey's Strategic Outlook Making Significant Shift," *Eurasia Insight*, (March 7, 2006), www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav030706.shtml

12. .Ilan Berman, "Turkey Tilts Eastward," *RFE/RL Newsline*, (March 9, 2004)

13. انظر:

"Caucasus is No Longer the Source of Discord for Russia and Turkey," an interview with Ruben Safrastyan, director of the Department of Turkish Studies at the Armenian National Academy of Sciences, April 18, 2005, globalpolitician.com/articledes.asp?ID=626&cid=4&sid=35

14. انظر:

K. Gajendra Singh, "Boiling Turkey Awaits Rice in Ankara," *Asia Times*, (February 4, 2005), www.atimes.com

15. انظر:

Fariz Ismailzade, "Turkey-Azerbaijan: The Honeymoon Is Over," March , 2006, *East-West Studies*, www.eastweststudies.org/makale_detail.php?makale=202&tur=100

16. انظر:

M K Bhadrakumar, "A massive wrench thrown in Putin's works," *Asia Times*, (September 29, 2007), www.atimes.com/atimes/Central_Asia/II29Ag01.html

17. انظر:

Taleh Ziyadov, "The Kars-Akhalkalaki Railroad: A Missing Link Between Europe and Asia," *Baku Today*, 2005, www.bakutoday.net/view.php?d=19763

18. .Ismailzade, "Turkey-Azerbaijan"

19. .Ibid

20. .Ibid

21. انظر:

Altay Atlı, "Turkey And Georgia: Opening The Roads For Trade," *EurasiaNet Commentary*, (February 8, 2006), www.eurasianet.org/departments/business/articles/eav020806.shtml

22. Singh, *Putin's Visit to Ankara*, 27.

23. انظر:

Diplomatik Gözlem, "Brifing Odası," 2000, www.diplomatikgozlem.com/briefing.asp?id=68

24. انظر:

Kemal Kaya, "Turkey's Elections: What Impact For Eurasia?" *Central Asia-Caucasus Analyst*, (November 6, 2002), www.eastweststudies.org/makale_detail.php?tur=210&makale=140

25. انظر:

Turkmenistan, *Foreign Trade, 1996 Report*, www.country-data.com/cgi-bin/query/r-13872.html

26. DEIK, www.deik.org.tr/bultenler/2006112818541Cin_kasim2006.pdf.

27. انظر:

"Kazakhstan to Join Azerbaijan-Turkey Pipeline Project in June, 2006," *RIA-Novosti*, (June 8, 2006), en.rian.ru/world/20060608/49203352.html

28. انظر:

Yasar Sari, "Turkish Schools and Universities in Kyrgyzstan," *Kyrgyz National News Agency*, (June 13, 2006), www.kabar.kg/eng/pub/20060614/5

29. انظر:

Japanese Nippon Foundation, www.nippon-foundation.or.jp/eng/app/turkey_list. html

30. انظر:

DEIK, www.deik.org.tr/bultenler/2006112818541Cin_kasim2006.pdf ; see also, Chinese Ministry of Foreign Relations, August 25, 200, www.fmprc.gov.cn/eng/wjb/zzjg/xybfs/gjlb/2898/t16443.htm

31. انظر:

"China, Turkey Agree to Enhance Economic, Trade Cooperation," *Chinese People's Daily Online*, (November 10, 2004), english1.people.com.cn/200411/21/eng20041121_164618.html

32. انظر:

Ardan Zenturk: "Message to Washington From Beijing," *Istanbul Star*, April 6, 2005.

33. Robins, *Suits and Uniforms*, 364–65.

الفصل الخامس عشر

1. انظر:

Greg Austin, Kate Parker, and Sarah Schaefer, *Turks in Europe: Why Are We Afraid?* (London: Foreign Policy Centre, 2005), 32–35, fpc.org.uk/fsblob/597.pdf

2. Ibid., 35.

3. Ibid., 35.

4. Austin, Parker, and Schaefer, *Turks in Europe*.

5. Ibid., 41.

6. انظر:

Ural Manço, *Turks in Europe: From a Garbled Image to The Complexity Of Migrant Social Reality* (Brussels: Centre d'Études Sociologiques), www.flwi.ugent.be/cie/umanco/ umanco5.htm, 8

7. Ibid., 8.

8. انظر:

Martin van Bruinessen, "The Millî Görüş in Europe" (notes from an ISIM workshop, Leiden, January 9, 2004), www.let.uu.nl/~Martin.vanBruinessen/personal/conferences/Milli_Gorus_workshop_report.htm

9. Manço, *Turks in Europe*, 10.

10. انظر:

10. Faruk Şen, interviewed by Özgür Sağmal in "The Changing Face of Turks in Europe," *Turkish Time*, (August 15, 2004), www.turkishtime.org/30/4_2_en.asp

11. Manço, *Turks in Europe*, 10.

12. "Turks Become Increasingly Isolated," *Today's Zaman*, (September 7, 2007).

الفصل السادس عشر

1. .For a discussion of this crisis, see Hale, *Turkish Foreign Policy,* 134–36

2. .Ibid., 149–252

3. .For a detailed description, see Ibid., 149–52

4. .Ibid., 154

5. .Ibid., 160–61

6. .Ibid

7. .Ibid

8. .Ibid., 163–67

9. انظر:

Şahin Alpay, "Türkiye ABD'den Niçin Soğuyor?" [Why Is Turkey Cooling toward the United States?] *Zaman,* (September 28, 2004).

10. .Cagaptay, "Where Goes the U.S.-Turkish Relationship?"

11. انظر:

Brian Knowlton, "Global Image of the U.S. Is Worsening, Survey Finds," *New York Times,*(June 14, 2006).

12. .Pew Global Attitudes Project, pewglobal.org/reports/display.php?ReportID=256

13. انظر:

Nasuh Uslu, Metin Toprak, Ibrahim Dalmış, and Ertan Aydın, "Turkish Public Opinion toward The United States In The Context of The Iraq Question," *MERIA* 9, no. 3 (September 2005).

14. انظر:

Turkish Directorate General for Press and Information, (May–June 2005), www.byegm.gov.tr/YAYINLARIMIZ/newspot/2005/may-jun/n2.htm

15. انظر:

Laurent Zecchini, "Several European Countries Oppose the United States on NATO's Mission in Afghanistan," *Le Monde,* (September 15, 2005), translated by the Truthout Web site, www.truthout.org/docs_2005/091505H.shtml

16. انظر:

International Strategic Research Organization (ISRO), *Terrorism Perception Survey* (Ankara: ISRO, August 2005), www.turkishweekly.net/pdf/USAK_ORG_UK-Terrorism Perception-Survey.pdf

17. .Robins, *Suits and Uniforms*, 8

18. انظر:

Steven A. Cook, "U.S.-Turkey Relations and the War on Terrorism," Analysis Paper 9, *America's Response to Terrorism* (Washington, D.C.: Brookings Institution, November 6, 2001), www.brook.edu/views/ARTICLES/fellows/2001_cook.htm

19. .Robins, *Suits and Uniforms*, 100

الفصل السابع عشر

1. .CIA, "The World Factbook—Turkey"
2. .Ibid
3. .Hill and Taspinar, "Russia and Turkey in the Caucasus"
4. .Davutoğlu, *Stratejik Derinlik*
5. .Ibid., 250
6. .Ibid., 250
7. انظر:

Sedat Laçiner, *Irak, Küresel Meydan Savaşı ve Türkiye [Iraq, Global Warfare, and Turkey]* (Ankara: Roma Yayınları, 2004), 162–63 , 301–7.

الفصل الثامن عشر

1. انظر:

Henri Barkey, *Turkey and Iraq: The Perils (and Prospects) of Proximity* (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 2005).

الجمهورية التركية الجديدة

تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي

كان دور تركيا الخاص في الشرق الأوسط متواضعاً نوعاً ما في العقود السابقة، لكن منذ عام 2001 توسع دورها هناك بدرجة كبيرة لسببين؛ يتعلق الأول بأثر أحداث 11 أيلول/ سبتمبر وما تلاها من حرب عالمية على الإرهاب، وصلت معاركها عتبة الباب التركي، ويتعلق الثاني بالانتخابات القومية التركية في عام 2002 وصعود حزب العدالة والتنمية المعتدل إلى السلطة.

وتطرح طبيعة تعامل تركيا مع هذين التطورين وما يتصل بهما، عدداً من الأسئلة المثيرة للاهتمام: ما الذي تستطيع تركيا فعله، أو ما الذي ستفعله، في فترة تتسم بالاضطراب المتزايد والتغيرات المثيرة في الشرق الأوسط؟ ما علائقية انتخاب حكومة إسلامية معتدلة في تركيا علمانية التفكير بالدول الإسلامية الأخرى؟ هل يمكن أن يؤدي حزب العدالة والتنمية دور النموذج الملهِم في التجربة السياسية بالنسبة إلى بقية الشرق الأوسط؟ كيف يؤثر دور تركيا الناشئ في الشرق الأوسط في طلب عضوية الاتحاد الأوربي؟ ما الذي يقف وراء المواقف المتنامية لتركيا في من الولايات المتحدة؟ كيف ستكون المحددات المستقبلية للسياسات التركية في الأوسط؟ وكيف ستؤثر في مصالح الولايات المتحدة وسياساتها؟ كيف يمكن بين رؤى القوميين والإسلاميين والعلمانيين الراديكاليين، فيما يتعلق بالقضية من جهة، وبثنائية الشرق والغرب التي تسعى تركيا جاهدة إلى المزاوجة بينها في من جهة ثانية؟

أسئلة وغيرها يحاول هذا الكتاب إلقاء الضوء عليها.

ISBN 978-9948-14-186-0

